

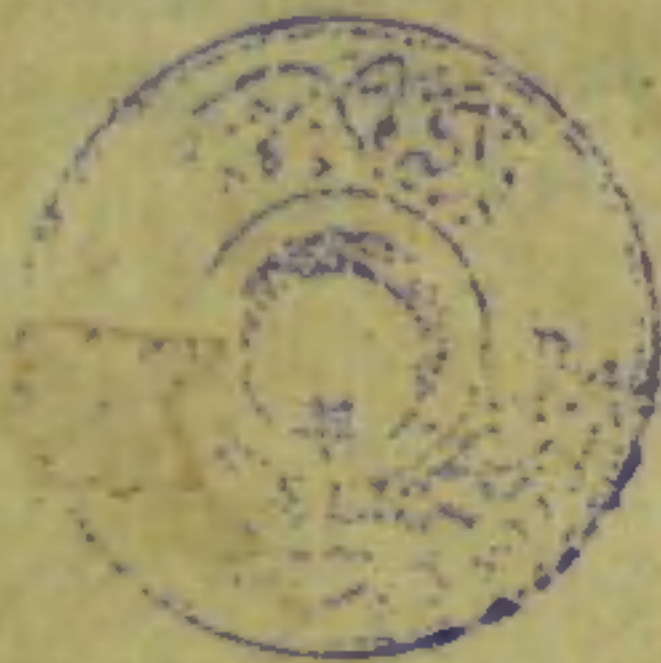
ما في هذا المجلد من الشرح

شرح الرسالة الوضعية العنصرية
 للمولى حواجر على السعدى وهو أول
 من شرحها
 وحاشية للمولى أبو البقاء
 على هذا الشرح وهو حاشية
 معقولة للشرح لا التكميل

وشرح أخوه المولى حواجر أبو
 القاسم البليغ السعدى على هذا الشرح
 وحاشية للمولى أبو البقاء
 للمولى مسعود السعدى
 أسد المولى عصام الدين

٤٠٢

٢٠١٠



Kütüphane	
AMQA ZA05	
NÜSŞİNİ YAS A	
Yeni	
Eski	402

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَتَعِينُ

فيه للاختصاص اهل كل زاد. وان اكتبه اقدم الواجبات. وانتم المقترضات
فقد كن تطابق اهل العقل والنقل على الحكم بوجوب التوجه اليه. والنها
بالعكوف بين يديه. واشتهر الاشراق في الاطراف برفع مبانى اهله.

واعلاء قدر من اعني بانه ومحملة، وحيث تعلقت الاشارة الشريفة
ممن بالغ في الشرف **دواء**، ويجب تحقيق ما يريد ويرضاه الى الشرح **دالة**
القباسيد ناومولا ناعضدا للدولة والذين الالهجي رحله نغالي في حل
ما اشكل على القوم، ووافق احد رفقه الى اليوم في تحقيق معاني الحروف
والموصولات واسماء الاشارة والمضامين شرعت فيه بتوفيق مفيض

الحود والخزائن **قال** رحمه الله تعالى واصن اليه واعلم منسلة آيين هذه

فائدة تشمل على مقدمة ولفهم وخاتمة المشار اليه بهذه العبادات

المعلمة التي قصد بها افادة لطائف مخصوصة واريد الآن الاستدلال بها

وبان اجرائها التي وثقت عليها او الثاني فقط بعد الفراغ من اصل الكتابة

نزلت منزلة الشخص المحسوس ان ارادتها فاستعمل منها كلمة هذه

الموضوعة كحل في المشار اليه بالاشارة الحسية والآ فلا يشك في عدم

الإشارة إلى تلك العبادات بالخير لعدم تحققها حيث عدم إجماع

أجزأنا على أن المثار إليه ههنا على الضيق منهم العبارات غير متضمنة إلا

لأنها توجد في السنة متعددة معينة

لو بیوں کہ لک فہرہ امر کی متحقق و ضمن کل مرہلہ اعتبار سے ہے

افراد والاهل المتعاضدين في الوجود اما مع كمال الاستعداد و...

متعلق بارید محصله انه اريد الابدال وبتلك العيار

على وجه مخصوص بيان اقسامها بعد الفراغ من تسوية
اواريد بيان اقسامها فقط بعد التوسيد وقوله وتكون

في مقام الطبل الصم الإشارة المذكورة

لا المفهوم وفيه إشارة الى وجه آخر بعد ذلك

الاستعمال اذا لو كانت موضوعا للمفهوم
لكانت العلاقة اقوى ضاملا

لو فرض اجتماع اعضاءها لكون محققه فلا يهـ

الإشارة أيضا إليها بكلمة هذه لأنها وضعت

للاشارة الى المحرر شاهد لا المجموع نعم لو
كان الامر كذلك لكاف انما سبعة اكثر و

هو ظ منه

فهم منه ان الرسالة بل السجدة والكتاب وغير ذلك
من اسماء الكتب ليست اعلاما لمعانها بل هي
اسماء الاجناس **منه**

في ان العبارات العائدة عن شخص واحد
الصادرة عن اشخاص متعددة فان سلم الثانية
كلية فالاولى مثلها فان البسمة الصادرة عن
زيد صياها مطابقة للتي صدرت عنه مساو
وعلى هذا **للفاصلة المرحوم صدر**
الذي زاده

صورة صدق الاعم حيث يصدر
الاخص **منه**

الاشارة الى عبادات متعينة بالصدور عن لسان معين فلا يناسب المقام
اذ المقصود الحكم على الرسالة بانها فائدة مستقلة على الاجزاء الثلاثة لا على
امر معين لا يختص به الحكم لا يقال ما ذكره من عدم تحققها المستلزم لا
قبول الاشارة الحسية بذكر على عدم تحققها فلا يحسن هذه العلو
لان المراد بالشخص ههنا الامر الذي به يختص الجزئي من قبول الشريعة لا ما
يتبع به الامر الموجود ولا شك في ان العبارات التي اجزاؤها محسوسة
صادرة عن شخص معين متضمنة بالمعنى المذكور وان لم تكن موجودة لا
فرض حملها على متعددة فعدم تحقق لا يستلزم عدم الشخص بهذا المعنى نعم
عدم الفتح يستلزم عدم الشخص بالمعنى الآخر الذي هو معنى ايضا مع ذكر
في معنى اسم الاشارة فان قبل اذا تحقق الاستلزام بهذا المعنى للشخص
واعنيان في معنى هذه الاسماء مستلزم لا اعتبار الشخص بالمعنى المذكور كونه
انتم فالسؤال قائم فلما انتفاء الوجود اعم من انتفاء الاسم والمراد بالذات
في العلو المعنى اعم فلا اشكال على ان العمل على ما يختص بالموجود في قوله
العلو لا يتلزم الاستلزام للفرد بل لزوم اللازم لشيء وبين اعتبار الاسم لا يفيق
لا من حيث اعتبار لزوم والقائنة لغة ما حقت من علم او مال من العبد
تقول منه فائدة فائدة والافادة تستعمل بمعنى الاعطاء والاستفادة
تقول افدت المال اعطيتني غيري وافدتني اي استفدت وفاد المال لفلان
يعني بمعنى ثبته واما جعلها اسم فاعل من فاد ذمة اي اصبحت فواضة واعتبا
ان الجزاء تأثير في الفوائد فيؤدي الى فعل لا يختص وجهه بما استعملت فيه

اي بناء على ما
في قوله ان لا يفيق
الاسم لا يفيق
الاسم لا يفيق

الجزء وعرفا هي المصلحة المترتبة على فعل من حيث هي ثمرة ونتيجة و
المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها على طرف الفعل ونهاية شئ
غاية له فالغائنة والغاية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار ثم الغائنة
فهي ان تكون باعثة للفاعل على الفعل فاعلة له على الاقدام عليه و
ما لا يكون كذلك كالغنى على كثر لمن توجه الى زيادة صدقته والاول
شئ من حيث انها مطلوبة للفاعل من الاقدام من جهة الانساب الى القاء
غرضنا ومن حيث ان صدور الفعل لا جعلها اي من جهة الانساب الى الفعل
علة غائية والحيثيتان متلازمان ويدل على اعتبار كل حيثية فيما عني
فيه اضا قديم الغرض الى الفاعل دون الفعل والعلة الغائية الى الفعل
دون الفاعل فالاوليان اعم الغائنة والغاية اعم من الاخرين الغرض
والعلة الغائية وكما ان بين الدوليين اختلاف بالاعتبار والمفهوم
والخلاف بحسب الذات والصدق كذلك الغرض والعلة الغائية وحمل
القائنة على ما استبرأ به من ح اما على استعمالها في معناها العرفي فالجواب
في الاستناد على اي الشئ صدر القاهر باعتبار ان تلك العبارات قد
في حصول القائنة التي هي الاطلاع على معانيها المترتبة على احد **اللفظ**
بها واعمال الروية بالتأمل فيها واما على استعمالها في معنى المهمة
القائنة على النقل للمناسبة المذكورة او غيرها فالجواب في المفرد ويمكن
ان يقال ان تلك العبارات ايضا في انفسها فائدة اما باعتبار اللغة
وظاهر لانه المراد بما ذكرنا حصل من خبر على كان او لا واما باعتبار القاهر

فلا منها مصلحة مرتتبة على تصحيح حروفها واخراجها عن محالها فلا يجوز
اصلا لا في الاسناد ولا في المفرد هذا اذا كان المشار اليه بهذه العبار
على ما هو الظاهر ان الكتب واجزاءها عبارات والفاظ احبها اخصوا
والمراد باجزاء الكتاب الفصول والابواب والمقدمات واما اذا اريد
بها المعاني المخصوصة فالنوعية ان تلك المعاني لها تقين في ذهن
المصنوع سواء لم يتعلق بها كتابة الفاظها الدالة عليها وهو من حيث
ملا حظها اجمالا في ضمن عبارات مخصوصة متوالية ترتبها او تعلق
وحصل لها من خصوص فتنزل ذلك التقين منزلة ذلك التقين المعبر
في مدلول هذه فاستعملت بمجوزا واما حمل الفائدة ضوآما من حيث ان
هذه المعاني باعتبار نقل العلم بها وليد ترتيب على ما سبق او من حيث
التحقيق للمناسبة كما مر وعلى هذا كان اطلاق المقدم على ما اريد بها من
اجزاء الرسالة اقرب الى معناها العربي الذي سيد كرمه الاطلاق الاول
وان كانا مشتركين في اعتبار المجوز من جهتين وهذا بخلاف صورة الحمل
على ما سبق وقوله تشتمل اما خبر بعد خبر او حال او صفة على وجه ط المعاني
انها تشتمل على تلك الامور استعمال الكل على اجزائه ولو جعل المشار اليه
بهذه طائفة من العبارات التي تعلق الوداد بكتابتها في الزمان المخصوص
لا فائدة في هو المقصود بالذات او متعلق به على الاطلاق او بين من
المعاني التي قصد كتب الفاظها في ذلك الزمان مقصودة كانت او متعلقة
بها كذلك كان الاستعمال من قبيل استعمال الكل على جزئياته فان قيل
الاستعمال

ط
سئل ما حال الصفة معا واما بالوجه الذي هو
اللفظ ذكرنا في وجه الحمل من الخبر فلا سند
او الظرف في قوله اخر وما ذكر بعد بالقول وحصل
او احتمال للتيقن اليه عليه

المراد بالوجه الذي هو
اللفظ ذكرنا في وجه الحمل من الخبر فلا سند
او الظرف في قوله اخر وما ذكر بعد بالقول وحصل
او احتمال للتيقن اليه عليه

المشار اليه في اول الوجه الاخير صادق على مجموع تلك العبارات وفي
الثاني منه على مجموع تلك المعاني فالصفة فيه حاصلة قلنا لا يصدق
ذكر في الوجهين على شيء من المجموعين لان المراد بالانفصال المعبر في كل
هو الحقيقي منه والقرينة انصرف المطلق الى الكمال من افرادة ولا يصدق
على المجموع الاول انه لا فائدة احدا من بين المقصود وما يتعلق به بل هو لا
معا ولا على المجموع الثاني انه واحد منها اذ كل واحد منهما لا يقال المركب من
المقصود وما يتعلق به متعلق بالمقصود فيندرج المجموع الاول فيها لا فائدة
المتعلق بالمقصود والثاني في المتعلق فعاد احتمل الا عراض لعدم
في التقسيم لانا نقول كل من المقصود ومتعلقه المأخوذ في كل من وجهي
الاشارة قد اعترضه فيد فقط فلا اندراج نعم يرد على ذلك التقدير صدق
المشار اليه على بعض اجزاء كل من الاقسام الثلاثة سواء كان الالفاظ او
المعاني بالاعتبارين ويندفع بان المراد طائفة من كل منهما تنحصر في
نظر ان تفصيل ونقد باسم خاص لما يستحق من الجهة ووجه الترتيب
ان ما يذكر في هذه الرسالة من العبارات اما ان يكون لا فائدة ما هي مقاصد
بالذات اي بحيث لا يشذ منها شيء اول فائدة ما يتعلق بها لول الخادج منها
لو يذكر فيها فان كان الاول هو التقسيم وان كان الثاني فان كان ذلك
المتعلق تعلق الى ابن بالادعوى اي تعلق الادعاء في الشروع على وجه
البصيرة فيها فهو المقدم وان كان تعلق الادعوى بالسابق اي من حيث
زيادة النوضي والتكميل فهو الخاتمة وفيه تأمل واما على الوجه الاخير فهو

اي افراد الانفصال فان كان المراد بالانفصال هو الانفصال
الحقيقي لا غير حقيقة الانفصال هو الانفصال الحقيقي لا غير

اي في طائفة من الالفاظ
في كمال تحقيق المعنى العود ووجه السؤال انه لو قيل ان
لنوعه ان الكلام للامارة الى الاعراض المذكورة ليس
بل كل من الاعراض اخص من وجه نعم كلاهما استمر كان
عدم انحصار القسمة

انما في كمال تحقيق المعنى العود ووجه السؤال انه لو قيل ان
التعريف فلا يبقى القسمة

المراد بالوجه الذي هو
اللفظ ذكرنا في وجه الحمل من الخبر فلا سند
او الظرف في قوله اخر وما ذكر بعد بالقول وحصل
او احتمال للتيقن اليه عليه

ان تلك المعاني المذكورة اما ان تكون مقاصد بالذات او ما يتعلق
بها اما بصيغة الشروع فيها او لزيادة وضوحها بعد التعرّف
لها والاول المقسم والثاني المقدمة والمثالث لما ذكرناه والمقدمة
اما مأخوذة من تقدم اللاديم بمعنى تقدم او المتعدي وهو ما يتوقف عليه
الشروع في العلم على وجه البصيرة والمراد به هنا ما مر من المعاني الخمسة
او العبادات المعنية فلا بد من ان كتاب يجوز اما باعتبار اللغة والمفاسدة
ظاهرة لتقدم كل منها ذكرنا ولتقديم الطالب في الشروع في المقاصد
او بالواسطة واما بحسب العرف وهو لا يتب هنا ويكون الاطلاق
على الاول من قبيل اطلاق لفظ الجمل على بعض جزئياته نظر الى ان المعاني
هو عين الصور العينية من التحقيق والقول بالوجود الذهني وعلى
الثاني من اطلاق اسم المدلول على ما دل عليه والمراد باسم المدلول بطلان
في الجملة وان كان معناه الموضوع له عرفا اعم فان قيل على تقدير ان يكون
المراد بهذه العبادات التي هي الرسالة بتمامها او بعضها على ما قلنا
التي هي اجزاؤها يكون المراد بالمقدمة طائفة منها قدمت امام المقصود لا يتبادر
لها وانتفاع بها في حقها بعض من الاجزاء فلا حاجة الى ايراد كتاب
يجوز في لفظ المقدمة قلنا ان تفسيرها على وجه يكون عن اصطلاح النعم
ليس يثبت وكان ذلك انما افاد من اطلاق المقدمة على العبادات
الموصوفة بتلك الصفات في ذكر اجزاء الكتب ولا ينبغي ان يكفي في ذلك
الجواز المذكور ولا يقتضي استعمالها في ذلك المفهوم العام ولا وضعها له

قد مر ذلك لظهور المناسبة وان كان الثاني انب
كما ذكره

لان المقدمة هنا اسم فاعل في معنى لا اسمي او في معنى الوضع
والاستعمال لفظا كلي في لفظه فهو واسع كغيره
واطلاق الحكمي على جزئياته وادخله في سائر
واما على القول بان لا يوجد في الذهن الا في الجملة
مقدمة لعدم التي هي العدم والعدم العقلية على المعاني
التي هي المعلومات لتغاير العلم والمعلوم

من اجزاء الرسالة
باعتبار العبادات

ادرج لفظ الامام ولم يصل قدمت على المقصود
لان المقصود والتقديم الوضع واللفظ الامام المقيد
لان ظرف مكانه كجاء في قوله قدمت على المقصود
فانه يمكن ان يراد به التقديم في الملاحظة والاعتبار
لا في الوضع

وذكر المحقق في كتابه في بعض مستغفاته وورد عليه
السيد السبكي في ذلك الاصطلاح جديروا من غير
المقدمة بل ذكره صاحب الكتب في القابض

وهي التي ذكرت في التفسير المفسر في بعض الآيات

على ان يجوز على ذلك التقديم ايضا ثابت لكون المستعمل في اللفظ هنا طائفة
مخصوصة والموضوع له لوسم عام وقد وقع في بعض النسخ على مقدمته وتبيينه
ولتقديم وخاتمة وهو هو اذ التبيين من المقدمة فلا معنى لاعتدالها من مستقلة بل هي
واعلم ان هذه الجملة المصدرة بها الرسالة عرفت كانت ليست منها وبخمس
المقدمة الشروعية فيها والاولى ان لا يكون بعضها استعملت عليه في موضع
بيانها كالحظية في كل كتاب حيث لم يعبده ولم يعتد به منه وبين الخطبة
وامثال هذه ليجل بكون بعيد في الافادة والمقصود به قال **المقدمة** مبتدأ وخبر
هذا الذي شرع فيه او خبر مبتدأ في ذلك والاول اولى لكون المقام يصفى
الحكم على المقدمة واما جعل مجموع هذه العبادات التي بعدها الى قوله القسم
خبرها على ما قبل في امثال هذا المقام فغير مناسب لانه الاحكام المستفادة منها
وهي الاصول المتعلقة بالوضع والموضوع له هو المقصود بالافادة هنا على
ما لا يخفى وهو ينافي ذلك لانه يقتضي ان يكون انساب هذه اللفاظ الى
هو المقصود وليس كذلك لا يقال لم لا يجوز ان يكون كلاً الامر من مقصودا
بالافادة لان القول بقصد الانساب اللفاظ مقصودا وبالذات مقصودا
والقصد الى الاحكام المستفادة بالعكس من ذلك لا كلام في طرق الاستناد
يجب ان يكون مستقلاً بالمفهومية مقصودا بالذات واما نحو قولك ذيل ابوة
منطلق فالمستفادة في الحقيقة المعنى دون اللفظ المحيوط بتعال وبالواسطة
قال اللفظ قد اوضح لشخص بعينه وقد اوضح له باعتبار اقسامها لكان
اقام اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه وتعلق الموضوع له كذلك

منه فيا لموضوع العام لم يستعمل في بعض افراده فيقال
لا يستعمل كونه محالاً اذا اراد ان يكون مقصودا
وهو هنا غير مستعمل
والقول بتخصيص الموضوع له مع عدم الوضع او خصوصه ايضا
فيها مما لا يتصور محصل ولكن هذا يجوز على تقدير ثبوت
وضع اللفظ لتلك المقصود على ما نقل في القابض اولى
كما لا يخفى

على ذكر وجوب ملاحظة تلك
الالفاظ

اي بخصوص الوضع او محوره ما يتوقف عليه المقصود كما سنبين ذلك بلا
 انقطاع صريح بتعريف اللفظ اليهما بذلك الاعتبار واللفظ في اللغة يطلق
 بمعنى اسم المفعول فيتناول لم يكن صوتا وحرفا واحدا حرف واحد اكثر من هذا
 او مستعملا صادرا من الفهم ولو كان خفص في حرفها كما صدر من الفهم من الصوت
 المعتمد على الخرج حرفا واحدا كان او اكثر من هذا او مستعملا فلا يقال لفظ الله
 كما يقال كلمة الله واما الكلام والقول فكل منهما في اصل اللغة بهذا المعنى
 وفي عرفنا الكلام بمعنى المركب من حرفين فصاعدا وقد يقتد به بالصدر وعنه
 قادر واحد والقول المركب المقيد وهو اي اللفظ في عرفنا النجاة على يستفاد
 من تعريفهم اياه اعم من ذلك اي من معناه المتعارف في اللغة اذ هو ما
 ان يصدر من الفهم من الحرف واحدا او اكثر او ما يجري عليه احكامها كالعطف
 والابدال فيندرج في ~~معنى~~ ^{معنى} الله تعالى وكذا الضماير التي يجب استنباطها
 لجوار لفظ الانسان بالاول وصحة العطف على الثاني وتأكيده واللفظ ههنا
 محمول على المعنى الاخير ليقع ما علق عليه من الحكم في الضماير المستترة التي هي
 اللفظ بهذا المعنى فقط ولان الاحكام الموردة في المقيم المقصودة في هذه
 الرسالة بمنزلة المبادئ التي لا يتصور فهمها موضوعاتها التي هي
 المصدر واسم الجنس والاشتقاق والفعل والعلم والحرف والضمير واسم الإشارة
 واسم الموصول فاعتبار عرف الخوف فيما يورده ههنا اولى لا يقال الا شيئا
 عرف اللغة اذ تلك الاحكام تتعلق بمفردات الكلام من حيث جواهرها وموادها
 لانه يعلم من معنى هذا وذا وذاك والذي ومن وفي لو انقول هذا فانه

مفهوم الشيء باصداق عليه بل المبين ههنا معاني اسما وكليات تصديق علم
 ما ذكره بحسب الاصطلاح غايته ما في الباب ان حال تلك الجزئيات بعلم من حال
 كليتها وجبت كان المقصود معرفة احوال اللفظ المستعمل اي الموضوع لمعنى
 فلو اعتبر في اللفظ ههنا قيد الاستعمال كما اعتبر في ذلك في اللفظ الواقع في صدر
 المقيم لكان له وجه وجهان يحل قوله بوضع على العذر عما في اللفظ
 اما الاستحضار للصورة لنوع غريبة او ثانيا في الموضوع عن اللفظ نظرا الى ذاته
 واما اللوم فيه فلا شارة الى الجنس من حيث حصوله في بعض افرادة هي للعدم
 الذهني والقضية جزئية اولد شارة الى حقيقة من جنس مطلق اللفظ وهي
 الموضوع عنه اي المستعمل فيكون للعدم الخارجي اذا تم هذا فنقول ان قام
 اللفظ من حيث لا يتصل بالمعنى وعدمه على ما يقتضيه المقيم العقلي بحسب الظاهر
 اربعة لان المعنى اما شخصي ولا وعلى كل تقدير في الموضوع ما خاص ولا فاقول
 ما يكون موضوعا لشخص باعتبار تعقله ويسمى هذا النوع وضعيا خاصا
 لموضوع لا خاص كما اذا تصورت ذات زيد ووضع بارائه لفظه والثاني
 ما وضع لشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه بل باعتبار امر عام ويسمى ذلك
 الوضع وضعيا عاما لموضوع لا خاص كما ساء الاشارة على ما سيجي وهذا
 القسم هو الذي يعني به ههنا ويجب ان يكون معناه متعدد او مثل المشترك
 والثالث ما وضع لا مركلي باعتبار تعقله كذلك اي لا بخصوصية شخصية
 ويسمى هذا وضعيا عاما لموضوع لا عام كما اذا تصور معنى الحيوان الناطق
 ووضع لفظ الانسان بارائه والرابع ما وضع كلي باعتبار تعقله بخصوصية

بعض افراد. وهذا القسم مما لا وجود له بل يستحيل لانه مخصوص بالاول
 كونها مرة فلا حظة كليتها بخلاف العكس ولتقابل ان نقول كما انه يجوز
 الالتفات الى الافراد الشخصية من حيث انزاجها في مفهوم كلي كذلك يمكن
 الالتفات الى الكليات من حيث ان هذا الشخص قد لها بصديق عليه كل من
 يجوز ان يوضع لفظ لكل واحد من الكليات التي تصدق على هذا الشخص المخط
 على انه مرة شاهد هذه المفردات الصادق عليه كل منها والجواب ان هو
 وسيلة للاختصاص تذكر الكليات ووضع اللفظ لكل منها على ذلك التقدير
 ايضا امر شامل لها مشترك بينها وهو الامر الصادق على ذلك الشخص والكل
 في ذلك المعنى من حيث هو هو وان لا يجوز ذكره من ذلك الحيثية وسيلة للموضع
 لا يصدر عليه من الكليات فان قيل فعلى هذا يكون اللفظ الموضوع لامر
 كلي صنفين احدهما ما يكون ملاحظة ذلك الكلي بخصوصه فانه وتاينها ما
 يكون ملاحظة امر شمله وعبر فان كان القسم الثالث المعبر عنه بما وضع
 عام لموضوع له عام الصنف الثاني خرج من القسم الصنف الاول وان
 كان الاول في العكس فلم يخرج القسم في تلك الاقسام الاربعة على ما ينبغي
 فنقول القسم الثالث ينشأ ولها لانه المراد به كما ينبغي عليه ما يكون الموضوع
 فيه بسبب ملاحظة خصوصية شخصية سواء كان المعنى هو نظام حيث
 خصوصية النوع او باعتبار امر شمله وعبر وانما الكلي في ذلك الاقسام
 بالتعيين الاولين لعدم تحقق الرابع وظهور الثاني وعدم تحقق
 غرض به فيما هو المقصود الاصل من الرسالة وهو تحقيق معنى حرف الضمير

من معنى الكليات

واسم الاشارة والموصول والقسم الاول وان كان كذلك الا انه لما
 شاركه الثاني الذي له خفاء وتعلق تام بالمفرد في شخص المعنى فموضع
 له لم يبدل موضع صاحبه. وانما وصف الوضع بالعدم معناه الوضع المتعلق
 بوضع معين لا يكون الامعنا باعتبار ان ما هو كسيلة اليه في نفس الموضوع
 لا امر عام مشترك بين افراد هو وصف الشيء بما هو من صفات سببه والكنة
 وقوله بعينه يميل ان يكون صفة كاشفة لشخص ويحتمل ان يكون في مقابلة
 قوله بالامر عام اي قد يوضع اللفظ لشخص باعتبار تفقده بعينه وبشخصه
 وقد يوضع باعتبار تفقده بالامر عام **قوله** وذلك بان يعقل امر عام اي
 ذلك الوضع لشخص باعتبار امر عام بان يعقل امر عام بين شخصات ثم
 يعين لفظا بازا كل من افراد الشخصية سواء كان ذلك الامر العام في انشائها
 كما في الحروف او من عوارضها كما في المضمرات واسماء الاشارة او من ملحوظها
 كونه مرة فلا حظة لتلك الافراد التي هي المشيئة الموضوع لكل منها اللفظ و
 ليس موضوعا على ما توهمه بعضهم الظاهر في الضمير وانما لها بشرط
 استعمالها في الشخصات التي هي افراد المعنى الموضوع لا في الامور عدم
 استعمال اللفظ في معناه الموضوع له اصلا وكونه مجازا دائما بل حقيقة على
 ما ينبغي ذلك وقد عبر عن ذلك التعيين الذي هو الوضع حقيقة بالقول انه
 يظهر ذلك التعيين غالبا حيث قال ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل
 واحد من هذه الشخصات بحيث لا يباد ولا يغير به الا واحد بخصوصه
 دون القدر المشترك وانما قيد بالحيثية لقينا التوهم ان ما وضع له اللفظ

كون الامر العام في الحروف ذاتيا لا وضعت شيئا
 مما يتاقتضيه كما لا يتبادر المطلق للابتداء كما هي
 الموضوع له كلمة من مثله وتحقق الامر العام في
 بعض الحروف غير ط كالحروف الزائدة بل وضعت
 هي في غايه الخفاء تدبر للتفاضل صدى
 الدرس زادة

هنا مقدم كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك في بعمليه وفيما
ويقيم هو من فانه بطرقتا وتقرعا بان الموضوع له هذا الشخص
افراد على حدة وهذا الآخر كذلك والمقصود انه لا يفاد من جهة استعماله
فيما استعمل في من حيث انه معنى وضع له اللفظ الا واحد بخصوصه لانه
القدر المشترك لا يفاد ولا يقيم به اصلا فان ذلك مما لا بد منه للعلم بالوضع
هنا لكن من حيثية اخرى واما صحة استعمال هذا اللفظ في القدر المشترك
فامر آخر لا يدخل في اصل المقصود والظاهر صحة على سبيل التجوز والجرم
ذلك في مثل هذا زيد بمعنى مسمى بزيد معنى المشترك ههنا مزيد فعلى
بالموضوع على خلافه ثم لتقدم اعتباره على الوضع ههنا وناخرة عندها
قول دون القدر المشترك حال من قوله واحد بخصوصه اي لا يفاد ولا يقيم
ببال واحد بخصوصه وتجاوزا عن القدر المشترك فانه غير مفاد ومفهوم منه انه
عليه المستعمل فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا مقوله ويراد به الامر العام الذي
هو مفهوم المشار اليه المفعول المذكور على ذلك اللفظ المذكور **قول** فتعقل ذلك
المشترك اية الوضع لانه الموضوع له اي اذا لم يكن الموضوع له والمشتغل
بحسبه الا الافراد الشخصية اي كلاً منها والمشارك الذي هو سبيل ولا حظها
اجمالا غير موضوع له وغير مستعمل فيه بحسبه اصلا كان تعقل الوضع ذلك
المشارك اية الوضع وسبيل الى حصوله من غير ان يكون موضوعا له وقوله
لانه الموضوع له بتقدير اللام قبل ان وعطف على الخبر الذي هو انه
قوي فتعقل مصدره وان قوي على صيغة المضارع المجرول من التامر المجرول

فأية منصوب على الحالية متضمنا فيها معنى التعليل ولا انه عطوف عليه ايضا
بتقدير اللام وذلك مثل اسم الاشارة فان هذا مثلا موضوع و
ههنا المشار اليه الشخص بحيث لا يقبل الشركة اي اللفظ الموضوع له
باعتبار عام كاسم الاشارة فان هذا معناه الموضوع له المشار اليه الشخص
اي كل واحد من افراد مفهوم المشار اليه مطلقا والشخص صفة له اي لكل واحد
يجب المعنى من حيث انه المراد المشار اليه ههنا لا اداة الاستغراق نظرا
المقام الخطابى وكل واحد من افراد مفهوم المشار اليه الشخص فانه ايضا عام
وابتات هذا العموم بدعوى كلية هذا الشخص النقيض بناء على ما ذكره
المتكلمون في الاستدلال على عدم كلية النقيض من استلزام بقوله التسلسل
لشأن ذلك افراد فيه ووجوب التمايز بين آخر وهكذا في الجواب عنه بان
قول النقيض على افراد عرضي كالمأهية غير صحت لانه النقيض ما به يمتنع
شخص عن شخص آخر ولا شك بان الامتناع لا يحصل بامر كلي فاذ كره في
الاستدلال شبهة وما في الجواب كلام على تقدير التسليم والا فلا يكون
النقيض موجبا للجزئية الحقيقية ومقتضى الشخص والحق ان لفظ الشخص
والنقيض موضوع لكل ما يمتنع به شخص عن آخر ملحوظا بامر عام هو هذا
المفهوم المذكور اي ما به يمتنع شخص عن شخص آخر وهذا عام لا يوجد في
كلام احد وما قيل في تصحيح توصيف جنس المشار اليه الشخص من انه المراد
بالشخص ما يطلق عليه هذا اللفظ وقد عليه بان ذلك الاطلاق ايضا
يخص بالافراد والظاهر ان ذلك التوصيف باعتبار الافراد من قبيل الوصف

بحال المتعلق ومثله الحيوان الناطق والضاكن اذ الموصوف بالناطق
والضاحك بالحقبة الاشخاص دون مفهوم الحيوان نأمل واعتبر في هذا
التأنيث في موضوعه بتأويل اللفظ او الكلمة والتذكير في قوله مستأ وهو
ظاهر في بعض النسخ موضوعه بالاضافة الى الضمير ووجه الصواب جعل
الموضوع في عداد الاسماء بمعنى المفعول والمفعول فان قلت اللفظ الموضوع
باعتبار امر عام مفعول كلي وكيف يكون استيوائه بذلك وهو اسم الاستارة
لا يقال المتأدلية هو هذا اللفظ المخصوص المذكور غايته ما في الباب ان معناه
كلي والاشارة ليست اليه وان كان الحكم متعلقا بمعناه لا نأقول المتأدلية
باسم الاستارة يكون هو المقصود للتكلم محكوما عليه او محكوما به او واقعا فيها
لوما يتعلق به على انه محسوسية ذلك المجموع ممنوعة فاسبغ قلنا نزل ذلك
الامر الكلي منزلة المتأدلية المعين كمال التميز المتعلق به بسبب البيان
السابق فاستعمل فيه ذلك وقوله بحيث لا يقبل الشك قبل انه دفع
لاستنباه ما صدق عليه المتأدلية المذكور والمتأدلية المخصوص المفهوم بحسب
الارادة ليعني ان معنى هذا ما صدق عليه المتأدلية والمتأدلية المخصوص لا
مفهوم الذي يقبل الشك والاشارة تأكيده لما يستفاد من المخصص دفعا
لتوهم التجوز وما قيل ان قوله بحيث لا يقبل الشك جزء للبند الذي هو
مستأ والمتأدلية المخصص صفة مستأ فيه ان المقصود المقصود بالاشارة
هو اللفظ الموضوع المخصص باعتبار امر عام فالمتأدلية لا اعتبار بمسمى
هذا بانه المتأدلية المخصص لا التوضيف به والحكم عليه بانه بحيث لا يقبل

الشك على ان لا طائل من تحته لا غناء هذا الوصف عنه والحاصل
ان معنى هذا كل متأدلية مفرد مذكر مخصص لوصف عام وهو
مفهوم المتأدلية المفرد المذكور الصادق على هذا المتأدلية المخصص
ذلك المتأدلية المخصص كما انك اذا حكمت على كل رومي بانه ابيض
بهذا العنوان فقد لاحظت جميع المشتبهات الروميين من زبير وعمر و
غيرها بامر عام وهو الرومي وحكمت عليه بانه ابيض **ول** تنبيه ما هو
من هذا القبيل لا يفيد المخصص لا بقرينة معينة لا استواء نسبة الوضع
الى الخصيات لفظ التنبيه يستعمل في احد مقامين الاول ان يكون
الحكم المذكور بعده بدريا الثاني ان يكون معلوما ان الكلام السابق
وهنا الحكم بدري اولى ان تصور طريقة مع الاستناد يكفي في الحزم
بالنسبة لان كل من تصور ما هو من هذا القبيل اي اللفظ الموضوع
لخصيات باعتبار اندراجها في مفهوم شامل ولا حظ لعدم افادة
التخصص لا بقرينة معينة واستند الى الاول حزم بانه كذلك لا بقرينة
لواحد من تلك المخصصات ليس الا بقرينة وهو لا يخص به لا شك
الكل في ذلك وهو معنى استواء الوضع الى المسميات فلا بد في افادة
اليعين من امر يفهم اليه به يحصل ذلك وهو المعنى بالقرينة وليس هذا
استند لا لبنا في البداية بل تنبيه بذكر في صورة الاستدلال
البدهييات فربما عليها ازالة لا فائدة يكون في بعض الاذهان القائل
من الحفاء واعلم ما هو من هذا القبيل كالاتفاق المتشكك في نقد

و يجوز ان يكون استعمال لفظ التنبيه فيه لكونه
معلوما سابقا كسب او بدريا فانه اذا علم امر
اللفظ قد وضع لخصيات متعددة بامر عام علم
ان جوهر اللفظ مجرد لا يكفي في العلم باليعين
ولا فائدة نذكر قوله لا واحد والبدري

اي الوضع لا يخصص المعنى الواحد من تلك المخصصات
لا يشترط ان كل المخصصات في ذلك الوضع بدري
صحيح البديري زاده

المعنى الموضوع له وعدم افادة التعيين بدون القرينة والتفاوت لزوم
 التعيين ووحدة الوضع في الاول وعدم لزوم التعيين وتعدد الوضع
 في الثاني وما قبل انه قد تقر ان اللفظ يجب استعماله في معناه الحقيقي
 لا يحتاج الى قرينة دون المعنى المجازي فكيف يكون ذلك المعنى ومعنى المشترك
 محتاجين اليها وهما معنيان حقيقيان فالجواب ان المراد بما ذكره و
 هو ان اللفظ الموضوع لمعنى يكفي في صحة استعماله في معناه مجرد كونه
 موضوعا له ولا يحتاج الى قرينة لاجل ذلك الاستعمال مجازي في المجازي
 فانه يحتاج الى قرينة لاجل استعماله في معناه مجازي لمعنى المعنى الحقيقي
 الذي وضع اللفظ للاستعمال فيه والقرينة التي ذكر انه لا بد منها في ذلك
 الحقيقيين الحقيقيين لدفع فراهمة المعاني الحقيقية الاخر لا مجرد الاستعمال
 فلا تدفع وقد اذفع بها سبق ما قيل ان كان تعدد الموضوع كما في
 في الاشتراك عرفا فلما اذيعت لم يكن فيه مقابلة المشترك والافعال
 قال **القيم** مبتداء او خبر على ما مضى في المقارنة والمزوف هو المذكور
 في المقارنة بعد ما فرغ من مقدمته وحاصله مجرد تقسيم اللفظ باعتبار قدر
 اوله الاصلين ما مدلوله كلي وما مدلوله مشخص وتقسيم القسم الاول منه
 الى اسم جنس ومصدر والى مشتق وفعل وتقسيم القسم الثاني الى العلم
 والى الحروف والمضمر واسم الإشارة والموصول على وجه يقتضيه به
 تلك الاقسام وتثبت في حقيقة فيما ذكر في الاقسام فقال
 اللفظ مدلوله اما كلي او مشخص المراد باللفظ ههنا الموضوع لمعنى

اشارة بلفظ الى ان القيم الاول
 فله تعين منه
 اشار بلفظ الى ايض ههنا واول القيمتين في
 التقسيم ثالث فله تعين آخر ان يجب التفرقة
 الى ههنا الاقسام الثلاثة التي هي الضمير و
 اسم الإشارة والموصول بهم

10
 وبالمدلول المعنى الموضوع له اذ لا غرض له ههنا فيما لم يتعلق بالوضع
 من اللفظ والمدلول ويدل على هذا الاعتبار ايض تعينه الموضوع في التقسيم
 الثاني حيث قال الثاني فالوضع اما كلي او مشخص وعدم كون الاقسام
 حاصرة لولاه اذ اللفاظ المهمة قد تكون مدلولاتها العقلية كلية او
 جزئية ولم يعبر فيها في هذه الاقسام البتة لا يقال كيف يجوز ان يراد
 بالمدلول المعنى الموضوع له والمعنى الموضوع ليس مراد منه اذ الموضوع
 له للعام المستعمل في الخاص مجازي لولا نقول لانه ذلك لجواز الاستعمال
 ههنا في نفس العام والخاصة المخصوصية بالقرينة ولو سلم فاللفظ الموضوع
 له المراد غير منسوب الى لفظ المدلول وغير المعنى الموضوع له لفظ ثم الامر
 الحاصل في العقل وهو الذي من حيث هذا الوصف ليس بهذا الاسم
 من حيث الكثرة وانما هو مطلقا اي غير مقيد بعينه كونه من لفظ معناه
 ومن حيث انفرادها بالانعام غير لفظا العبري مدلوله ومن حيث وضع ثبوت
 بارائه موضوعا له ومن حيث الفصل اليه بلفظ او صفة ذلك القصد معنى
 ان كان فيه ما يمنع به ذلك الامر من فرض صدقة وحمله على متعذر و
 ليس التعيين والتمخيص والافعال الكلي وهذا التقسيم اللفظ باعتبار
 مدلوله وقدرته على ما يراد بالقيمات الاخر لتوقفها عليه ومعنى التقسيم ضمني
 قيد من او كثر المطلق ليصير ذلك المطلق بالانعام كل قيد فساميا
 للتقسيم الاخر او غير مباين له باعتبار تنافي القيود اوله متباينها والمتبادر
 من مطلق التقسيم بحسب العرف هو اعتبار التباين والاختلاف فيه من ذلك

القبيل فان قبل القسم فاسد فان الالف واللام في اللفظ لا يستغنيان
فمعناه ح على تقدير كل لفظ موضوع لمعناه ما مدلوله كلي او متخصر وشك
ان مورد القسم هو اللفظ الموضوع لمعناه على ما عرّفه فنقول مورد القسم
هو اللفظ الموضوع لمعناه وكل لفظ كذلك فمدلوله اما كلي او متخصر فمورد
القسم اما القسم الاول او القسم الثاني فان كان الاول لا يشمل الثاني
ولكن كان الاول لا يشمل الثاني فمورد القسم لا يشمل قسميه فلما معنى
قولنا كل لفظ اما كلي او كلي ان كل فرد من افراده متصف باحد هذين
الوصفين على سبيل الانفصال فمورد القسم غير متدرج في هذا القسم
لانه نفس مفهوم هذا اللفظ لا شيء من افراده وشرائط اناج الكل الاول
وهو اجاب الصغرى وفعليتها وكليتها الكبرى انما يكتم اذا كانت المقدمات
من القضايا المتعارفة والصغرى ههنا ليست كذلك لانه مجموعها من موضوعها
ولا فرق بينهما الا بحسب العبارة والاعتبار ولو سلم ايضا ان مدراج مورد
القسم التي هو مفهوم اللفظ المذكور في تلك القسم بناء على ان الحكم في
الكلي لا يسر مقصورا على افراد موضوعها بل يتناولها ومفهوم ايضا على ما
ذهب اليه جماعة وان كان باطلا فلازم انه ان كان مورد القسم الاول
لا يشمل الثاني وبالعكس فان مفهوم الاصح باعتبار تحفته في افراده يجب
ان ينصف بامور متناقضة فان كان جزئي من جزئيات اللفظ الموضوع من
القسم الاول كان ذلك المفهوم العام في ضمنه كذلك واذا كان جزئي اخر من
من القسم الثاني كان هو ايضا في ضمنه من هذا القسم **وعلم ان هذا الانفصال**

ح اي على تقدير تسليم ان مدراج طبيعة الاصح في الكلي التي عنوانها
هذه الطبيعة انما يكون حقيقيا في الدليل والنتيجة التابعة له اذا ان
لم يعتبر ذلك المفهوم العام محلا واحدا واما اذا اعتبر محلا واحدا فالمدلول
على سبيل منع الخلو واذا اعتبر في تقرير البهية نفس اللفظ الذي
في القسم وقيل اللفظ الواقع في القسم واردة اعلى القسم لفظ مدلول
اما كلي او متخصر الى آخر الدليل فلا مجال لمنع الاندراج لظهور انه فرد
من مفهوم بل الجواب ان المقسم ليس نفس اللفظ بل مفهومه الذي هو
فرد منه وما قبل في امثال هذا المقام من ان الانقسام في الاقسام لازم
للمقسم والمقسم لازم للاقسام ولازم اللزوم لازم فيلزم لزوم الام
الى الاقسام كل منها ويلزم المقام التي الى نفسه والى مقابله فانقسم
كل من اللفظ الذي مدلوله كلي والذي مدلوله متخصر الى نفسه وقسيمه
وانه بط فيكون هذا القسم باطلا كامثا فالجواب عنه ان الانقسام
المذكور لازم للمقسم بحسب الدليل اي من حيث وجوده الذهني والمقسم
لازم لاقامه لانه تلك الحقيقة بل من حيث ان تحقق الاقسام انما هو
مع تحفته في ضمنها ولازم الشيء باعتبار لا يلزم ان يكون لازما للزوم
باعتبار آخر كمفهوم الكل اللازم لمفهوم الجبروت اللازم لزوم مثل المقسم
ههنا وهو اللفظ الموضوع لمعناه لازم لما مدلوله كلي كالضرب والاضاد
ولما مدلوله متخصر كزيد لا يجب وجوده الذهني فانه من تلك الحقيقة لا
يلزم شيئا منها لظهور الانقسام بل من حيث التحقق واما الانقسام الى

هذه القسمين فاما يلزمه من حيث وجوده الذهني فان مفهوم ذلك
المقسم اذا حصل في الذهن بعوضه الانقسام واما اذا حصل في الخارج
وتحقق فواحد الاقسام بخصوصه فان قلت ما ذكرته انما يصح بالنسبة
الى ما صدق عليه مفهوم القسمين اما اذا اعتبر نفس ذلك المصنوع كما
هو الظاهر حيث لا يعقل في القسم الا المقسم مع قيد خاص فالمقسم لا يتم
للاقسام من حيث وجودها في الذهن ايضا فليزمن في انقسام الاقسام
لا اتحاد جهة التزوم فنقول اختلفا في الجهة على ذلك التقدير ايضا متحقق
لان الانقسام لا يتم للمقسم في الوجود الذهني من حيث هو هو لا باعتبار
قديمه القبول الذهنية والحارجية والمقسم وان سلم تزومه للاقسام
فهنا غير محرم عما على ان المقسم من فعل القسم انما كان اولاه
متوجه اليه قصدا بل ذلك القسم في تزومه بحسب وجوده في الذهن
الذي هو لفعله قصدا تاملا لا يقال اذا كان الاقسام لا يوزنه له مجرد
القبول كلها فكيف يصدر على اقسامه المقيدة بها لا نقول المراد عدم
اعتبار القبول لا اعتبار عدمها والاول بما مع القبول دون الثاني والبراد
الاولى ^{انما} القسم على صورة العيش الحلي كان يقال الاسم كلمة والكلمة ما يوزنه
للاقسام او الشرط كان يقال كلما تحقق الاسم تحقق الكلمة وكما تحققت
الكلمة تحققت الانقسام الى الاقسام ظاهر الذي اما على الاول فلا ينشأ
كلية الكبرى واما على الثاني فلا ينشأ بتركه الاوسط ان مختلفا
المعتبر احد هما في الصغرى والاخر في الكبرى وان اتحد فلهذا المنع

على احدى المقدمتين او على كل منهما سواء حمل التحقق على الاطلاق او
خص بالتحقق الخارجى او الذهني **قال** والاول اما ذات وهو اسم الجنس
او صفة وهو مصدر او نسبة منهما الظاهر ان يحمل الاول وكذا الثاني
المقابل له على احدى قسمي اللفظ الذي هو مورد القسم في القسمين السابقين
به المقسم وان كان خبره الواقع بعوضه الا انفسا لانه يجوز الى اعتبار
اي اما مدلوله ذات او ارتكاب يجوز ان يقال اطلاق الذات والحديث
على ما يدل عليه ما باللفظ وح يتعين قوله وهو اسم الجنس وهو مصدر
المتحقق الى آخر الانقسام بلا تكلف ولوروى جانب الخبر وحمل الاول ^{الثاني}
على ما هو لم يولد من حيث وقع عليه المقسم ظاهرا وان كان المقسم الا
لقسم اللفظ الدال ولذا صدر المقسم باللفظ لما احتج الى تكلفه فيما
اليه الصماير المذكورة بعد فان المراد بها الالفاظ بقرينة الاحتمال ^{عامة}
مقتضى المقام والسباق والمراد بالذات ههنا بقرينة مقابلتها ما لا يكون
حدا ولا مركبا منه ومن غيره وبالحد هو المعنى المعين في جميع تضاريف
المتنوع وما استتقت به من حقيقة او تقديرا او لقرا من ^م قال
هو امر قائم بغيره يعبر عنه بالفارسية بما آخره دال ونون كالضرب او ناء
ونون كالقتل فمعنى السواد والبياض وان كان امر قائما بغيره لكنه ليس
بما يعبر عنه بالفارسية بما آخره مذكور ومعنى الجيد والمنوال وان كان في
آخر اللفظ الدال عليه به الدال والنون لكن ليس امر قائما بغيره لا يقال
لان انما لا يقومان بالغير بل هما كذلك لانا نقول المراد بالقيام بالغير

وإذا خصصنا الناعت بالمتعلق
منه

أي لا تخاد في الالتماس لكونه كافي
بما دلت عليه العقيدة كما في خبرات
١٢

التبعية في الخبر وكل منهما متبعية بالاصالة وان كان لكل منهما متعلق بخبر
اصل الا ان ذلك المتعلق لا ينافي الخبر الاصل الذي هو متعلق كمال خاص
بحيث يتاثر بالذات اشارة حتمية بان ههنا وهناك بخلاف السواد
ومحله فان السواد يتبع محله في ذلك اذ اشارة الحتمية الى احدهما عين
الاشارة الى الآخر وكذلك معنى الضرب وفاعله وفي تعريف القيام بالغير
بما ذكره نظر لا يستغفنه قيام صفات الباري بذاته وصفات الجواهر
المجردة لا يستغاض اصل الخبر هناك والجواب بتخصيص المعرف بان القيام
بالغير في ماديات يخرج تعريف الحدث المذكور عن الانعكاس وذهب بعضهم
الى ان في تفسيره ان يقال وهو الاختصاص الناعت وهو بعد من ان
لان المراد بالاختصاص الناعت نوع متعلق به يصير به المتعلق صفة
ونفقا لذلك النعت المتعلق ولما لم يكن ذلك الوصف بطريق المواطاة
بل ذلك بالاستتقار دخل في ذلك الجهد والمنوال ايضا اذ لا مانع من ان
يقال شخص ذو جسد ونسج ذو منزل ملائكة الله الا ان يخص ذلك النوع
بما يصح ان يكون بتجزؤ جوهرا يدل عليه من الكلمة بحيث يدل على ذات
سبهم ملاس له لا يكون مجرد ذو فقط وقيل الضوابط ان يقال هو اتحاد
في الاشارة الحتمية كما في ماديات او العقلية كما في مجردات وذلك ايضا
انما يتم لو سلم الاتحاد في الاشارة العقلية بين مجردات وصفاتها كما في
الماديات وانما جعل الذات والحدث متقابلين وسيم كلامه لفظها باهم
وان كان احد الاسمين وهو اسم الجنس مما يطلق على قسمي الآخر فيجب

في خبر
بغير

متعارف القوم ليقع عليه التقسيم الى الفعل والحدث المعبر فيهما ما
فيه نوع غريبة وكانه خص بتصوير ههنا هذا الاعتبار فكانه قال اللفظ
الذي عدوله الى ما حدث وهذا او غير حدث وهذه او مركب منها او اعتبار
المركب منهما غير نسبة لا يعقده فاحضر ذلك المركب الذي وضع
لفظ فيما اعتبره مع الطرفين نسبة فقوله او نسبة بينهما لان السبب
في كون هذا المركب موضوعا لهذا اللفظ ثم قال وذلك اما ان يعتبر
من طرف الذات وهو حدث او من طرف الحدث وهو الفعل المشار اليه
اما النسبة والتذكر بتأويل المذكور او المركب المحتمل عليها المراد من كونها
والتقسيم عايد اليه باعتبار النسبة التي فيه والتقدير هو وذلك المركب اما ان
يعتبر نسبة من طرف الذات وهو حدث او من طرف الفعل وهو
مبدأ التقاسيم الموردة في قسم التقسيم في تلك الرسالة وهو اللفظ
لمعنى كل اقسام اربعة ما عدوله حدث واحد وهو المصدر وما عدوله غير حدث
واحد وهو اسم الجنس وما عدوله مركب منها ويخصر فيما اعتبره نسبة او لا
من طرف الذات وهو حدث وما اعتبره نسبة من جانب الحدث وهو الفعل
فان قيل المراد بالذات غير الحدث واحد على ما ذكرت آنفا وهو يتناول
القسم الثالث المركب من الحدث وشئ آخر يقوم به او يقع عليه وغير ذلك على
الوجه المختلف فمذايا في ما ذكره من تباين الاقسام في تلك التقسيمات و
يخالف ما ذكره سابقا ان المراد به غير الحدث وغير المركب منه وفي غير
المراد من الذات غير الحدث وهو كما ان يبر اليه على ان واحد متعلق بغير

كلمة ثم ههنا للتواخي في اللفظ لا من حصل
المعنى العام الذي هو المقسم متقدم بحسب
المرتبة على تعينه منه

المقيد بقيد الوحدة لا على تعلقه بالحرف الداخل عليه لفظ غير فالحرك
الحرف وغيره غير داخل في شيء من القيمين وما نقل من بعض الاكابر ان هذه
القسمه المخرجه للاقسام الاربعة دائره بين النفي والاثبات كما قاله الرضي
في قسمه الكلمة الى اقسامه الثلاثة فمعناه انما تعود بحسب الحال الى قسمين
كل منهما دائره بين النفي والاثبات الاول تقسيم الحروف الى الحرف و
غيره ولا شك انه ماهر لا يمكن اجتماع القسمين ولا ارتفاعهما والثاني
تقسيم غير الحرف الى ما يكون الحرف جزءه والى ما لا يكون كذلك وهو غير
دائره بين النفي والاثبات لا يتصور منها زيادة ونقصان والثالث
تقسيم ما يكون الحرف جزءه الى ما هو خطفه لولا وبالذات بالنسبة الى ما
يلاحظ فيه ذلك ولا شبهة في المقابل الحقيقي بين هذين القسمين ايض
والاقلين الترتيب بين الحرف والذات متلازم بداهة بين النفي والاثبات
فمجموع اقسام غير الحرف يقابل الحرف مقابلة حقيقية كما ان قسم غير الحرف
المركب منه ومن غير مقابل لانه يتوحد منه ومن غير كذلك وكذا يقع
الرضي ان هناك تقسيم بين كل منهما على تلك الصفة الاول التقسيم المستقل
وغيره والثاني تقسيم مستقل الى المقرون وغيره ولا بد من عمل هذين الكلامين
الى هذا اذ لا يجوز ان يكون تقسيم واحد الى اقسام ثلاثة او اكثر دائره بين النفي
والاثبات اذ القضية المفيدة لذلك التقسيم منفصلة حقيقية فحب هي
لا تتوحد من اكثر من جزئين لا مستلزما لانتفاء الانفصال الحقيقي لانه
الجزء الاول منها يستلزم ارتفاع الثاني وارتفاع الثاني يستلزم وجود

الثالث فيلزم استلزام الجزء الاول الثالث واستتغنى الانفصال الحقيقي
بينهما والواستغنى بين الاول والثاني والثالث والثالث المماثلة في ان
القسم الثاني من التقسيم الثالث هو المركب الذي اعتبر فيه النسبة من طرف الحرف
الى الذات والخارج من التقسيم اعم ويشمل مركبا لم يعتبر بينهما نسبة اصلا
مدفوعة بما ذكره اعتبار الحال فلا ينافي ذلك ارسال القسم الاخير واستقلال
الحرف نظر الى ظاهر التقسيم وهذا بخلاف تقسيم الكلمة الى اقسامها الثلاثة
وجوهها فيه فانه عكس دائره بين النفي والاثبات نظر الى اقسام المقترنة
واما احتمال انقسام بعض الاقسام الى اقسام مندرجة تحتها فلا محل بالانحصار
كالمتن والفعل فان ما اعتبر فيه الذات المنسوب الى الحرف على ما هو معنى
الحرف اما ان يعتبر قيام ذلك الحرف به من جهة الحروف وهو اسم الفاعل
او البتة وهو الصفة المبهمة او وقوع الحرف عليه وهو اسم المفعول او كونه
الذات له وهو اسم الآلة او مكانا وقع فيه وهو ظرف المكان او زمانا
وهو ظرف الزمان او يعتبر قيام الحرف به على وصف الزيادة على غيره وهو
اسم المفعول على ما يطلق على تفاصيلها العلم المتعلق بها وكذا كان معنى
المفعول وهو الحرف المنسوب الى ذات على وجه القيام او الوقوع في زمان
معين من الزمنية الثلاثة فان كان ما ضيا اى سابقا على زمان الكلام فهو
فعل باض وان كان الحال والاستقبال فهو فعل مضارع هذا ان لم
يكن نسبة الحرف الى الذات باعتبار طلبه او طلب تركه فان كان من حيث
طلب الحرف من المخاطب وتخصيله في الخارج فهو صيغة امر وهي اقسام

وان كان من حيث طلب تركه وكف النفس منه فهي وعلى هذا القيس
وفي جعل الفعل في اقسام ممدولة كل كلام يذكور بعد اقسام اللفظ
الموضوع للتحقق وضعاعاما ان شاء الله تعالى **قال الثاني** فالوضع
اما كل اى اللفظ الموضوع للمعنى متحقق على مراد لوله المجموع الى تكلف
قسمان اذ لا يخفى ان يكون وضعه لذلك الشخص كليا اى عاماما ان يكون
الموضوع له كلاما خبريا ان حقيقة لوحظت اجمالا بامر كل يعيها او متخفا
بان يكون الموضوع له متخفا لوحظ في وضعه له بخصوصه بعينه والما
علم اى اللفظ الموضوع للتحقق وضعاعاما اخصا ومتخفا بسمي علماء وهو
العلم التحققي المتبادر من لفظ العلم عند الاطلاق واما العلم الحسني
فخارج عن مورد القسمة في هذا التقسيم اذ معناه كلي وسيمى الكلام فيه
والاول اى اللفظ الموضوع للتحقق وضعاعاما اقسام اربعة الحرف والضمير
واسم الإشارة والموصول وانما قدم هذا القسم في التقسيم آخر في البيان
اظهار الاهتمام بما هو المقصود الاصل على ما مر اذ تلك الاقسام الاربعة هي
التي قصد بيانها اصالة في هذه الرسالة وهي اقسامه ونفريها للظاهر
من مقابلة القليل بالكيفية ليتوجه اليه باقبال تام ووجه صريح في هذه الاقسام
الاربعة ان مدلوله الشخص الموضوع للوضع عام اما ان يكون مع في غيره
اى حاصل في متعلقة متعينة بالانضمام اليه بمعنى انه لا يحصل في الذهن
ولا في الخارج بنفسه بل يتحقق في نفسه بالانضمام متعلقة اليه ويتعقل
بتعقله وهو الحرف كمن والى اولا يكون كذلك بان يكون معنى حاصل في

نفسه متصلا به دون الانضمام امر اليه واذ قد عرفت ان الالفاظ الموضوعات
للمتخفا وضعاعاما يحتاج في استعمالها في معناه الى قرينة لا فائدة
التعيين فلا بد لذلك اللفظ الموضوع للتحقق حاصل في نفسه الوضع
العام من قرينة تعين المراد منه من معانيه لزوم تقدر المعنى في الموضوع
بالوضع العام فلا يخفى ان يكون تلك القرينة الخطابية المتعلقة
بالمتكلم والمخاطب وهو الغمير كانا وانما فان ما يفيد ارادة المعين منهما
من القرينة انما هو الخطاب الذي هو توجيه الكلام الى حاضر او اشارة
الحية بان يشار الى المراد بذلك بعضو من الاعضاء الخمسة وهو اسم
الإشارة كمن اذ ذلك فان المعين لا يراد بهما المعنى المعين انما هو هذه
او الاشارة العقلية بان يشار الى المراد باللفظ بنسبة مضمون جملة اليه
معهود بين المتكلم والمخاطب انما هو اليه وهو الموصول كالذي والتي
فان المعين المراد منها انما هو مضمون صلتها المعلوم قبل اقترانها بها
بها المعهود اليها كما اذا عرفت انت ومخاطبك انت جاء رجل من بغداد فنقول
الذي جاء من بغداد مشيرا الى معين باعتبار تعينه عندك وعند مخاطبك
بنسبة مضمون هذه الجملة اليه ولا شك ان هذه الاشارة انما توجه
التعيين بالانضمام امر خارجي مع تلك النسبة كالمختار مضمون الصلة في
المراد بالموصول واعلم ان المراد يكون معنى الحرف في غيره على ما عرفت هو عدم
استقلاله في الوجود والتعقل كما ان المراد يكون المعنى في نفسه خلافاً لذلك
وهو اما الاستقلال في الوجودين او في احدهما والاستقلال في الوجود

الخارج ليس بمعتبر فيه لتحقيق كون المعنى في نفسه عند عدمه كما في معنى
لفظ الابتداء فالمعتبر فيه هو الاستقلال في العقل فقط فمناط
الفرق هو الاستقلال في العقل وعدمه وهذا المعنى لا يتحقق حتى انضام
الأبعد تمديد مقدمه وهي ان المعاني قد تكون ملحوظة قصدوا بالذات
وقد تكون ملحوظة بتعابير ملحوظة بذاتها بل على انها آلة ملاحظة غيرها
ومرأة متاهدة مسواها وهي بالاعتبار الاول مستقلة بالمفهومية و
التعقل وصالحه لان يحكم عليها وبها وبالاعتبار الثاني غير مستقلة بالمعنى
وغير صالحه للحكم عليها او بها كما اذا توجهت قصد ذاتا الى معنى نسبة العلم
الى زيد ولا حظته كذلك وكما اذا قلت علم زيد وادركت نسبة العلم
الى زيد في ضمن هذه الجملة فان هذا المعنى اي نسبة العلم الى زيد في الصورة
الاولى مستقل بالمفهومية وصالح لان يحكم عليها بانها ما بابا التبع والاعتماد
ويحكم به على النسبة التي تعقلتها الآن مثلا وفي الصورة الثانية غير مستقل
بالمفهومية بل مدرك من حيث انه حالة بين زيد والعلم والآن لتعرف
حالاتها وكانت حاج مرأة يتأهل ان بها منسوب احد هما الى الآخر ولذلك كان
غير صالح للحكم عليه اوبه وهذا كما ان البصر قد يكون مبصرا بالذات مقتصرا
بالابصار وقد يكون مبصرا بتعابير على انه آلة لا بصار غيره كالمرأة فانك اذا
نظرت اليها وشاهدت ما ارتسمت فيه الصورة فان قصدت الى متاهدة الصورة
المرتبطة بها بالذات جاعلا المرأة آلة لتأهل ما صار ذلك الصورة مبصرة
بالذات ويحكمك الحكم عليها وبها واما امرأة فهي وان كانت في تلك الحالة مبصرة

ايضا لكنها غير مبصرة قصدوا بالذات بل بتعابير ولا يمكن لك بالبصارة على
هذا الوجه ان يحكم عليها اوبها نعم ان قصدت الى متاهدة المرأة نفسها
وتوجهت اليها بالذات تكون صالحه لان يحكم عليها اوبها ويكون الصورة
ح مبصرة بتعابير ملتفت اليها قصدوا فاجعل الصورة المحسوسة بالبصارة مرأة
متاهدة المعاني المدركة بالبصيرة واعتبر فيها ما ذكره المحققين على صور
فان نسبة البصيرة الى معقولاتها كنسبة البصيرة الى مبصراتها فنقول معنى
الابتداء والانتها ومثلا معنى له تعلق بالغير كالسير والحركة مثلا
فذلك المعنى اذا لاحظته العقل قصدوا بالذات كان مستقلا بالمفهومية
صالحا لان يحكم عليه فنقول الابتداء والانتها امران اضافيان
ويحكم به فنقول ما يبحث عنهما معنى الابتداء والانتها ومتعلقهما في كل
بتعابير سواء كان في غاية الاجمال او مخصوصا كابتداء سير زيد من محلة
بهذا الاعتبار مدلول لفظي الابتداء والانتها مطلقا ومقيدا واذا
لاحظت العقل من حيث انه حالة بين سير زيد وحركة وجعل آلة لتعرف
مرأة متاهدة متاعا على هيئة الانضمام والارتباط كان غير مستقل بالمفهومية
صالح لان يحكم عليه اوبه وهما بهذا الاعتبار مدلول لفظي من والى واما
بيان عموم الوضع في من فقولنا الوضع تعقل معنى الابتداء مطلقا وهو
امر مشترك بين الابتداءات الشخصية التي كل منها ملحوظ بتعابير وآلة لتعرف
طريقه ووضع لفظ من بآلة وكذا الحال في الى حيث تعقل مطلقا
وضع لفظه الى كمال جزئياته الشخصية هذا ليس سائر في فظهر لك

ان الاحتياج الى ذكر المتعلق في الحرف انما هو لتقصير في معانيها لا في
دلائلها على ما قبل فان قيل فلو لم يكن معنى من لا يحكم عليه ولا يحكم فحين
تناقض فنقول هو بهذا الاعتبار ليس معنى من بل معنى مستقل بالمفهومية
عبر عنه باسم مضاف الى لفظه وهو لفظ معنى من فلا تناقض لا يقال كيف يقع
التناقض وقد حكم على معنى واحد بالاستقلال وعدمه بانه معنى من لا يقول
له اعتبار ان مستقل بآخرهما وليس معنى من بهذا الاعتبار فمستقل الآخر
هو بهذا الاعتبار معنى من غاية ما في الباب انك توحيث اليه بما يوجب الحكم
عليه لعدم الحكم عليه من حيثين احدهما بحسب الواقع والاخر بحسب
مجرد الفرض كما في مسئلة المحمول المطلق وبذلك يتحقق المفهوم من هذا المقسم
يندرج ما يورد من ان لفظا من مثلا لو كانت موضوعا لواحد من الابتدائيات
المختصة لكانت في غيره مجازا وان كانت موضوعا لكل منها لزم الاشتراك
اي كونها مشتركة بين معاني غير محصورة موضوعا او ضامها بعدد ما على
ان تصور واضع اللفظ اصطلاحا كلامه تلك الخصوصية التي لا يتنازع فيها
وان كانت موضوعا لمعنى كلي هو الابتداء كما لو تهيأ جماعة لزم كونها مجازا لا
حقيقة لما اذا لا يتم من اصلا في الابتداء المطلق ولم يحج ايضا الى ما
في تعريف المعرفة بانها ما وضع لي بعينه ان المراد ما وضع ليتم في شيء معين
من حيث ان المعرفة في المعرفة هو النعني عند استعمال دون الوصف لندرج
فيها المختصين واسماء الاشارات والموصولات كالاعلام الشخصية و
ذكرنا في توجيه ذلك ان لفظنا انما مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة

وكذا هذا الذي اذ لا يقال انما وهذا و براديه منكم لا بعينه او شاذ
مفرد فذكر ذلك وليست موضوعا لواحد من تلك الاشخاص والاشخاص
مجازا في غيره لا لكل منها والا لكانت مشتركة موضوعا او ضامها متعددة
بعدد افراد المتكلم والمشار اليه المذكور بل موضوعا لمفهوم كلي شامل لتلك
الافراد والعرض من استعمالها في افرادها المعينة دونها فحين غفلوا
هذا التحقيق توهموا ما ذكره ان البنية ان المختصين واسماء الاشارات
والموصولات موضوعا لمعان كلية الا ان الواقع بشرط ان لا يستعمل
الا في جزئيات تلك الكليات وادى ذلك الى التكلف المذكور وقالوا في
الحروف ان من مثلا موضوعا لمطلوب الابتداء لكن الواقع بشرط في ذلك
على معناه اذ لو متعلقة ولم يشرط ذلك في لفظ الابتداء بشرط ايضا
عدم استعمالها الا في الابتداء انما من حيث لزم ان يكون مجازا لا حقا
لها اذ لم يستعمل فيما وضعت في لسان تلك الكليات وان لا يكون لا خلا
اثر اللفظ في عدم استعمال المجاز الحقيقة وجه لا يحتاج من تلقى الاستلزام
الى التمسك بمثله نادرا ولزم ايضا الحكم بمستقل معنى الحرف بالمفهومية
وصحة الحكم عليه في لفظه وقد عرفت بطلانه وايضا لا كان معنى من
الابتداء الا انه لا ينفهم من الحرف وحده فاذا انضم اليه ما يدل على معناه وجب
ان يجمع عليه حكمه ولا يقول به من لا يد في معرفة باللفظ وايضا فحين لا
على هذا الاستلزام سوى التمسك ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك
بين الحروف والاسماء الا اننا لاضافة فالفرق الذي ذكره بان ذكر

فيها على كبره

المتعلق في الحروف لاجل الدلالة وفي تلك الاسماء لتخصيص الغاية ردة
الى الجملة اذ لا مرجع في التخصيص فممكن ان يقال يحصل في الحروف بنحو
المتعلقات غايتها التي هي التوصل بها الى تخصيص الكلام بتركيب الاسماء
والافعال بعضها الى بعض وفي تلك الاسماء عكس ذلك ولغافل
يقول كون الحروف وفيها التكميل والمخاطبة موضوعا للتخصيص ظاهر
واما ضمير الغائب فقد يعود الى الكلي ولفظ هذا قد يادى الى الجنس وكذا
الذي قد يراى به كلى يعلق علم المخاطبة والتكلم بانساب مضمون جملة اليه
كما اذا قبل هذا الذي جعل مورد القيمة ههنا هو اللفظ الموضوع فلا يجوز
عند الموصولين واسماء الاشارات والضمائر مطلقا مقام اقام اللفظ الموضوع
لتخصيص وقد اجيب عن الاشارة الى الجنس باسماء الاشارة بانها ما على جعله
بمنزلة التخصيص المحسوس المشاهد ولم يتعرضوا للمثل ذلك في ضمير الغائب و
الموصول ولا يبعد ان يتركب في الموصول واما ضمير الغائب فقد قال بعض
المحققين ان تلك اللفظة هي موضوعية للجنس ان لمدرجات تحت مفهوم
الغائب المحسوس كذا سواء كانت جنسان حقيقة او اضافية كجمعي الكلا
في ذلك واعلم ان هذه القيمة اي قيمة اللفظ الموضوع وضعاعاما الى
هذه الاقام الاربعة غير حاصلة لجواز ان يكون ههنا لفظ وضع بارام
لكل من افراد التخصيص ولم يكن قرينة احدى الثلث المذكورة والذي
يخطر بالبال ان اسما حروف الجاني كالالف والباء مثلا من هذا القبيل لا سبق
من الابرار المندفع بالتحقيق المشتمل عليه التقسيم وقد عرضت ذلك الابرار

فيها

فيها على كبره فضلاء العصر وما رايت احدا ان يشرح في حقه ويمكن
ان يدعى ان اسما الكتب ايضا كذلك لبعض القول بان سماءها الاجناس
اذ الظم الجوز حين اطلاقها على الشيء وما لم يخطر ذلك ببال احد وان
استفادة النعير بدونه استعمال اللفظ فيه والحق ان بناء ذلك على ما هو
محرم اهل المعرفة عدم ايمانهم في امثال هذه المقامات مفردا كليا وضمائلا
يخطر بالبال فيها الا لامر التخصيص فالاقام في قسم التقسيم الذي هو المقصود
ليبان المقصود تلك الرسالة تامة اسم الجنس والمصدر والمنشأ والفعل
والعلم والحرف والضمير واسم الاشارة والموصول والاربعة الاولى منها
تختار من القيمة الاخرى الباقية بان معانيها كلية ومعاني هذه جزئية
لا يقال لو كان كذلك كان الاخبار في قولنا زيدان وكاتب والذي
صدر منك محمول وعمره ضرب مجازات لا اعتبار الجزئية في معاني المرادة
بها ههنا لا فانقول الاخبار ههنا محمولة على معانيها الحقيقية التي هي
كليات وكونها اخبارا عن الجزئيات محمول على ما يورث في افادة الجزئية لا معنى
قولك زيدان ان مفهوم الاثنان الكلي صادق على زيد وكذلك
زيد كاتب معناه ان مفهوم الكاتب الذي هو شئ له الكناية يصدر على
زيد ومعنى الاثنان الذي صدر منك يصدر على عليه مفهوم العون الكلي
وقد نرى بعض الفضلاء ان قولك جاءني ان مريدا بالاذن مثلا وزيدا
مثل قولك زيدان في كم بان انا ههنا حقيقة كما ان انا ههنا كذلك
ولم يتقيد للفرق من حيث ان الاستعمال ههنا في الجزئي وهو غير موضوع

له وهما في المعنى الكلي وان كان محمولا على الجزئي وذكرنا اخطاءهم في قوله
 في ذلك المثال مع استعمال اللفظ في نفي بخصوصه كونه حقيقة ومجازا
 باعتبارين فهم يجوزون ان كان ههنا حقيقة اذا لم يرد به الا مفهوم الكلي
 مستعملا فيه ويكون ارادة المخصوص من خارج كسنة الحكي مثلا واما الفعر
 فكون بعض معناه وهو الحرف كليا ط واما مجموع معناه وهو الحرف والنسبة
 المخصوصة الى لفظه من حيث انها حالة بين ذلك الحرف وفاعله المخصوص
 الله لتعرف احوالها مربوطا بحدها بالآخر ففي كل سنة وخذ جملة على شئ نظر
 بل هو باعتبار تمام معناه كالحرف فكما ان لفظه من موضوعه وضعاعا ما كل
 ابتداء مخصوص متعين كذلك لفظه ضرب موضوعه وضعاعا ما كل نسبة
 الحرف الذي دلت عليه الى فاعل مخصوصها وكما ان مدلول الحرف لا يحصل
 الا بتعلقه كذلك معنى الفعل لا يحصل الا بتعلقه وكذلك لا يقع حكم عليه
 ولا به واما جملة وجعله مستندا باعتبار الحرف الذي هو جزء معناه وهو
 بهذا الاعتبار مستندا دائما اذا قرأ خبر ذلك في مفهومه بحسب الوضع فلذا
 لا يمكن جعله مستندا اليه كما سيجي في فعل الفعل ما قام اللفظ الموضوع لمعنى
 كلي كما فعله اظهر ليس بمرفعي ويلزم ايضا مما ذكر بطلان طرد تعريف الحرف
 على ما استفاد من هذا المقيم التزم الا ان يضم اليه شئ وهو ان لا يعتبر في
 مدلوله الذي هو معنى في خبره معنى في نفسه هذا واما الخصة الاخرى فالعلم
 يمتاز من الاربعين الاخرى بان وضعه فاص كالموضوع له دونها فان
 وضعها معاينها المستحضرة عام والحرف يمتاز عن الثلاثة الباقية بعدم استقلال

معناه بالمفهومية واستقلال معاينها في نفسها والضمير يمتاز عن الاخرين
 بان قرينة الخطاب دونها وكون الخطاب بالمعنى المذكور قرينة للتقدير
 في ضمير المتكلم والمخاطب ط واما في ضمير الغائب فباعتبار ان معنى الخطا
 كما ذكر هو ايراد الكلام الحاضر وهو الذي يفهم به خصوصية ما يرجع اليه
 سواء كان في كلام المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول يمتاز كل
 منهما عن الآخر بالاشارة الى جهة والعقيلة على مائة والنفاذ بين العلم
 والضمير واسم الاشارة بحسب الاختصاص بالمعنى المخصوص وافادة التبيين
 ظهورا وخفاء من حيث حصول الوضع وعمومه وانها مبتداء غير محتمل
 للمجاز وعدم احتياج الى اقتران ما انفاد المتكلم والكلام وخلاصة تصنيف
 في اعرفيتها فمن نظر المخصوص الوضع قال العلم اعرف ومن نظر الثاني
 والثالث قال الضمير اعرف ومن ذهب الى ان اسم الاشارة اعرف نظر الى
 التبيين فيه بالفعل ولكن **معانيها** تشمل على تبيينات **الكلام**
 يقتضيان بفان العامة وتتمثل لتكون العامة مبتداء محذوف والخبر او
 بالعكس على ما في العود للتعين ولو حملت على ان حاله المبتداء
 او من ضمير في الجزاء العامة هذه التي ذكرها على كونها مستقلة على تبيينها
 لبقي النظام والتبيينات محتمل ان يراد بها الالفاظ فيكون المراد ان العامة
 تشمل على كل منها والاقال تبيينات ح عين العامة فليزم احتمال الشيء على نفسه
 ويحتمل ان يراد بها المعاني فيكون الالفاظ باعتبار انها قولها المعاني
 ومحتمل انما ذهابا مستقلة عليها احتمال الطرف على الطرف وعلى كل تقدير فاستعمالها

ههنا من القليل الثاني علم مضمون ما يتلوها ما تقدمها وحمل التنبهات
 على المعنى المصدري ايضاً على ما هو الظاهر بعبد التنبه الاول التلك
 فتترك في ان مدلولها ليست معاني في غيرها ان حمل الاول على المعنى الاول
 في التنبهات فالوجه ما سبق من تقدير خبر او مبتداء وهو الذي شرع
 فيه وان حمل على المعنى الثاني فالاول مبتداء خضع بمقدور ومضمون ما يليه
 بحمل التنبه على التنبه عليه او بزيادة التنبه مضافاً الى المذكور المحذوف
 مقدراً ان حمل على معناه المصدري واعتبار التقدير لا حمل المذكور على الاول
 وجعله خبراً عنه لما ان الظاكون كلاً ما مستقلاً مقصوداً به افادة نسبة فيها
 بالذات على ما مر والمراد بالثلثة الضمير واسم الاشارة والموصول وان مدلولها
 ليست معاني في غيرها ان كلامه مدلولها بتمامه معني في نفسه اي ملحوظ فيها
 وبالذات مستقل بالمفهومية وصالح للحكم عليه وبها يتحصل بالغير اي
 كلامها ليس يحصل في العقل بحسب فهم ما وضع به ان من تلك الثلثة الا
 بانضمام قرينة اليها من الخطاب والاشارة هنا او فعلا في اسماء اي اذا كان
 معانيها بتمامها مستقلة بالمفهومية كما قرئت في اسماء لان الاسم ما يكون تمام
 معناه كذلك والفعل وان اشتمل على المعنى المستقل بالمفهومية الذي هو
 الحدث لكن تمام معناه وهو كحدث المنسوب الى الموضوع وزمانه نسبة مخصوصة
 ملحوظة على وجه يكون له لتعرف غيرها ليس يحصل وهو مستقل بالمفهومية
 التنبه الثاني هو كالأول وهو اشارة الى الفرق بين الموصول وبين الضمير
 واسم الاشارة بان الموصول مع قرينة التي هي الصلة لا يفهم منه السامع

من تلك الجهة اما لا يقبل التوكيد بل المتصرف بمضمون الصلة وهو من غير
 مانع من اشتراك متعدد فيه وعلى ذلك بان تقيد الكل بالكل لا يقيد بالكل
 ويكون القيد كلها ظاهراً لظن ان مجرد الصلة لا يدل الا على انما في مضمون
 جملة الى ذات من غير تعيين واما اعتبار كلية القيد مع ان معنى الموصول
 متخفف على فقرة فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع في الموصول وحده
 حين اطلاقه ليس الا الامر الذي هوالة للاحاطة بالمتخصص ولا شك
 انه كلي وقد يفيد ذلك المفهوم في ذهنة بمضمون الصلة الذي هو كلي ايضاً
 فلا يفهم السامع منه مجرد ذلك متخصصاً ما فاعم التوكيد وان صح فهم الشخص
 بانضمام امر آخر خارج كما اذا اخطرت انما في مضمون الصلة به وعلم السامع
 بخلاف الضمير واسم الاشارة فان كلامه قرينتهما يقيد الشخص في عالم السامع
 منهما مع تلك القرينة ما يمنع فيها التوكيد وقوله ولذلك كما افاض بين مباد
 الموصول كلياً في هذا التفرع اشكالاً لان عدم مفهومية الشخص مجرد
 الصلة لا يوجب كلية الموصول مع ان الموضوع لا اللفظ والمتمم فيه
 جزئي وايضاً ما ذكره من الفرق بحسب القرينة منطوقه لا من القرينة ليست
 مضمون الصلة بل هو مع ما ينضم اليه والموصول مع ذلك المجموع كضام
 مع قرينتهما والظاهر مراده انما افاض بين الموصول كلياً تنبهاً على الفرق
 لانه كلي حقيقته وان ذلك الفرق المذكور باعتبار ما اشتهر من اطلاق
 القرينة في الموصول على نفس صلتها وان كانت قرينته بالحقيقة الصلة مع
 وما قيل من انه كان المتكلم لانه في الموصول ذكر الصلة للتوضيح وافادة

والا فليس المقيد بالمتنوع
بما لا يحد من المتنوع
بل هو الذي يحد من المتنوع
بما لا يحد من المتنوع

التعيين دون التقيد ففيه تأمل لان اعتبار ذلك التقيد بالنسبة الى
الى المفهوم من الموصول ابتداء لا بالنسبة الى المراد منه الموضوع له والمناسبة
التي ادهاها هذا القابل بالنسبة الى المراد دون المفهوم على ان الكلام في
المناسبة وانها غير متسببة لان مقتضى صحة التقيد اذ ذاك التبيين الثالث
قلت من هذا اي محقق في مباحث التقسيم الفرق بين العلم والمفهوم
حيث ظهر خصوص المفهوم والوضع في العلم وتعدد المفهوم وتعدد الوضع
في المفهوم وقلت ايضا فاما انبأ الى البعض من تقسيم الخلق اليها واخراج
اسم الاشارة بناء على ظن ان تعيين المدلول بالوضع الذي هو مناط
الجزئية حاصل فيها وانه اذ هو موضوع لا مرعاه وانما يحصل التعيين
باقتراح الاشارة الحسية في استعماله في معين دون اصل الوضع
ووجه الفاء ما مر من ان التعيين فيه ايضا وضعي كالعلم والمفهوم
فقط ومن اسم الاشارة حال من ضمير اليها اي متجاوزين اياه في شمول
التقسيم حيث لم يشمله وقوله ظنا مفعول له للتقسيم باعتبار تعلقه بالما
المذكور كما ان تعلق الفاء به انما هو باعتبار ذلك التعلق التبيين الرابع
عرفت منه معنى قول الخويزي اي حين ظهر لك من التقسيم المذكور ان المراد
يكون المعنى في نفسه هو استقلاله بالمفهومية بان يكون ملحوظا قصدا
وبالذات ويكون المعنى في فرع اول في نفسه هو ان لا يكون كذلك بمعنى عدم
في نفسه مطلقا وهذا ظاهر جابل كلا وجه ايضا لكونه ملحوظا انتعا
وعلى انه وسيلة الى ملاحظة غيره عرفت معنى قول الخويزي الخ في بدل على

معنى في غيره وان مرادهم بذلك ان النقصان في الحرف من جانب المعنى
باختبار عدم الاستقلال والاحتياج في التحصيل والتعلق الى الضمائر الغيب
الذي هو معنى فيه اي في هذا الفرع بخلاف الاسم والفعل كان الاسم تمام
معناه مستقلا بالمفهومية والفعل وان كان تمام معناه غير مستقل عن
صالح الحكم عليه ولا به كما مر الا ان جزءا من معناه انما الحرف المستقل
بالمفهومية ولذا صح ان يجزئه وتبين ان ما ذكره بعضهم من ان مراد الحاجة
بذلك ان النقصان منه من جانب اللفظ حيث قالوا المراد يكون مع الحرف
في غيره ان دلالة على معناه مشروطة بذلك متعلقة وفرق بينه وبين
اللازمة للاضافة بان ذكر متعلق في الحروف لتحصيل الدلالة وفي تلك
الاسماء لتحصيل الغاية والغرض من وضعها كالتوصل بكلمة ذواتها
الى جعل اسماء الاجسام صفات للثلاث غير منتهية التبيين الخامس
من الفرق بين الفعل والمتنوع الخويزي هو ان الفعل ياتي مادل على معنى
في نفسه مقترن باحد لا زمين الثلثة واورد عليه ان ضاربا بصرف
هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس بما يقع وبما سبق من الفرق بين الفعل و
المتنوع في التقسيم المسمى لا يورد على حد الفعل فانه على ما ذكره مادل على حد
ونسبة الى الموضوع على ان الحد اول ما اعتر في مفهومه وضاد ليس كذلك
لانه متنوع والمتنوع يدل على ان ونسبة الى الحد فالملحوظ اول في الغفر
الحد وفي المتنوع الذات وهذه العبارة وان حملت على عدم ورود
على حد الفعل على ما علم من هذا التقسيم فظ وان كان في هذا العمل بعض

وان حملت على عدم وروده على ذلك الحد المنقول من النجاة فالوجه انه
 يعلم من هذا الفرق ان مرادهم بقولهم ما دل على معنى في نفسه مقرب ما دل
 على حدة منسوب الى زمان مع الاقراران هذا ولا يظهر ^{منه} ضرورة وضارب
 على هذا الحد الا اذا اعتبر الاقراران اما حوزة فيه اهم ان يكون في اللفظ
 ما يدل عليه اولها هو المفهوم من الاطلاق بحسب الظاهر كما في
 ان معنى الضرب المعتبر في ضارب مقرب باحد الازمنة الثلاثة معناه ^{منها} او
 وقوع ضرب في زمان لا بعينه او من اقراره بما يدل على اقراران ما لا
 عليه من المعنى المصدري باحد الازمنة الثلاثة معناه كما اذا قيل زيد ضارب
 عند هذه القيمة تدفع عن هذا الحد النجاة بوجوه اخر غير ذلك لكن المراد
 ان القيمة المذكور الختم على الفرق فيه ما يدعيها ولا ينافي ذلك دفعها
 بوجوه آخر وفي قوله فانه ما دل على حدة ونسبته الى الموضوع وزمانها ختم
 احدهما ان يكون القيمة على الفعل ويكون ماموصولة او نكرة موصوفة
 وثانيهما ان يعود الى ضارب وتكون كلمة مانافية التنبية السادس ومنه
 يعلم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس اي ما سبق من التقيم ولما لم
 يحج في ذلك التقيم ذكر لعلم الجنس بل اسم الجنس المذكور فيه ايضا اختص
 مما هو المصطلح عليه في المشهور فيه فلا بد من توجيه لذلك الكلام وهو
 ان الفرق الذي ذكره بين على قول من جعل اسم الجنس موضوعا للتمييز
 من حيث هي كما ان لم يجرس كذلك اذ على القول الآخر لا حاجة الى التفرع
 بالفرق لغاية الظهور وهو اعتبار الوحدة غير معينة في الاول وعدم التعرض

لها مطلقا في الثاني وما صله ان كلا منهما وان كان موضوعا للحقيقة
 الواحدة في الذهن معرفة في الاعتبار عاقد الوحدة وجزها الا ان علم
 الجنس كاسماء كما يدل على الحقيقة من حيث هي يدل ايضا بوجوه وضعا
 كما في ضارب على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة عنده معروفة
 كما ان الاعلام الشخصية تدل بوجوهها وضعا على كون تلك الاكساي
 معروفة بين المتكلم والمخاطب خاصة ^{بها} والاشارة الى تلك المعروفة
 والحضور واسم الجنس كاسد لا يدل على التعيين اصلا بل هي دالة على
 نفس تلك الحقيقة من غير اعتبار تعيين وعدمه فيها ثم اذا ارد المراد
 على ذلك التعيين يتوصل الى امر خارج كاللحم التعريفية فالتعيين في
 مفهوم علم الجنس خارج عن مدلول اسم الجنس وضعا فيها وكان لا علم
 من التقيم كون اسم الجنس موضوعا للمعنى الكلي الذي هو لفظ الحقيقة
 من غير اعتبار تعيين فيه وهو معنى هذا الفرق المذكور هنا معلوم ان
 العلم بل المعارف كلها يعتبر معبودية المسح وان تلك المعبودية دالة
 في معنى جوهر اللفظ فتستفاد الفرق مما ذكره مع الضام خارج معلوم
 بان مدلول علم الجنس فيه المعبودية المفقودة في مدلول اسم الجنس ولا
 شك في بعد هذا التوجيه الذي هو اقرب مما يتوجه اليه في تعميم هذا
 التفرع وكان الاصل الاكتفاء بذكر الفرق التنبية السابع الموصول
 على حرف اشارة الى فرق آخر بين الموصول والحرف فيعلم ان ما ذكره في
 من الفرق صريحا وهو استقلال المعنى وعدمه على الوجه المذكور وهو كون الحرف

معنى في غيره بتعين بانضمام ذلك الغير اليه وكون القريبة في الموصول
هي الاشارة العقلية التي يندرج فيها الدلالة على تعيين المراد
بالموصول بالمعنى الذي هو فيه وتفصيله ان الحرف معناه امر كان في غيره
وتخصله ونفقه بما اى بذلك الغير الذي هو اى الحرف معنى فيه حال
الموصول عكس ذلك اذ معناه امر بهم عند الاعم مع معان غيره بما اى شي
غيره الذي هو اى ذلك الغير معنى فيه اى في الموصول بمعنى هو في معناه
وهو مضمون صلته المعروف هو به معناه وانما قيد الايام بكونه عند
السامع لا ينتفاء الايام في المعنى المراد بالموصول عند المتكلم التنبيه العام
الفعل والحرف يتوزكان في انهما يدلان اشارة الى جهة امتناع الحكم عليه
اى على الفعل والحرف مستعملين في معناه وهي ان صحة الحكم على الشيء
موقوف على ثبوت في نفسه اى استقلاله بالمفوضية لا اعتبار بالثبوت
المعتبر فيها اما في الحرف فلاون المعنى النبوي الذي هو مدلوله كالا نداء
اعتبر ثبوت لا انفكاك به ذلك الامر النبوي من طرفية على وجهيتهما في تحصيله
ذهنا وخارجا وكذلك الفعل لا يشتمل معناه على النسبة الجزئية الدالة
لطرفية ثبوتها بغيرها فعقلا وتحققا فالثبوت للغير على وجهين احدهما
ما يصح تصديرا بان ما ثبت بذلك الثبوت لغيره وهذا يقتضي الاستقلال
بالمفوضية والثاني ما لا يصح فيه ذلك ولا يقتضي وهو الذي ثبوت
على وجه يتبع غيره في الذهن ولا يستقل بالفهم ومن هذه الجهة اى كون
كل منهما دالين على امر غير ثابت في نفسه معتبرا فيه ثبوت لغيره على الوجه

الذي سبق لا يثبت له الغير اى لا يثبت الغير لشي منهما بل لا يثبتان
لشي اصل ايقرو ولا بد من التقييد بالسنغال في معناه فان اللفظ
كلما من حيث انفسها اى مطلقا فيها النظر عن ارادة معانيها الموصولة
هي لهما اولوازمها متساوية الاقدام في صحة الحكم عليها وبها سواء
كان بملاحظة وضعها لتلك المعاني كما نقول ضرب فعل ماض ومن
حرف ج اول كقولك ضرب ثلثة احرف ومن حرفان ومن لم يقيد قال
ضرب ومن وفي مثله في تلك الصور اسما وبني ذلك على ما قال بعضهم
من ان وضع اللفظ لشي يستلزم وضعه لنفسه وحيد لا دليل لهم
على هذه الدعوى سوى ذكر اللفظ وارادة نفسه بالوزم عليه دعوى
وضع الماهيات فيما اذا قيل هو ممل ولا يقدم على ذلك به احد
مكة واعلم ان هذا التقييد مما يجب لو وصف اللفظ حين ارادة
نفسه منه بكونه فعلا وهو هذا اذا اعتبر في صحة هذا التوصيف
اصطلاحها مجرد الدلالة على معنى غير مستقل ومستعمل مقرون بالنسبة
الى العالم بالوضع والتزم الانصاف بهما لو تلفظ بهما الذاهل عن
عن وضعه لمعناه بالكلية بلفظ بائر الماهيات واما اذا استل في
صحة التوصيف بما استعملهما في المعنى الموصوع له او معنى آخر فعلا
بينهما وادعى ان اللفظ في ارادة نفسه منه لا يحتاج الى ملاحظة علاقة
ولو كان موضوعا للمعنى فلا يحتاج الى هذا التقييد ويرد ما ذكره هنا
اشكال فيما انفقوا عليه من ان الكلام لا يشأ في الا في اسمين وفي فعل

واسم على كل من التقديرين اما على الاول فالاشتقاق بقولك من حرف
 جـ وان حرف ناصب واما على الثاني فتقولك ضرب فعل ماضٍ وبقوله
 تعالى واذا قبل لهم آمنوا يقولون من حرف جر يفزع اخلافاً في جهة
 الابداد وعلى التقديرين ينتقض الحصر بكلام احد طرفيه ممل كما اذا
 قيل جسون ممل وثلاثة اعراف على تقدير استيحاء كما هو الحق وكذا
 تعريف الكلام بما تضمنه كتب بالاسناد وتعرف البنداء بالاسم
 المجرد والصفة المخصوصة ببعض الصور المذكورة على التقديرين و
 بالنقض على البعض والجواب انه لا ينافي الكلام الذي اسمين حقيقة
 او حكماً او في فعل واسم على تقدير طريقة عموم المجاز وامنوا وضرب
 ومن هو متاخر حيث نفس اللفظ بها كالا اسم في الاستقلال فكانه
 قال لا ينافي الذي لفظين مستقلين في التعقل وقد يقال ان ذلك
 الحصر وتلك التعريفان مبنية على اعتبار ما هو الابع في الاستعمال
 المفيدة فائدة يعتمد عليها فلا ضرورة لخروج النواذر وما ليس في تلك
 المرتبة من الافادة وما قيل من ان مدلولي الفعل والحرف يقع الحكم عليهما
 فكيف يكون الاستعمال فاما انما مفعلة الحكم على الفعل والحرف مطلقاً
 فمذموم كما سبق من ان مدلوليهما من حيث انفسهما غير محكوم عليهما بحكم صلا
 بل هو ان مدلولهما من حيث انه لو حظ بمفهوم مدلولهما وقرعته بهذا
 اللفظ ليس بمدلولهما بل مفعلة مستقل بالمفهومية ولذا صح الحكم عليهما
 بامتناع الحكم عليهما لعدم الشعور بالاستقلال والتوجه اليه بعدم

بعدم الاستقلال المتعبر به وصف كونه مدلولهما فضاوكون المعنى
 الواحد مدلولاً لشيء وليس مدلولاً له بالاعتبارين كما سبق **قول**
 ولما كان الحرف الذي هو اجزاء الفعل مستقلاً بالمفهومية جـ
 الحق في ذوات متعددة صالحة لانتساب الحكمين باعتباريه ذلك
 وضعا والحرف ليس كذلك صحيح الاخبار بذلك الحرف عن تتبع مع
 ذلك له وبذلك الاعتبار يقال ان الفعل مجزئ ولا يجوز عن
 والحرف لا يجزئ به كما لا يجزئ عنه والآ فالفعل باعتبار تمام معناه كما
 لا يجزئ عنه ولوه كما عرفت والى هذا المعنى الذي هو جهة الاتفاق بينهما
 اشار في التنبيه التاسع بعد ما اشار في هذا التنبيه الذي نحن فيه
 وهو التنبيه الثامن الى جهة الاشتراك وهو امتناع الحكم عليهما وثلث
 امتناع الاخبار بالحرف بقوله ان يحصل مدلوله انما هو بما يحصل له
 العلة في امتناع الاخبار عنه ايضاً كما بين فيما مر ان تفعل مدلول
 الحرف الذي هو تحصيله الذهني انما هو بتبعية ما يحصل مدلول الحرف
 له من متعلقه وكذلك تحققة الذي هو تحصيله الحادي ليس الا
 واذا كان غير مستقل في التعقل والتحقيق فلا تفعل لغيره فلا يكون
 مجزئاً عنه لذلك فقوله الفعل مفهوم كلي اما ان يراد بالمفهوم فيه
 جميع مفعلة الفعل فوصفه بالكليته وصف به لكل بصفة الجزئية
 هو الحرف واما ان يراد به البعض الذي هو الحرف والاظهر
 ان كان الثاني فيه دفع مؤنة التكلف في الوصف بالكليته الذي به

مذموم في شرح التنبيه التاسع ولم يصح
 بقوله التاسع كما هو دأبه لثمة امتناع
 مسأله بما بل التنبيه الثامن منه

يندفع شبهة عند الفعل من اقسام ما دلوا على التبيين العائش في ضمير
الغائب وفي كليته نظر لما تقدم في القسم ان الضمير مطلقا سواء كان
للغائب او المتكلم او المخاطب موضوع لكل من متخفان وضعاعاما فقد
علم منه ان في كلية ضمير الغائب نظر باعتبار توهم بوجهه وضعاعا
وضع كل ما صدر عليه ضمير الغائب مفهوم كلي مشروط استعماله في
الجزئي اولا كذا مثلا مفهوم الواحد الغائب المذكور وفي كليته وجزئية نظر
فاطلاق التبيين على هذا الكلام يكون بحسب بعض الاشتغال عليه او بحسب
اعتبار اللفظة واعلم ان كثيرا ما يرجع اليه الضمير الغائب كليا كما يكون جزئيا
والحكم بان اللفظ في احدهما يزدون الآخر بعيدا فالحكم بكليته وجزئية
محل نظر وتأمل والمحل انه قد يكون كليا وقد يكون جزئيا لما سبق من ان كلا
من جزئيات ضمير الغائب قد يكون موضوع للجزئيات المذكورة تحت مظهر
كليته سواء كانت جزئيات حقيقية او كليات هي جزئيات اضافية
للمفهوم الذي جعل آلة ملاحظة والوضع لكل منها والمصدر هو الله اما
عدم الجزئيات الحقيقية نظر الى ان التزام العربية عند المضي مطلقا
من المعارف واعتبرنا فيها الجزئية بناء على تعريف المعرفة ما وضعه لى بعينه
وبعد اعتبار الاستعمال بعد التام وجعلها لبيان الفرض من الوضع
لاصلته ثم اشار الى ما هو كذا بالنأمل في جزئية وكليته التبيين الحادي
عشر ذو وفوق مفهوم ما كمل اعلم ان من الاسماء ما يشابه الحرف في
التزام المذكور مفرقا بمتعلقة وذلك مثل ذو وفوق من الاسماء اللازمة

اضافتها فثبت على تفرقة بينهما بعد ان سبق اليهما اشارة وهي ان
معنى الحرف جزئي متخض ومعنى ذو وفوق صاحب وعلو كلي وان
كانا متعملين ابدان في جزئين اضافيين بالنسبة الى معناه الذي
هو صاحب والعلو لغرض الاضافة فلا يكونان جزئين اي اذا
كان الموضوع له كل منهما كليا فلا يكونان جزئين مجرد استعمالهما في الجزئية
الاضافيتين اللذين قد يكونان جزئين حقيقيين وقد يكونان كليتين
ايضا وهذا معنى قوله وان كانا لا يستعملان الا في جزئين لغرض
الاضافة ولا يصح ان يحمل ذلك على الجزئية الحقيقية على ما ابتدأه المقابلة
بالكلى المراد به الكلى الحقيقي لان عروض الاضافة لا يقتضي الا
الجزئية الاضافة تقول الانان ذوون نظرو وذو جبهة وكذلك الحال
فيما سواها التبيين الثاني عشر لا يريدك نقا واللفاظ بعضها
مكان بعض او المعنى الوضيع اي لا يوفقك في رتبة وشك نقا
الالفاظ اي تناوب بعضها مكان بعض ختم الرسالة بدفع عاصي
ان يظهر بعض الودهام وهو ان الحكم بالجزئية والكلمة والعلمية والصور
وامثالها على الالفاظ انما هو باعتبار ما يستعمل فيها من المعاني فاذا
قلت مثلا جاء في ذوال واردي به شخصاً تريد من لفظ زيد لتسمية
به ففقيه احتمال ان يتوهم ان ذو جزئي لا يستعمل في الشخص الذي يابو
زيد بالجزئية للاستعمال فيه وكذلك قد يستعمل فيه في ذلك الشخص
لفظ الذي كما اذا اخضر في بلدة حفظ النونية فيه فنقول الذي

الذي حفظ التوراة في هذه البلدة حاضرة وقد نجا طبايعها بانت
وقد بقى من نفسه في مقام الحكاية اي من نفس المتكلم باننا في تباينهم
لما ذكر ان هذه الالفاظ اعلام شخصية لا تخاد المراد منها ووجه الدفع
ما سبق من ان المعنى في وصف الالفاظ بما ذكره الصفات هو حال
الوضع والموضوع له في ذواته كلي وان استعمل معنا في شخص فلا
يكون جزئيا بخلاف زيد الموضوع له فانه ذهب جزئيا لوضعه لذلك
المختص وكذا الحال في الصور الباقية فان المتعمل فيه الذي وابت
وانا وان كان موضوعا لكلمة تلك الالفاظ على ما حقق كنهها مؤثرا

لها وضعها عاما كما يقع لا وضعها خاصا كزيد

فلا يكون اعلا ما بخلافه ولتختم الكلام

على هذا حامدين ومصلين و

متفكرين انه القفور

الرحيم الودود

الكريم

شرح الوضعية لابي القاسم
السوفندر

في كتاب الوضعية
الذي هو من كتب
الرياضيات
والذي هو من كتب
الهندسة
والذي هو من كتب
العلوم
والذي هو من كتب
الرياضيات



هذا هو الكتاب
الذي هو من كتب
الرياضيات
والذي هو من كتب
الهندسة
والذي هو من كتب
العلوم
والذي هو من كتب
الرياضيات

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 سبحانه من انطق بذكره اللسان تسبيحا وتتمجيدا ^{من كبر} وفضل الانسا على
 من خلقه تفضيلا براء العالمين وعمم بالكرامة ^{من كبر} وخصص منهم العالمين
 بمعرفة اوضاع كلامه جلست اسماؤه عن ان يعرفها التفسير والافعال
 وعلتنا فعاله عن ان يعنورها الاخذال والاعتلال ثم الصلوة على
 المثنى من مصدر الكرم والسماعة ^{من كبر} العلم في جنس الفصاحة والبلغة
 محمد المنوط برسالة وضع قوانين التبع والاسلام المنور باستق
 اقواله صدور الانام الموصل بالشاراة الى المضمين الاحكام المعطرس
 طبيب فيه روضة الكلام ^{من كبر} المفضح عن رسالة السنة الاعظم من الانبياء
 المنبئ عن نبوة الكتب المنسلة من السماء وعلى آله واصحابه القاصدين لعل
 الدين ظهور الجبارة بالاسنة والبيوت ما افتقر افادة المعاني الى
 الاوضاع وبناء الكلام الى الحروف ^{من كبر} **اتبع** فقد نظا بقية جملة الآراء
 وتوافقت كلمة العقلاء على ان الموضوعات اللغوية من اجل نعم الله سبحانه
 ونعالي على العباد ^{من كبر} التبيين بها الى ما يحتاجون اليه في المعاش والمعاد
 وهو الاعلام لا في انفسهم وضمما يبرهم من المرام للمعاملة والمشاركة في
 افادة العقائد والاحكام ليتوصل بذلك الى انتظام الاحوال في
 الاولى والاخرى ^{من كبر} **مع** حقة مؤنة فيها وعموم الجدوى ثم ان التفكير في
 نعم الله تعالى والتكلم فيها على ما قال المفسرون بقوله تعالى وما ينبغي

فحدث شكر عليها ^{من كبر} هذا وان رسالة الوضع المنوبة الى اكل المحققين
 وافضل المدققين عضد الشريعة والدين فغفر الله بغيره ^{من كبر} واستغفره
 فراديس جناته حقيق بان يشرح فيما اجمعت من عقابيه صواب
 الافكار ^{من كبر} **هت** بان يطرح فيما استمر من دقايق لواقب الانظار ^{من كبر} **هت**
 ازهار معانيه عن الاحكام الاستنار وكشف النقاب عن وجوه محتملة
 لم يكن براهين اعين النظارة ^{من كبر} **هت** فبعثني ذلك الى ان صرفت عنان النظر
 الى فتح ابواب كنوزها وكشف الاسناد عن وجوه مشكلاتها واوراز
 منظومات رموزها وفتح الاحكام عن ازاهير معضلاتها ^{من كبر} **هت**
 انشاء استفعال باصطفا وشوارد العلوم معقولها ومنقولها ^{من كبر} **هت**
 تعلق بالي بادنياد اوابد الفنون اصولها وفروعها والابتلاء ^{من كبر} **هت**
 اسهلها ^{من كبر} كان يجد في الطبع كلاله ويورق النفس فلاله ^{من كبر} **هت**
 مشغلا على تبين مقاصدها وتخصيص مبادئها وهل يراكبها ^{من كبر} **هت**
 معانيها ^{من كبر} **هت** وتتمحيد بفرايد النقطتها من كتب المتقدمين ^{من كبر} **هت**
 انتقدتها من تأليفات المتأخرين ^{من كبر} **هت** وغرائب اسرار سمج بها جواد قريحتي
 القريحة ^{من كبر} **هت** وغرائبها بما ابتدعتها قوة طبعي الجريحة ^{من كبر} **هت**
 كما برعتي الاحباب ^{من كبر} **هت** ويروى القوم الى كاد على وفي الزناد ^{من كبر} **هت**
قال المصنف رحمه الله تعالى ^{من كبر} **هت** ^{من كبر} **هت** ^{من كبر} **هت** ^{من كبر} **هت**

اشارة الى ان اسم الاشارة المتعملة في العبارات المحذورة
 التي في الرسالة كانه فانه موضوع كل ما تارة الى محسوسات
 وهي ليست متاهلة ولا محسوسة لعدم اجتماع احكامها في
 الوجود ولا مستحضرة فان كل كتاب او شعر يرب الى احد
 فانه اسم لذلك المؤلف مخصوص سواء فراء ربي
 او غيره او غيرها

واما الجوز فاما يكون مع مجازا او كان كخطا
مفصلا عن اجزاءه وخصه بهذا الاعتبار
بعد فهم الكل بواسطة منه

اي المعتبر من المهور الذي في تعريف
اللفظ وقيل صوت يعقد منه

الا ان يقال المراد الدلالة عليه من حيث انه مراد فاما هي الدلالة المعنوية
عند اهل العرف وارباب البلاغة واما يتوقف على القرينة او المراد يكون
ان لا يكون فتم بواسطة شئ آخر وهو اللازم من اللفظ بواسطة المراد
ثم المعنى الثاني للوضع هو المعنى عند المراد بلفظ الوضع عند الاطلاق
وهو المراد في هذه الرسالة وبالوضع كما اخذ في تعريف الكلمة وتفرغ
المعنى والمجاز وما كان المقصود معرفة احوال اللفظ المعنى فاسبان يراد
به اللفظ الموضوع فيكون اشارته الى اخصه من مطلق اللفظ والجوز ان يراد
به الجنس باعتبار الوجود في ضمن البعض والتعبير بلفظ المضارع اعم قوله
بوضع اما لا يخص بالصوره البديعة او باعتبار اخر الوضع عن اللفظ
اذا تم هذا فنقول اللفظ قد يوضع لشخص كاي بعينه وفيها
مخصصا لا كليا ولا بد من اعتبار هذا القيد ليقابل قوله وقد يوضع له
باعتبار اعمام وذلك كما اذا قصود ذات وعتيق لفظ زبده فيقال هذا
وضع خاص لا منقول الوضع عند الوضع مع مخصص موضوع خاص
وفي هذا الوضع كما ان الموضوع له شخص واحد كذلك الموضوع وقيل يجوز
ان يكون قوله بعينه في مقابلة قوله باعمام اي قد يوضع اللفظ لشخص
باعتبار نقله بعينه اقول ان لا يجب في الوضع انما هو موضوع اعم
تعلقه بعينه بل يكفي تعلقه بمفهوم كلي مخصص كما اذا سمع ما في بطن امرأة
باسم فانه لا شبهة في انه علم وان وضعه خاص لموضوع له خاص كاصح
المرمع انه لم يقصود به شخص وفي كلام الحق الشريف في شرح الموقف

قال العلامة المصنف في شرح قول السكاكي
احضار المذنب بعينه اليه والملازمة اي كائنا
بشخص فانه التبع قد يحصل كائنا بشخص وقد
يحصل كائنا بعينه كما نقول ان زيد مخاطب
بعينه ولا بعينه والظاهر ان قوله
بعينه في اشار هذه الصورة
للتاكيد تامل منه

فانه طريق العلم بالتيات على وجهه
انما هو الحواس كما يقرر في موضعه
منه

اشارة

اشارة الى ما ذكرنا حيث قال يجوز ان يعقل ذات ما بوجه من وجوه
وبوضع الاسم بخصوصه ويقصد تفهيمها باعتبار ما لا يمكنها وجود
ذلك الوجه مع الوضع وقارح عن مفهوم الاسم على ما مر من ان اسم الله
تعالى له موضوع لذاته من اعتبار معنى فيه وبهذا يظهر ان ما وقع
في كتابنا ان اراد المذنب اليه علما لا حضارة بعينه والتبديل يجوز
هو الله احد محل بحث والفرق بين هذا الوضع والوضع العام ان
ان المنقول الوضع لمجمل ان لا يلاحظ الموضوع له عام كجاء العباد
في الثاني دون الاول وان الموضوع له متعده في الثاني دون الاول
وقد يوضع له الى شخص بعينه باعتبار اعم وذلك بان يعقل اشترك
بين شخصات سواء كانا ذائبا او عرضيا ويجعل له ملاحظتها
فيصير به تلك الشخصات ملحوظة اعمالا ثم نفيس هذا اللفظ ككل منها
وهذا معنى قوله ثم يقال اي قولنا نفيا ويمكن ان يقال بغيره نفيس
الذي هو الوضع حقيقة بالعقل اذ به نظير ذلك التبيين غالبا
هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصات خصوصه وانما قد
يقوله بحيث لا يفاد ولا يلزم اي من حيث انه مراد به وهذا بلا انضمام
قرينه الا واحد بخصوصه وفيها التوهم ان الموضوع له مفهوم كل واحد
من هذه الشخصات فيكون هو المفهوم من اللفظ المفاد به ونصرا
بان كلا منها علم حباله موضوع له دور القدر المتزك حاله غير
موضوع اي هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذا القدر المتزك

فانه لا يخفى ان كل ما يعلم به ذاته تعالى مفهوم
كلي وان اخصه في ذاته وهو ذاته تعالى
كما بين في موضعه منه

يعلم المراد لا يفاد معنى من حيث انه مراد
ولا يعلم كذلك بهذا اللفظ وحده
الا واحد منه

فان قيل هل يجوز استعمال في القدر المتزك مجازا قلنا لا دل على الاضمار واللفظ الصريح يجوز مثلا ذلك في هذا زيد بمعنى
مسمى بزيد مع ان المتزك هو ذاته زيد فلفظ الموضوع له كذا لا يملك قال الحق الشريف في حاشيته شرح المطالع فيطلق
بهذا الوضع ذلك اللفظ على كل واحد من افراد ذلك المفهوم الصلي حقيقة ولا يطلق كذلك على ذلك الكلي اذ لم يوضع له
كذلك لا يفاد به القدر المتزك من حيث انه مراد بلا انضمام قرينه واما الجوز فتم وحضوره في الذهن فالظان انه لا بد
منه للعلم بالوضع منه

فانه غير موضوع له او من كل واحد فانه متجاوز القدر المتحرك في الكون
 موضوعا او من واحد فانه متجاوز اياه في الموضوعية والامكان للفظ
 موضوعا لكل واحد من الموضوعات المحوطة بذلك الامر بحيث لا يفاد ولا
 لا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المتحرك فتعقل على صيغة المصدر
 ذلك المتحرك الوضع وسيلة اليه لانه الموضوع كاي لا لانه
 وهو عطف على الة الوضع على كل عام بمعنى ان المعنى في الوضع متعقل
 الوضع عند الوضع مفهوم كل عام والموضوع المستحق اي كل واحد
 من الموضوعات المحوطة بهذا المفهوم الكلي فان قلت يفاد بقوله حيث لا يفاد
 ولا يفهم بالا واحد بخصوصه انه يفاد به واحد بخصوصه وهذا باق في ما
 استمر منهم من ان وضع المفردات ليس لافادة صيغتها لاستمرارها الدور
 بل لافادة المعاني التركيبية قلت اراد بالافادة معنى الدلالة وارادوا
 بها في قولهم ليس لافادة صيغتها تحصيل معانيها في ذهن السامع ابتداء
 والمعنى ان وضع المفردات ليس لتحصيل معانيها في ذهن السامع ابتداء
 لاستدراكه الدور ثم يثبت على الوضع اخطار معانيها واحضارها
 في ذهن السامع ليحكم عليها او بها لانه لا يفاد فادة بشهادة الوجدان
 والمعرف قال صاحب المفاتيح في بيان استلزام الدور لتوقف افادتها بشيء
 على العلم بكونها مختصة بها غير متبوية النسبة اليها والافادتها استلزام
 ترجيح احد المتساويين على الآخر وتوقف العلم باختصاصها بها على العلم
 بها انفسها ابتداء مع امتناع هذا ما يوجب الى العلم عند التكلف بها

على صيغة المضارع المعنى للفعول الاول اظهر والصواب
 وعبر عن المعنى المتوقف حيث قالوا لا يفاد او لا يفهم
 ذلك المتحرك الة للوضع ووسيلة اليه والة على
 الاول من فروع علم النحو وعلى الثاني منسوب
 على المعاني متبوية فيها معنى التعليل ولانه
 على القدر من حيث هو في طرفي الطرفين
 مستقر عطف على المفرد الكلي
 وان كان الوضع الواقع في واقع لا يكون
 الا في اخصاص مطلق الوضع حته

وهذا لان كل من يحفظ اللفظ علمها من لغته انه
 ليس بغيره من جهة فهم معنى تلك اللفظة مفردة
 بل انما يحفظها للتركيب كذا في بعض شروح
 المختار حته

من مجرد القصد الى اسمياتها فابتدأ بشهادة الوجدان هذا كذا
 فاذكر في دفع الدور من ان الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى
 من اللفظ او فهمه في الحال وهو لا يتوقف على فهم اللفظ ولا على فهم
 في الحال بل على فهمه في الجملة وفي الزمان السابق ليس بدين اذ لا بد من
 الرجاء الى ذكره الاخطار والافلا يحرك بطائل وهو مناسبا
 متهور وهو انه لا وجه لخصيص هذا البحث بالمفردات فان المركبات
 ايضا موضوعات وضعا نوعيا باذا ومعانيها فتوقف العلم بها على العلم
 باوضاعها وقد تحقق ان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى فيتوقف
 العلم به على العلم بالمعنى ثم الدور واجيب بان العلم بالمعاني المركبة انما
 يتوقف على العلم بوضع مفرداتها لمعانيها لا على العلم بوضع المركب للمعنى
 المركبي فلا دور وحاصل منع كون المركب موضوعا باذا ومعنى ذلك في
 في فهم المعنى المركبي معرفة اوضاع المفردات واورد عليه انه لو كفي في
 افادة المعاني المركبة مجرد العلم باوضاع مفرداتها لم يحصل اخلا في الافادة
 في المركبات عند افادتها في الالفاظ المفردة ومعانيها كالمركب واضح
 بين قولنا ضرب موسى عيسى وضرب عيسى موسى واجيب بالرسالة
 التأليفية الحاصلة لاحد المفردات فلا يتفق المفردات على اختلاف
 السمية المذكورة ورد بانها يتوقف العلم بالمعنى المركب على العلم بوضع
 السمية التأليفية لما قصد منها ولا تساك في توقفه على العلم بالوضع المسند
 اليه والمسند ايضا والعلم بوضع هذه الالفاظ يتوقف على العلم بوضع مجموع

المعنى المركب فيدور فلا يكون الغرض من الوضع افادة المعنى التركيبى
 وذكر بعض المدققين في التفسير انه لا يخفى في ان جميع العلوم
 المتعلقة بادضاع هذه الاسباء غير العلم بوضع المجموع فاستغنى
 العلم بمجموع المعنى موقوف على جميع تلك العلوم لاعلم العلم بوضع المجموع
 وهذا العلم لا يتوقف على العلم بمجموع المعنى فلا دور وقال بعض الاكابر
 ان المركبات لما كانت موضوعات باراد معانيها وضعا نوعيا ولا يحسن
 الوضع النوعي ولا حقه الموضوع له بخصوصه بل كفى تصويره اجمالا
 كما سئل على ما كان اقادها مسمياتها غير دور بخلاف الموضوع
 بالوضع الشخصي لكن بقى يتبع وهو ان موضوع بالوضع الشخصي هو
 بالوضع العام كالمصنف واسم الاشارة ولا يجب فيه ايضا ولا حقه الموضوع
 له بخصوصه وايضا لا يخفى في ان بعض المفردات موضوع وضعا نوعيا
 كالمشتقات فلا يلزم الدور في كثرة المفردات على تقدير كون الغرض
 من وضعها افادة معانيها اقول الظان الافادة انما نطاق على تحصيل
 العلم بالشيء لاعلم احضاره كما سبق فان كان معنى تصويريا فادارة
 تحصيل صورته في ذهن السامع ابتداء وان كان معنى تصديقا فادارة
 ذلك تحصيل التصديق به بل صرح المحقق الشيرازي انه بمجرد حصول صورة
 الحكم في ذهن السامع من خبر الحكم لا يقال ان الحكم افاده الخاطب
 وانما يقال ذلك اذا اعتقد الخاطب الحكم من خبره فمعاني المركبات الجزئية
 يجوز اقادتها بما يحسن تحصيل التصديق بها ويصح كونها غرضا من

وضع الاخبار ولا يلزم الدور لان الموقوف عليه العلم هو التصور
 وبجهد عدم لزوم الدور في الفرد الكامل من المركبات كاف في تخصيصه بحسب
 بالمفردات وذلك اى اللفظ الموضوع لشخص باعتبار امر عام غير عنه باسم
 الاشارة لكان تميز مثل اسم الاشارة فان هذا مثلا موضوع وفي كثر النسخ
 موضوعه بناويل الكلمة وقد اجازوا بالاضافة كما في سماء على جعل الموضوع
 في عداد الاسماء وسماء التي والله اشارة حصة المفرد المذكور المستخص
 اى سماء كل فرد مستخص من افراد المشار اليه المذكور او كل فرد من افراد المشار
 اليه المستخص فان مفهوم المشار اليه المستخص كل عام ايضا قبل واثبات هذا
 العموم بدعوى كلية الشخص والتعيين بناء على ما ذكره المتكلمون في الاستدلال على
 عدمية التعيين من استلزام بقوة الترتيل تارك افراد فيه ووجوب انما يرتفع
 وهكذا في الجواب عند بان التعيين على الافراد عرضي غير مضي لان التعيين ماله
 ممتاز شخص عن شخص ولا شك ان الامتياز لا يحصل بامر كل فردا ذكره في
 الاستدلال بهذه وما في الجواب كلام على نقد التسليم والافاد يكون التعيين
 موصفا للجزئية الحقيقية ومحصلا للشخص والحق ان لفظ الشخص والتعيين
 موضوع كثر ما يمتاز به شخص عن آخر ملحوظ بامر عام هو هذا المفهوم اى ما
 به يمتاز شخص عن شخص آخر وهذا مما لم يوجد في كلام احد هذا الكلام اقول
 الظان مفهوم التعيين المتبادر منه الى الفهم هو ما به يمتاز شخص عن شخص آخر
 ويمنع نفس تصوره عن وقوع التكرار فيه وهو ما يصدق على افراد واقسام
 مفهوم فليس مما يصدق عليه ما يمتاز به كما ان مفهوم الجزئية ما يمنع نفس

عن وقوع الشركة فيه وهو ما يصدق على افراده لا على نفسه بل ما يصدق
عليه فنعني ان لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه ولا امتناع في
صدور احد المتقابلين على الآخر انما المنع صدقهما على ثالث الا يري ان مفهوم
الموجود معدوم نعم قد يصدق مفهوم الشركة على نفسه كمنهوم الكلي فانه ما
لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه وصحة ايراد كل قبله ومعه يدلان
على ما ذكرنا وكذا صحة عمله على تعين زيد وايضا مفهوم التعيين امر كلي صادق
على كل جزئي حقيقي بقرينة صحة جمعه وادخال السور عليه ولو يكون كذلك اذا
كان موضوعه الذات ثبت له تعين مطابق وهذا يدل على ان مفهوم التعيين
كلي وكل ذلك مما يميز كونه مفهوم التعيين افادة كافية في معرفة مفهوم اللفظ
وما ذكره امر لا يصدق بقرينة فضلا عن دليل قوله التعيين ما به يميز كخص
عن شخص قلنا ان اراد ان مفهومه هذا المفهوم فحتم وفيه اعتراف بكليته وقوله
ولا شك ان الامتياز لا يحصل بامر كلي مسلم ولا ضمير لان مفهومه ما به يميزه
مفهومه لا يصادق عليه وقوله فلا يكون التعيين موجبا للشيء ان اراد مفهوم التعيين
فمسلم ولا محذور وان اراد ما صدق عليه فالزوم ثم وان اراد ان مفهومه ما
يصدق عليه هذا المفهوم فهو محبت لا يقبل الشركة تأكيد ما يستفاد من
المشخص دفعا لثبوتهم التجرد اورد فعلا لا يشبهه ما صدق عليه المتبادر اليه لكون
المتبادر اليه المشخص بالمفهوم يعني ان مفهومه هذا ما صدق عليه المتبادر اليه لكونه
او المتبادر اليه المشخص لا مفهومه القابل للشركة وقد يوضع اللفظ للمفهوم كوضع
لفظ الادان لمفهومه وهذا يسع وضعه عاما لموضوع عام ولم يتعرض لهم

المفهوم

للمفهوم وعدم تعلو غرض به فيما هو المقصود الاصل من الرسالة وهو تحقيق
معنى الحرف والضمير لهما في المقسم الاول وان كان كذلك الا انه لا شك ان الثاني
الذي له خفاء وتعلو تام بالمقسم في شخص المعنى لا يفرض له مزيد توضيح
واما كونه الوضع خاصا والموضوع له عاما فتخير لان الكلمات يدرك بها
مخصصاتها اجمالا وذلك كاف في وضع اللفظ للمعنى وليس المستحسن
كذلك بالقياس الى كليتها لان الجزئي ليس وجهها من وجوه الكلي المتوجه
بما به في تصوره اجمالا ولها الامر بالعكس هذا ما يستفاد من كلام المحققين
قدس سره وذكر الفاضل الاجمعي في شرح شرح الاصول انه اذا وضع لفظ
واحد باراد معنى واحد فهذا الوضع خاص سواء كان ذلك المعنى كلياً او
جزئياً وهو الموافق لما ذكره بعض فلا فائدة المحصر في شرح القواعد الغريبة
اقول هذا اقرب لان وصف الوضع بالعموم والخصوص على هذا لا يتكلف
فيه فان وضعاً واحداً انما يتعلق بمكان متعدي بان يكون كل منها موضوعاً
له بهذا الوضع كان عاماً متناولاً لذلك المعاني كما يقال في القضية السالبة عم
المتنفي كل فرد وفي القضية الموجبة عم الاشارة الى كل فرد وكان كلياً انما يصح على
قياس وصف الاجاب بالكلي واذا تعلو بمعني واحد فقط سواء كان كلياً
او جزئياً كان خاصاً بذلك المعنى بخلاف وصفه بما على ما ذكره المحقق الشيرازي فانه
لا يتكلف ولا على هذا فيخص الوضع قام دفعا الوضع خاص لموضوع له
والوضع العام لموضوع له علم خاص كاسم الاشارة والوضع خاص لموضوع له
عام كالادان والوضع العام لموضوع له عام كالشركة وبيان هذا بذكر

زيادة بسط فنقول كما ان اللفظ الموضوع لشخص قد يوضع له وضع
خاصا وقد يوضع له وضع عام كذا ان اللفظ الموضوع لمفهوم كلي قد يوضع
له بخصوصه وقد يوضع له باعتبار تعلقه بامر عام منه على قياس وضعه كخص
باعتبار امر عام وكما ان المعاني المتعددة تتصور بوجه عام ويوضع اللفظ لكل
منها كذلك اللفاظ المتعددة قد تتصور بامر كلي يندرج فيه جميعها ويوضع لكل
منها وضع واحد والمعنى ومع تكون المعاني لموضوعه هي ما يندرج في الموضوع متفق
بوجه عام ايضا كصبيح المشتقات فان الواضع لما قال صبيحة فاعلم من كل مصدر
لما قام به مدلوله علم منه ان ضار بالمر قام به الضرب وعالم لما قام به العلم الى غير
ذلك فتصور تلك اللفاظ مجملة بمفهوم عام هو مفهوم صبيحة فاعلم وهذه
المعاني كذلك اللفاظ بمفهوم كلي هو مفهوم من قام به مدلول مصدر صبيحة
لمن قام به مدلوله وبعبارة اخرى من قام به مدلول المصدر لا متفرقة منه صبيحة
وضعت لمن قام به مدلوله فتوضع المشتقات وضع عام لا موزع في صيغ
لا يفاد بها الا ذلك الامر حتى لا يصبح ان يقال ضارب وراديه مقام مدلول
الضرب كصبيح كاسما او اشارة الى ان خصوص المعنى في اسماء اشارة شائعة لا
يتميز للكثرة واعتبار خصوص اللفظ في نظر الواضع ضروري بخلاف المشتقات
فان خصوصيات المعاني فيها كليا ولا حظ في اللفاظ عند الواضع باعتبار
خصوصياتها بل باعتبار ان ذلك امر كلي ومن ههنا يتبين ان اللفظ
الى الشخصي والنوعي وتوضيح ان الواضع اذا تصور لفظا خاصا وتصور معنى
معينا اما جزئيا او كليا ومعنى اللفظ لعين ذلك المعنى او لكل واحد مما يصدق

عليه

عليه ذلك المعنى يسمى هذا الوضع وضعاً شخصياً ويتبين على هذا الوضع
الفهم ذلك المعنى او فرد منه من ذلك اللفظ بعد العلم بالوضع وجوار استعمال
اللفظ بخصوصه في عين ذلك المعنى او فرد منه لا غير واذا تصور اللفاظ
في ضمن امر كلي وحكم حكماً كلياً بان قال كل لفظ من ذلك تحت عينه للدلالة
على ذلك المعنى يسمى هذا الوضع وضعاً نوعياً ويتبين على هذا الوضع الفهم
معان غير متصورة فتصورها الواضع مما لا يامر عام من اللفاظ غير متصورة
واستعمالها فيها حقيقة وكذلك مثل الجمع والمشتقات والمركبات والمجملة
ما يدل بالتمسك من عرف اللفظ بتعيين اللفظ بارادته ومعنى بدو في
بنف يكون عنده في الجار انظر وضع نوعي فينقسم الوضع النوعي الى قسمين
احدهما ما ذكرنا والآخر ان يقول الواضع كل لفظ معين للدلالة على
سواء كان تعيناً شخصياً او نوعياً بالمعنى الاول فهو عند تحقق القرينة كانه
ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقاً شخصياً وذلك عليه
بمعنى انه يعرف من بواسطه القرينة لا بواسطة هذا التعيين حيث لو لم
من الواضع هذا التعيين مكان انعام هذا المعنى والدلالة عليه بحالها
وانما فائدة هذا التعيين جوار استعمال اللفظ في هذا المعنى في الوضع
النوعي ليس خصوص الموضوع ولا خصوص الموضوع له ملحوظ للواضع
بالفصيل وليس بشئ من الموضوع له بالوضع النوعي متخصاً اتفاقاً
بخلاف الوضع الشخصي فان الاول منه ملحوظ مفصلاً ومخصصاً
والثاني ملحوظ مفصلاً بعضه اتفاقاً وبعضه على رأي ومخصصاً كغيره

بسم الاول نوعيا والثاني شخصيا تنبيه اي هذا تنبيه ما هو هذا
القبيل اي موضوع الشخصيات باعتبار ما علم لا بعيد الشخصيات
معينة واقعة لمراجعة الغير لاستواء الوضع اي وضع ذلك
الموضوع الى الشخصيات ولما كان هذا حكما بدسيا يحكم العقل بعد تصور
طريقة على الوجه الذي هو مناط الحكم واستواء الوضع بان التسمية وتنبيه عليه
عمومية بالتنبيه والحاصل ان الموضوع وضعا عاما للشخصيات وان لم يكن
مشتركا لفظيا لوجه وضعه ووجوب تقدير الوضع في المشترك كالتنبيه
بالمشترك اللفظي بل بالعلام المشتركة في تقدير المعنى والاحتياج الى قرينة لتفسيره
وهذا لا ينافي كونه موضوعا مع اعتبار قيد المعنى في تعريف الوضع فان
المشترك يدل بنفسه على كل واحد من معانيه بمعنى انه يفهم منه كل واحد منها
اي يحصل في ذهن السامع العالم بالوضع بل بمعنى انه يفهم كل منها على انه مراد
فانه الدلالة المعنوية عند اهل العرف والرباب بلا غش لكن على سبيل التردد
والتساوي وبالقرينة يتعين المراد بخلاف المجاز فان السامع اذا سمع اللفظ
بلا قرينة لم يفهم كون المعنى المجازي مراد الا على التقييد ولا على التساوي
بل لا يفهم مجرد سماع المعنى المجازي كاصلا وكذا مع تصور الموضوع له في
الاعقاب ويتعين عند المعنى الحقيقي للدلالة وبالقرينة نزول هذا وحصول
الدلالة على المعنى المجازي و اذا عرفت هذا في المشترك فقل عليه الالفاظ
الموضوعة وضعا عاما فانه اذا سمع لفظ هذا العالم بوضع من غير اطلاق
على الاشارة من المتكلم الى فرد مما يصلح ان يسمى اليه يفهم ان المراد اما هذا

او ذاك او ذلك من غير ان يكون احدهما مراد في هذا الغرض بالقياس
الى ما عداه وباطلا وعمل على تلك الاشارة تنعين المراد كما في المشترك غير
ان المعاني في المشترك لما كانت ملحوظة للوضع بالتمثيل لغيرها السامع
كذلك ومعاني هذه الالفاظ لما كانت ملحوظة اجمالا في ضمن مرادها
السامع كذلك ايضا واعلم ان بين المشترك والمجاز فرقا من وجوه
ان مقتضى كل من وضعيه ان يحكم من نفس اللفظ بان المراد هذا المعنى
وانما تخلف بمراجعة الغير لعارض الوضع الآخر ولا امتناع في ان يخلف
عارض الوضع من وضعه عنه طامع وحين انزلت المراجعة بالقرينة تحققت
ذلك الدلالة بل ذلك المقصود الذي اقتضاها وليس علم مما دفع من نية المقصود
واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي لا يتحقق اقتضا الدلالة
الا بها فهي من نية المقصود وبذلك يظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد
بعينه وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة كذا ذكره المحققون
في حاشية شرح النخبة كونه ذكر في موضع آخر منها ان من فسر الدلالة بكون
اللفظ بحيث من اطلق فهم منه معنى استند في الالتزام بالضرورة الذهني
بمعنى امتناع الالفاظ ولم يجعل كثيرا من المجازات والكنايات التي ليست
معانيها الوارد من هذا المعنى والعلل تلك المعاني بل الدال عليها عند التجميع
المركب منها ومن قرينها ومن فسر بكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى
لم يشترط ذلك للضرورة وهذا هو المطلب بقوله العربية والاصول والاول
انما بقوله المعقول هذا كلامه فاما ما استنبص وهو ما نحن فيه

المعنى في المتن ان كان تعدد الوضع الصحيح لزم ان لا يكون الموضوعات
 بالوضع النوعية مشتركة لا تخالف الوضع فيها صريحا كنتم صرخوا بالاشتراك
 في بعض الافعال والمتقات كعص مجيء اقبل وادبر وان كان تعدد
 الوضع في الجملة صريحا كان او ضمنا لزم كونه الموضوعات بالوضع العام
 مشتركة مشتركة وهم صرخوا بخلافه **اقول** يمكن ان يندفع ما به المعنى في
 المتن كونه وضع صريحا لمعينين او تعدد وضع مأخذ صريحا لمعينين
 هما جرحا وهما هجعة عليه تعدد وضع ضمنا لمعينين فان عصى مثلا انما
 وضع لمعنى اقبل وادبر وضع نوعيا واحدا صريحا متصفا بضمنا لثنا وضع
 مصدره لمعنى لا اقبال والادبار وضع متعدد صريحا فان القاعدة التي
 بنيت بها معينين عصى لهما ان كل فعل ماض متعين للحد الذي دل عليه
 مصدره مع كل نسبة الى الموضوع يخصها في الزمان الماضي وبها انما يثبت
 وضعها لمعينين بناء على ان مصدر وضع معينين وكذا الحال في الاسماء
 المستفدة من واما الالفاظ الموضوعية بالوضع العام لمختلفة فليس وضعها
 متعددة صريحا ولا ضمنا على تعدد الوضع صريحا لمأخذها المعان
 كوضع الافعال التي لبيت مصادرها مشتركة بالنسبة الى السبب كضيق
 هذا اذا لم يكن لادة الفعل وضع منفرد للحدث والهيئة وضع كذلك
 نسبة الى فاعل معين مع زمانها وكذا في الاسماء المستفدة مشتركة اما ان كان
 توجيها هو ان تعدد الوضع المعنى في المتن هو تعدد الوضع صريحا
 لكن اعم من ان يكون في ضمن وضع عين اللفظ لمعينين او وضع غيره في غيرهما

وهذا

وهذا حاصل في الفعل المشترك وكذا في الاسم المشترك المشترك بخلاف
 تلك الالفاظ لكن الحق هو الاول فان مادة ضرب لم يوضع شي والآن
 يلزم منه تلك الحروف على اي وجه ركبت بل الوضع وضع الضرب لذلك
 لحد في المحصور بوضع شخصي ثم في هذا الترتيب بشرط عرض واحد من
 الهيئات التي وضعها للماضى او للاستقبال كذلك المعنى البصر في وضع الوضع
 كما وضع في ضمنه هيئة للنب كحقيق مع زمانها ومستطاع على زيادة كلام
 في كنهين وضع الفعل **التقسيم** هو ضم قنود متباينة او متغايرة الى بعضها
 كمال يحصل من الضم كل قيد الى قسم منه وليس فيه حكم الايجاب للصورة
 كما في صورة التعريف فولا يتباينها معنوا بالعضوية المنفصلة وكذا
 الحملية البسيطة بها التي موضوعها متخلف او كلي مسور واما اذا كان موضوعها
 كلياً غير مسور نحو العدد اما زوج واما فرد فربما يقع الاشتباه والفرق
 في الجملة كما باحد الامرين على ما صدر في عليه العدد وفي التقسيم واد بالعدد
 مفهومه ويعتبر الضم كل من الامرين اليه ليس يحصل به قسم فلا يكون قضية
 في الحقيقة بل في الصورة واذ حكم عليه باللفظ لم يوافق في مخرج عما هو حقيقة **التقسيم**
 وصار قضية طبيعية على ما عرف في المعنى والتعريف كحقيق المعنى المنصوب
 واما التعريف اللفظي فالمقصد به التصديق واما التصور فمجرد كمال في التقسيم
 من ان يكون المقسم بحيث يصح الحكم عليه بكل واحد من افراده على سبيل **نفسه**
 كحقيق فيلزم قضية وبها كماله بها كجعل كبر كعضوية اخرى موضوعها مورد
 ومحمولها ما جعل مورد القضية فيحصل مشبهة في شئ المقسم للقسمة في **التقسيم**

كلما يقال في القسم كقولنا المحبون الناطق او غيره مورد القسم حيوان
 وكل حيوان اما ناطق او غيره فان كان ناطقا لم يستعمل عنه وبالعكس وفيما
 نحن بقية مورد القسم للفظ الموضوع وكل لفظ موضوع مدلوله اما كمال او غير
 فهو القيمة اما اللفظ الذي مدلوله كمال او اللفظ الذي مدلوله شخص فان
 كان الاول لم يستعمل الثاني وبالعكس وتندفع بعدم اندراج المقسم في هذه
 الكلية ومن شرط انما اشكال الاول اما يكفي فيها اذا كانت لفظا وان
 من القضا بالتي يكون المحمول فيها صادقا على الموضوع صدر في الكلي على غير
 كما صرح به المحقق الشريف والصغرى هي هنا ليست منها لان محمولها عين موضوعها
 ولا اختلاف بينهما الا باعتبار والعبارة واما اللفظ المقسم فما نحن فيه
 فنندرج في احد القسمين فقط ولا يجوز لان المقسم مفهوم الكلي كما في القسم
 الكلمة ثم الانقسام لا يزم لطبيعة المقسم من حيث هو في الذهن وهو لا يزم
 لا فاه بل جزء منها ولا يلزم ايضا لان عارض الجزء واللازم من حيث
 في الذهن لا يلزم عروضا للكلي واللازم مفهوم لجنس العارض واللازم
 لمفهوم الحيوان الداخل في ماهية الانسان فانه غير عارض لمفهوم الانسان
 اللفظ الموضوع مدلوله الوضعي فانه لا غرض له هنا فاما يتعلق الموضوع
 من اللفظ والمدلول ويدل عليه قوله في القسم الثاني فالوضع ما كمال اما كمال
 ممكن فرض صدق على كبر من مجرد تصوره او شخص منع فرض صدق على
 مجرد تصوره والاول اي اللفظ الموضوع لمعنى كمال مدلوله اما اذا كان اي معنى
 غير مستقل بالمفهومية بقرينة مقابلته وهو اسم كمال وحده اي معنى قائم

بغير سواء صدر عنه كالضرب والمشي ولم يصدر كالأطول والعصر كذا
 ذكره الفاضل الرضي الاسترأدي ولما افقنا ذكره العلامة الرازي في شرح
 المطالع والمراد بالقيام بالغير كونه ناعنا له بحيث يصح ان نشق اسم
 محمول عليه كالضارب من الضرب او كونه حاصلا في الغير كخصا به بحيث يكون
 الاشارة الى احدهما اشارة الى آخر تخفيفا كالضرب في الضارب او تقدير
 كالأصول القائمة بالاجسام والعلوم والمعارف القائمة بالحوادث والمصفاة
 القائمة بذاته تقع فان شئنا هذه الامور سوى الاجسام غير شاذ اليه
 ليس كل واحد منها بحال لئلا يكون الاشارة اليه كالكائنات الاشارة اليه
 عين الاشارة الى ما حل فيه ان كان محلا لشيء وعينه اشارة الى المحل كالحال في
 محله واما تفسيره بالتبعية في التحيز فينتقض بصفات الباري وصفه المحررات
 بل بالصفات الاعتبارية للتحيزات وهو المصدر وينبغي ان يضاف في تعريف
 المصدر قيد الجاري على الفعل والذي يستحق منه الفعل اخر اذ لا يمتثل
 العالمية وعمر اسماء المصادر لان المقسم ح يصير ضرورة كانه شامع
 فقد اجمع مصدره ويمكن الجارية مثل العالمية بان المقسم اللفظ الواحد لوجوب
 اعتبار الوحدة في المقسم في التقاسيم كلها على ما هو المشهور وان كانا
 عليه كلام ذكرناه في حاشية شرح الطولعي ونحو العالمية ليس كذلك لانه قد
 الحى به البناء المصدرية والطلبين بكلمة ايجز لوجوب كونها مفردة غير ان
 جزؤها على جزء معناها والعالمية ليس كذلك وبهذا يظهر ان جعل
 الجاري على الفعل في قول ابن الحاجب المصدر اسم كمال في الجاري على الفعل

في تعريف المصدر لابن الحاجب

اختراؤه مثل الكمالية كما فعله الفاضل الرضوي الاستاذ ابي محمد كثر
وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس مع ان اسم الجنس في متعارف القوم
اعم من المصدر لينفخ عليه بيان معنى المشتق ومعنى الفعل فكانه قال
اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله ما حدث وحده واما غير حدث وحده على
الوحدة فبدا غير الخلف واما مركب منها واعتبار التركيب بينهما فبدا
لا يعتد به فاما اعتباره مع الطرفين فبدا فبدا فبدا فبدا فبدا
ببعضهما كذا قيل واقول هذا الكلام متعارف الطرفين داخل في مفهوم
الفعل والمشتق مستطاع على ان الفاعل خارج عن مفهوم الفعل وذلك
اي النية والذكر اعتبارا لجهة اوله الثاني غير مرتب على الذكر وفي مثله
بحوز الذكر والمأنيث وقد يجوز ان يكون اشارة الى المركب لمدلوله
وح يحتاج في قوله اما ان يعتد به اي فبدا فبدا فبدا فبدا فبدا
اي يؤخذ غير الخلف من حيث انه نسب اليه كذا فبدا فبدا فبدا فبدا
لغيره على وجه الوجه المعبر في معاني الاسماء المتحققة وهو
او من طرف الحدث اي يؤخذ كذا فبدا فبدا فبدا فبدا فبدا
وهو لفعل الثاني اي اللفظ الموضوع لمشتق والوضع اي وضعه
المشتق اما كلي عام او مشتق خاص وقد عرفنا معانيها والثاني
اي اللفظ الموضوع لمشتق وضعه خاصا علم شخص ولا يتوهم العبارة
التي العلم يجب ان يكون مشتقا واحدا حقيقيا حتى لو سمع اثنان او جماعة
صفة الاجتماع باسم لا يكون ذلك الاسم علما كالباب فانها بهذا اللفظ

علم لجليلين معينين معا ولا يقال لواحد منهما ايان فبدا فبدا فبدا فبدا
واحد والثاني اي اللفظ الموضوع لمشتق وضعه عام واما قوله
في التفسير واخره في البيان اظهار الاهتمام بما هو المقطع الاصل فان
اقام هي التي قصد بها اصالة في هذه الرسالة كما سبق ونفرد بها
للمخاطبة بيان القليل لتوجه المقصود باقبال تام مدلوله اما معنى
حاصل في غيره اي باعتبار متعلقة ببعض النظم ذلك الغير اليه
هو الحرف فانه وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النية كالا ابتداء
الانتهاء لكل ابتداء وانتهاء معين مخصوصه مثلا على وجه يكون
ملاحظة طرفية واما تعريف حالها ولا خفاء في ادراكها والآخر
الذي بين السيرة والبصر مثلا في قولك سرت من البصر لا يتصور ولا
يقول الا بدو السيرة والبصر ولا يتعقل الا بتعقلها وقيل على السيرة
وتوضيح ان الانباء مثلا نية مخصوصة هي حالة الفهم ومتعلقة به كالسيرة
والبصر فان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا ملحوظا للعقل بالذات يمكن
ان يحكم عليه به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الانباء وان اخذ
بمتعلق مخصوص كالسيرة والبصر فلا اعتبار ان احدهما ان يلاحظ العقل
من حيث انه مفهوم من الموقوف ويتوجه اليه بالقياس فيكون مفهوم مستقلا
اي يلاحظ ان يحكم عليه به ويعبر عنه بانتهاء سيرة البصر وانما ان يلاحظ
العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق ويجعله آلة للتعريف حاله
ويكون المتوجه اليه قصد ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يتقبل

بالمعنوية ولا يصح ان يحكم عليه وبه فمعنى من ليس هو الابتداء
المطلق ولا المخصوص المأخوذ بالاكتفاء الاول والا لصلح ان
يقع محكوما عليه وبه قطعنا كذا لو كان في ان المفهوم المستفاد
في قولك سرت من البصر على الوجه الذي استفيد منه لا يصح شيئا
فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاكتفاء الثاني وهو معنى لا
يتصل فلهذا ولا خارجا الا بان جعل اللفظ ملاخضة ووسيلة الى تعريف
حاله ثم انه يستعمل في كل ابتداء خاص حقيقه بلا اشتراك وهو موضوع
لذلك وضعنا عاما **وهنا** الجاء الاول انه ان اريد يكون دلالة
ان معناه مفهوم كلي من غير ملاحظة المعلومات فالمفهوم ليس مستقيم
لانه يصير علم الجنس واسطة لانه موضوع لمفهوم كلي من حيث هو معلوم
وان اريد ان يكون من ذلك فهو داخل في الموضوع لمفهوم كلي هو الذات ليس
بكل من جنس وكلامه فمما ينبغي بدل على انه اذا الاول الثاني ان الاول
الثاني بالنظر الى النسب المخصوصة الداخلة في موضوعها كما هو موضوع وضعنا
ولكنه ان الفعل ماعدا الافعال الناقصة كضرب مثلا يدل على
مستقل المعنوية وهو كذا وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكيمية
المخفية من حيث انها حالة بين طرفيها **والله** لتعرف حالها من ربط
احدهما بالآخر **وذلك** لان النسبة المطلقة والمخصوصة الملاحظة
بالذات من حيث هي كذلك لا تكون حكيمية بل تقع محكوما عليها
لاستقلالها بالمعنوية فكما ان لفظا من موضوع وضعنا

لكل ابتداء معين بمخصوصه كذلك لفظا ضرب موضوع وضعنا
عاما لكل نسبة للحرف الذي دللت عليه الفاعل معين خارج عن موضوعها
بمخصوصها **واما** اعتبرنا فاعل الفاعل لانه لا شبهة في ان الفعل
موضوع للنسبة فاما ان يكون موضوعا للنسبة الى شئ معين او
الى شئ ما مطلقا لا سبيل الى الثاني والاول كان حيث ما استعمل
مجازا او لا يستعمل الا في النسب الى موضوع معين بنوع معين وايضا
لو كان معناه شئ ما له حرف لا يحمل الصدق والكذب وحده
لا ينعى يكون الموضوع الذي توجه اليه النسبة مفهوم ما عند عند اطلاقه
في ربط به النسبة وينفقد الحكم وكل يحمل الصدق والكذب مركب
فيلزم ان يكون الفعل مركبا وانه باطل ولا يمنع حمل على شئ واحد
كما في قولك زيد عمر وعيسى فتعين انه موضوع للنسبة الى معين
لك ذلك المعين لا يفهم منه لان الفعل وحده لا يفهم منه فاعله
فلا يفهم من مدلوله الذي هو النسبة الى معين كما في لفظ من فانه اذا
لم يكن معناه ضمنية لم يفهم منها معنوها الذي هو الابتداء الخاص
والثاني بان يجوز ان يوضع لفظ مفرد باراء نسبة تامة خبرية
ليست شئ لان مدار ذلك لا ينافي بثبوت كل محتمل الصدق والكذب
مركب **واما** القول بوقوعه كما في هجرات فجوابه انه موضوع للفعل
لا مع فاعله ولذا نذكر معه الفاعل على ان المحقق ان هجرات موضوع
لفظ بعد الدال على معناه فكما وجب في الحروف ذكر متعلقاتها ليعلم

معانيها التي هي نيب مخصوصة في حيث انها اداة فتاوى المعاني
الخارجة عنها كذا كبحب في الافعال النامة ذكر الفاعل ليعرف منها
النسبة المعينة في معنوماتها بس حروف داخل فيها وموضوع خارج
عنها وكذا في الافعال الناقصة بحب ذكر معمولاتها ليعرف منها النسبة
بس امرين خارجين عن معنوماتها كما مستوفى وبما ذكرنا ظهر معنى
قولهم وحملت في الغوايد الغيائية الفعل وضع لاسناد محصل
وهو نسبة لا تحصل الا بذكر ما يند اليه بعد ذلك لم يكن حذف
الفعل على مجموع معنى الفعل التام المركب من الحرف والنسبة المحصورة
غير مستقل بالمعنوية فلا يصلح ان يقع في كوا عليها ولا يحكم به
كذا ذكره المحقق الشريف قدس سره فعمل هذه الفاعل ما دلوه على
محل حيث كانت في في عدة منه وصفا لكل بصفة الجزء ^{يقول} ^{بما كان}
النسبة التي هي جزء معنى الفعل نفسها التي بتون الحرف الكلي لفاعل
مخصوصة صالحة لانه يلاحظها العقل قصد بالذات فيجعلها
على كثير من وهو بتواتر ذلك الحرف لذلك الفاعل فان بتوة
له في جزاءه والزمان ما هي مثلا غير بتوة له في جزاءه وبتوة
له في ضمن جزئي غير بتوة له في ضمن جزئي آخر نعم هي من حيث انها
لو حطت قصد اليست داخل في مفهوم الفعل وانما يكون داخل
فيه من حيث انها لو حطت على انها آلة لملاحظة طرفها ولا يحدود
في ذلك لان الحكم بالكلية انما هو على نفس تلك النسبة لا عليها من

حيث

حيث انها داخل في مفهوم الفعل ولحوظ على انها آلة لتعرف
حال طرفها الا ترى انه صرح المحقق بانه اذا اعتبر معنى الفعل و
معنى الحرف بغير لفظهما صح ان يحكم عليها وبها لكنه بهذا الاعتبار
لا يكون معناهما فاعلم ان النسبة التي هي جزء معنى الفعل نفسها صالحة
لان يلاحظها العقل بالذات ويجعلها محكما عليها او بها فعمل
الفعل مما دلوه على باعتبار ان كل جزء منه كلي لا باعتبار ان احده
فقط كذا وكذا مجموع معناه المركب من الحرف والنسبة اذا لوحظت
قصد كلي يصدر على المجموع المركب من فرديهما فاعمل وانما عدم استقلال
معنى الفعل ومعنى الحرف بالمعنوية فلا ينافي الانصاف بالكلية والجزئية
وعنه تمام الصفات بحسب نفس الامر كيف وانما يتصفان بعدم
الاستقلال وكونهما معنى الفعل ومعنى الحرف ويصح الحكم عليهما وبها
اد الوحظا قصد بالذات فافهم بقى بحث وهو انه لا شبهة في ان
الفعل وحده يدل على الحرف الذي هو جزء دلوه فاذ لم يكن ^{من}
دلالة على النسبة التي هي جزء الآخر لزم عدم استلزام المعنى ^{التي}
وانه باطل الثالث ان الافعال الناقصة لا تدل على امر قائم بها ^{فما}
بل على نسبة شئ اليها هو دلوه الى موضوعها بخلاف سائر الافعال
فانما تدل على نسبة شئ هو دلوه الى الموضوع كما قد في مثال ضرب
وهذا الذي ذكرناه من دلالتها على بتون شئ خارج عن دلوه الى
الموضوع هو معنى ما قبل مرانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة فانما

اذا كانت موضوعة لذكر التعريف فليست الدلالة بالمطابقة ^{عليه}
فقط لان المتبادر من قولك هذا اللفظ وضع لذلك المعنى ان
ذلك المعنى موضوع له لانه خبره وكانت الصفة خارجة عن قولها
كافعال وكذا تدل على زمان تلك النسبة ككان فانه لا بد ان يكون
مطلقا اي على كون شيء وجوده في لغة والآ كان فعلا تاما بل على
كون شيء متبنا لم يذكر مادام يذكر كان فلا يكون داخل في مفهومه فلا
حاجة الى زيادة فيه في التعريف لاخراج الافعال التامة كما فعله النحاة
الاستمرارية حيث قال على صفة غير مصدر ذلك الفعل فانما وضعت
لتعريف الفاعل على صفة هي مصدرها وذلك لان الافعال التامة
ليست موضوعة لتعريف الفاعل على صفة بل لصفة وتعرف الفاعل عليها
معا كما ذكره المحقق الشريف قدس سره حيث قال الافعال الناقصة لا وضع
لتعريف الفاعل على صفة وهو الخاف في ماد ذكره المحقق قدس سره في الغوايد الغيابة
حيث قال اما الفعل فيدل على النسبة ويصدق على حدثا وزمانا في الاكثر
ان كان قد يعبر عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم ويسر وبعث
واستمرى اذا استمرى به الحكم وهذا يظهر وجه ما قبله عند في باب
كان هو كنه وكان فيدل له وما ذكره المنطقيون ان كان فعل مرتبط
به المحمول بالموضوع قال المحقق الشريف قدس سره ان نظر النحاة فيما هم حيث
اللفظ نفسه لان مقصودهم تضييق الالفاظ فلما وجدوا الافعال
الناقصة انما تشارك ما عداها في الافعال التامة في كثير من العلامات

والاحوال اللفظية جعلوها الفاظا واما المنطقيون فوجدوها
ان معانيها توافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار
بما وجدوها ادرجوها في الادوات قال بعضهم ان كان ندل على
الكون المنتبها الى فاعله فان كان المراد نسبة مطلق الكون اليه كان
من الافعال التامة وان كان المراد نسبة كون شيء اليه كان من الافعال
الناقصة فعلى هذا يكون المحذور في كان زيد منطلقا هو كان ويكون
الجزء قبله والى هذا اجمع جاد الله في الفصل حيث لم يذكر المرفوع بكان
في المرفوعات ادخلناه في باب الفاعل وانما يصدر عليه الفاعل اذا
جعل كان مسندا كذا ذكره بعض تلامذة المحقق في شرح الغوايد الغيابة
وطنى ان هذا القول هو الاقرب الى الصواب فان معاني مصادر هذه
الافعال معان مستقلة بالمفهومية قطعا ولا ينافي ذلك كونها نسبة
كما لا يخفى وهي جزء من معانيها قطعا لظهور ان معنى كان زيد قائما
على معنى الكون مع زيادة هي بثبوت له مع زمانه ولا يخفى ان الكون قائم
صفة لزيد وبثبوت القيام له صفة للقيام وانما هو صار فان الانتقال
الذي هو معنى مصدره غير بثبوت الخبر لا سمي قطعا وهو معنى مستقل
بالمفهومية وجزء من معناه وكلام المحقق في كتابه شرح النخبة لا يخفى
عن اعترافه بذلك حيث قال في توجيها قوله انما لا اعطاء الخبر حكم معانيها
معنى صار مثلا الانتقال وجزء لا ينصف بالانتقال بل كونه منتقلا
اليه وهذا معنى متفرع على الانتقال فهو في حكمه فخذ على صار جزء حكم

معناه وكذلك معنى كان في قوله نعم وكان الله عليهما حكيما استمرار
 الفاعل على العلم فيكون الخبر مستمرا عليه فقد انصف الخبر بحكم المعنى و
 كيف لا يكون معانيها كعاني ضائر الافعال وهي متصلة على معان مستقلة
 بالمعنوية هي معاني مصادرها وقد عرف النجاة الفعل بماد على
 معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ولا يشبه في انه لا يصدق
 عليه ما دل على معنى في نفسه على تقدير يكون النجاة كخضرة عين ماد
 هي لما كعاني الحروف لا تحصل بدو الضمائم فتعلق الخبر بهذا الفعل
 وهذا يظهر ان ليس نظر النجاة مقصورا على الالفاظ ويؤيد قول
 السكاكي لو كانت ابتداء الغاية وانتهاء الغاية والفرض معاني
 من والى وكى مع الال ابتداء والانتفاء والفرض اسماء كانت هي
 ايضا اسماء لان الكلمة اذا سميت اسما سميت بمعنى الاسمية فالأفعال
 الناقصة كغيرها موضوعة للحرف الذي دل عليه مصادرها وبثبوتها
 لموضوع فاللام في تنوين الفاعل على صفة لام الفرض فالنقير بمحمول
 على معناه الظاهر ولا بد من زيادة قيد غير مصدر ذلك الفعل في نفس
 لا يخرج الافعال الناقصة كما فعل الفاضل المستدل بآي **الرباع** ان الفعل
 يدل على الزمان مبتدئ وهي ما يؤول من كلام المحقق في شرح الاصول ما تضمنه
 جوهرا من الحروف الزائدة ان كانت الحروف على الوجه المخصوص وذلك
 لا مستلزما اخلاف الصيغة اخلاف الزمان وان اخذت المادة
 كخوضب بخراب واستلزام اتحاد الصيغة اتحاد الزمان وان اخذت

المادة

المادة نحو ذهب وخراب وذلك ان الواضع عيى عدة صيغ
 للماضى مثلا هي بمنزلة افراد نوع واحد بلا مدخل للمادة وعدة
 اخرى للحال والاستقبال كذلك يدل على انه متى اختلفت الصيغة
 بان تكون كلمة على احدى صيغ الماضى واخرى على احدى صيغ الحال
 والاستقبال كان الزمان المفهوم من كل واحدة منها مخالفا للآخر
 من الاخرى اخذت المادة كخوضب وخراب ومتى اخذت الصيغة
 بان يكون الكلمتان على احدى صيغ الماضى واخرى صيغ المضارع كان
 المفهوم من كل منهما هو المفهوم من الاخرى وان اختلفت المادة
 كخوضب وذهب وخراب ونحوه وعلى هذا لا يرد على المقدمة
 الاولى ان صيغ الماضى في الكلام والخطاب والغيبة مختلفة قطعا
 ولا اخلاف للزمان بل صيغ المجهول في الماضى مخالفة لصيغ المعلوم
 وصيغة الثلاثي المجرى والمزيد والرباعي المجرى والمزيد مختلفة
 بلا اشتباه وليس هناك اخلاف زمان ولا على المقدمة
 الثانية ان صيغة المضارع تدل على الحال والاستقبال على الاصح
 وليس هناك اخلاف صيغة الماضى من الابتداء والانتفاء
 المخصوصين من قولك السبحم البيت الى المسجد فخر من الى السوق
 لبا متخصيص لشمولها كل صيغة من البيت الى المسجد وكذلك ابتداء
 المفهوم من قولك وقوع شئ من شئ فكون الحرف موضوعا للشخص
 محل حيث الدل ان يكفى في كونه مشخصا بعدم صلاحية لا يحكم

به حيث انه قد لول الحرف ومع لا يكون الفعل معناه كلباء
اولا اي ليس له بول معنى في غيره بل حاصله في نفسه ومع فالقربانية
المعينة للمراد من المعاني المتعددة التي وضع اللفظ لها ان كانت
في الخطاب والضميمة اي فذلك اللفظ الضميمة فان ما يقيد ارادة
المعبر من ضميمة المتكلم والمخاطب انما هو الخطاب الذي هو توجيه
الكلام الحاضر وعلى هذا لو قال ان كانت الخطاب لكان ادنى وكلا
اراد بالقرينة الدلالة او قصد بالمادة يجعل الخطاب طرفا للقرينة
واما ضميمة الغائب فالظان قرينة انما هو سبق ذكر المراجع على احد
الانحاء المعينة في النسخ وقد يقال كونه الخطاب بالمعنى المذكور قرينة
المعبرين في ضميمة الغائب باعتبار ان ايراد الكلام في امر يفهم منه
مضمونه ما يرجع اليه سواء كان في كلام المتكلم او المخاطب وفيه
ما لا يخفى وان كانت في غيره فاما احسية وهو اسم الاستدارة
فانه موضوع لما يشار اليه بامارة حسية واستعماله فيما لا يدرك
بالامارة الحسية كالحاصل الغائبة والمعاني الكلية كانت او غير
مجاز يجعل الامارة العقلية كالحسية والمعقول كالمحسوس
او عقلية وهو الموصول فانه يشار الى المراد به ببنية مضمون جملة
معهود بين المخاطب وبين المتكلم انما له لفظا انما هو واجب
التعبر فيه بالضمائم ام خارجي كاختصاص مضمون الصلة في المراد
بالموصول وعلم السامع به اعلم انه ذهب جميع من الحاجة الى ان المعبر

في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندفع فيها
الاعلام الشخصية وغيرها من الضمائر والجمادات وما يترتب
المعارف فان لفظا نامثلا لا يستعمل الا في شئ من معينة اذ لا
يصح ان يقال انا ويراد بها متكلم لا بعينه اذ ليس موضوعه لولا
منها والا لكانت في غير مجاز ولا لكل واحد منها والا لكانت
منشئة موضوعا او ضامنا بعدد افراد المتكلم وهو باطل انما
وكيف لا ولا يمكن ان يتصور وضع اللفظ اصلا لكل واحد
من الموضوعات التي يطالب عليها اللفظ انا فوجب ان تكون موضوعه
لمعبروم كمن شاعل لتلك الافراد والغرض من وضعها استعمالها
في افراد المعينة وقيل عليه ما يرمي المعارف سوى العلم فلفظ وضع
العلامة المعناذ اني قد مره بان ما سوى العلم انما وضع لمعان
كلية ليستعمل في افرادها المعينة فذلك حملوا قولهم المخرج ما وضع
لشئ بعينه على معنى ما وضع ليستعمل في شئ بعينه ولم يريدوا به
التعبر الشخصي والمخرج عنه كثير من المعارف بل التعبر بوجه ما
وقيد الحسنة مراد اي من حيث انه بعينه وحاصله الامارة المعلوم
من حيث هو معلوم وهذا يخرج النكرات عن التعريف لانها
وان وجبت معلوميتها لكن ليس في اللفظ اشارة اليها بخلاف
الضمائر الراجعة اليها وكذا المخرج باللام اذا كان المعهود منكرا
او الشئ المذكور في التعريف اعم ما وضع له اللفظ وما وضع له لا يحدد

عليه وان كان ما وثق اليه مستبعدا جدا حيث يتلزم كون
هذه الالفاظ التابعة الاستعمال خلا مجازات لاحقا لها
وان لا يكون لاختلاف الالفاظ في عدم استلزام المجاز حقيقة
وجه ولا يحتاج الثاني للاستلزام الى التمسك بمثل ما ذكره فخرج
المصير من هذه الالفاظ والحروف ايضا وجها حسنا وهو انها
موضوعية. فكل واحد من جزئيات تلك المفردات الكليات وضعها
واحد عاما وتلك المفردات جعلها الواضحة كالملاحظة عند
الوضع فلا يلزم الاشتراك ولا كونها حقيقة في البعض فقط ولا
وجود المجاز بدون الحقيقة وتعرف المعرفة محمول على ظاهره وهو لا
يظهر في الحروف ان لفظة من موضوعه لا ابتداء وانما هو
شروط في دلالتها عليه ذكر متعلقها ولم يشترط ذلك في دلالة لفظ
الابتداء وسنطالع على فساد هذا الزعم زيادة الطلاع واقول
القول بالوضع للمفهوم الكلي للاستعمال في جزئياته مشكوك في معرف
بلاد الجنس لتفصيلهم بانه لا يستعمل الا فيما وضع له اعني الحقيقة
المتحدة في الذهن من حيث انها معلومة سواء كان القصد الى
الجنس من حيث هو او من حيث الوجود في ضمن البعض او الكل
نعم المعرفة ببلاد العهد الخارجي في كان صالحا لكونه يطلق على
خصوصية كل فرد من المفردات الخارجية دون غيرها كما ان
موضوعها لمفعول كالي استعمال في جزئياته لافيه عنده لا يعرف الوضع

العام

العام لموضوع له خاص وقد صرحوا بجريان الاقسام الاربعة
اعني العهد الخارجي وتعرف الجنس والاستغراق والعهد
الذهني في المضاف الى المعرفة والموصول فالظانها كالمعرفة بالدم
في الاحكام الا انه يمكن ان يقال في الموصول انه موضوع لمفهوم ذات
معلومة الاتصاف بمفردات جملة من حيث هي كذلك والافرض
من هذا الوضع استعماله في جزئياته فان الموصول المقصود به
الجنس يباد به مفهوم ذات متصفة بمفردات صلبة مخصوصة
من حيث هي معلومة الثبوت له لا مفهوم ذات معينة معلومة
الاتصاف بمفردات جملة معينة فيكون جزئيا والا قرب الى الصواب
ان يستعمل من المعارف في المفهوم العام من حيث هو موضوع
وحيث انه متعين معلوم عند السامع وان ما يستعمل في المفرد
عليه موضوعا وما وضعها عاما اذ بها يحتاج الى الوضعين كما في
المعرفة بالدم وهو ما يحتاج وهو ان الضمير الغائب كقوله يرجع
الى مفهوم كلي بل يجوز ان يرجع الى اعم من المفردات كالتشعير
المفهوم الذي هو اعم من مفهوم الغائب المفرد المذكور الذي
هو المفعول لموضوع له كما ذكرنا او كقولنا كالملاحظة للموضوع
له اعني جزئيات المندرجة تحته كما هو الحق عند المحققين
بل يجوز ان يرجع الى مفهوم الغائب المذكور فلا يصح القول بانه
موضوع لمفهوم الغائب المفرد المذكور ليعمل في جزئياته

المعنية ولا بانه موضوع للمختص كما ذكره المحم ولا بانه موضوع
 للجزئيات كذا راجع تحت قولنا كل غائب مفرد مذكور سواء كانت
 الجزئيات حقيقية او اضافية كما ذكره المحقق الشريف قدس سره
 وكذا الموصول يجوز ان يناديه الى عين المعلوم الكلي الذي وضع
 له الموصول او يجعل آلة ملاحظة الموضوع لانه اعم منه كان يقال
 الذي وضع له لفظ الموصول يراد به الجنس والمعمود والحكم بالجماد
 بعيد جدا وكذا الحال في المعرفة باللام وعلى تقدير كون المعمود
 من جزئيات هذا المعلوم لا يجب ان يكون جزئيا حقيقيا كما نقول
 الذي دخل في ماهية الحيوان نوع مستعمل به الى الانسان فالاولى
 ان يقال الضميمة الغائب موضوع وضعا عاما لكل ما صدر عليه
 مفهوم الغائب المفرد المذكر او المفعول يستعمل في كل ما صدر
 عليه وكثير من المفعولات يصدر على ما هو اعم منه وعلى نفسه
 كمفهوم الجنس فانه يصدر على الكلي الذي هو جنس الكليات على
 نفسه لانه جنس لا فام وكذا مفهوم المفعول الكلي والشيء
 يصدر على ما هو اعم منها وعلى نفسها لانه جنس ونعم تخفى
 هذا في حواشينا على شرح الطوايع وكذا الحال في الموصول فان
 مفهوم ذات معلومة الانصاف بمضمون جملة يصدر على نفسه
 فانه ذات اي معنى مستقل بالمعنوية معلومة الانصاف بمضمون
 جملة وهي قولنا ما وضع له لفظ الموصول وعلى ما يصدر عليه

المعنى المتصرف بمضمون قولنا وضع له لفظ الموصول المعلوم
 المتصور للمعنى لانه اعم منه معنويا مع انه يصدر على ذلك
 الدعم ولعل الخوف من هذا القبيل والابتداء بكل بما قر وقيل
 الكلي المذكور الذي يناديه باسم الاشياء او الضميمة الغائب مثلا
 من حيث انه مذكور بهذه الذكر الجزئي لا كجمل الشئ واطرافها
 عليه من هذه الحقيقة قال من تصدى شرع هذه الرسالة وبذلك
 المحقق المعلوم من هذا المقيم يندفع ما يورد من ان لفظة من
 مثلا لو كانت موضوعا لواحد من الابدان ات مخصوصة كما
 في غيره مجازا وان كانت موضوعة لكل منها لزم كونها مشتركة
 بين معاني غير محصورة موضوعة او ضاعا متعديا بعدد
 وان كانت موضوعة لمعنى كلي هو الابدان كما نوه جماعة لزم
 مجازا الحقيقة لها اذ لا يستعمل في الابدان المطلق اصلا
 ثم قال قسمة اللفظ الموضوع لمختص وضعا عاما الى الاقسام
 الاربعة غير ماضية والذي يحيط بها ان اسما وروفا هما
 كالالف والباء من هذا القبيل لاسباب من الامر اذ يندفع
 بالمعنى المتصل عليه المقيم وقد عرضت ذلك الايراد على كثر
 من فضلا عن العصور وما رايته اشد شوع في حله ويمكن ان يدعى
 ان اسما والكتب ايضا كذلك لبعده القول بان اسماها الاضمار
 اذ الطاح التجوز عن اطلاقها على المتخصصات ولا يحيط ذلك

ببالي احد وان احتمل استعادة التعيين بدون استعمار اللفظ
فيه والحق ان بناء الكتب على ما هو مجرى العرف من عدم اتقانهم
في امثال هذه المقامات منزهة كلياً وخير مما لا يحيط بها لهم الا انهم
المختص انتهى كلامه واقول لا ينبغي ان كل واحد من حروف المباني
اغنى النعمة والعشر المستهورة له وحده وخصوصية لا تتغير
بتغير المتلفظين ثم انه باختلاف المتلفظين يتعدد كل منها ضرورة
ان الاعراض تشخص بحالها فتتعدد بتعدد احوالها فالباء مثلاً
اما موضوعه لذلك الحرف المخصوص سواء تلفظ به زيد او عمرو او غيره
او لكل واحد من الأشخاص القابلة بحال متعدي والاول هو المتفاوت
اذ لو كانت موضوعه لكل من تلك الأشخاص لوجب ان لا يتعدى ولا
يقوم الا واحد بخصوصه دون القدرة المشتركة على ما عرفت وليس
كذلك فاما اذا قلنا الباء حرف متعدي لا يزيد به واحد بخصوصه
من تلك الأشخاص بل ذلك الحرف المخصوص وكذا اذا قلنا الباء
في ضرب ساكنة وكذا في جميع الضعفاء المستعملة في العربية الى بحكم
فيها على واحد من حروف المباني براد باسمائها هذه الحروف المخصوصة مطلقاً
وكذا الحال في قول الحكماء الالف والياء وكذا اذا كانت ساكنة فهي
هوتات هاصلة ما شاع ما قبلها حروف مصونة والياء والطاء
والذال صامتة آتية وبالجملة هذه الاسماء عند الاطلاق اما
يستعمل في الحروف المخصوصة مطلقاً سواء تلفظ بها زيد او عمرو

او غيرها وهي المتبادر منها مع فيكون موضوعه لها ولا يلزم كونها
مجازات لاصحابها بل هي في الاغلب حقايق وان النقص في
في كلام واحد استعمالها في واحد مختص بخصوصه كان مجازاً
كما هو الاسماء الاجناس برصدك الى ما ذكرنا صحة ايراد كل قبل
هذه الاسماء كما وضع في الصرف كل واحد من كنه ما قبلها معنوع
تقلب القاد وكذا اسما الكتب انما هي اسما للمؤلفات بخصوصه لا
يختلف باختلاف احوال الا يرى انك اذا قلت نعم الكتاب مغني
العلوم لم ترد به الا ذلك المؤلف المخصوص سواء قرأه زيد او
عمرو او غيرها ولا يتبادر منه الا ذلك وكذا اسما صاير الكتب كما
اطلقت بتبادر منها الى الذهن المؤلفات المخصوصة التي لا تتبدل
ولا تختلف باختلاف احوال الاشخاص القابلة بحال متعدي
قال العلامة الفاضل في عمده عليه في التلويح الحق ان القرآن عبارة
عن هذا المؤلف المخصوص الذي لا يختلف باختلاف المتلفظين
للفظ بل ما يقراء كل منهم هو القرآن المستعمل على البنية عليه السلام
بل ان جبريل عليه السلام كان هذا مما نزل له لا عين ضرورة ان
الاعراض تشخص بحالها فتتعدد بتعدد احوالها وكذا الحال في كل كتاب
او شعر ينسب الى احد فانه اسم لذلك المؤلف المخصوص سواء قرأه
زيد او عمرو او غيرها والله اعلم **الحاتمة تشمل** تفنن في جعل مثل
هذه الحاتمة على خلاف المقدمة والفقير وان جعل **تشمل** ولا

من المبتدأ او من ضمير في الجنة المحذوف اي الخاتمة هذا الذي
يذكر بقى الكلام على ذلك النظام على تنبيهات ان اريد بها
الالفاظ كان من احتمال الكل على الاخر وان اريد بها معنى
الالفاظ او المعاني المصدرة كان من احتمال الالفاظ على المعاني
والاعراض وانما عبر عن هذه الامور بالتنبيهات هنا لان الامور
المذكورة تنفذ ما تقدم الاول هو الذي ذكره مضمون ما يليه
او التنبيه عليه الثلاثة اي الضمير واسم الاشارة والموصول مشتركة
في ان قد لولا ما لبيت معاني في غيرهما كما في الحروف فان قد لولا ما
معان مستقلة بالمعنوية من دلالة نفسها المحوطة فصار
صاحبة لان يحكم عليها وبها قد لولات الحروف لا تنقل بالمعنوية بل
هي آلات للاحاطة الغير فلا تنقل بنفسها وان كانت تحصل اي
تتبع من حيث انها مارة بها بالغير وهو القرينة علم فليس الاسماء
المشتركة لفظا في اسماء فاما في هذه الثلاثة من الحروف فاجل مشتركها
في كونها موضوعات للتخصيص وضعاعاما الثاني الاشارة العقلية
كما في الصلة لا تعيد الشخص فان تعيد الكلي بالكلي لا تعيد الجزئية
اما كون التعيد كليا فظاهر واما كونه التعيد فلما ان العالم بالوضع
لا يفهم الموصول وحده الا الامر الذي هو آلة للاحاطة الثالث
وقد بقيت ذلك المفهوم في هذه مضمون الصلة الذي هو كلي اللفظ
فلا يفهم الا مع منجزه ذلك متحضا وان صح فم تحض بالضم

امر خارج هو انحصار انساب مضمون الصلة فيه وعلم السامع
بذلك بخلاف قرينة الخطاب والحق للمضمر واسم الاشارة فانها
تفيد ان الشخص فلذلك كما اي الضمير واسم الاشارة جزئية
وهذا اي الموصول كليا وفيه بحث وهو ان عدم موضوعية الشخص
بجود الصلة لا يوجب كلية الموصول مع ان الموضوع له والمنعزل فيه
شخص على ان القرينة في الموصول ليست مجرد الصلة بل مع الضمان
امر خارج وهو مع ذلك المجموع كما جابه مع قرينتها وكما اراد
انما عدا جزئيين وهذا كليا تنبها على الفرق لانه كلى حقيقي وان ذلك
الفرق بناء على ما استمر من اطلاق القرينة في الموصول على نفس صلتها
هذا وقد بنا على في ذلك قوله ان تعيد الكلي بالكلي لا تعيد الجزئية
بانه اذا جاز في العاين ان يرتفع عمومها بتعيد احدهما بالآخر في
كون المجموع مخصصا بنوع واحد فلم لا يكون تعيد الكلي بالكلي في بعض
الصور والمرايب يؤول الى امتناع فرض الاستدراك وقد يدعى بداهة
عدم افاضة الجزئية الثالث علمت من هذا اي محسوس في الضمير الفرق
بين العلم والمضمر وهو خصوص المعنى والوضع في العلم مع وحدة
المعنى ولقد المعنى الخاص وعموم الوضع في المضمر وعلمت البصر فساد
لغير الجزئي البهادر واسم الاشارة حال من الضمير المجرور اي مما ورا
من اياه في شمول الضمير حيث لم يجعله وقد رد على من جعل الضمير
من الجزئي الحقيقي دون اسم الاشارة اي الصواب ان هذا معام الجزئي

طنا مفعول له للتفيم باعتبار تعلقه بالحال المذكور كما ان مفعول
 الفساد اما هو باعتبار ذلك التعلق اي بناء على ظن ان ذلك رى
 اسم الاشارة انما يتعين مدلوله اي مدلول اسم الاشارة بقرينة
 الاشارة لا بالوضع الذي هو مناط الجزئية ومدلول الضمير يتعين
بالوضع ووجه الفساد ما مر من عدم ان التعيين فيه ايضا بالوضع
 الرابع يبين لكن هذا الذي ذكر في التفيم ان معنى قول النحاة
 الحرف يدل على معنى في نفسه انه اي معناه لا يستعمل بالمعنوية فانه قد
 ظهر ان مدلول الحرف انما يتحصل بالتعلق بكونه آلة لملاحظة حاله
 فيتعقل بتعقله وهو معنى عدم استقلاله بالمعنوية فالضمير في عبارة
 راجع الى المعنى قال ابن ابي حبيب في البصاح المفصل الضمير في ما دل
 على معنى في نفسه راجع الى المعنى اي باعتباره في نفسه لا باعتبار له
 امر خارج عنه وكذلك قبل الحرف ما دل على معنى في نفسه اي حاصل في غيره
 اي متعلقه لا باعتباره في نفسه فقد انضح ان ذكر متعلق الحرف انما
 وجب لتجصيل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بدارك متعلقه
 اذ هو آلة لملاحظة فعدم استقلال الحرف بالمعنوية انما هو لقصور
 ونقصان في معناه لا ما قبل ان الواضع استمر في الدلالة على معناه
 ذكر متعلقه اذ لا طائل تحته لان هذا القائل ان اعترف بان معنى الحرف في
 النسب المخصوصة على الوجه الذي سبق فان معنى للاستمرارية لا
 ذكر المتعلق معها امر ضروري وان زعم ان معنى لفظه من هو معنى

الابتداء الا ان الواضع في دلالتها عليه مستند ذكر المتعلق ودون
 دلالة لفظ الابتداء عليها فصار من نادى بالدلالة على معنى
 غير متعلق بالمعنوية لنقصان فيها فزعم هذا باطلا اما اوله
 فلان هذا الاستدلال لا يتصور له فائدة اصلا واما ثانيا
 فلان الدليل على هذا الاستدلال ليس نصا من الواضع عليه بل
 التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف
 والاسماء اللازمة الاضافة والجواب عن ذلك بان ذكر متعلق
 في الحروف لتفيم الدلالة وفي تلك الاسماء لتجصيل الغاية
 يعني ان كلمة ذي متلا موضوعية بمعنى الصاحب وديان من
 هذا المعنى اذا اطلقت لكنها انما موضوعية لتوسل بها الى جعل
 اسما واجبا من صفة المعارف او للتذكير في تجصيل الغاية
 هو الذي اوجب ذكر متعلق فلو لم يذكر لم يحصل الغاية وان
 تمت الدلالة وفي الحروف لا يتم الدلالة بدون ذكر متعلق
 اي لا يتم منها معناه الا عند ذكر متعلق معها بحكم يجب واحدا
 ثالثا فلانه يلزم من ان يكون معنى من مستقلا في نفسه صالحا لا
 بحكم عليه وبه الا انه لا يتم منها وجهها فاذا ضم اليها ما يتم
 به دلالتها وجب ان يصح الحكم عليه وبه وذلك مما لا يقول به من
 له ادنى معرفة باللفظ واحوالها فالحق في بيان معنى الحرف ما ذكرنا
 واما المخوف وذو فهو موضوع لذاته باعتبار نسبة مطلقه

والفوقية لها نسبة تقييدية اليها فليس مفهوم غير متصل الا
بذكر متعلقه بل هو مستقل بالتعقل والتميز الاضافة لا
بعضي عدم الاستقلال فلذلك يقع محكوما عليه وعلى
وعن والكاف في الحرفية معناها الاستعلاء والتجاوز
النسبية لمفهوم على فكل من يكون غير مستقلة بالمفهومية
وفي الاسمية معناها اما الفوق والجانب والمثل المعذر كما
هو المظهر وهي معان مستقلة بالمفهومية واما الفوق
والتجاوز والنسبية لمطابق كما ذكره المحقق رحمه الله في شرح مختصر
وهي ايضا معان مستقلة بالمفهومية بخلاف الاسم والفعل
فالاولان تمام معناه مستقل بالمفهومية والثاني بعضه
كذلك فكل من ابدل على معنى في لغة اخرى لا يخفى ان تعريف
الحرف بما دل على معنى في لغة متناول للفعل فظاهر ان
عرفت من الفرق الذي يستفاد من التقسيم بين الفعل و
المشتق الاضارب لا يرد على هذا الفعل فانه اي الفعل احر
مادل على معنى حريف معبر في مفهومه اذ لا يجنب ثانيا الى موضوع
وزمانها والدلالة على الزمان وان لم تكن مذكورة في التقسيم
الا ان مشهورة اغنت عن ذكره وضارب ليس كذلك لانه مشتق
وهو ما يدل على ذات من حيث نسب اليه كحرف نسبة تقييدية
ويحتمل ان يكون ضمير فانه راجعا الى ضارب ويكون ما فيه هذا

ان عمل الكلام على عدم وروده على هذا الفعل المستفاد من التقسيم
المذكور واما اذا عمل على عدم وروده على هذا الفعل المنقول من
الحاجة اعني مادل على معنى في لغة مقربة باحد الازمنة الثلاثة فالتو
انه يعلم من هذا الفرق ان مرادهم مادل على حريف منسوب الى
مع الاقتران بالزمان لكن امثال هذا في التعريف غير معتدة مع
الفنية عنه بما ذكره في وجه اخرجه منه كما برز في موضعنا الاول
ومنه اي وما ذكره في التقسيم من ان اسم الجنس موضوع لمعنى كلي
من غير اعتبار المعلوماتية فيه مع الصمام مقدمة خارجية معلومة
هما ان علم الجنس بل المعارف كلها يعتبر في مفهومها المعلوماتية
يعلم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس كاسماء
وضيع لمعين من حيث هو معين بجوهرة واسم الفاعل معين اي
لانه يعتبر فيه التعيين ثم جاء التعيين وهو في شبه اللام يعني
ان كلامنا وان كان موضوعا للحقيقة المحققة في الذهن الا انه
علم الجنس يدل بجوهرة على كون ذلك الحقيقة معلومة للمخاطب
معروفة كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرة على كونه الاخص
معلومة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهرة بل بالآلة
ان كانت وبالجملة المعاد فانما يدبها الى معلوم من حيث هو
معلوم لكن البعض يدل بجوهرة على ذلك والبعض بالآلة
وتوضيح المقام على استيفاد من كلام المحقق رحمه الله في الفوائد الغيائية

ان التعريف يقصد به معين عند السامع في حيث هو معين
 كانه اشارة اليه بذلك الاعتبار واما التوكيد فيقصد به انتفاء
 النفس الى المعين في حيث هو معين ان يكون في اللفظ ما لا يخطئ
 تعين وان كان لا يكون الا معينا فان الفهم موقوف على العلم
 بوضع اللفظ **وذلك** لا يكون بعد تصوره وتبينه عند اعادة
 وبه يعرف الفرق بين اسد والاسد مراد به الحقيقة فان مؤداهما
 بالحقيقة واحدة وانما يختلف الاعتبار واما الفرق بين الاسد
 والاسامة فهو ان اسامة يدل على المعين في حيث هو معين بخلاف
 اللفظ فلا يحتمل غير هذه الحقيقة والاسد بخلافه فان التعين فيه
 مستفاد من اللام ثم ان التعين اما ان يفيد جوهر اللفظ وهو
 العلم او لا فاما الحرف وهو المعروف باللام او النداء والاداء والقرينة
 اما في الكلام وهو المفرد ولا بد من اشارة اما اليه وهو اسم
 الاشارة او النسبة معلومة له اما جارية وهو الموصول او لا وهو
 الاضافة هذا خلاصة كلامه والفرق المذكور مبني على مذهب من
 يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية في حيث هي واما على مذهب من
 يجعله موضوعا للماهية مع وحدة لا يعينها ويسمي فردا منتزعا
 فالفرق اظهر اذ لا دلالة للعلم بجنس على الوحدة اصلا وقوله
 غير معين وان كان يلزم هذا الفرق الا ان الادعاء ان يحل على
 ما ذكرنا فاعلم **السابع** قد مر في ان الحرف اما يدل على معنى في

50
 نفسه لكن يتعين من حيث انه مراد به بمضمون جملة نسبا اليه
 وعلى هذا الموصول **عكس الحرف** فان الحرف يدل على معنى في
 ومحصلة بما اى بذلك **الغير** هو اى معنى الحرف معنى فيه وهو موصول
 بهم عند السامع معناه **تعيين** من حيث انه مراد به **معنى** فيه وهو موصول
 الصلة وفي بعض النسخ بما هو معنى فيه وهو موصول بالما وقد ينادى
 الى الفهم من ظاهر هذا الكلام ان معنى الحرف حاصل في متعلق قائم
 به كما ان معنى الموصول محل للمعنى الصلة وهو حاصل فيه وهو كونه
 لا ينتقاض به من الاستغناء فلا تحتمل على ظاهره في كون معناه
 من النسخ حيث اضطررنا لمل التامس الفعل والحرف فيكون في انما يدل
 على معنى باعتبار كونه تابعا للغير اى حاله احواله وانه لتعرف حاله
 وسبق ان معنى الحرف والنسبة لخصه من حيث كونها حالة بين طرفي
 وآلة لتعرف حالها وان جزء معنى الفعل وهو النسبة كذلك **وس**
 هذه النسبة لا يثبت له الغيب بل لا يثبت له الايض فان ما لو حظرت
 انه حالة للغير وجعل له لتعرف حاله ومرة يتأخر بها تلك الحال
 لا يكون ملحوظا بالقصد مستقلا بالمفهومية ولا يقدر العقل بتلك
 الملاحظة ان يحكم عليه وبه وكذلك مجموع معنى الفعل المركب من الحرف
 والنسبة غير مستقل بالمفهومية فامتنع الجزع عما اى من معناه مما جعل
 مجرد لفظها معنى بمقتضى الجزع معنى ضربا ومعنى من مثلا معتبرين
 بها ولا امتناع في الجزع لفظها سواء عبر عنه بحرف لفظها بخبر

ثلاثي او فعل ماض او لا يجزئ معناه ومن ثنائي او حرف جاز
او لا يجزئ معناه او بضميمة نحو لفظة ضرب كذا او لفظة الاسم
نحو الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار كونهما
للغنية ولا يجزئ معناه **ثم** لا يخفى في ان اللفظة نفس كافي في التعيين
عنه وانه يعين بطلان ويدل بنفسه وليس بموضع لنفسه وضعها
قصد بالكن هل يلزم كونه موضعاً لنفسه وضعاً غير قصد في حقيقته
وقوع الاتفاق والاصطلاح على انه بطلان ويدل بنفسه والفظ
اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جاز فالدال اسم
والمدلول الفعل والحرف ودلالته عليه ليس لا يجب ذلك **فان**
والاصطلاح وفي كلام المصنف في شرح المختصر مشادة الى هذا المعنى
انه وضع علمي كن مثل هذا الوضع لا يجب الاشتراك كذا ذكره
العلامة السبكي في وقال المحقق الشريف دلالة الالفاظ على نفسها
ليست مستندة الى وضع اصلا لوجودها في المملات بلا اتفاق
وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسما لان الكلمة متساوية
الاقسام في جوار الاخبار والفاظها بل هو جاز في الالفاظ كلها
ودعوى ان الواضع وضع العلم لا يراها نفسها وضعاً قصداً
او غيرها قصدي وانما اسما وهذا الاعتبار خروج عن الاتفاق
ومكابرة في قواعد اللغة على ان اثبات وضع غير قصدي امر لا بد
العقل والنقل وانما انما في نصيبا عن التمام الاشتراك في جميع

الكلمات والتعيين انه اذا اريد الحكم على لفظ بلفظ به نفسه
لم يحتج هناك الى وضع ودال على المحكوم عليه للاستغناء بذاته
عماداً عليه فينتشرك الالفاظ كلها في حقيقة الحكم عليها عند اللفظ بها
انفسها **واما** يجابح الى ذلك اذا لم يكن المحكوم عليه لفظاً او كان
لفظاً ولم يتلفظ به نفسه **ويمكن** تقوية ما ذكره العلوي والسبكي
بان قولنا زيد ثلاثي ومن حرف جاز وضرب فعل ماض كلام والجزء
الاول من المركبات استعمال استعمالاً صحيحاً ويقع المعرفة صفة
للفظ المراد به نفسه مع نصريحهم بعدم ثنائي الكلام الآدميين
او اسم وفعل واسمية مبتدأ واختصار اللفظ استعمال استعمالاً
صحيحاً في الحقيقة واليجاز مع الاتفاق على عدم مجازية زيد في
امثال المذكور وجوب كون موصوف المعرفة معرفة واحداً وضع
في تعريف كل من الاسم والحقيقة واليجاز في المعرفة وكل واحد من هذه
الامور وان امكن دفعها لكن عند اجتماعها ربما افادت ظناً بما
ذكره وكفى بها في اثبات الامور اللغوية على ان المصريح بذلك واقع
في كثير من الدعة منهم الاستعداد فلا يكون اثباته مما لا يبعد
نقل ولا عقل وجعلها محكوما عليها مع نصريحهم باختصاره في المبتدأ
والفاعل المستلزم من الاسمية يدل على كونها اسماً دلالة كافية في
امثال هذه المقامات **ثم** تحقيق معنى الوضع الغير القصدي انه اذا
قال الواضع ضرب مبتدأ عينة كذا فلا شك ان قصده في هذه الحالة

ان النسبة فاعلة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه منسوب او منتسب
اليه فان قلت كما ان الفعل يدل على حدث ونسبة الى فاعل كذلك اسم
الفاعل متلا يدل على حدث ونسبة الى ذات ما فلم يصح كون اسم الفاعل
منزلا اليه دون الفعل قلت لان المحقق في اسم الفاعل اذا كان
لمحبت **بن** اليه المحرك فالذات به مفعولة بالذات وكذلك
المحرك واما النسبة فهي ملحوظة بالذات لانها تقيده عن مفعولة
اصلية من العبارة فيقتضي بها الذات الجمعية وصار المجموع كشي واحد
فجاز ان يلاحظها جانب الذات اصالته فيجعل محكوما عليه وتارة
جانب الوصف في المحرك اصالته فيجعل محكوما به واما النسبة التي فيه
فلا يصح الحكم عليها ولا بها لا وحدها ولا مع غيرها لعدم استقلالها
والمعتبر في الفعل نسبة تامة يقتضي لفراغها مع طرفيها
وعدم ارتباطها به وتلك النسبة هي المقصودة الاصلية في العبارة
فلا يتصور ان يجري في الفعل ما يجري في اسم الفاعل بل يعين وقوعه
منذ ابا اعتبار جزء مفعلا الذي هو المحرك دون الحرف اذ حصل **ف**
الوضع خارجا وذهنا انما هو بما يحصل له لما عرفت من ان يحصل
من لونه بما هو معنى فيه فلا يعقل بثبوت **ف** فلا يخبر به العاد
في ضمير الغائب وفي كنيته نظر لما عرفت من ان المحضر مطلقا يوزع
للمتخصصات وضعا عاما فمن دغم كنيته لكونه مقولا على كثير من
اخطار وانما يكون كليا لو كان مقولا على كثير من بمعنى واحد في

بعض النسخ وفي كنيته وجزئته نظر فاطلاق التنبه عليه باعتبار
ما ذكر او بحسب اللغة والمراد ان في كنيته مطلقا وجزئته كذلك
نظر بل الحق انه كلي اذا كان راجعا الى الكل وجزئي ان كان
راجعا الى الجزئي **وا** المحصر عند الضمير على الاطلاق من قبل الموضوع
للمتخصصات نظر الى ان اكثر المواضع اللغة عند الضمير مطلقا
من المعارف واعتبر وانما المحرر بناء على تقريرهم المعروف بما وضع
لشيء بعينه مع بعد جعل اللام للعرض ثم استدار الى ما هو الحق
فيه بالذات في جزئته وكنيته كذا قيل وقد عرفت ان ليس المراد شي
بعينه كمتخصص والا خرج كثير من المعارف كالعرف بلام الجنس
والعرف اذا كان المعهود منكورا قال المحقق الشريف اذا كان
المرجوع اليه متخصصا فلا بحث في جزئته واما اذا كان كليا عاما ففي
كنيته وجزئته بحث وكأنه مبني على تجوز ان يقال اكلي المرجوع اليه
من حيث انه قد كثر بالذات ككثير في جزئي ولا يخفى ان اطلاق التنبه
عليه باعتبار المعنى اللغوي وقد سبق منا ما بعينك عن التخصيص
في هذا المقام **الحادي عشر** ما كان الاسماء اللازمة الاضاد
مشارك للحرف في التزام ذكر المتعلق بنية على تفرقة منها بعد
اشارة اليها فقال **د** ووقوع مفعولها كنيته لانه بمعنى صاحب
وعلو وان كانا لا يعملان الا في جزئين اضافين **لعروض**
الاضافة فلا يكونا **حزبين** لان كلامهما وضع لمعنى كلي واقول

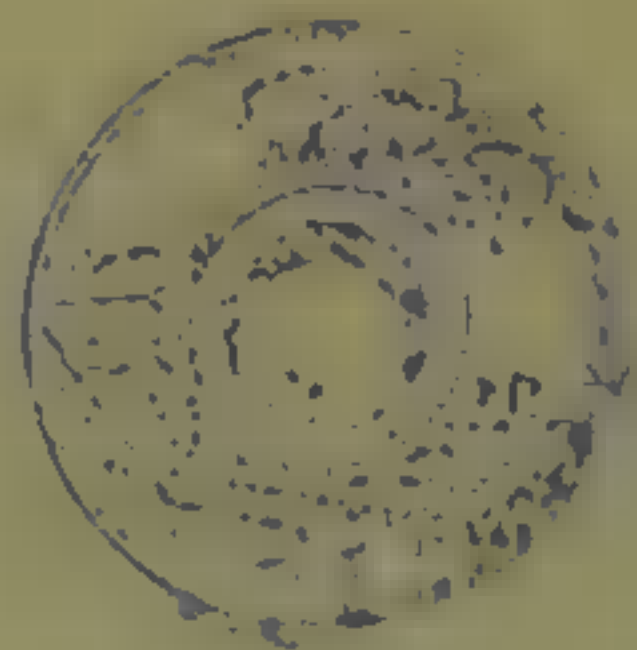
هذانما استعملوا في مفهومها الكلي والمخصوص انما يفهم من ههنا هو
الاضاف كما ان الحيوان في قولنا حيوان ناطق مستعمل في معناه و
التقييد بالناطق يفهم من ههنا الترتيبا الوصفى الثاني عشر لا يربك
اي لا يوقعك في ريبه فعاور اي تناوب الالفاظ بعضها مكان
بعض يعني ان بعض الالفاظ قد يستعمل فيه البعض الآخر كما يستعمل
اللفظ الموضوع لمختص يستعمل فيه العلم مثلا فلا يترك في انما متاخر
له في الجمله والعلمية وكذا استعمل الموصول في الجزئي المستعمل فيه العلم
او ضمن الخطاب او المصطلح فلا ينبغي ان يرباب انما متاخر في
الموصولة او المضمرة او العلمية اذ المتعبد في الالفاظ بهذه
الادوصاف الوضع على الوجه المتعبد في الالفاظ ولتقص في
شرح هذه الرسالة على هذا القدر من الكلام آملين ان يجزى
من اقام رحمة نصيبنا ويجعل حظوظنا شيعتنا اللهم صل
عليه وعلى آله واصحابه ما اقتضى الاذان في تعريف ما في ضميره
الى البيان فرغ من تأليفه وعزبه مؤلفه الفقير ابو القاسم ابن
ابن بكر اللبني بعد الظاهر من يوم الاثنين من شهر

سنة ثمان وثمانين وثمان مائة

تم الكتاب بعون الله الوهاب
لشيخه وشيخه
والف

حاشية على شرح الوضعية لابن تيمية
لابي البقاء ابن عبد الباقي الحسيني

55



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله اي الرسالة المحقة او المنوية هذا الكلام البديع النظام والمقال
البلغي الانشطار بمثل وجوها يناسب المقام كما لا يخفى على اولى الاعيان
ام به ان يكون المراد بالمحقق المحقق في الذهن على وجه التفصيل والترتيب
وبالمنوى الذي نوى تأليفه ولم يخبر في الذهن على الوجه المذكور وهو يكون
عدو له عما هو المشهور بين جمهور الانام في امثال هذه المقام من ان المشار
اليه المحقق في الخارج على تقدير وضع الدباجة بعد التصنيف والحاضر في
الذهن على تقدير عدمه لا تدبر عليه ان هذا انما يستقيم لو كان الكتاب عبارة
عن النقوش الكهنية واما اذا كان عبارة عن الالفاظ او المعاني كما هو المشهور
لدى الفاضل والدرامي فلا لعدم تحقق المعنى في الخارج لعدم اجتماع اجزائها
في الوجود والقراضا حال الاشارة اليها وكذا الثانية وهو لا قبل بل لا
يستقيم على تقدير ارادة النقوش ايضا لان الموجود في الخارج من النقوش
لا يكون الا شخصا ومما بين ان ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا اذ
عند بل الغرض وصف نوعه مثلا وهو النشر الكتابي الدال على الالفاظ
المخصوصة الموضوعه بازاء معان مخصوصة اهم ان يكون ذلك الشخص
او غيره مما يشارك في ذلك المفهوم ولا شك في انه لا حضور لهذا الكيفية
الخارج فالاشارة الى الحاضر في الذهن على جميع التقادير ويمكن ان يجاز
عن كل من الاعتراضين اما في الاول فبان المراد بالمحقق في الخارج ما انكشف
بنوع تحقق في الخارج قبل الاشارة وان لم يكن اجزاء مجمعة في الوجود

ولا هو موجودا حال الاشارة اليه وبالحاضر في الذهن ما لم يتصف
بالتحقق الى ان يحصل بعد بل انصف بالحضور الذهني فقط ولا يجب
في استقامة هذا على تقدير ان يكون الكتاب عبارة عن العبادات
كما هو الظاهر في الاعتبارات واما في الثاني فبان المراد بالمحقق في الخارج
ما هو اعم من المحقق في الخارج اصلا وينبغي في ضمن الايراد وبالحاضر
في الذهن ما لم يتصف بهذا التحقق العام بل بالحضور في الذهن فقط
ولا شبهة في صحة هذا على تقدير ان يكون الكتاب عبارة الى النقوش
الكهنية تأمل واما ان يقصد بالمحقق المحقق في الخارج وبالمنوى
في الذهن مطلقا ويكون الاحتمال الاول على تقدير كون الكتاب عبارة
عن النقوش الكتابي وتأخر الدباجة عن التصنيف والاحتمال الثاني على تقدير
كونه عبارة عن المعنيين الاخيرين سواء كان الدباجة متأخرة عن التصنيف
اولا ومع ايضا يكون عدو له عما هو المشهور على ورود الاستحالة الاولى
المذكورة عليه دون فافهم وثالثا ان يكون المراد بالمحقق المحقق في الخارج
وبالمنوى الحاضر في الذهن ويكون قيد فقط معتبرا في الثاني وكلامه او
لاشارة الى القولين ورابعها ان يكون المراد بالمحقق والمنوى ما ذكرنا
في الاحتمال الثالث وقيد فقط معتبرا في الثاني ايضا وكلامه او ذلك
الناهي من الزيادة في ان اسامي الكتب هل هي موضوعة للتقدير المشترك
اولا شيئا من بالوضع العام او ان الكلي الطبيعي هل هو موجودا
وخامسها ان يقصد بالمحقق المحقق في الخارج او الذهن على وجه الترتيب

والفصيل والمنوى ما لا يكون كذلك بل الحاضر في الذهن على وجه
 وسادسها ان يكون المراد بالمحقق المحقق في الخارج وبالمنوى الحاضر في
 الذهن ويكون الاحتمال الاول على تقدير كون الكتاب عبارة عن العبارة
 او النقوش الكتابية وانما المراد بالعبارة عن المصنف والثاني على تقدير ان يكون
 الكتاب عبارة عن المعاني **قوله** لتمييزها متعلق بالثانية او بهما والاول
 كما يرى والثاني هو الاول كما لا يخفى قال فليس سره في الحاشية فانه موضع
 لكل شار اليه الضمير راجع الى اسم الاشارة المطبق الى اسم الاشارة
 المستعمل اعني كلمة هذه فانها ليست موضوعة لكل شار اليه محض
 مطلقا بل لكل شار اليه قريب مؤلف محسوس شاهد فاذكر بعض
 في شرح هذا المقام من ان كلمة هذه موضوعة لكل شار اليه بالاشارة في كل موضع
 المحبة ليس على ما ينبغي على ان يفهم ان هذه موضوعة لكل شار اليه بالاشارة في كل موضع
 قال فليس سره في الحاشية لعدم اجتماع في الوجود تقليل لعدم كونها
 محسوسة ومشاهدة معا والاول منها فان بقوة يستلزم بقوة لانه
 نفى العام يستلزم نفى الخاص **قال** فليس سره في الحاشية ولا حاشية
 الظاهر عطف على قوله شاهد لكن يرد في ان التعريف من غير مناسب اذ
 لم يذكر في موضع اسم الاشارة لا المستخلص بل ذكر المحسوس والمشاهد فقط
 ويمكن ان يقال المراد بكل شار اليه كل شخص شار اليه كما هو المختار
 من الاستفراغ في الخطابات فكان المستخلص مذكورا حقيقة فلذا انصرف
 لنتفيه لكن الانسب في تقديمه على قوله ليست مشاهدة وان كان للتأخير

او للاشارة الى انها في حكم المظاهرات في
 سهولة الادراك او للاشارة الى انها
 مشهورة بين الانام او للتلويح الى انها
 بجهان يكون نصب العين منه

لا يخفى ان ما ذكره قد مره لبيان ان اسم الاشارة المستعمل
 ههنا مجازي ما ذكره بعض الفضلاء من ان كلمة هذه
 موضوعة لكل شار اليه بالاشارة لمحبة والا فلو
 في عدم مشاهدتها المحسوسة الى العبارات لعدم
 لانه يرد عليه من استعمال الاشارة لمحبة الوجود
 كلف وكما لم يقولوا من كلف الخط من النقاط
 السطح من الخطوط مع تجوزهم الاشارة لمحبة الى
 النقاط المتوجهة في وسط السطح والمكتوبة
 يقولون بان المكان بعد موهوم مع
 تجوزهم الاشارة لمحبة اليه

التي

في كل موضع
 في كل موضع
 في كل موضع
 في كل موضع

قال المحقق فائدة توحيد الفاعل مع كونها فاعلا بالاشارة
 الى كمال المناسبة وتام الخلاصة من اجزاء الرسالة كان
 المحقق واحد او الى الوحدة الطارئة من جهة الوضع
 والموضوع واما الاشارة الى سهولة تناولها واما

لعمري النفس وعلى التقديرين فالنقوش فيها
 للنقوش او التلويح كما هو الظاهر وان خفى
 او يكون للتلويح وقيل المنوي للعلم
 او التلويح وانت جنبه بآية

ايضا وجه وقد يقال الدليل الدال على عدم كونها مستحصنة يدل على كونها
 الكتاب عبارة عن العبارة عن القدر المشترك بين العبارات لا العبارة المستحصنة
 وما ذكره لنفي كونها محسوسة يدل على خلاف ذلك فليس كلامه ندافعا
 يمكن الجواب عن هذا باذي تأمل تأمل ثم لا يستغرب ان الدليل الثاني
 يدل على كون اسم الاشارة المستعمل في هذا المقام مجازا سواء كان
 فيه النقوش الكتابية او الالفاظ او المعاني فلهذا في الدليل الاول فانه
 يدل على كونها مجازا اذا استعمل في الثاني **قوله** ما استفد من علم او
 قال لا يخفى ان الاول ان يقول ما حصلته او حصل لك من غيرك من علم
 او مال لان في التعريف المذكور دورا ظاهر الاخذ بالاستفادة من
 المأخوذة من الغير المقصود بالتعريف ههنا فلهذا في الحاشية في المستحق
 الا باعتبار مبداء الاستفاد والجواب بان التعريف المذكور لفظي
 بقصد بيان ما وضع اللفظ دون تحصيل الماهية الغير الحاصلة
 في الذهن او حقيقي ولا يتم توقف معرفة المرفوع على معرفة المستحق
 الا مأخوذة في تعريفه بالكون وان سلم فلان توقف معرفة المستحق بالكون
 على معرفة مبداء الاستفاد مطلقا وان سلم فلهذا توقف معرفة على
 معرفة بالوجه الذي يقصد من التعريف بل بوجه لا يدفع او يوجب
 ذكرنا في الاولوية وما قال بعض الفضلاء من ان الفائدة ما حصلته
 من علم او مال فالظاهر في تفسيره ان حصوله على حصة كذا
 تحصيلك تأمل ثم ان المقصود من الترتيب الواقعي في التعريف الترتيب

وقد يجب ان لا يظن تعريف المستحق بالمستحق
 تعريف بمبدأ الاستفاد بعبارة او ان كلف
 في المصنف باعتبار مبداء الاستفاد
 ليس الا الله

لا انحصص كما هو المتبادر ومحصل التعريف ما استقذنه من خبره كما كان
او ما لا او غير ذلك وحمل المراد على انحصص **قوله** وجعل العلم بمعنى المعلوم
كما قيل يستلزم عدم جامعية التعريف كما لا يخفى على الفطن **قوله** وعرفا ما
ينزب اليه قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المحضر اعلم ان كل
حكم ومصلحة تنزب على فعل يسمى غاية من حيث انها على طرف الفعل
ونهاية وغاية من حيث ترتبها عليه فيختلفان اعتبارا وبقا والاول
الاختياري وغرضها واما الغرض فالاجل اذ دام الفاعل على الفعل وتبين
غاية له فالغرض والعلة الغائية مختلفان بالاعتبار فان الغرض
بالقياس الى الفاعل والعلة الغائية بالقياس الى الفعل فان المادة
على غاية الغرض وغرض المضارب وقد يخالف الغرض فائدة الغرض
كما اذا اخطأ في اعتقادها قال قدس سره في الحاشية يسمى غرضا
من حيث انه مطلوب للفاعل بالادغام وعلة غائية من حيث انه لا
الفعل انت حينئذ ما ذكره قدس سره في استبراه ما ذكره بعض الفضلاء
من انه يسمى من حيث انه مطلوب للفاعل بالادغام اي من جهة الاتساق
الى الفاعل غرضا ومن حيث ان صدور الفعل لا جملها اي من جهة
الاتساق الى الفعل علة غائية لا يبرر عليه ان الجبينة الثانية اعم
الاولى فلا يحس تعبيرها وايضا كل واحد من الجبنتين على حدها
يمكن جعلها جهة التغاير الاعتباري بينهما وقد وقع في كلام السيد
اعتبار الجبينة الاولى فقط في بعض نصوصه والثانية في بعض

لا يخفى ان هذا الكلام يدل على ان قوله باعتبار
يقول يسمى ويضمم ما لا يقول يسمى فقط كما
فوقه بعض الناطقين في هذا الكتاب
منه

الآن

الآخر وحمل كلمة اي المفسر على العطف كما هو مذهب السكاكي
ليكون اشارة الى الاعتبارين بعينه **قوله** وقرب من قبل
ان ما يتأدى اليه لا يخفى ان تعريف الغاية بما ذكره يصح على وجه
المعلوم للتأدى اليه وجود العلة من حيث انه يتأدى اليه فيجب ان
يكون غاية لوجود العلة مع انه ليس كذلك وقد يقال تعريف الغاية
هذا بخلاف التعريف السابق **قوله** ومن حيث يطلب به هذا التعريف
يدل على ان ما يطلب به ليس بفعل من حيث انه يطلب غرض مع انه
المطابقا خلافا قال قدس سره في الحاشية الفعل اذا ترتب
عليه امر يسمى ذلك الامر غاية هذا التعريف كان اي اعم من التعريف
الغائبة والغاية لا يكون الا حكم ومصلحة مرتبة على الفعل فيكون
على الفعل اعم منها ودعوى ان كل امر مرتب حكم ومصلحة تعقف
قال قدس سره في الحاشية فان كان كذلك الامر مدخل في اقسام الحكم
على الفعل يسمى غرضا هذا التعريف يصدر على جهة الغرض مع انه
ليس بغرض فافهم قال قدس سره في الحاشية فعل يجب ان لا يلزم ما
ذكره عدم اعتبار الترتب في الغاية مع ان المفهوم من كلام القوم
اعتبارها فيها لانه فسر الغرض بالغاية من حيث كونها مقصودة
للفاعل فلا يخفى بدونها فاذا لم يعتبر الترتب في احد العلم يعتبر في
الآخر ويمكن ان يجاب بان المراد بالغاية ههنا ما يرادف العلة الغائية

الفعل ص

واما قلنا انه يلزم ما ذكره عدم اعتبارها
فيها صح صح

فانها كما تطلق على الفائدة فطلق على العلة الغائية بالاستمرار
والترتيب معبر في الاولى دون الثانية لا يقال فعل هذا يلزم
ان يكون كل فائدة بحيث يكون فعل الفاعل لاجله ويكون مقصودا
للفاعل لان الفائدة مع اسم الغاية بمعنى العلة الغائية وقد اعتبر فيها
هذان الامران فيكونان معبرين في الفائدة ايضا وهذا بما لا
ما ذكر سابقا لا نأفول يجوز ان يكون المراد باسم ما يطلق على الشيء
في الجملة وان لم يكن موضوعا له لا مرغم منه على انافول يجوز ان يكون
الفائدة ايضا مشتركة بين الغاية والعلة الغائية وبما ذكرنا ظهر
وجه التوفيق بين كلامي المحقق الشريف قدس سره في حواشي شرح مختصر
وشرح المفاتيح وكيفية شرح التجريد فانهم **وما يجب القطع** له امر
الغاية بمعنى العلة الغائية لا يجب ان يكون مقصودا للفاعل بالانتماء
بل مشعورا بها مطلقا كما في غايات الافعال الطبيعية فان الحكمة
الطبيعية للاجسام الاحيائية الطبيعية لا جل حصولها فيها
ولذلك يمكن حال الحصول فيها والوصول اليها اذ الغاية مالا جل
ايجاد شيء مباين لها سواء كان مشعورا به او لا فنحن عليه الشئ في الشقاء
وتبعه العلامة الرازي في المحاكمات **وايضا** لا يجب في العلة الغائية
ان يكون متأخر عن الفعل بل قد يكون متقدما انما ذلك في الغايات
المكونة لافي الغاية التي هي العلم الكون فشرح هذا ايضا الشئ في
الشقاء فما يفهم من كلام السيد السند قدس سره من انما العلة الغائية

والغرض بالذات وتقديرها بالاعتبار وكلام بعض الفضلاء
من اعتبار الناحية والترتيب في العلة الغائية محل بحث تأمل **قوله**
وهل مجازا اي حملا مجازا او اسنادا مجازيا فيكون قوله مجازا
صفة مفعول مطلق محذوف ويحتمل ان يكون حاله من الغايات
فانه مفعول به او مفعول مالم يسم فاعله والمفعول به من الغايات حال
كونها مجازا واجبا الى حكم الكلمة بان يكون المضاف مثلا محذوف او مجازا
واجبا الى معنى الكلمة بان يوادها الحسب بالفائدة سواء كان التسمية
الاجبار اول او الاول اولى لفظا ومعنى وقد يجوز ان يكون الفائدة
اسما لطائفة من العبارات او المعاني فلا يكون مجازا في الكلام
لا في الاسناد ولا في الطرف وقيل يجوز ان يكون كلمة هذه مجازا
واجبا الى حكم الكلمة **قال** قدس سره في الحاشية نأفول عن شرح
المفاتيح كون فائدة الجزء هو الوقوع او اللاد وقوع لا استفادة
هو الموافق للنفقة فان فائدة الشيء انما يطلق على ما يستفاد منه لا
على نفس الاستفادة انما خير بان الفائدة لغة كما سبق
حصل لك من خير علم كان او مالا او غير ذلك ولا شك ان هذا
كما يصدق على ما يستفاد من الشيء يصدق على نفس الاستفادة
فانما ايضا يحصل من الاحياء مثلا فكيف يقول ان الفائدة لغة
انما يطلق على ما يستفاد من الشيء لا على استفادته تأمل **وربما**
بناقش بانه على تقدير عدم اطلاق الفائدة لغة على الاستفادة

لا يلزم عدم اطلاقيتها على العلم بما يستفاد منه كما هو المطلب لا ^{استفادة}
 الوقوع مثلا غير العلم به وان تلازم في الوجود **وما** يجب التنبيه له
 ان ليس غرضه قدس سره من نقل هذا الكلام الا عراضا على من قال حق
 الفايدين ان يحمل على العلم بالمعاني بان ذلك ليس بصحيح من حيث اللغة
 ليرد عليه ان القابل لم يرد ان هو الفايدين لغة ان يحمل على ما ذكره ان اراد
 ان يعرفنا عرفا ان يحمل على المعنى بالمعاني فلا يرد عليه الا عراضا بل يقتضيه
 ان حمل الفايدين على المعاني حقيقة لغة وعرفا معا وحملها على العلم بها حقيقة
 عرفا مجاز لغة فالاولى ما ذكرنا سابقا من ان هو ان يحمل على المعاني **قوله**
 اشتمال الكل على الاجزاء **لما** كان المتبادرا الى الافهام من مطلق الاشتمال
 اشتمال الكل على الاجزاء دون الكلي على الجزئيات او الاعم منها وحمل الاشتمال
 على الثاني يجعل المشار اليه طائفة العبادات التي تعلقت الارادة
 بكتابتها في الزمان المخصوص لا فائدة معنى هو مقصود او متعلق به يستلزم
 الحكم على ما يصدر عن كل واحد من الاجزاء الثلاثة بكونه فائدا مجازا او
 بفائده بكونه مشتملا على الامور المذكورة دون المجموع او امر يصدر عنه
 مع ان المقصود في امثال هذا المقام الحكم على الكتاب او الرسالة **وتسعين**
 وبيان اجزاء لم يلتفت الى الاحتمالين الاخيرين وتعرض لدول فقط **فان**
 قلت المشار اليه في الوجه الثاني صادق على مجموع تلك العبادات فالهتمة
 غير حاضرة **فان** لا يتم صدق المشار اليه على ما ذكرت لانه الانفصال المعبر
 بالنسبة الى المعنى انفصال ما لغة الخلود لا يصدر عن مجموع تلك العبادات لانه

لا فائدة

لا فائدة معنى يصدر عن عليه الحق او المتعلق به على سبيل منع الخلود ذلك
 المجموع لا فائدة مجموع معان لا يصدر عن عليه المقصود ولا المتعلق به وان
 صدق على بعضه المقصود فقط وعلى البعض الآخر المتعلق به فقط **وما** ذكر
 ظهر ان ما قال بعض الفضلاء في الجواب عن هذا الا عراضا من ان ^{انفصال}
 المعبر ههنا حقيقة بقرينة انظر المطلق الى الكامل ولا يصدر ما يقع المجموع
 في صورة المجموع **وما** يكاد يصح فان الانفصال ههنا كما ذكرنا بين المقصود
 وما يتعلق به بالنسبة الى المعنى ولا شك في عدم صدق المقصود وما يتعلق به على
 شيء واحد **لانه** يقال المركب من المقصود وما يتعلق به متعلق بالمقصود فيندرج و
 مجموع تلك العبادات فيما لا فائدة المتعلق بالمقصود وكذا يندرج مجموع المقصود
 والقيم **ولما** فانه في فاعاد اصل الا عراضا بعدم الانفصال في القيم لانه
 نقول فيه فقط معبر في القيم الثاني فلا يندرج وما قال بعض الفضلاء من
 ان قيد فقط معبر في كل من القسمين ليس على ما ينبغي لانه اعتبارا في الثاني
 معبر في دفع الا عراضا عن اعتبارا في الاول من غير عكس فاعتبارا في
 الاول اعتبارا قيد زائد لا حاجة اليه وقيل بجواب عن اصل الا عراضا بان قيد
 الميثية معبر في كل واحد من القسمين فيكون المشار اليه طائفة العبادات
 التي تعلقت الارادة بكتابتها لا فائدة معنى هو مقصود من حيث هو مقصود
 متعلق به من حيث انه متعلق ولا يصدر عن المركب انه لا فائدة ما يتعلق
 بالمقصود من حيث انه يتعلق به **فان** قيل يصدر عن ذلك التقدير المشار
 اليه على بعض اجزاء كل من الافام اجيب بان المراد من طائفة العبادات

قبل هذا الجواب جواب عن الاشكال الثالث
 القصة من منه منه

المخصوصة التي تتحقق في نظر المؤلف ان تفصل وتفرق باسم خاص لها
يستحقه من الجهة وهذا الجواب يعينه جواب عن الاشكالين الاولين **قوله**
جزء بعد جزء وصفه لم يتفرع من الجمالية كما افترض لها بعض الفضائل وقد
على الصفة لان جعلها حالاً بعيد لفظاً ومعنى كما لا يخفى على العارفين بالصناعة
واعلم ان جعله استنباطاً اظهر من جعله حالاً ولم يتفرع من ذلك البعض من
التفرع الجمالية **قوله** وبعد جزء برأسه ويعنون باسم لا يخفى ان الاول
الاختصاص على قوله بعد جزء برأسه وعدم ذكر قوله ويعنون باسم ازواج
التي في دفع الاعتراض الوارد على المحرر ودليله وليس هو وحده كافياً في
دفعه **قال** قد مر في الحاشية لا يصدر في عليه شيء منها الا ان مراده لا
يصدر في عليه شيء من الاقسام الثلاثة من المقدمة والقسيم والخاصة فيختل المحرر
ويجوز منه ان زيادة القيد في دليل المحرر لا يوجب صحة المحرر بل يرد على هذا
التقدير ان التقريب ليس بنهاية اذ لا يلزم من اختصاص المذكور الخاص في الا
الثلاثة اختصاص الكتاب مطلقاً كما هو المدعى ظاهرهما **ويجاب** عن ذلك
الحاشية بان زيادة القيد في دليل المحرر فنية على ان ليس المراد حصرها و
الكتاب مطلقاً بل حصر اجزاء التي بعد اجزاء برأسها ويعنون باسماء فيتم
التقريب وتصح المحرر ويحتمل ان يكون المقصود انه لا يصدر في عليه شيء من تعريفات
الاقسام المذكورة في دليل المحرر وهذا انما يتم على تقدير ان يكون المراد بالكتاب
وما يتعلق بها جميعها ويكون قيد فقط في التعريفات كلها تأمل ثم انشأ
بمقام التفصيل ان يقول وكذا على البعض من كل واحد منها مع الاثنين او

الحديث مصدر خدش وجهاً اظفره
فاداه اوله يد ثم سمى به الاثر
مغرب

واحد آخر منها وعلى البعض من كل اثنين منها مع واحد منها **قال** بعض
الفضلاء وجه الترتيب ان ما يذكر فيه من العبارات اما ان يكون لفظة
المقاصد بالذات بحيث لا يندرج فيها اولاً فائدة ما يتعلق بها فان كان الا
فهو القسيم وان كان الثاني فان كان ذلك التعلق تعلق الابق باللاحق
فهو المقدمة وان كان ذلك التعلق تعلق اللاحق بالابق فهو الخاتمة ووجه
عليه ان اراد بما يذكر لفظة ما يتعلق بالمقاصد بالذات ما يذكر لفظة
جميعه فالمحرف فاسد لخروج ما يذكر لفظة بعضه او بعض المقاصد وبعضها
مع بعض ما يتعلق بها او جميعها مع بعضه وان اراد ما يذكر لفظة ما يتعلق
بها في الجملة فالمحرف ايضا لخروج بعض من الاقسام التي ذكرنا وايضا ان اراد
بما يذكر لفظة ما يتعلق بها تعلق الابق باللاحق ما يذكر لفظة جميعه
فالمحرف خطأ كما لا يخفى وان اراد ما يذكر لفظة في الجملة فيصدر في تعريف المقصود
على اجزائها فلا يكون ما نفا وكذا ان اراد بما ذكر لفظة القسم الثاني ما يذكر
لفظة جميعه فيجمل المحرر وان اراد ما يذكر لفظة في الجملة يلزم ان لا يكون
تعريف الخاتمة ما نفا الصدف على اجزائها **ويروى** ايضا ان قيد فقط اما ان يعتبر
في تقاريف الاقسام اولا يعتبر فعلى الاول فيجمل المحرر على الثاني يلزم صدق
تعريف كل على القسمين اللذين احدهما ذلك القسم وقد يقال الوحدة معتبرة
في المقسم في جميع التعريفات فلا يرد شيء من الايرادات **قوله** وكما نعلم
يعتد بخروج هذه الجملة المصدرية ولم يعتد ايضا بخروج العنوانات كلفظ
المقدمة والقسيم والفصول والابواب في كل كتاب وقد يجاب بان هذه

قد رتبنا في بعض النسخ في كونه الخاتمة خارجة عن هذا
 الجواز ان يكون منها كخاتمة العنق الثالث من
 المصاحح ومثل هذه المناقشة والى امكن
 في كونه المفردة خارجة عنها لكنها بعيدة
 فافهم الله

والمناسبة ظاهرة لتقديم كل منها ذكرا وأما يجب العرف وهو الاسب
ههنا ويكون الاطلاق على الاول من قبيل اطلاق اسم الكل على بعض
جزئية نظر الى ان المعاني عين الصور العلمية نظر الى الحقيقة وهو
القول بالوجود الذهني وعلى الثاني من قبيل اطلاق اسم المدلول على ما
دل عليه **اقول** فيه بحث من وجوه احدها ان القول بان المعاني عين
الصور العلمية لا يوجب ان يكون الاطلاق المقدم على المعاني والعبارة
من قبيل اطلاق اسم الكل على بعض جزئية او المدلول على ما دل عليه اذ المراد
بالعينية ههنا كما صرح به السيد السدوق في بعض تصانيفه الخ
في الماهية بحيث يكون العلم والمعلوم مماثلين لا ما يبتدأ ردها والعينية
بهذا المعنى لا مستلزم كون الاطلاق المقدم على احد الامرين من قبيل احد
الاطلاقين وثانها انه لا حاجة في جعل اطلاق المقدم على ^{الظاهر} احد
من قبيل احد الاطلاقين الى القول بانما العلم والمعلوم اذ يصدق
على المعاني نفسها انها متوقفات ^{على} في العلم عليها لكن باعتبار
تحققها في الذهن وان كان العلم بها مجردا ^{والثاني} انه لا يتفاد من ظ
كلامه ان القول بالوجود الذهني مستلزم للقول بالانتماء مع ان ذلك
ليس كذلك اذ القائلين بالشيء والمثال من القائلين بالوجود ^{الذهني}
ايضا كما هو المستور في الكتب **ورابعها** ان الاطلاق المقدم بالمعنى
العرفي على المعاني المخصوصة او المخصوصات انما يكون من قبيل اطلاق
اسم الكل على جزئية او المدلول على ما دل عليه اذ كان المقيم علما وليس كذلك

قد يقال هذا نظر الى قولهم مقدمة العلم هو التصور ^{ظاهر} والحق ان يقال ان ما والتقدير بالصوره فانه فان ذلك
بالنظر الى ان مقدمة العلم هو الادراكات وان يقال ان يكون المعاني وكون قولهم هو التصور بوجه عام لكنه
خلاف الظاهر كل واحد منهما يكون هو التصور صامح لكن كان المحض اضافيا وهذا لا يخلو عن الظاهر وقيل ما ذكره
نظر الى قولهم ما يتوقف عليه الشروع في العلم حيث لم يقولوا ما يتوقف الشروع في العلم على ادراكه فان ذلك لا يعبر به
مقدمة العلم فقول الادراكات وان يقال ان يكون المعلومات ويكون المراد بقولهم ما يتوقف عليه الشروع في
العلم ما يتوقف الشروع فيه على العلم لكنه خلاف الظاهر فانه منه منه

لان العلم عبارة عن المسائل المدرونة والقيم ليس بمجمله وقيل
اطلاق المقدمة على المعاني انما يكون من قبيل الاطلاق المذكور لو كان
المعاني المخصوصة بتمامها ما يتوقف الشروع في العلم عليه وهو م
كيف والظان ما يذكر في هذه المقدمة ليس من الرؤس الثمانية التي هي
المقدمة فيها ظاهرا وقربا فتش ايضا بان اطلاق المقدمة على المعاني
انما يكون اطلاق اسم العام على الخاص لو كان ما يذكر في التفسير علما
برأسه من العلوم المدرونة وهو لم لا يجوز ان يكون المذكور بعضا من
مسائل علم من العلوم العربية كالنحو والصرف واللغة بل يقول يجوز ان
يكون علما مدونا برأسه ولا يخرج من علم مدون لا بد لنفي ذلك من دليل
هذا وقد قيل يجوز ان يكون المقدمة وكذا التفسير والخاتمة اسما ^{للتصديق}
بها في هذا المقام فلا يكون مجاز في الكلام وانت جدير بان يجوز ان يكون
المقدمة والتفسير والخاتمة في امثال هذا المقام مستعملة فيما وضعتم
هي اللفظة او عرفا ان المعنى العام فلا يكون مجازا في الكلام ^{قوله}
والمراد بها طائفة انما جدير بان هذا التفسير اعلم ما ذكره العلامة
المنفردة التي واد من انها طائفة من العبارات التي قدمت امام المقصود
لا ارتباطا بها وانتفاع بها فيه لانه يصدر على ما ذكر امام المقصود
لا للارتباط ولا للانتفاع بل لاجل امر آخر وقرب ما ذكرنا ما قيل
ان هذا التعريف يصدر على بعض الخطب الذي يكون معينا في تحصيل
المقصد مع ان الخطبة لا يسع مقدمة اصلا وانما اختار قدس سره هذا

وربما يقال ان اطلاق المقدمة على المعاني
انما يكون اطلاق اسم الكل على بعض جزئية لو
كان العلم بالمعاني المخصوصة موقفا على
الشروع في الجملة وهو بل الظاهر ان
هو توقف العلم بكونها لا شتمها
تأمل منه

التفسير ون التفسير المشهور انما ما يتوقف عليه الشروع في العلم لا
اليجوز على هذا التفسير اقرب من الجوز على التفسير المشهور لانه يكون
من قبيل اطلاق اسم الكل على بعض جزئية حقيقة على القولين عن
القول بان اتحاد العلم والمعلوم والقول بالشيء والمثال بخلافه على التفسير
المشهور فانه انما يكون اطلاق اسم الكل على بعض جزئية على احد
القولين فقط ولان صدور المقدمة بالتفسير المذكور على العبادات
المعينة لا لا خفاء فيه بخلاف صدور بالمعنى المشهور فان فيه خفاء
وان قيل بالاختار بين العلم والمعلوم وانت جدير بان هذا انما يتم
على تقدير كون المقدمة موضوعية لهذا المعنى كما ذهب اليه العلامة
المنفردة التي رآه ويذكر عليه كلام الفاني والمغرب ^{قال} قدس سره
في الحاشية لان المقام يقتضي ولان المنفردة اليه هو الركن الاعظم
في الكلام والعمدة في اداء المرام والقول بجذف المنفردة واول
^{قال} قدس سره في الحاشية ولما كان الاحكام المستفادة مما ذكره
اراد بما ذكره من مجموع العبارات من قول اللفظ الى قول التفسير وانما
لم يجز ان يجعل جزرا لان كون الاحكام المستفادة منه مقصودة
بالافادة يستدعي ملاحظة تلك الاحكام قصدا وبالذات والافاظ
الذاتية عليها يتعا وكون تلك اللفاظ جزرا يستدعي العكس من ذلك
فلا يجتمعان وكذا لا يجوز ان يجعل معنى هذه اللفاظ جزرا لما
اذكون تلك الاحكام مقصودة بالافادة يقتضي ملاحظة تلك اللفاظ

بان بلا خط خصوص كل نسبة مع طرفها على وجه خاص وجعلها خبر
 مقتضى ولا خطها بمجمله وكون الشيء الواحد في زمان واحد ملحوظا ^{لا}
 وتفصيلا مما ^{لا} تأمل **قوله** في الاصل ان اراد بالاصل اصل اللغة فيخرج انه لم يصر
 احدا بان اللفظ في اصل اللغة بمعنى الرمي من الفم وان اودبه اللغة فانها
 اصل بالنسبة الى الاصطلاح فقيده العتيق ان اللفظ في اللغة جاء ^{بجمله}
 المعنيين احدهما في اصل اللغة وثانيها في عرفها ثم علم ان نقل اللفظ
 من المعنى الاول الى آخره اعم مؤنة تعدد النقل ومن الثاني اعم لقوة
 المناسبة بين المنقول عنه واليه **قوله** ما يلفظه الانسان بنوعه او
 بشخصه او ما من شأنه ان يلفظه **قوله** من هذه الحروف او ما يتركب
 منه او في حكمه ان يقول او ما يتركب منه **اقول** هذا التعريف جامع
 لعدم صدقه على الفعل مع كونه لفظا لكونه كلمة لكون المهيئة جزء منه
 وهي ليست بحرف فلا يصدق على مجموع المركب منها ومن الحرف ان يلفظه
 الانسان من حرف ما يتركب منه وقد تقرر الاعتراض هكذا الفعل مركب
 من الحروف الذي هو لفظ ومن المهيئة التي ليست بلفظ على مقتضى هذا
 التعريف والمركب من اللفظ وغير اللفظ لفظ كما تقرر عندهم فلا يكون
 الفعل لفظا وبهذا ظهر ان كلامي منه قد ستر ان المهيئة ان
 فسرت بالحركات والحرف لا يبدحوز ان يكون جزء من الفعل غير ط على
 التفسير الذي ادفعناه للفظ تأمل فان قلت لا يصدق التعريف
 على الفعل كيف وهو لم يصدق عليه الحرف لكنه يصدق عليه ما يتركب ^{منه}

منه قلت المراد بما يتركب منه فقط كما هو المتبادر لا ما يجمع المركب
 منه ومن غيره واللام يكن التعريف ما نعلم لا يقال الفعل وان لم
 يصدق عليه ما يلفظه الانسان من حرف وما يتركب منه لكنه يصدق
 عليه ما في حكمه كما لا يخفى فيكون التعريف جامعاً لا نأقول انهم صرحوا
 بان قوله في حكمه لا دخال المنوى فقط تأمل وبهذا تبين ان ما يقال لا
 حاجة في ادخال كلمات الله في التعريف الى ان يصر في قوله يلفظه ^{هو} على
 لدخولها في قوله ما في حكمه ليس على ما ينبغي **قال** قد ستر في حاشيته على ^{الشيء}
 الجديس لكافية قوله ثم نقل الى ما يلفظه الانسان او في حكمه ثم في بحث
 لصدقه على الحركات الاعرابية فيصدق عليها تعريف الكلمة ايضا فان الضم
 نزل على الفاعلية بالوضع مع انه ليس بكلمات اتفاقا وجملة اللفظ على
 اللفظ بالاستقلال بخبر حروف الله **قوله** ثم تزداد شاذع اللب في تعريف
 اللفظ قوله من حروف الهجاء حيث قال اللفظ ما يلفظه الانسان من
 حروف الهجاء **اقول** على تقدير ان يراد باللفظ اللفظ بالاستقلال
 لا يكون التعريف ما نعلم ايضا اذ يصدق على مجموع الحروف والحركات ^{انه}
 ما يلفظه الانسان بالاستقلال مع انه ليس بكلمة على ما ذكره ثم
 زيادة في حروف الهجاء بوجوب عدم جامعية التعريف اذ لا يصدق
 على مثل كج وحب والقول بان يتخصيص المعرف باللفظ العربي مع كونه
 خلاف الظ بوجوب ما يقية التعريف كما لا يخفى على الفطن **قوله** قد ستر
 في الحاشية الحرف قد بطلان على صفة تقرر ثم قال في الاصل ما في

قد يقال المراد باللفظ بالاستقلال اللفظ
 وانه في الجملة مع قطع النظر عن التعريف العارض
 اما فخر اللفظ بالاستقلال بالواو والكنه المضمي
 ما قبلها مع قطع النظر عن هذا الوصف
 فافهم منه منه

والاولى ان يسمى الصوت باعتبار عرض تلك الكيفية حرفا وقال السيد
 الشولف قدس سره في كتابته لان الالفاظ مركبة من الحروف ولوم
 الحروف اصواتا لم يكن الالفاظ اصواتا اقول فيه نظرية وجوه احدها
 المتألف من كلامه هذا وكلامه في شرح المواقف وثانها انه يجوز
 يكون الكيفية العارضة للصوت صوتا ايضا كالكمية العارضة لكمية
 اخرى وثالثها ان هذا الدليل يفيد الوجوب مع انه المدعى الاول في
 ثم على ما ذكره قدس سره في شرح المواقف يلزم ان يكون تعريف اللفظ بـ
 المعتد على الخارج حرفا واحدا او اكثر باطلا وكذا قولهم ان تعريفه بامثلة
 ان يصدر من الفهم الحروف واحدا او اكثر وفي حكمه اعم من تعريفه بالصوت
 المعتد على الخارج **قوله** بل بقرينة شخصية او نوعية لا يخفى انه الظاهر
 في كل مجاز لا يكون الشخصية الا ان يقصد النوعية ما ينتقل الذهن
 في عدة الفاظ الى معانيها المجازية وبالقرينة الشخصية ما لا يكون كذلك
قوله وقد اختص تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفذه ضمير بنفسه
 ان يكون راجعا الى المعنى وهو يكون المراد به المقصود او المضمون وقوله بنفسه
 متعلقا ايضا ويحتمل ان يكون راجعا الى التعيين وقوله بنفسه متعلقا
 بالمعنى باحد المعنيين ويحتمل ان يكون الضمير راجعا الى اللفظ وقوله
 متعلقا بالمعنى باحد المعنويين ويجوز ان يكون الضمير راجعا الى اللفظ و
 قوله بنفسه متعلقا بالدلالة ويمكن ان يكون الضمير راجعا الى التعيين
 وقوله بنفسه متعلقا بالدلالة وهذا هو الذي اختاره قدس سره و

يتم

ويحتمل ان يكون الضمير راجعا الى اللفظ وقوله بنفسه متعلقا به ايضا ويحتمل ان
 يكون الضمير راجعا الى التعيين وقوله بنفسه متعلقا به ايضا كما في التعيين الاول
 ولا يخفى انه على كبر هذه الاحتمالات لا يرد على الاخر اثنان ذكره قدس سره
قوله فان تعيين المجاز لا يتعلق بالموضوع بل بالدلالة وهذا الاعتراض انما
 يرد لو كان اللام في قوله للدلالة لام الغرض والغاية واما اذا كان لام
 كما هو الحق فلا ورود له لانه لا يمكن ان تعيين المجاز تعيين عاقبة الدلالة على
 معنى وان لم يكن لاجلها وانما قلنا ان الحق ان اللام فيه للعاقبة لانه لو كان
 لام الاجل والغرض لزم خروج بعض الاوضاع عن التعريف فلا يكون جامعاً
 وحمل اللام على الغرض والعقول بان المراد كونها عرضاً بالقوة او صلاً الى الغرض
 مما لا ينفك اليه لان عدم صلاحية الدلالة على معنى بنفسه الغرضية النبوة
 الى التعيين المجازي محل بحث تأمل **قوله** لا يخرج جميع المجازات اقول اذا كان
 اللام لام الغرض والغاية والظاهر ان جميع المجازات خارج عن التعريف بقيد
 لانه فرض الواضع في شئ اقام مجاز ليس للدلالة بنفسه وان اول بعض
 اقام على معنى بنفذه بان يكون الدلالة بنفسه متحققة في نفس الامر وكونها
 عرضاً للواضع وقايننا فان الاول لا يتلزم الثاني اقول ايضا لا يخفى في
 ان قوله بنفسه متعلق بالدلالة والضمير راجع الى التعيين فيكون المعنى الواضع
 تعيين اللفظ ليدل على المعنى بنفسه التعيين والتعيين للمجاز ليس تعيناً
 الدلالة بنفسه هذا التعيين او لا دخل لهذا التعيين في الدلالة التي ذكرناها
 بنفسه تأمل **قوله** الا ان يقال المراد بالدلالة عليه حيث انه مراد اقول هذا

قد يقال ان المجاز على المعنى المجازي ولا ينبغي ان
 احدها بواسطة كونه هذا المعنى في الموضوع له اولاً
 ليعرفه اولاً وثانها بواسطة هذا التعيين لانه لا يستلزم
 فان السامع اذا علم ان لفظ الانسان متعين لقابل العلم
 وصنعة الكتابة ودال عليه عند وجود القرينة بفهم ذلك
 المعنى ولا معنى للدلالة الا هذا فاقوم
 مسئلة

الجواب بدفع الاعتراض الاول بغير فان تعيين المجاز وان لم يكن للدلالة
مطلقا لتحقيقه وانه كنه للدلالة على المعنى من حيث انه مراد بواسطة المعنى
لعدم كتحققه دون حيث صرح بان التعيين لجواز الاستعمال الموقوف على زيادة
المعنى في اللفظ **قوله** او المراد يكونا بنفسه ان لا يكون فيهما بواسطة شئ آخر
اي غير العلم بالوضع وفيه اللازم من اللفظ بواسطة فهم المذموم **اقول** هذا
في بعض المواضع فان منها ما يتوقف فهمه على فهمه كالكلمات بالنسبة الى العلم
ومنها ما هو مفهوم مع المذموم ولا تقدم لاحد مما على الآخر **اقول** ايضا يجوز ان
يراد بالدلالة بنفسه ان لا يكون بواسطة شئ آخر غير العلم بالوضع والاطراح من
التعريف وضع الحرف لا ما يثبت للدلالة بالمعنى المذكور لتوقف فهم معناه على
ذكره على كماله من جهة القائل بل ان يقيد بنفسه لا يخرج كجاء وقال المراد بالدلالة
بنفسه ان لا يكون بواسطة قرينة مانعة عن ارادة المعنى الأصلي وان لم يكن
فيما لا يجوز ان يكون وضع الحرف لاجل الدلالة بنفسه بالمعنى المذكور وان لم
يدل عليه بنفسه احلا لا من الغرض قد يتجلى عما لا الغرض وبان المراد بالدلالة
ان يكون العلم بالوضع كافيا بلا حاجة الى شئ آخر ولا خفاء في ان العلم بالوضع
لا وضع له اجمالا كافي في فهم معناه اجمالا وتفضيلا في فهم تفضيلا **قوله**
فيكون اشارة الى احصائه من مطلق اللفظ **اقول** المراد باللفظ في هذا المقام
مع قطع النظر عن الالام اما اللفظ الموضوع بقرينة لاصح الكلام او المستعمل
او الموضوع الناحي او المطلق كما هو متبادر الى الافهام وعلى كل تقدير فاللام
فيه اشارة الى المحنة اي اللفظ الموضوع او المستعمل او الموضوع الناحي

قيل لا وجه لتخصيص الاشكال بوضع الحرف بل بما
يرد الاشكال به يرد بوضع جميع الاسماء الموضوعات
بوضع عام لموضوع له خاص بالصحاب واسماء الاداء
بل بوضع الفعل كما هو التحقيق ويجوز بالجواب
منه

قال بعض الفضلاء وحيث كان المقصود معرفة
احوال اللفظ المستعمل اي الموضوع لمعنى فلو
اعتبر في اللفظ هنا قبل الاستعمال كما ينبغي
ذلك في اللفظ الواقع في صدر النظم كان له
وجه هذا الكلام ولا يخفى على من عاينه
منه

من مطلق اللفظ او احدا لا مقام او الى الجنس اي جنس مطلق اللفظ او جنس
احد الالام المذكورة من حيث حصوله في جنس بعض الافراد او جنس مطلق اللفظ
من حيث هو او جنس احدا لا مقام فانه الملازم بالمقام ثم الظاهر ان ضميره في قوله
ناسبا ان يراد به ما جع الى اللفظ وحده لا المعرف باللام ومع يكون التعريف
من قوله فيكون اشارة الى احصائه من مطلق اللفظ ممنوعا لا حرفة من انه يجوز
يكون اللام في اشارة الى الجنس من حيث هو او من حيث حصوله في جنس بعض
الافراد ويجوز ان يكون الضمير اجمالا الى المعرف باللام ومع يرد ان الاحتمال
ليس محتملا فذكره من القسمين وبهذا يظهر ان ما قال بعض الفضلاء من ان اللام
فيه اشارة الى الجنس من حيث حصوله في جنس بعض الافراد وفي العهد الذهني
والعقبة جارية او كدلالة الى احصائه من مطلق اللفظ وهو موضوع منه
اي المستعمل فيكون للعهد الخارجي ليس على ما ينبغي **قوله** والتعريف المضارع هذا
اولى مما ذكره بعض الفضلاء من انه مراد بالماضي الى الماضي لورود اتفاقه عليه
بانه مفتني الظاهر كما في لكونه التعريف المضارع عدولا عنه ثم قوله لا يستحضر
الصورة البدنية على تقدير ان يكون اللام في اللفظ كدلالة الى المحنة وقوله
باعتبارنا من اللفظ عن اللفظ بالنظر الى الوجه الثاني يعني كونه اللام كدلالة الى
الجنس من حيث حصوله في جنس بعض الافراد **قوله** وكما ان يكون كل من التعليلين
بالنظر الى كل من التعليلين والثاني كما يردى والاول هو الاول فافهم وقد يقال
التعريف المضارع لظاهر اقام الموضوع من مطلق اللفظ لظاهر المقيد من مطلق اللفظ
باعتبار ان القابل بالقسمين ضروريه يتوقف على القسمين متأخر من اللفظ

ولا يخفى على الفطن ان عمل اللام على العهد الذهني
بعيد لا يناسب مقام التعريف والتعريف ومما
الاستغناء عن طبعه ظاهر منه

اراد بالجنس القضية التي في قوتها والاداء القضية
مصلحة كمنه

اولا لشارة الى ان زمان وضع اللفظ لم يحضر **قول** الشخص بعينه قبل مجوز ان يكون قوله بعينه حاله الغيبة المستمرة في بوضع الراجع الى اللفظ فانه مفعول مالم يسم فاعله والمفعول قد بوضع كانه بعينه وملا به كخصه من مخرجات بامرام الشخص لفظا بخصه باعتبار امراره ومجوز ان يكون حاله الشخص الشخص بعينه في غير السناد وفيه **قوله** وفي هذا الوضع كمال الموضوع له واحد شخص كذا الموضوع **قوله** في لانه وضع اللفظ الشخص بعينه يصدق على وضع اللفظ في ضم امر كل يندرج ذلك اللفظ فيه مع غيره من الالفاظ الشخص بعينه مع انه الموضوع هو ليس شخصا واحدا ومنطلي على زيادة تحقيقه لانه في شرح تقسيم الوضع الى الشخص والنوع **قوله** اقول لانه لا يجب في الوضع الخاص لموضوع له خاص تفعله بعينه بل يقال سلمنا ان في الوضع الخاص لموضوع له خاص لا يجب تفعل الموضوع له بخصه لكن لا يلزم من هذا ان لا يكون المراد بقوله بعينه بخصه انما يلزم هذا لو كان مذكرا لموضوع له لفظي الموضوع الخاص لموضوع له خاص وهو غير لازم لجواز ان يكون تعريفه من **قوله** كان من قال ان قوله بعينه في مقابلة قوله بامرام والمفعول قد بوضع اللفظ الشخص باعتبار تفعله بعينه بخصه اذ لا يتفعل بخصه تفعله لا بامرام جعله كماله للاختصاص فقط اذ وجهه في في لا يورد عليه الاعتراض **قوله** بل يمكن تفعله مفهوم كل شخصه اقول لانه يمكن تفعله بمفهوم كل واحد من بخصه **قوله** فانه لا شبهة ان العلم وان وضعه خاص لموضوع له خاص كما صرح به المصنف بانه هذا الوضع وضع خاص لموضوع له خاص بل قسم الموضوع الخاص الى

ربما ينافي ان ذلك القائل لم يزم بان قوله بعينه في مقابلة قوله بامرام بل قال ويحتمل ان يكون في مقابلة قوله بامرام ولم يقل بان اللفظ هذا الاحتمال بل في كلامه اشار الى ان اللفظ هو الاحتمال الاول فالاول فالا حصر عليه بان اللفظ ليس بربا

ويمكن ان يجاب عن هذا بان من قال ان قوله بعينه في مقابلة قوله بامرام صرح بان هذا تعريف لاصد العلم بالوضع الشخص اعني الوضع الخاص لموضوع له خاص فمذكوره قد سره التزام عليه وقد يقال ان المصنف صرح فيما ساق في القسم الثاني بوضع الشخص كماله الشخص واللفظ ان يكون القسم الثاني هو القسم الاول المذكور في المقدمة وقد جعل العلم قسمين القسم الثاني فلا يجوز ان يكون قوله بعينه في مقابلة قوله بامرام وقيل لانه ان الوضع لم يخصص لادنى الموضوع الخاص او احص منه على التعديرون يثبت مطلوبه منه

يمكن ان يقال هذا الوضع ان لم يكن وضع خاصا لموضوع له خاص فاما ان يكون وضع عام لموضوع له عام او خاصا خاص لموضوع له عام لا يخص الاداء العقلية للوضع في الاربعة والاداء الثلاثة باطله فتعين المطلوب منه

العلم

العلم وغيره وهذا ليس بصريح في كونه وضع العلم مطلقا ووضعا خاصا لجواز ان يكون العلم قيدا القسم لا القسم نفسه **قال** قد مر في المحاشية فان طريق العلم بالجزئيات المادية علم وجه الجزئيات اما هو الحواس كالتفرد في موضوع **قوله** ان اراد ان طريق العلم بالجزئيات المادية الحواس الظاهرة فمفهوم وليس بمفرد وان اراد ان طريق العلم بالحواس من الحواس الظاهرة والباطنة فلم يكن هذا لا يقتضي ان لا يعلم الشيء الذي على وجه الجزئيات قبل وجوده وروية كيف وقد حكاهما الى ان يشار كل جزئي محوس بالاختيار مسبقا بتصور جزئي ووجه آخر ان اراد بكون طريق العلم بالجزئيات المادية الحواس طريقا لها اولاد فلم يكن لا يجري في هذا المقام وان اراد بها طريقا نفسها فقط وفي **قوله** على ما مر من ان اسم الله تعالى موضوع **قوله** هذا انما يصح لو كان الواضع هو البشر واما اذا كان الواضع هو الله تعالى كما هو محتمل عند المشركين فلا يكاد يصح فاقول **قوله** هل يجب انهم ارادوا بالاحضار بعينه احضار الشخص واما كما ذلك الشخص حاضر بوجه كلي احضار اعم الاحضار بخصه او لونه لا الاحضار بخصه لا بامرام **قوله** علم يجب الصدق وقد يقال يجوز ان يكون كماله احضار عام يجب الصدق وجاب بان المراد بالعام العام في نظر الواضع باعتبار جعله كماله للاختصاص فانه في الاعتراضا معا وقد يقال المقصود بيان الفرق على الوجه المنفاد من طعارة المصنف لا التحقيق فانه في الاستحالة ويمكن ان يجاب عن الاعتراض الثاني بان المراد كماله للاختصاص في الثاني عام البتة دون الاول **قوله** اي الشخص بعينه لا يجلب في وهمك ان هذا التقدير انما يصح

لو كان بعينه المعنى الذي اختاره واما اذا كان بمعنى مخصوص فلا يصح ان يصح على
 التقديرين لكن على التقدير الاول يكون الضمير ارجح الى الشخص بعينه الواقع في مباد
 المعرو على الثاني يكون الضمير ارجح الى الشخص فقط ويكون قوله بعينه للتأكيد
 والابضاح **قوله** امر مشترك بين الشخصين في نفس الامر ونظر الوضع **قوله**
 سواء كان ذاتيا اما او عرضيا في نفس الامر وفي نظر الوضع واما ما قال بعض الفضلاء
 سواء كان ذلك الامر العام في ذاتياتها كما في الحروف فادوم عوارضا كما في محضات
 واسماء الاشارات فيرد عليه ظاهر ان الحرف غير مستقيم لئلا يكون ذاتيا
 لبعض عرضيا لبعض الآخر وان تكون الامور العام ذاتيا في الحروف غير ظاهرا
 كيف ولو كان كذلك لزم ان يكون الحرف اعتبارا معناه التخصيص متا كما للفعل في الـ
 وصلوا المحكوم به مع اذ لك خلاف ما يستفاد من كلامهم في تحقيق معنى الفعل
 والحرف وقيل لو كان الامر العام ذاتيا للمعاني الحرفية لزم ان لا يكون تعريف الاسم
 بما ذكره مانعا وان ارادوا بالمعنى اعم التخصيص والمطابق ولا يكون قوله
 الفعل متاخر الحرف بعينه في نفسه وعز الاسم بعينه لا فترام مجيى الى الامتياز
 على هذا القيمين مع البقاء لا فترام حفظنا **قوله** ومن حيث انه مراد بـ
 فربما هذا امته ما قال بعض الفضلاء انه لا يفاد به من جهة استعمالها
 فنه من حيث انه وضع له اللفظ الواحد بخصوصه لا يرد عليه مناقضة **قوله**
 وفالتموهم ان يكون ان يقال المراد بقوله لا يفاد الا واحدا لا يفاد الا واحدا
 وبعبارة الواحد المحو بالوجه العام فقط كما هو عند الوضع وفان قيل
 و دفع توهم ان يكون المحو والمفهوم الواحد المحو بالوجه العام كما هو عند الوضع

لا الواحد بخصوصه وح يجوز ان يكون قوله دون القدر مشترك حاله
 قوله بخصوصه لا مفعول بواسطة كلابه المقدره في امثال هذا المقام
قوله حاله ضمير مفعول ويجوز ان يكون حاله هذا اللفظ او من اللفظ
 لا مفعول معنى لكن ما ذكره اولى لفظا ومعنى **قوله** او من كل واحد فانه مجازي
 اياه في الكون موضوعا او من واحد فانه مجازي اياه في المعنوية من اللفظ
 الموضوع بالوضع العام او في المراد به هذا اللفظ افع قوله واحد بخصوصه
 ويجوز ان يكون حاله واحد بخصوصه ويكون الضمير في قوله مجازي اياه
 اليه ويكون المراد به لفظ على سبيل الاستخدام فيكون افع لا يفاد ولا يفهم
 الا واحد محو حال كونه هذا اللفظ مجازي القدر مشترك غير مستعمل في محو
 ان يكون حاله واحد في قوله كل واحد فانه مجازي القدر مشترك في الكون
 موضوعا لا في المراد به من هذا اللفظ افع واحد من هذه المعاني محو
 مجازي القدر مشترك غير مستعمل فيه **قوله** قد سبق في محاشية مع انه مشترك
 ههنا لا في يد نقول بالموضوع المكون الموضوع له المحو ظاهر واللفظ محو
 في ضمنه وهذا احسن مما قال بعض الفضلاء لتقدم اعتباره على الوضع ههنا
 ونأخره ههنا كذا **قوله** قد سبق في محاشية ظاهر انه لا بد منه للعالم
 بالوضع فيه حيث لا ان الظاهر ليس ما لا بد منه للعالم بالوضع ظاهر **قوله**
 قد سبق في محاشية منصوب على كماله معناه جها معنى التعليل اقول
 يجوز ان يكون الـ منصوبا على ان مفعول له على ما ذهب اليه المحقق الا
 او على حذف المضاف وهذا اولى من جعلها حاله كما لا يخفى على من علمه الا

واقول ويجوز ان يكون قوله دون القدر مشترك
 صفة لكل واحد ولو احد في قوله لا واحد او
 لو احد المضاف اليه كل واحد ولا يخفى ان جواز
 المعنى على هذا اكثر والظهر تأمل منه

وما يجب التنبه له ان قوله فتعقل ان قرئ على لفظ المصدر يجوز ان يكون
 اضافة الى مشترك من قبيل اضافة الموصول الى الموصولة في قولهم اعلم
 صورة الشيء في العقل اي اضافة العطف الى الموصوفين وجوز ان يكون قوله
 لانه عطف على قوله تعقل مشترك لانه بدو تقدير حرف الجر وجوز ان يكون
 قوله تعقل بمعنى المتعقل والاضافة بيانية وضميمة راجع الى المتعقل
 ايض يكون له انه عطف بلا تقدير حرف الجر لكن مذكوره اظهر لفظا ومعنى
 كما لا يخفى قبل على تقدير كون انه حال لا يجوز ان يكون لانه عطف ببدون
 تقدير حرف الجر **قوله** بمعنى ان المعبر في الوضع يمكن ان يقال الوضع كلي
 باعتبار استلزامه لوضع كلي فان لفظ هذا مثلا اذا وضع لكل مباد
 اليه فقد وضع كل اليه في الجملة وهذا المفهوم اعني الوضع كل اليه في الجملة
 كلي عام صادق على كل وضع ضمني بهذا اللفظ لو ادرم **المتخصص** فافهم
 واقول وما يجب التنبه له ان يجوز ان يوضع لفظ الشخص بعينه باعتبار
 امر مشترك بان يعقل امر مشترك بين الشخصين ويجعل انه ملا حظتها
 به تلك الشخصين **قوله** اي حال ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد منها
 الا هذا اذ ان ذلك والظان هذا اللفظ وضع عام لموضوع له خاص مشخص
 فالترتيب المنفاد من التخصيص للوضع العام للموضوع له الشخصين فراجع
 ظاهر الخروج هذا القسم من وجوز ان يعقل امر مشترك بين شخصين ويجعل انه
 ملا حظتها ثم قال هذا اللفظ لكل اثنين لانه من حيث ان يعقل امر مشترك
 بين جميع افراد الا ان المفهوم الناطق ويجعل هذا المفهوم انه ملا حظتها

الايراد الشخصية ثم يقال لفظ زيدان وضع لكل اثنين في هذه الشخصية
 والظان هذا الوضع ايض وضع عام لموضوع له خاص فالترتيب من طرف
 ويجعل ان يوضع لفظ الشخص بعينه بان يعقل امر مشترك بين شخصين ويجعل
 انه ملا حظتها فيصير ملحوظة بها اي حال ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد
 والاكتفاء وكذا ان هذا الوضع ايض وضع عام لموضوع له خاص فالترتيب من طرف
 بانه مذكوره ليس بترتيب لمطلق الوضع العام لموضوع له خاص متخص بل بترتيب
 لفرده وان كونه القسم الثاني بل القسمين الاولين ايض من قبيل الوضع
 العام لموضوع له خاص ثم بعيد جدا مع انه يخالف مذكوره بمقتضى الترتيب قد
 وبعض الفضلاء من اختصاص الوضع عقلا في الافام الاربعة وكونه المذكور
 في هذا الكتاب قسمين منها اعم الوضع الخاص لموضوع له خاص والوضع العام
 لموضوع له خاص والمتروك قسمين احدهما الموضوع العام لموضوع له عام
 كما اذا تصور من موضوعين لفظا بزيادة لعدم تعلو الغرض وبانها موضوع
 الخاص لموضوع له عام **لكن الحالة قوله** فان قلت يفاد بقوله بحيث لا يفاد
 ولا يعلم ثم انت خبير بان ايراد هذا الاعتراض اعراضا عن قوله اي من حيث انه مراد
 بل لا يفهم فربما اذ لا وجه لهذا الايراد مع ملا حظتها هذا القول فافهم **قوله**
 ليس لا فائدة التسمية كونها اما الدور لا يخفى ان قوله كونها اما الدور إشارة
 الى ان الاعتراض على المفهوم من كلامه من وجهين احدهما في اللفظ المتشبه
 وبانها عدم الصحة في نفسه كونها الدور **قوله** اراد بالافادة مفعول لا
 ولذا زاد قوله ولا يعلم تفسير وتوضيحا **قوله** ليحكم عليها او بها هذا انما يصح

بالنسبة الى بعض الاسماء اعني غير المتعارفات واما بالنسبة الى سائر الاسماء
وكذا الافعال والحروف فلا يكاد يقع تذبذب **قوله** لا يتخالف ترجيح احد
المساويين على الآخر فبما تحت من وجوه احدها انما يلزم الترجيح بل لا يلزم
لزم يكن محض في نفس الامر وعدم العلم بالاختصاص لا يستلزم عدم
الاختصاص في نفس الامر كما لا يخفى **قوله** وبما بينا ان الترجيح بلا مرجح انما يلزم
لو كان مرجح محض في الاختصاص او العلم به وهو من الجواز ان يكون هناك
مرجح غيرهما والمثلان احتمالة الترجيح بلا مرجح غير مسلم عند المنكابين **قوله**
اراد بالترجح الترجيح فلزوم ظاهر المنع لجواز انه يكون الارادة مرهنة ودعاها
انه ان اراد بتوقف ادائها على العلم بكونها مختصة بها انما يتوقف على العلم
بكونها مختصة بها بخصوصها فلزوم الترجيح بلا مرجح **قوله** وان ارادها انما
يتوقف على العلم بكونها مختصة بها في الجملة فان اراد بتوقف العلم بخصوصها
بما على العلم بها انفسا ابتداء توقفه على العلم بها بخصوصها فمما اراد
توقفه على العلم بها في الجملة فالرد غير لازم **قوله** قد تنسره في كاسية
علم علماء نفسه انه ليس فرضه مجرد فهم معنى تلك اللفظة لا يثبت على ذي فطرة
انه لا يلزم من عدم كونه من غير فرضه حفظ اللفظة عدم كونه فرضا
في الوضع **قوله** ولا يلزم من عدم كونها في الوضع عدم كونه فائدة فان
العرض احق من الفائدة ونفي الاختصاص لا يستلزم نفي العلم فتأمل **قوله**
فما ذكر في دفع الدور ان المتوقف على العلم به بالوضع فهم المعنى باللفظ
المخصوص وهو لا يتوقف على فهمه من هذا اللفظ وان توقف على فهمه بلفظ ما

المتوقف هو وكذا ما ذكر
في دفع الدور ان
المتوقف مع

وما قيل من ان المتوقف على العلم بالوضع فهم المعنى باللفظ لا مطلقا
بل الفهم الخاص الذي اثر له وهو لا يتوقف على فهمه المحض من اللفظ بل
على فهمه اللفظ مطلقا وما يقال من ان المتوقف على العلم بالوضع فهم المعنى
من اللفظ حيث انه مراد بلاقينية وهو وان توقف على فهمه اللفظ لكن
لا يتوقف على فهمه حيث انه مراد بلاقينية **قوله** ليس يريد لا العرض
الوضع لو كان الافادة لما كان فهم المعنى ابتداء متوقفا على العلم بالوضع
لا فهم اللفظ وكان فهم اللفظ متوقفا عليه لا فهمه في الحال اذ قد عرفت
ان معنى الافادة في العرف تحصيل المعنى في ذهن السامع ابتداء **قوله**
اذ لا بد من ارجاعه الى ما ذكرناه الاخطار لا يخفى ان الارجاع الى الاخطار
لا ينبغي اذ حاصل الجواب ان المتوقف على العلم بالوضع الاخطار العلم
بالوضع لا يتوقف على الاخطار ولا يثبت على ذي فطرة انه يروج انه لو كان
العرض وضع المفردات الافادة لكان المتوقف على العلم بالوضع نفس
حصول المعنى في ذهن السامع ابتداء لا الاخطار فقط ولا شبهة في
توقفه على حصول المعنى ابتداء فيلزم الدور **قوله** وحاصل منع كون المركب
موضوعا في قول لو سلم ان المركب موضوع لمعناه بالوضع النوعي يكون
ان يقال ان في جميع المركبات نوعين من الوضع احدهما وضع نوعي هو وضع
عين اللفظ لعين المعنى وبما بينا وضع اجزاء اللفظ لاجزاء المعنى ولا يلزم الدور
لو كان العرض من احد نوعي الوضع في جميع المركبات افادة صيغاتها وانما
خصصوا بالمفردات ويمكن ان يكون الجواب ان ذكرنا ارجاعه الى ما ذكرناه

قبل يجوز ان يكون حاصل الجواب ان الوضع قول وضع
عين اللفظ

قوله وحاصله منع كونه المركب موضوعا بارادته معنى محل بحث ثم اقول
لا يلزم الدور لو كان الفرض وضع بعض المفردات كما تستلزم افلا
لان العلم بمعاني المشتقات انما يتوقف على العلم بوضع اجزائها عن المواد
والسميات معاينتها لا على العلم بوضع المشتقات معاينتها اذ يكفي فهم
معنى اوضاع اجزائها عن المادة والهيئة فلا دور **واقول** لو سلم ان
وضع المشتقات وضع نوعي هو وضع غير اللفظ لعين المعنى لكن لما
نوع اخر من الوضع هو وضع الاجزاء للاجزاء ولا يلزم الدور لو كان
الفرض من هذا الوضع افادة السميات فلا يلزم قولهم ليس وضع شيء مفردا
لا فادة سمياتنا مطلقا **امل قوله** لو كفي في افادة المعنى التركيبي في العلم
باوضاع المفردات لم يحصل **اقول** ان اراد انه لو كفي في فهم كل معنى تركبي
العلم باوضاع المفردات لم يحصل اخلافا لافادة فهم لكن الحجب لم يرد
ذلك بل اراد ان العلم باوضاع المفردات كاف في افادة المعنى التركيبي في الجملة
وهذا القدر كاف في تخصيص البحث بالمفردات وان اراد انه لو كفي العلم باوضاع
المفردات في فهم المعنى التركيبي في الجملة لم يحصل اخلافا وهذا اتفاق المفردات
في فهم المركبات ثم ادعى الجملة فلم يكن بطلان التالي **واقول** ان الحجب
يكون في العلم بوضع المفردات كافيا في فهم المعنى التركيبي انه لا يحتاج الى
العلم بوضع امارة ولا يلزم من هذا ان لا يحصل اخلافا لافادة عند
اتفاق المفردات لجواز ان يكون العلم بوضع المفردات بشرط عرقل الهيئة
كافيا في فهم المعنى التركيبي وان لم يكن الهيئة موضوعا بارادته معنى **امل قوله**

وردد بانهم يتوقف العلم بالمعنى المركب على العلم بوضع الهيئة التأليفية
لما قصد منها لا يلزم من كون الهيئة التأليفية موضوعا بارادته معنى كون
وضعها ايضا فادة المعنى التركيبي بمعنى تحصيله ابتداء في ذهن السامع انما يلزم
ذلك لو كان الهيئة التأليفية لفظا من الالفاظ المفردة نعم فهم المعنى التركيبي
من اللفظ يتوقف على العلم بوضع الهيئة التأليفية وهذا الفهم ليس بغاية
على تشبيه العرف والوجدان **امل قوله** الموضوع بالوضع العام كالخبر
واسم الآخرة ولا يجب فيها ملاحظة الموضوع له بخصوصه **قوله** لا يلزم الدور ولو
كان الفرض من وضع الالفاظ الموضوع بالوضع الخاص ايضا فادة السميات
لانه لا يجب في الوضع ان يلاحظ الموضوع له بخصوصه كما سبق في اسم الله تعالى
من انه موضوع للذات المقدسة باعتبار امر عام وكذا اسماء العقول فالعلم
بوضعها معاينتها لا يتوقف على تصور الموضوع له وان تصور الالفاظ بخصوصه
اقول من الالفاظ الموضوع الالفاظ الموضوع بالوضع العام الموضوع عام
ولا يجب فيها ايضا ملاحظة الموضوع له بخصوصه فلا يلزم الدور لو كان الفرض
من وضعها ايضا فادة سميات فقد تحقق ذلك انه يجوز ان يكون الفرض من
وضع جميع الالفاظ مفردة كانت او مركبة افادة سمياتنا **امل قوله** وان كان
معنى تصديقها فادته لم لا يلزم على ما ذكره الدور لو كان الفرض من وضع
بعض المفردات كالروابط زمانية او غير زمانية افادة سمياتنا لا في الوقوع
واللا وقوع الذي هو محل الابطال معنى تصديق يتعلّق بالتصديق
اي الابقاع والانتزاع وقد ذكرنا افادة المعنى التصديقي في حصول التصديق

به فيكون ان يكون الغرض من وضع الروابط افادة الوقوع او الازدواج
بمعنى تحصيل التصديق به ولا يلزم الدور له الموقوف عليه العلم بوضعها
مجرد التصور اقول لو سلم ان التصديق عبارة عن الادراك كان الادراك
او الادراكات الثلاث لكن او الادراكات الثلاث بشرط العلم على اختلاف المذهب
وليس عبارة عن الابقاع والافتراء حتى يكون مدلول الرابط معنى تصديقا
يمكن ان يقال لا يلزم الدور لو كان الغرض من وضع الروابط افادة مسماها
افعى الوقوع او الازدواج لان افادة الحكم اي الوقوع او الازدواج انما يقال
على تحصيل ادراكه على وجه الاذعان والقبول وان لم يكن ذلك الادراك تصديقا
بل سطر الاشارة والموقوف عليه العلم بوضعها انما هو مجرد حصول صورة في الذهن
وان لم يكن على وجه الادعاء والقبول فلا يلزم الدور فاعلم واقول يجوز
ان يكون الغرض من وضع بعض الالفاظ المفردة افادة مسمياتها من غير لزوم
دور كالفعل فان ضرب مثلا موضوع لحيث ونسبة ذلك الحيث الى افاعل ما و زمان معين
كاذهابه البعض وسيأتي منه قد مر انه على هذا التقدير يكون الفعل محملا
للتصديق والكذب وحله لا يوجب يكون الموضوع الذي توجه اليه النسبة مضمونا
عند طلاقة في عينه به النسبة وينفرد الحكم في جواز ان يكون الغرض من وضعه افادة
مسما به بمعنى تحصيل التصديق به والعلم بالوضع بما يتوقف على مجرد تصور
مسما فلا يلزم الدور وكذا اسم الفعل كوجهات موضوع للفعل مع طلاقة
وتحمل للتصديق والكذب عند بعضهم فيكون ان يكون الغرض من وضع العلم بالفعل افادة
مسمياتها من غير لزوم دور واقول لا يلزم الدور لو كان الغرض

والقول بان الرابط اسم وضع وليست موضوعا للوقوع
او الازدواج بل استعملت له واستعملت فيه مجازا
فلا يرد الاعتراض مما لا يلتفت اليه لانه التحقيق انها
عند المتكلمين ليست اسما بل اداة موضوعا للوقوع
النسبة لو وقعها على ان كونها اسما عند الحاجة بالاجماع
ايضا ثم يابى الشيخ الرضوي نقل عن بعض البصريين انها حرف
واشارة **منه**

من وضع الافعال واسماء الافعال افادة مسمياتها وان كان الفعل موضوعا
لنسبة الخبر الى فاعل مخصوص واسماء الافعال موضوعا لمعاني الافعال ابدء
فاعلمها فانه يجوز ان يكون الغرض من وضعها افادة معناها بمعنى تحصيل
التصديق به فان لم يحصل ذلك التصديق الا بذكر الفاعل لمخصص من
غير لزوم دور فاعلم واقول ان لم يكن في بعض الالفاظ كالوضع فخاص
لموضوع لخاص يجب ملاحظة الموضوع المحصور ولا يفي ملاحظة جمالا او
عام كما في الوضع النحوي والوضع العام لموضوع لخاص لا يلزم الدور اذا كان
الغرض من هذا الوضع افادة مسميات الالفاظ الموضوعية للوضع لاني فانه ما
في الباب ان يكون الموقوف عليه العلم به تفعل الموضوع لا بكنهه لكن تفعل الشيء
بالكثرة على وجهين احدهما اجماليا لبيها والثاني تفصيليا مركبا كما صرح
به المحققان الدواني ويجوز ان يكون الغرض من افادة مسميات الالفاظ الموضوعية
بمعنى تحصيلها على الوجه التفصيلي في الذهن ابتداء مثلا والموقوف عليه العلم بالوضع
التفعل على احد الوجهين لا على التبيين فلا يلزم الدور واقول يجوز ان يكون
الغرض من وضع بعض المفردة ان الموضوع بالوضع فخاص كالموقوف على تصور الموضوع
له غرض افادة مسما به بمعنى تحصيل تصوره على الوجه العام من غير لزوم دور فاعلم
واقول لا يلزم الدور لو كان الغرض من اصل وضع جميع الالفاظ مفردة او
مركبة افادة مسميات اي تحصيل معانيها ابتداء في ذهن السامع وان كان وضع
جميع الالفاظ وضعها خاصا وكما وضع الخاص موقوف على تصور الموضوع كحقيقة
لان الافادة موقوف على العلم بكون تلك الالفاظ موضوعا لعمم ان يكون الوضع

النوعى او الشخصى واعلم ان يكون بالوضع المحال بالوضع العام والعلم
بالوضع على هذا الوجه لا يتوقف على الموضوع لا يختص فلا يلزم الدور واقول
لا يلزم الدور لو كان الغرض من اصل وضع بعض الالفاظ المجردة بافاد معاجزة
افادة مستاه لا الافادة موقوف على العلم بوضع تلك الالفاظ بافاد معاجزة
موضع بين اللفظ لعبين المعنى او اجزائه موضوعا لغيره والعلم بالوضع
على هذا الوجه لا يتوقف على العلم بمجموع المعنى فلا يلزم الدور وخامل هذا ما
لم في تحقيق هذا المقام وتوضيح ذلك الكلام بعد ذلك الكلام وكان في احد
في كلام احدهم العلماء الاعلام **قال** قد سرى في السنية على ما عرف في حكمه
في احداث الالفاظ انت جبرنا بالحكمة المعروفة في احداث الالفاظ اعلام
الناس بعضهم بعضا ما في ضمير من المعاني ولا يخفى ان هذا لا يقتضي ان يكون الغرض
موضع الان ان افادة لوازم معانيها الجواز ان يكون الغرض من وضعها افادة
معان اخرى غير لوازمها لان ما في الضمير لا يخفى فيها وايضا حكمه في احداث الالفاظ
اعلام ما في الضمير معنى افادته الى مع م اللفظ حيث انه مراد لا تحصيله في ذهن
السامع ابتداء فلا يلزم ان يكون الغرض من وضع الان ان افادة لوازم
معانيها بمعنى تحصيلها في ذهن السامع ابتداء وايضا حكمه في الاحداث اعلام
السامع ما في الضمير بمعنى تحصيل صورته في ذهن السامع مطلقا لا تحصيل
به كما عرف في موضعه فلا يلزم ما عرف كونه الغرض من وضعها افادة لوازمها
بالمعنى المذكور **واللهم** الان يروى بالمعنى المذكور تحصيل صورة الشيء في ذهن
السامع ابتداء ثم الظاهر الغرض من ذكر هذا الكلام دفع الدور في الان اذ

ايضا اذا كان الغرض من وضعها افادة معانيها اي معانيها الموضوعية
هي بارائها وانما يدفع الدور على تقدير كونه الغرض من وضعها افادة لوازمها
وهم لا يقولون بلزوم الدور على هذا التقدير ويجوز ان يكون المقصود من ذكر
هذا الكلام انهم قالوا ان وضع الان ان ليس لغرض الافادة بل لا
معانيها في ذهن السامع فبذلك علم انه يجوز ان يكون الغرض من وضعها
الافادة لكن افادة لوازمها بالمعنى المذكور اعني تحصيل التصديقي بها ولا يلزم
الدور ولا يخفى عليك ان هذا لا يخفى من الان ان بل جرى في جميع الالفاظ
مفردة كانت او مركبة خبرية او انشائية او غيرها فاقول **قوله** عرّفه باسم
الامثارات مع كونه كليا اذا اردت به المحقق كما هو لفظ وكليا اذا اردت به اللفظ
كما هو التحقيق او جبرنا ان اردت به ذلك على ما ذهب اليه بعضهم غير متاهل
بل غير محسوس اصلا ووجوب كونه مستعمل في اسم الاشارة محسوسا هذا
قوله على جعل الموضوع في عداد الاسماء بمعنى المعنى ونسج ويجوز ان يروى
بالموضوع محل فانه لما كان المعنى بسبب وضع اللفظ لفظ اللفظ وحلوه
ناسب ان يطلق لفظ الموضوع عليه وقيل المراد بموضوع الموضوع لفظ
لحذف والاصال وفيه ما فيه وما يجب ان يعلم ان قوله هذا يجوز ان يكون
اسم اشارة الى اسم الجسورة ولا يكون المراد به لفظه وح لا حاجة الى ذلك
فقد لا افراد والتذكير كما لا يخفى وقيل يجوز ان يكون هذا اشارة الى قوله ذكر
على سبيل الاستحسان ولا يثبت بعد لفظا ومعنى على اولي الاقوام **قوله**
فان مفهوم امثارات اللفظ من كل عام ايضا مفهوم امثارات اللفظ مطلقا وقيل

معانيها لكن يرد على هذا ان هذا لا بدفع
ما ذكره من لزوم الدور اذا كان الغرض
من وضعها افادة مع

ان يكون ايضاً متعلقاً بقوله عام وكون المراد ان مفهومه انما هو اليه
 المتخصص كلي عام يجب الصدق ايضاً والاول ان يدعى والمثاني اقرب
 لفظاً قال بعض الفضلاء وما قيل في تصحيح توصيف جنس انما هو اليه المتخصص
 من ان المراد بالمتخصص ما يطلو عليه المتخصص فيرد عليه ان هذا الاطلاق حسب الاطلاق
 الحقيقة فيخص بالافراد فيعلم ان لا يجدى في هذا المقام وان اراد ان ذلك يقتضي ان
 الاطلاق سواء كان على سبيل الحقيقة او لا يخص بها فالظن ان ليس كذلك حيث
 تم قال والاطلاق ذلك للتوصيف باعتبار الافراد من قبيل الوصف حال المتعلق
 ومثله كقولنا الناطق والضاطر اذا الموصوف بالناطق والضاطر الحقيقة لا
 دون مفهوم كقولنا كماله اقول الحقيقة ان الموصوف بالناطق الحقيقة
 ماهية كقولنا لا بشر طشتي وكذا الموصوف بالضاطر وهذا صرح الشيخ في التمهيد
 بان الحكم بالحقيقة في جميع القضايا محصورات كانت او طبيعياً او عينياً
 على الطابع لكن في المحصورة والمهملة يتغير الحكم الى الفرد نعم ماهية كقولنا
 بشر لا يتبع لا يتصف بالناطق والضاطر فاعلم **قوله** فاذكر في الاستدلال
 شبهة اقول كقولنا ما ذكره في الاستدلال شبهة لان مفهوم التعيين لو كان
 احراً كلياً ذاتياً للتعيينات لم يكن التعيين محصلاً لجزئية الحقيقة بل كان
 الموجب للجزئية الحقيقة بعض جزئية اذ لا يدخل الامر كمال في الحقيقة وجزئية
 الحقيقة ولا عين في التعيين كونه سبباً للجزئية في الجملة وان كان باعتبار بعض
 اجزائه لزم ان يكون المركب فصل اماهية التعيين فبينا هذا خلف وايضاً
 نسبة التعيين الى اماهية النوعية نسبة الفضول الى اجسامها وقد ذكر في المنطق

ان جنس الفصل غير معقول والآل لزم ان لا يكون الفصل فضلاً بل كان
 الفصل احراً جزئياً وهذا يدل على ان مفهوم التعيين ليس احراً كلياً ذاتياً
 لما تحته فاعلم **قوله** ويمنع نفس تصور هذه الاشياء انما هي التعيين
 اعني ما يمنع نفس تصور الشخص وقوع الشك فيه ويحتمل ان يكون من تنوع التعيين
 السابق والاول اولى معنى والمثاني اخرى لفظاً وانت تعلم ان تعريف التعيين
 بما ذكرنا ما يصح لو لم يكن التعيين مطلقاً ذاتياً لما تحته بل لم يكن للتعين ذاتي
 اعني انما لم يكن التعريف مفعلاً لصدق على جزء التعيين بل على التعيين مع
 والفصل فاعلم **قوله** وانما الممنوع صدقاً على ثالث لا يخفى ان صدقاً متعلقاً
 على ثالث ليس بمنع بل الممنوع صدقاً على ثالث من جهة واحدة **قوله** وكذا
 صحة جملة على تعين زيد هذا بناء على ان الحكم الحقيقي لا يعمل على كمالها
 كما اختاره السيد قدس سره وقية بحث مشهور بين الجمهور **قوله** كلي صادق
 على كل جزئي حقيقي لانه لا يلزم ان يكون بكلف بقوله كلي وزاد قيد الصدق وعلى كل
 جزئي حقيقي لانه لا يلزم من مجرد كونه مشتركاً كلياً مبدأ الاستفاد بل يجوز
 ان يكون مشتركاً كلياً ومبدأ جزئياً فبعض يلزم من صدق المشترك على كثيرين في
 نفس الامر كونه مبدأ كلياً كذلك كما لا يخفى على من علم على كماله **قوله**
 دفعا لزمهم التميز او دفعا ان هذا اولى ما ذكره بعض الفضلاء من ان قوله
 بحيث لا يقبل الشركة قبل ان يرفع الاستثناء ما صدق عليه انما هو اليه المتخصص
 او انما هو اليه المتخصص بالمفهوم والاعراض انما تكيد لا يستفاد من الشخص دفعا
 لزمهم التميز لانه لا يرد عليه ان على تقدير الاول ايضاً ناكه لكن لرفع الاستثناء

فلا يحسن جعل التأكيد مقابلا لرفع الاستثناء اللهم الا ان يقال المراد ان
 الاظهار ان تأكيد الرفع وفيه بنية وما قبل ان قوله بحيث لا يقبل خبره
 للمبتدأ الذي هو سماء والتمثيل اليه صفة له والشخص خبره او التمثيل اليه
 الشخص صفة لسماء وقوله بحيث لا يقبل الشركة خبره او التمثيل اليه
 صفة لسماء والشخص خبره وقوله بحيث لا يقبل الشركة صفة للشخص
 او هو حال من قوله سماء او التمثيل اليه الشخص ما لا يلفظ **قوله** وقد وضع
 اللفظ لمفهوم كلي اعلم انه يجوز ان يوضع اللفظ لمفهوم كلي بان يعقل امر مشترك
 بين كليتين كمفهوم الحيوان بالنسبة الى الانواع المذكورة فمخنة وجعل ذلك
 المفهوم انه ملاحظة فخصية تلك الانواع ملحوظة اجمالا ثم يقال هذا
 اللفظ كلفظ الاذن لموضوع ككل منها بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد **قوله**
 دون الفهم المشترك وتحتل ان يوضع لفظ لمفهوم كلي بان يعقل امر مشترك
 بين كليتين وخبريات كمفهوم الحيوان بالنسبة الى جميع افراد الشخصية
 والنوعية والصفية وجعل ذلك المفهوم انه ملاحظة هذه الافراد ثم يقال هذا
 اللفظ لموضوع ككل فرد افراد الحيوان اشخصا كما اولا وقد يوضع لمفهوم
 كلي باعتبار تفعله لا باعتبار منه كوضع لفظ الاذن للحيوان الناطق ملحوظا
 بعنوان الردي وقد يوضع له باعتبار امر فخص به بان يعقل امر مشترك بينه وبين
 افراد الشخصية وجعل ذلك المفهوم انه ملاحظة ما ثم يوضع هذا اللفظ
 واحدا من هذه الشخصيات وهذا المفهوم الكلي اذا عرفت هذا فنقول **قوله** قد وضع
 لفظ الاذن لمفهوم كان داخل في التعريف بوجهه المفضل والبيان قاصر

اذ قد بقيت اقسام الموضوع لم يتعرض لها في هذا المقام على ان يلزم من ان
 لا يكون التعريف جامعاً ظاهر المصدر في القسمين الاولين من الاقسام **قوله**
 التي ذكرناها مع ان الظاهر شيئا منها من قبيل الوضع العام لموضوع عام فاعمل
قوله فلهذا هذا انما يتم على تقدير ان لا يكون القسم الاول من قبيل الوضع
 العام لموضوع عام **قوله** شارك الثاني في هذا بديهم ما ذكرناه ان القسم الثاني من
 الاقسام الاربعة التي ذكرناها ليس بضمما عاما لموضوع عام **قوله** لان الجزئي
 ليس وجهه الكلي ان اراد ان الجزئي ليس وجهه الكلي في نفس الامر وجوه الكلي
 المصادقة عليه ثم لا هذا انما يتم لو لم يصور في الجزئي الحقيقي على شي اطلاقا
 كما ذهب اليه المحققون قدس سره وهو م كلفه وكثير من محققين ذهبوا الى
 جواز عمله ايجابا ولو لم يلزم في وضع اللفظ لمفهوم تصور بامر صادق
 عليه لجواز تصوره بامر مباح وان اراد ان الجزئي ليس وجهه الكلي مطلقا
 فثم لا بد من دليل تأمل **قوله** اقول هذا قول السيد السند تاذيب الماد ذهب
 اليه لانه وقع العام في مقابلة الخاص والشخص والتمثيل في العام الواقع
 في مقابلة الخاص والشخص الكلي بمعنى الصالح لفضل لا مشترك بين كثيرين
 مع ان العام يرادف بالكلي في هذا المقام والخاص الشخص فالظاهر ان المقام
 المصادق على كثيرين والخاص ليس كذلك واما يقال كمنادى العام والخاص
 مع قطع النظر عن الازداف بالكلي والشخص الصالح لفضل لا مشترك واما الصالح
 له فاقول **قوله** فان الوضع لما قال صيغة الفاعل من كل مصدر لما قام به مدلوله
 الا ان يقال يقول صيغة فاعل من كل مصدر لما قام به مدلوله فقط على وجه

وان لم يكن داخل في التعريف يلزم
 ان لا يكون التعريف ما نفا مع

الحدود فان ما ذكره غير جامع وما يقع ظاهره فانهم **قول** واعتبار خصوص اللفظ
 في نظر الوضع ضروري **اقول** فيه بحث لانه الوضع يضع كلمة هذا الموضوع
 الصادر عن ان زيد مثلا والآن ان لم يكن جميع الالفاظ صادرة عن
 غيره مما يتوكل من حرف التنية وكلمة اذا مجازات فاللازم بطل اتفاق وضع
 ايضا الطبيعة الكلية التي تتركب من التسمية الصادرة عن الالة المحصورة
 وتلك لم ان يكون الشخص المستعمل في معانيها مجازات وهذا لا يعبر به بالان
 ولم يضع اللفظ كل فرد من هذه الطبيعة لمعناه محصوره متنازع لفعل الامور
 الغير المتناهية على سبيل التفصيل فتبين ان يكون الوضع فرد وضع كل فرد
 منها ملحوظا باعتبار امر عام صادرة عليه وهو مفهوم ما يتوكل من كلمة هاء في
 فلا يكون اعتبار خصوص اللفظ في نظر الوضع ضروريا بل في هذا القسم ايضا
 بل يكون ملاحظ الالفاظ في كلا القسمين باعتبار امر عام لا باعتبار خصوصيات
 فعم القسم الثاني انما واطهر هذا لا يجري بطلان **قول** فان خصوصيات المعاني
 كليات انما جبرتها هذا محل بحث فلا السيد الذي صرح في بعض قضايا بانه
 معنى الحرف وكذا المعنى المطابق للفعل لا يتصف بالكلية والحرف لعدم استقلاله
 بالمفوضية وعلى هذا لا يكون خصوصيات المعاني المتساوية لانها لا يمكن بالكلية
 باعتبار المعنى الضمني انما يكون فانه على اتفاق لا مانع من قول هذا مع كونه خلاف
 ما نبادر من العبارة انما يجري في هذا المقام لو لم يكن المعنى الضمني في اللفظ
 الموضوع باوضاع عام لا امور متضمنة كليا وهو **قول** المراد ان خصوصيات
 المعاني كليات في هذا القسم اعني المشتقات البنية بخلاف الالفاظ الموضوعه لا

ومن هذا تبين لك ان قوله فيما سبق ففي هذا
 الوضع كما ان الموضوع له واحد متضمن كذلك
 الموضوع محل بحث

متضمنة فانه قد يكون خصوصية المعنى فيها جبرية وقد يقال كونه معاني
 المتساوية كليا مطلقا انما يتم لو كان الفعل موضوعا للحرف وبني مطلقا الى فاعل ما وانه
 محصور فلا يتم كما لا يخفى وفيه **قول** اذا انصرف لفظا خاصا ونصرفا
 اما جبرتها او كليا انما انت جبرية بتعريف الوضع المتضمن ليس بجامع لانه يخرج
 عنه ما اذا انصرف لفظا خاصا ثم يعقل امر مشترك بين متضمنات فقط او كليا
 فقط او متضمنات وكليا فنصير تلك الامور بهذا الامر مشترك اعمار لم
 قيل هذا اللفظ موضوع لكل اثنين مما يصدق عليه هذا الامر مشترك او ثلثة
 منه او قيل هذا اللفظ موضوع لكل واحد مما يصدق عليه هذا المفهوم
 الكل الا واحد محصورا مثلا فانه لا يمكن ان وضع شخص مع عدم صدق
 التعريف عليه **وقد** يناقش بان التعريف ليس بجامع لخروج وضع اللفظ
 الخاص من تصور بعينه لمع لا يتصف بالكلية والجبرية بمعنى الحرف والمعنى
 المطابق للفعل ولا يخفى عليك ما فيه **وقد** يقال يخرج عن التعريف المذكور
 ما اذا انصرف لفظا خاصا ثم يعقل امر غير محمول على متضمنات ثم قيل ان هذا
 اللفظ موضوع لكل واحد مما يصدق عليه هذا المفهوم وانما ان تأملت
 علمت ما عليه وما فيه **قول** واذا انصرف اللفظ موضوع في فعل مركب
 حكم حكما كليا بان كل لفظ مندرج تحت هذا المفهوم الكل فهو موضوع
 لهذا الشخص ولا يخفى في صدق التعريف المذكور للوضع النوعي عليه فان كان
 وضعه نوعيا فلا يصح قوله ويتوكل على هذا الوضع انقام معان غير محصورة
 ان وان لم يكن وضعه نوعيا بل يتم ان لا يكون التعريف مانعا وان يكون

وان لا يصح قوله فيما سبق ان كان الموضوع له
 في الوضع النوعي ليس ملحوظا للوضع بالتمييز
 متضمنا
 هذا ما ذكرنا في شرح قوله اللفظ قد يوضع
 لشخص بعينه

متضمن

حصص الوضع في النوعي والتخصي باطلا **اقول** يعرف وضع الفاظ ^{مختصة}
 في ضمن امر كلي لمعان متخصة او كلية او مختلطة محصورة والتعريف
 المذكور صادق عليه فيلزم ما عدم صحة قوله ويترتب على هذا الوضع ان
 او عدم ما يقية التعريف والطلا **اقول** وضع الوضع في القسمين ^{تتصور} وربما يقال قد
 الفاظ مختصة في ضمن امر كلي ثم يقال كل لفظ مندرج تحت الاكلا عينية
 بنفسه على كذا ولا يخفى ان تعريف الوضع النوعي لا يصدق عليه فان كان
 وضع النوعي الزم عدم جامعته التعريف **والا** بطل وضع الوضع في القسمين
 لانه ليس بوضع شخصي بالاتفاق **وايقول** قد يتصور الفاظ مختصة في ضمن امر
 كلي ثم يقال كل لفظين هما اندراج تحت عينية للدلالة بنفسه على كذا ولا يثبت
 ان التعريف المذكور لا يصدق عليه فيلزم ما عدم جامعته التعريف والطلا
 المحصر **اقول** قد يتصور الفاظ مختصة محصورة في فرد كمثلته او اربعة في ضمن
 امر كلي ثم يحكم حكما كلياً بان كل لفظ مندرج تحت عينية للدلالة بنفسه على كذا
 ولا يخفى ان تعريف الوضع النوعي يصدق على هذا الوضع فان كان وضعها
 نوعيا لم يصح قوله ويترتب على هذا الوضع انقسام معان غير محصورة تصور
 الوضع اجمالاً بامر عام من الفاظ غير معدودة لانه الالفاظ هنا معدودة
 وان لم يكن وضعها نوعيا لزم بطلان المحصر في القسمين وعدم ثبوت التعريف
 ف**قال** **قوله** وليس شيء من الموضوع له بالوضع النوعي متخصا اتفاقا قد يثبت
 بان الموضوع بالوضع النوعي المجازي ولا يخفى ان الموضوع له فيه متخص
 وجاب بان المراد من الوضع النوعي هنا ما يقابل الوضع النوعي المجازي

كما هو المتبادر وبان المقصود ان ليس شيء من الموضوع له بالوضع النوعي متخصا
 في نظر الوضع اتفاقا **قوله** فان الاول منه ملحوظ مفصلا **اقول** هذا محل
 بحث فانه لو تصور لفظ زيد بعنوان كلي مختص به ثم وضع شخص معين فلا
 خلاف في ان هذا وضع شخصي مع ان الموضوع غير ملحوظ بالتفصيل بل **اقول**
 اذا تصور لفظ زيد بعنوان عام منه مطلقا او موصوفا او مضافا الى او غير في
 ثم وضع شخص فبذلك وضع شخصي مع عدم كون الموضوع ملحوظا بالتفصيل
قوله هذا تنبيه قيل كذا ان يكون التنبيه مبتدأ وخبره محذوف فاما اي تنبيه هذا
 لا يقال مبتدأ لا يكون نكرة غير مختصة **لا** ما تقول الخ فيقول انه محذوف ان يكون
 المبتدأ نكرة اذا كان الحكم مفصلا وفيما نحن فيه كذلك على ان يكون مبتدأ هنا نكرة
 غير مختصة ثم يجوز كون التعظيم في التقسيم قافيه **وقد** يقال ان المسمى جعل التنبيه
 مبتدأ لان كون مبتدأ نكرة والخبر معرفة سواء قلنا انه يمنع عقلا او لا يمنع
 ليس في كلام العرب صريح بذلك **الاعلاء** الفاضل في شرح التلخيص **وان** خبر
 بانه يجوز ان يكون التنبيه علما لا يذكر بعده من العبادات او المعاني المدلول بها
 او النقص والكسبية الدالة عليها فلا يلزم كون المبتدأ نكرة **قال** **قوله** عنوانه
 بالتنبيه **اقول** لفظ ان ضمير عنوانه راجع الى الحكم المحكوم عليه **البراهة** ومع يورد ان اللفظ
 ان التنبيه كاخواته اسم للالفاظ المذكورة بعده **قوله** ما هو في قوله التقسيم او
 لمعانيها او للنقص الدالة عليها لا الحكم المذكور فقط كما يستفاد من قوله عنوانه
 بالتنبيه ثم **اقول** على هذا يجوز ان يكون الحكم المذكور بداهيا وقوله لا يستواء بينهما
 وتسمية هذا قبيل تسمية الكل باسم الجزء وهذا اولى كمالا يخفى **واقول** لا يجوز

قيل على تقدير ان يكون الحكم المذكور بداهيا وقوله
 لا يستواء بينهما يجوز ان يكون تسمية الحكم بينهما
 مقبيل تسمية المدلول باسم الدال منه

ان يكون الحكم المذكور نظرا وقوله لا مستواء دليل عليه لكن كان بدريا
 وح ان يكون نسبة هذا المسمى بالنسبة قبل تسمية الكل باسم الخ كذا اذا
 سمى المجموع تسمية باسم الحكم البدني الذي هو قد عني واقول
 البدني على ما هو الذي يحزم به العقل بعد تصور طرفه على الوجه الذي هو
 مناط الحكم ولا يلزم به ان يحزم العقل به بعد تصور طرفه باي وجه كان بل
 يجوز ان يحتاج حزم العقل به بعد تصور طرفه ببعض الوجوه النظر وفكر
 فعلى هذا يحتمل ان يكون قوله لا مستواء دليل مع كون الحكم المذكور بدريا فاق
 واقول ان الحكم المذكور يجوز ان يكون بدريا باعتبار الحزم ونظرا باعتبار
 اليقين فانه يجوز ان لا يحتاج اصل الحزم بشيء النظر وفكر مع احتياج اليقين
 به اليقيني فلهذا يجوز ان يكون قوله لا مستواء دليل على الحكم المذكور مع كونه
 بدريا واقول ايضا يجوز ان يكون الحكم المذكور بدريا بالنسبة الى الازدهار
 الشافية ونظرا بالنسبة الى الازدهار العاصفة في يجوز ان يكون قوله لا مستواء
 دليل لا تبينها واقول بداهة الحكم المذكور بالنسبة الى المعلوم غير مسلم واقول
 التبيين يطبق على الحكم البدني بالمعنى المقابل للنظر ما لا يتوقف حصوله على نظر
 وفكر وان توقف على شيء اخر كالخبر والتجربة والقياس الخ فيجوز ان يكون
 الحكم المذكور بدريا بالمعنى المذكور وقوله لا مستواء قياسا حقيقيا لا تبينها ولا
 بيانها بانه **اقول** البدني بالمعنى الذي ذكره لا يتوقف حصوله على نظر لا محال
 بالنظر فانه يجوز ان يكون بدريا ومع ذلك لا يكون طريق حصوله النظر
 صريح بهذا بعض المحققين في حاشيته على الشرح الجديد للشيخ في يجوز ان يكون

قوله يحزم به العقل صفة كاستفادته
 للبدني او كخصه منه

الحكم المذكور بدريا وقوله لا مستواء دليل عليه لا تبينها ولا بيانها
 واقول يجوز ان يكون التفسير اعني لتبيل عدم افادة التفسير مستواء
 الوضع الى المحميات بدريا وح يجوز ان يكون التسمية لا حل هذا لا
 لكون الحكم بدريا فندبر **قوله** لما كانت ملحوظة للوضع بالتفصيل
 فيه بحث لا يخفى على المتفطن **قوله** يفهمها الى مع كذا لا ينبغي ان
 كون المعنى ملحوظا للوضع بالتفصيل لا يقتضي ان يكون مفهوما الى مع
 كذا لا بد ان يكون ان معنى لفظ الله ملحوظا للوضع بالتفصيل على القول بان
 الواضع هو الله تعالى كما هو كذا مع انه لا يفهمها الى مع كذا لا بد
قوله ومعاني هذه الالفاظ لما كانت ملحوظة اجمالا في ضمن امر عام
 يفهمها الى مع كذا انت خيرة ان هذه المقدمة كالمقدمة السابقة
قوله ولا امتناع في ان يختلف موضع الواضع من وضعه عنه لما يقع
 اقول الاول ان يقال الفرق بين المجاز والمتمركز من وجهين احدهما
 احدهما ان الغرض من وضع المتمركز لكل واحد من معاني الدلالة
 بنفس العلم بالوضع بان يكون العلم بالوضع كافيا في الدلالة وان
 يختلف ذلك الغرض لعارض الوضع الاخر فانه على تقدير تحقق
 الوضع الاخر لا يكون العلم بالوضع كافيا في الدلالة بل مجموع العلم
 بالوضع والقرينة عالبة كانت او مقالية وثانيهما ان الغرض من وضع
 المتمركز لكل واحد من معاني الدلالة بنفس العلم بالوضع بان يكون
 العلم بالوضع مقصبا للدلالة وان توقف الدلالة على ارتقاء ما يقع

واقول يمكن ان يقال بين الالفاظ الموضوعية بالوضع العلم
 لموضوع له خاص ومن المجاز وفيه ان لا يقتضي تعيين
 لفظ هذا من حيث انه تعيين له ان يحزم بعض اللفظ بانه
 المراد هذا المعنى وانما يختلف لمراد اخر غير عارض ان
 الملا حظ عام صادق عليه وعلى غيره ولا امتناع في ان
 يختلف عارض الواضع من وضعه عنه لان
 هو كون آله الملا حظ عام صادق عليه
 وعلى غيره منه
 واقول يمكن ان يقال المراد بالدلالة بنفسه كونه اللفظ
 بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر في بعض الازدهار
 بجو العلم بالوضع علم بعض المقادير المحركة اجماع
 مع المزوم ولا يخفى في تحقق الدلالة بنفسه
 بهذا المعنى في المتمركز دون المجاز تأمل
 منه

وم لا يتخلفا الغرض لان المقضي للعلم بالوضع ليس له ونفس القرينة
من نعمة المقضي واما قرينة المجازة من نعمة المقضي تأمل قوله بل الدال عليها
عند المجموع المركب منها ومن قوانينها وبما ينال ان المتبادر من هذا الكلام
ان الدال عليها دلالة لفظية المجموع المركب منها ومن قوانينها لانها المذكورة
في هذا المقام ولا يخفى في ان هذا على اطلاقه ليس يصحح لانه القرائن كما
يكون مقالة يكون حالية وعلى تقدير كونها حالية لا يكون المجموع المركب
منها ومن الالفاظ المذكورة والاعليها دلالة لفظية وقيل القرائن
متفاوتة في الوضع والحفا كما ان افراد البشر في البلادة والذكاء
فكم قرينة يفهم بها المعنى من اللفظ الفطري مع انه لا يفهم بها منه المعنى فلا
فلا يكون المجموع من ذلك اللفظ وتلك القرينة والاعلي المعنى المذكور فلا يصح
قوله بل الدال المجموع على ظاهره وتخصيص القرينة على وجه يندفع به الاستحالة
ما لا يخفى بعد على اهل الكمال قوله تأمل واستبصر وجه التامل بين
وما ذكرنا من ان القرينة في المجازة من نعمة المقضي من المتدافع لانه هذا
الكلام يدل على ان الدلالة في المجازة تتحقق بدو القرينة وما قد سلف يد
على انها لا تتحقق بدوها والجواب ان المراد بالدلالة ان يحسب ما هو ان
للدلالة اعني فهم المعنى من اللفظ فانها يطول كثيرا ما على هذا كما يطول
على الكون المعروف فانه دفع التدافع او المراد بالدلالة ان يحسب فهم
المعنى من اللفظ من حيث انه مراد على العيانيين وفي كلية شرح التحقير
فهم المعنى من اللفظ مطلقا فلا ندافع وقد يدفع التدافع بام المراد

من الدلالة فيما سبق الدلالة الكلية لونها المراد في تعريف الوضع وفي كلية
شرح الكلية الدلالة في الجملة فلا ندافع البتة وفيه قوله وهما على وجه
ان المعنى في المتروك ان كان انت جسيما يمكن تعريف الاعتراض هكذا لو كان
المعنى في المتروك تعريف الوضع الصحيح لزم ان لا يكون المركبات متصفة بالوضع
واللازم بط واللازم مثله وان كان تعريف الوضع في الجملة لزم ان يكون اللفاظ
الموضوعة بوضع عام لخصائص متشعبة وهم مصرحون بخلافه ولا يخفى انه
على هذا التقدير يكون الجواب هو التوجه الثاني لا الاول وقد يقال لو كان المعنى
في المتروك تعريف الوضع الصحيح لزم ان لا يكون المشتقات والمركبات متشعبة
والثاني بط والمقدم مثله وان كان تعريف الوضع في الجملة لزم ان يكون جميع
الالفاظ الموضوعة متشعبة مع انهم مصرحون بخلافه ولا ينبغي ان يكون
الحاسم لاداة البتة ايضا هو الجواب الثاني فقط لا الاول ولا يمنع كون الالفاظ
موضوعة بامها نفسها كما ذهب اليه السيد السند اخبر بام ان يقال لو كان المعنى
في الترادف اتحاد الموضوع له بالوضع الصحيح لزم ان لا يكون المشتقات مترادفة
مع انهم مصرحون بالتوادف فيها وان كان اتحاد الموضوع له في الجملة لزم ان يكون
جميع الالفاظ الموضوعة مترادفة لا بوضع بامها والثاني بط بالانطلاق
او يقال لو كان المعنى في الترادف اتحاد الموضوع له بالوضع الصحيح لزم ان لا يكون
المشتقات مترادفة وان كان الموضوع له في الجملة لزم ان يكون المركبات او المفردات
والمركبات مترادفة مع انهم مصرحون بخلافه او يقال لو كان المعنى في الترادف
الامر الاول لزم ان لا يكون المشتقات مترادفة وان كان الامر الثاني لزم

ان يكون الالفاظ الموضوعه بالوضع العام لموضوع له خاطر وعلم متواتر
واللازم بط الاتفاق والجواب جميع هذه الشبهه المعبره التوافق
الموضوع له بالوضع الصريح او لما اخذها ما يدفع الشبهه لانه محتفان وان لم
يتخذ الموضوع له بالوضع الصريح لكن اتخذ الموضوع له بالوضع الصريح لما اخذها
بخلاف المركبات والالفاظ الموضوعه لانفسها والالفاظ الموضوعه بالوضع
العام فانه لم يتخذ فيها الموضوع له بالوضع الصريح لانه لا اخذها كما لا
ولا يمكن ان يجاب بان المعبره في التوافق اتخذ الموضوع له بالوضع الصريح
لكن اعم من ان يكون في ضمن وضع عين اللفظ لعين المعبره او وضع عين المعبره
وفي المشتقات وان لم يتخذ الموضوع له بالوضع الصريح لعين اللفظ لكن اتخذ
الموضوع له بالوضع الصريح للجزء لانه يودع يلزم ان يكون المركبات او المفردات
والمركبات مترادفه مع انهم صرحوا بخلافه تأمل واعلم ان كلام الامام في
الدين الرازي في الحصول وكلام العلامة الرازي في شرح المطالع يدل
على ان المركبات كما لا يوصف بالتوافق كذلك لا يوصف بالتباين فعلى
هذا يمكن ان يعترض هكذا لو كان المعبره في التباين اختلاف الموضوع له
بالوضع الصريح لزم ان لا يكون المشتقات متباينه واللازم بط ذلك المردوم
وان كان اختلاف الموضوع له في الجملة لزم ان يكون المركبات متباينه في
الجملة مع انهم صرحوا بخلافه او يقال لو كان المعبره في التباين الامر الاول
لزم عدم تحقق التباين في المشتقات وان كان الامر الثاني لزم ان يكون
جميع الالفاظ الموضوعه لاهو موضوع بازاء غير هاهم المعاني واما

قبل لو كان المعبره في الحقيقة ومجاز استعمال اللفظ
فما وضع له بالوضع الصريح او غير موضوع له كذلك لزم
ان لا يكون المشتقات حقيقه وان كان اعم لزم ان يكون
جميع الالفاظ الموضوعه حقيقه اذا استعملت في
انفسها ومجازا ان استعملت في غيرها لولا
بينه وبينها فافهم منه منه

باطل بالاتفاق ولا يخفى عليك ما ذكرنا سابقا الجواب عن هذين الاشكالين
تأمل قوله في كل فعل واضر متعين للحرف الذي دل عليه مصدره مع كل شئ
له الموضوع بخصوصها في الزمان اما في الاطراف ان يقول كل فعل باض
لكل حرف دل عليه مصدره مع شئ له الموضوع معين بخصوصها
في الزمان اما في قوله فان مادة ضرب لم يوضع شئ والاولى فانه من تلك
الحروف لا يخفى ان مادة ضرب لو كان موضوعا للحرف وضعنا شخصيا لا
يلزم ان يغم الحرف من تلك الحروف على اتي وجه دكنت لم لا يجوز ان يكون تلك
الحروف بشرط عرض الشئ المخصوصه موضوعه للحرف وضعنا شخصيا فلا
يلزم فانه من تلك الحروف على اتي وجه دكنت كيف لو وضع هذا الدليل لزم ان
لا يكون المادة موضوعه للحرف بالوضع النوعي بل مع انه اعترف به وقد
يقال لو وضع هذا الدليل لزم ان لا يكون المبتدأ الموضوعه للشئ والاولى
والاولى فانه من تلك الشئ في اتي مادة كانت والتالي بط فالمقدم منه
فما هو جوكم وهو جوابنا اقولا انهم صرحوا بان الفعل المضارع متحرك بين
احمال والاستقبال امثراكا لفظيا على المذهب الاصح وليس فيه تفرد
الصريح لا وضع لفظ ولا وضع مأخذه ولا في وضع عين اللفظ لعين
المعبره ولا وضع جزء له وكل منها فلا يكون شئ من الجوابين المذكورين
حاسبا لمادة الشئ فاعلم قوله المقيم يتم فتبوء متباينه او متغايرة
المفهوم كل انت جيبه الاول ان يقول او متغايرة فقط ليكون
تعريف التفسير الاعتباري فقط لا للاهم منه كما فعله السيد السند في حاشية

والقول بان تعريف التفسير المطلق واكثر التعريف
قريب لفظي قد جرد كونه اسم او تعريف لفظي
التفسير صحيح كان او فاسدا وما ذكرتم تعريفا
فاسدا وما ذكرتم من الاحكام احكام
التفسير الصحيح مما لا يخفى ما فيه
وما عليه منه منه

شرح المختصر وقد يقال هذا التعريف ليس بجامع لعدم صدقه على تقسيم الكل الى اجزاء مع انه افراد المعرف ويمكن الجواب بتخصيص المعرف بما هو تقسيم الكل الى الاجزاء وان كان فيه ما فيه تأمل اقول لا يخفى ان تعريف المقيم ليس بان يقع لصدقه على ضم فتود متباينة او متغايرة الى مفهوم كلي مع حكم باحدا لا قام على ذلك المفهوم الكلي مع انه ليس بقديم كما سيكشف لكن وايضا تعريف المقيم الحقيقي اعني ضم فتود متباينة الى مفهوم كلي يحصل ان يصدق على ضم فتود متباينة يجوز ان يقع على افراد المقسم مع انه ليس بقديم لاعتبار الانفصال الحقيقي هذه بالنسبة الى كل فرد من افراد المقسم كما سيظهر لك فلا يكون التعريف مانعا واقول ايضا التعريف ليس بان يقع لصدقه على ضم فتود متباينة او متغايرة الى مفهوم كلي لكن في ضمن قضية كلية ليحصل بانضمام كل فرد قسم منه مع انه ليس بقديم على ما سياتي وربما يقال تعريف المقيم الحقيقي ليس بان يقع لصدقه على ضم فتود متباينة كالمفهوم الوجود والوجود الى مفهوم كلي كالواجب ليحصل بانضمام كل فرد من الوجود والوجود اليه قسم منه اعني واجب الوجود وواجب الوجود مع انه ليس بقديم حقيقيا لان الاقسام ليست متباينة تأمل واقول تعريف المقيم ليس بان يقع لصدقه على ضم فتود الى مفهوم كلي لاجل حصول القسم بانضمام كل فرد لكن لا في صورة قضية عملية متبينة بالمتفصلة كما يقال الحيوان الناطق والحيوان الناطق والحيوان الناطق مع انه ليس بقديم قطعا ولو حمل اللام في فتود كحصول على العاقبة دور الغرض فتود والاعتراض اظهر كما لا يخفى **قوله** والفرق

قال السيد السند في حاشية شرح المختصر فيجعل المقيم الكلي الى جزئياته وهو ان يقيم اليه فتود متباينة او متخالفة غير متباينة فيحصل بانضمام كل فرد قسم في الاول كان المقسم حقيقيا يتناسق فيه الاقسام ولا يتصادق على نتيجة واحد وعلى الثاني اعتبارا لا يتصادق فيه وايضا ما كان قضية ضم وتركيب والمقسم صادقا على اقسامه اسمي كلامه ولا يخفى ما فيه وجه الاختلال على اهل الكمال منه منه

او كذا

او كذا مسود في كونه متفردا على ما سبق بحث لا يخفى نعم لو كان الموضوع فيها كلية مسودا حكم على افراد الشخصية لم يثبت المقيم بها انما هو فافهم **قوله** والفرق ان في العملية حكما باحدا لا مبرر على ما صدر في عليه العدد هذا في القضية العملية المتعارفة كالمثال المذكور واما في القضية الطبيعية فالحكم باحدا لا مبرر على نفس الطبيعة فالاولى ان يقال والفرق ان في العملية حكما باحدا لا مبرر على ما صدر في عليه او نفسه في المقسم انضمام كل الامر الى المفهوم ليحصل به قسم غير حكم فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورية **قال** قد بين في احدى في زعم ان الالف واللام في اللفظ لا يستغراق وقال فمعنا اي معنى المقيم في كل لفظ موضوع لغيره اما لو لم يكن او شخص ففد اخطاء قد يفتقر ان المقسم يدلول اللفظ الموضوع لا اللفظ الموضوع فتجوز ان يكون اللام فيه للاستغراق وقيل يجوز ان يكون الالف واللام للاستغراق وان كان المقسم طبيعة اللفظ الموضوع تنبها على ان المقسم وان كان كالتعريف للماهية لكن المقصود منه ضبط الافراد والادوات بها وربما يقال يجوز ان لا يكون اللفظ المقسم قسما بل حكما انبعض المقسم وحيث انما يجوز كون الالف واللام للاستغراق **قوله** واذا حكم اليه بالقسامه اليها الاظهر ان يقال واذا حكم اليه باحدا ففد خرج عما هو حقيقة المقيم وصار قضية طبيعية فافهم **قوله** في شمول المقسم على القسمين في التقاسيم كلها اي في التقاسيم الحقيقية كلها **قوله** لان مجموعها من موضوعها اي من ما صدر في عليه موضوعها اقول هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة ولا يقطع اصلا

وقد يقال زيد وجودا والحيوان اما ناطق او غير ناطق فيجب ان يقيم اليه وجودا والجواب ان الكبرى طبيعية فلا يفتقر الى فرضية الشبهة الكل الاول وقد تقرر الشبهة هكذا مودة القصة اما حيوان او ليس بحيوان فان كان الاول لزم الصحة وان كان الثاني لزم عدم صحة القضية في الداهية وغيره والجواب عنه يظهر مما سياتي في تدبره

فانه لو قيل تقسيم المفهوم الى الواجب والممكن والمتنوع فاسد لانه مورد
 القيمة مفهوم كلي وكل مفهوم اما واجب او ممكن او متنوع على سبيل
 الجمع ومنع لانه فمورد القيمة اما واجب او ممكن او متنوع فان كان واجبا
 لم يشمل القسمين الآخرين وان كان احدا لآخرين لم يتناول القسمين الباقيين
 لم يكن الجواب بمنع اندراج مورد القيمة في هذه الكثرة وكون الصغرى من
 القضايا التي يكون محمولها صادقا على موضوعها صادقا الكلي على جزئياته فان
 مورد القيمة فمما نحن فيه من جملة ما يصدق هو عليه لا يقال من شرط ان
 الشكل الاول ان يكون الصغرى من القضايا التي يكون محمولها صادقا
 على ما صدق عليه موضوعها الحقيقي وفما نحن فيه ليس كذلك لا يقال ان
 على تقدير تسليم ما ذكر لا يندفع اصل الشبهة اذ يمكن ان يقال التقسيم المذكور
 فاسد لانه مورد القيمة تنوع وكل شئ اما واجب او ممكن او متنوع لا يتم
 احد هاتين اولى الاقام مخصوصة بوجوب ان مقام الآخر بها فمورد القيمة
 اما واجب او ممكن او متنوع فان كان واجبا لم يتناول الآخرين وان كان
 احدا لباقيين لم يشمل الآخرين ولا يخفى ان الصغرى من القضايا التي
 محمولها صادقا على ما يصدق عليه موضوعها وكذا لو قيل تقسيم المفهوم الى
 الكلي والجزئي بطل لانه مورد القيمة مفهوم وكل مفهوم اما كلي او جزئي فان
 كان كلياً لم يتناول الجزئي وبالعكس وتقسيم المفهوم الى المركب والبسيط فاسد
 لانه مورد القيمة مفهوم وكل مفهوم اما مفرد او مركب فمورد القيمة
 اما مركب او مفرد فان كان الاول لم يشمل الثاني وبالعكس ولا يمكن

الجواب

الجواب بمنع اندراج المقسم في الكثرة وكون الصغرى من القضايا التي
 محمولها صادقا على موضوعها صادقا الكلي على جزئياته اقول الجواب
 باسم لاداة الشبهة ان في التقسيم بعينه صدق مفهوم كل واحد من القسمين
 على ما صدق عليه المقسم لا على نفسه والافصال الحقيقي اللازم من التقسيم
 الحقيقي انما هو باعتبار صدق مفهوم القسمين على ذات ما يصدق عليه المقسم
 لا باعتبار صدق مفهوم المقسم على ما صدق عليه فرد المقسم فبما راجع ان مورد القيمة
 كلي اي يصدق على نفسه ذلك المفهوم قولك فلم يشمل الجزئي ان اردت
 به انه لم ينصف بالجزئي فلم يكن لا يلزم من انقسام اليها ذلك لما عرفت ان المقسم
 في التقسيم صدق مفهوم القسمين على ما صدق عليه المقسم لا نفسه وان
 اردت به انه لم يصدق على شئ يصدق عليه الجزئي فمورد الافصال الحقيقي
 بين المفهومين انما هو باعتبار صدقهما على ذات ما يصدق عليه المقسم وما
 صدق عليه تلك الذات فافهم قال بعض الفضلاء فاذ قيل هذا التقسيم
 فاسد لانه اللف واللام في اللفظ لا يستغنيان فمما نحن عليه ما تقدم
 كل موضوع لغيره اما مدلوله كلي او متخض وليس كذلك ان مورد القيمة هو اللفظ
 الموضوع لغيره وكل لفظ موضوع فمدلوله اما كلي او متخض فمورد القيمة
 امام القسم الاول او المقسم الثاني فان كان الاول لا يشمل الثاني و
 ان كان الثاني لا يشمل الاول فمورد القيمة لا يشمل قسميه فلما منع
 قولنا كل لفظ اما كلي او كلي جزئي فمورد افرازه متصرف باحد هذين الوجهين
 على سبيل الافصال فمورد القيمة غير متصرف في هذه اللفظ مفهوم

وبما ذكرنا ظهر انه فاع ما يقال ان التقسيم المذكور فاسد
 لان مورد القيمة متنوع او هو الامور العامة ممنوعة
 الوجود في الخارج فلا ينقسم الى الواجب والممكن وما يقال
 ان تقسيم المفهوم الى الكلي والجزئي فاسد لان
 مورد القيمة كلي فلا يتناول الجزئي وتقسيم مفهوم
 الى المركب والمفرد بطل لان المقسم فرد فلا
 يتناول المركب فاعلم منه منه

هذا اللفظ لا شيء من افراده انتهى كلامه **اقول** ان ايراد ذلك الفاضل
 بقوله كل لفظ هذا مدلوله اما كلي او شخص مجرد الانفصال الحقيقي لم
 يحصل انقسام اللفظ الى الكلي والجزئي بمعنى ان يكون بعضا فاما كليا و
 البعض الآخر جزئيا كما هو المعبر في المقاسيم وان اراد ان كل لفظ مفهوم
 ينقسم الى جزئي وكلي بمعنى ان بعض افراده كلي والبعض الآخر جزئي ولا
 القسمان في شيء واحد ولا يرتفعان عنه فيعود اصل الاعتراض بان
 مدلول ذلك اللفظ اما كلي او جزئيا فان كان كليا لا يكون جزئيا وان كان
 جزئيا لا يكون كليا ولا يجمع الجواب بان مورد القسمة غير مخرج تحت القسمة
 كما لا يخفى فامل بل الجواب ان المدلول لفظ واحد يجوز ان يكون جزئيا
 وكليا معا بان يكون بعض افراده جزئيا والبعض الآخر كليا لكن يردع انه
 ان لم ان بعض اللفظ بحيث يكون احده مدلوله كليا والآخر جزئيا لكن
 كثير من اللفظ بحيث لا يكون مدلوله الا احدهما فقط فلا يصح قول كل لفظ
 مدلوله اما كلي او جزئي وهذا يظهر ان حمل اللفظ على الاستغراق في القسم
 خطأ قطعاً **وقد يقال** مورد القسمة ليس اللفظ الموضوع لا نفسه ولا
 ولا افراد بل مورد القسمة مفهوم مدلول اللفظ الموضوع لان الكلي و
 الجزئي انما هو لا عليه لا على اللفظ الموضوع كما لا يخفى فلا يصح قوله مورد
 القسمة اللفظ بل الحى في الاعتراض ان يقال مورد القسمة مدلول
 اللفظ الموضوع وكل لفظ موضوع مدلوله اما كلي او جزئي فمورد القسمة
 اما كلي او جزئي فان كان الاول لم يشمل الثاني وبالعكس راجع الجواب

بان مورد القسمة لا يندرج في هذه القسمة بل الجواب انما اختار ان
 مورد القسمة كلي فذلك ان كان كليا لم يشمل الجزئي ان اردت به انه ان
 كان متصفا بالكلية في نفسه لا في ضمن الفرد لم يكن متصفا بالجزئية
 كذلك اي في نفسه لا في ضمن الفرد فسلم لكن انقسام الى الجزئي لا يقتضي
 الانقسام بالجزئية في ضمن الفرد كما سبق وان اردت به ان كان
 بالكلية في نفسه لم يكن متصفا بالجزئية في ضمن الفرد او مطلقا لم لا
 التنا في حقيقتي من الجزئي والكلي ليس الا باعتبار صدقهما على شيء واحد
 باعتبار واحد بان يكون كلاهما محمول على امر واحد لا في ضمن الفرد بل باعتبار
 نفسه في ضمن الفرد لا باعتبار صدقهما على شيء واحد مطلقا وان كان
 صدق احدهما في ضمن الفرد وصدق الفرد عليه نفسه تأمل **واعلم** ان
 هذا الدليل على تقدير ثباته يدل على ان لا يكون شيء ما اعم من شيء مطلق او
 وجهه ان يكون شيء ما اعم من شيء في الجملة معلوم بالضرورة فيكون هذا الدليل
باطلا قوله ثم الانقسام لازم للطبيعة هذا اشارة الى شبهة اخرى تورد
 في امثال هذا المقام وهي ان الانقسام الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم
 لازم الاقسام ولازم اللازم لازم قبله لازم لزوم الانقسام الى الاقسام
 لكل منها ويلزم انقسام الشيء الى نفسه ومقابلته فانقسم هو من كل من
 الذي مدلوله كلي والذي مدلوله شخص الى نفسه وقسمه وان لم يطق فيكون
 هذا القسم باطلا ولا يخفى ان هذا الدليل يدل على بطلان القسم مطلقا
 سواء كان حقيقيا او اعتباريا وسواء كان لغويا ام كليا الى جهة شانه او كليا

وقد تقرر الشبهة هكذا عدم الانقسام الى
 الاقسام لازم لقسمه وقسمه ما لازم
 للمقسم ولازم اللازم لازم قبله
 لازم عدم الانقسام للمقسم
 هو الخط منه منه

الى اجزائه بخلاف الدليل الاول فانه يبطل بغيره الكلي الى جزائه اذا
 كان حقيقيا كما لا يخفى ويبطل التركيب وكون شيئين اعم من شيئين اقول
 لو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون صحيحا فيكون هذا الدليل مبطلا لنفسه
 لانه هذا الدليل يبطل التركيب والقيم وهو نفسه مركب منقسم فلا يكون
 هذا الدليل صحيحا على تقدير صحته وايضا لو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون
 هو نفسه دليلا لانه عدم الدليلية لازم لكل واحد من اجزائه وكل واحد
 لازم له ولازم اللازم لازم فيكون عدم الدليلية لازما له فلا يكون دليلا
 وايضا مفهوم الدليل لازم لهذا الدليل وسلب الدليل لازم لهذا المفهوم
 فيكون سلب الدليل لازما لهذا الدليل فلا يكون دليلا فانه هو جوهره فيكون
 جوابا اقول ان هذا هو المفهوم الذي لا يتصف بشيء بالمفهوم مغايرة له
 لازم له لانه لو انصف الانسان مثلا بالشيئة مثلا فلازم الشيئة مغايرة
 للان والشيئة لازم للان فيكون المغايرة للان لازما فيكون شيئا
 مغايرة لنفسه وهو هو فانه هو جوهره فيكون جوابا اقول يمكن ان يقال ذلك
 وان دل على ان القيم الحقيقي بطل كونه ما ينفذ لانه الدليل اما ان يخص في
 الصحيح او الفاسد او ينقسم اليها والا ولا باطلا فتعين الثالث فثبت
 المبدأ لانقسام الدليل اليها حقيقة بلا شبهة والدليل اما على بطلان القسم الاول
 فلا لو كان الدليل في الصحيح كما دللنا على صحة القيم الحقيقي صحيحا فمما
 انه ليس كذلك عندكم على انه يلزم اجتماع النقيضين كما لا يخفى واما على
 بطلان القسم الثاني فلا لو كان الدليل في الفاسد لزم ان يكون ذلك هذا فلا

ينتج مطلوبكم والثاني بطل عندكم على انه يلزم ارتفاع النقيضين او
 المدعى ما صح او فاسدا ومنقسم اليها والاول بطل لانه لا يطلأ مدعى
 مع ان فيه شيئا مدعانا والاول ارتفاع النقيضين فتعين احد القسمين
 الاخرين وعلى كل تقدير ثبت الخط اما على التقدير الاول فلا لو كان كل واحد
 صحيحا لزم ان يكون قد اخطأ في قولنا القيم الحقيقي واقع في جملة حقايقها
 فيثبت الخط واما على التقدير الثاني فلا انقسام المدعى اليها على تقدير تحققه
 حقيقة تحقيق قطعا وقرب من هذا ما يقال لو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون
 صحيحا لا يقيد عدم صحة انقسام الدليل الى الفاسد والصحيح والخطا في القيم
 بطل والا كما دللنا على صحة القيم صحيحا ايضا مع انه ليس كذلك عندكم فتعين
 ان يكون كل دليل فاسدا فلا يكون ذلككم هذا صحيحا على تقدير صحة او بطلان
 صح ذلككم لزم ان لا يكون مدعى صحيحا بمثل ما ذكرنا هذا وحسب محل الدعوى انقسام
 لازم ذهني للقيمة المقسم حيث هي اي لاهية المقسم لا بيوطاشيه وهو لازم
 لانقسامه الى افراد اقابل وجزء من مفهوم هذه الافسام ولا يلزم من
 ذلك انقسامها الى افراد ولا افرادها الى ذلك الانقسام لانه العاوض الذي
 للجزء واللازم يلزم عرضة لكل واحد من مفهوم كونه من جنس العاوض مفهوم
 الداخل في ماهية الانقسام فافرض عارض مفهوم الانقسام فلو صح ذلككم هذا لزم ان
 لا يكون مفهوم الجنس اجزا او لا يكون داخل في ماهية الانقسام واللازم بطل
 بالانقسام قال بعض الفضلاء الجواب عن هذا السؤال ان الانقسام لا يكون لازم
 للمقسم بحيث وجوده الذهني والمقسم لازم لاقسامه تلك الحقيقة بل

حيث ان تحقق الاقسام انما هو مع تحققها في ضمنها ولازم الشيء باعتبار
لا يلزم ان يكون لازما للزوم باعتبار آخر ثم قال فان قلت ما ذكره انما يقع
بالنسبة الى ما صدر عليه مغزى القسمين اما اذا اعتبر القسمين في ذلك المفهومين
كما هو الظاهر لا يعقل من القسم الى القسم مع قيد خاص فالمقسم لازم للام
من حيث وجودها في الذهن انما فيلزم من اقسام الاقسام لا اتحاد الزوم فيقول
اختلاف الجزئية على ذلك التقدير انما يتحقق لا الاقسام لازم للمقسم في الوجود
الذهني من حيث هو لا باعتبار قديم القوم الذهنية والخارجية والمقسم وان لم
لزوم كلامه فانه غير مجرب عنها على ان المقسم حين يعقل القسم ذاتا كان او لا
غير متوجه اليه قصد ابل ذلك المقسم ففي لزومه له يجب وجوده في الذهن الذي
هو تعقله قصد ابل هذا كلامه بعينه اقول لو كان الزوم بحسب الوجود
الذهني يقتضي كونه اللازم معقولا قصد كما صرح به يلزم ان لا يكون الام
لا ذاتا ذهني المقسم اذ لا يمكن ان تعقل المقسم قصد او غير قصد لا يستلزم
تعقل الاقسام قصد او غير قصد مع انه اشار في الجواب الى ان عذره
ان الاقسام لازم بحسب الوجود في الذهن للمقسم والتحقق ان لازم
الشيء بحسب وجوده في الذهن لا يجب ان يكون متعقلا عند تعقل الزوم
او تحققه في الذهن مجردا عنه بل يجب ان يكون بحيث كلما تحقق الزوم
في الذهن انصف باللازم فيه الا يرى ان الكلية لازم ذهني لمفهوم
الاشياء عند فهم مع انه كذا ما يتصور الاشارة ولا يلزم بالبال مفهوم الكلية
قال قدس سره في الحاشية والمبادر من مطلق القيمة بحسب العرف هو

اعتبار

اعتبار التباين وما نحن فيه من ذلك القليل اقول ان الاقسام المذكورة
ليست متباينة لاجتماع اسم الجنس والعلم في مثل نور واسد والحق
والعلم في ذاته والمصدر والعلم في مثل اباس وفصل والفعل والعلم
في مثل شمر وعنب ويمكن ان يجاب بان حاصل القيمة المذكورة ان اللفظ
الوضعي مدلوله الوضعي بحسب الوضع الواحد اما كلي او شخصي والاول
مدلوله الوضعي بسبب الوضع الواحد اذ ان احدثا او نسبة بينهما لا
يخفى تباين الاسم لانه لا يصدق على لفظ واحد ان مدلوله حاصل بحسب
الوضع الواحد كلي وجزئي او ذاتا وحدا او ذاتا ونسبة **وربما يقال** ان
المقسم حقيقة واعتبار التباين في الاقسام نظر الى ما هو الظاهر ان المقسم
المدلول لا اللفظ والمدلول الواحد لا يكون كليا وجزئيا وذاتا ونسبة او ذاتا
وحدا فاعلم **قوله** قدس سره في الحاشية وايضا الالفاظ المعجلة الاظهر
ان يقال الالفاظ موضوعه كانت او غير موضوعه فربما يكون مدلوله العقلية
كلية وجزئية وليست داخل في شيء من هذه الاقسام باعتبار شيء من هذه
المدلولات فوجب ان يراد باللفظ الموضوع وبالمدرول المدلول الوضعي
وانت حينئذ ان اريد بالمدرول الوضعي الموضوع فلا يصح مطلقا فيما
اوله نسبة سيما انما يقول بالان يتركب ثلث في التعاريف ولا يصح ان يقول
او حذر لانه الموضوع له لبعض المصادر على البس كحرف فقط بل كحرف مع
امرنا ان كالمفرد والفردين **واما** المدرول المعنى الاعم المقسم والمقسم
والالزام فيلزم ان يكون بعض المصادر بل كثر منها اسما واجناس

وان يكون كثير منها مصادره ويلزم كون بعض المشتقات فعلا وبعض
 الافعال مشتقا وكون بعض الالفاظ الموضوعات كخص جذا وبعضها
 اسم جنس وبعضها مشتقا وفعلا كل ذلك يظهر بالتأمل **قوله** اما كل
 يمكن فرض صدق **اقول** هذا هو الحق **وما قال** بعض الفضلاء ان الالفاظ
 الحاصلة في العقل ان كان فيها ما يمنع به ذلك الامر من فرض صدق على
 منعه وبسبب التعيين والتخصيص في الموضوع والادراك في فاسد ظاهرها
 لا في تعريفها لا يصدق على التعيين والتخصيص في الموضوع على المذهب
 وهو كون التعيين متعينا بنفسه لا بتعيين زائد عليه فلا يكون جامعا
 ويصدق في تعريف الكل عليه فلا يكون مانعا ويمكن ان يجاب بان المراد
 بما كان فيه الامر مخصوصا ما تحقق فيه تحققات اعم من تحقق الجزء في الكل
 وتحقيق الطبيعة فيما يصدق عليه وتحقيق العارض في المخصوص فعلى
 هذا لا يرد الاعتراض بتعريف التعيين وبهذا الجواب يندفع ما يقال ان التعريف
 المذكور انما يصح على قول من ذهب الى ان التعيين جزء للتخصيص واما على رأي
 من قال بكونه عارضا فلا يكاد يقع فافهم **وقد يقال** هذا التعريف انما
 يصح على مذهب من قال ان المانع في الشبهة امر في التصور مستمع بالتخصيص وهو
 غير مسلم كما قبل بل من ادعى نحو التصور وتحقيقه ان ليس التخصيص الجوهرية
 مثلا لا انما هي النوعية المقررة بالكم والكيف والوضع وجزءها المفعول
 التسع العرضية ولا يدخل فيها من ايدى على الماهية النوعية فان ادرك
 التخصيص المذكور بالكل لتصوره ما فاعلم فرض الشبهة وان ادرك لا يثبت

كان تصور غيره مانع وان كان المراد في الصورتين واحدا **قوله**
 اي معنى غير الحد مستقل بالمعنوية لقرينة مقابلة وقال بعض الافعال
 المراد بالذات ما ليس بحد ولا نسبة وقيل المراد بالذات المعنى المستقل
 بالمعنوية الذي غير حد ولا نسبة **وانما** جدير به على التعريف الاول من المعنى
 انه ان اريد منه النسبة ما هو الظاهر منه يلزم ان يكون تعريف اسم الجنس صادقا
 على الفعل والمتنوع معا لا كل واحد منهما غير حد ولا نسبة بينهما
 ان اريد بها تركب باعتبار النسبة او ذهنية يلزم ان يكون اللفظ الموضوع
 باراء عن الحد الذي كان نسبة كلية اسم جنس كلفظ كان وهو على حد
 الاصح تأمل وعلى التعريف الثاني انه يلزم ان لا يكون اللفظ الموضوع لمعنى
 كل غير مستقل بالمعنوية غير حد ولا نسبة **سواء** اسم جنس مع ان السواء
 المطبوعة في كتب النحو والصوت شاملة له صادقة عليه **وبما** يقال يرد على
 التعريف الذي ذكره قدس سره ان تعريف اسم الجنس على ما ذكره يصدق على المتنوع
 اذ هو معنى غير الحد مستقل بالمعنوية والاعتراض الوارد على التعريف
 الثاني من التعريفين يرد على هذا التعريف ايضا **قوله** والمراد بالقيام بالغير
 كونه بالغا للغير بحيث يمكن ان يتق من اسم محمول **اقول** هذا التعريف
 ليس مانعا اما اوله فلا يصدق على مثل اللبن والتمر فانه امر يصح ان يثبت
 اسم محمول كاللبن والتمر هل يلزم ان يكون اللبن والتمر حقا قابلا بالغير
 ومصدرهما مع ان ذلك ليس كذلك واما ثانيا فلا يصدق على مثل يضرب
 وتعرف بالنسبة الى الفاعل والمفعول فانه امر يصح ان يثبت منه اسم محمول

عليه كالمضارب والمضروب فان اسم الفاعل مشتق من الفعل المضارع
المعلوم والمفعول مشتق من الفعل المضارع المجهول فيلزم ان يكون
مدلول المضرب والمضروب واحدًا والذال عليه ما مصدرها مع انه ليس كذلك
واما ثانيا فلا يصدر عن مثل لفظ المضرب بالنسبة الى المضارب لانه
لفظ المضرب باعت على المضارب اي بحيث يقع ان يتنوع منه اسم محمول
عليه كلفظ المضارب مع ان لفظ المضرب ليس بحدث قائم بالمضارب و
لا الذال عليه مصدرها واما رابعا فلا يصدر عن مثل لا حول ولا قوة
وفي علم الصلوة فانها يختص بالملفوظ بها بحيث يمكن ان يتنوع منها
اسم محمول عليه هو كاه كالحقلة والجميعلة فانه مشتق من لا حول ولا
قوة الا بالله وفي علم الصلوة موضوعان للملفظ بها مع كونهما قائمان
بالملفظ بها فلا يكون التعريف مطردا وبكس الجواب عن هذا الاعتراض
بان المراد بالاستيفان المأخوذ في القيام الاستيفان الاصغر وهو المتبادر
عند الاطلاق واستيفان كقوله والجميعلة استيفان اكبر واما خامسا
فلا يصدر عن المضارب بالنسبة الى الشخصين المضاربين ان يختص
بهما بحيث يمكن ان يتنوع منه اسم محمول عليهما موافقة كالمضاربين فانه
الشيئية مستفهم المفرد كما صرح به في شرح المحتاج بل يقول التعريف
يصدر عن كل مفرد جوهرا كان او عرضا بالنسبة الى اثنين والجموع
وكذا على كل معنى بالنسبة الى الجموع فلا يكون التعريف مطردا **قوله** او يكون
حاصلا في الغرض ونخصايه **قوله** هذا التعريف البصري مطرد اما اول

فلا يصدر

فلا يصدر عن على الجز والمحمول بالنسبة الى الكل كالتأطير بالنسبة الى الانسان
فانه حاصل في الانسان ومختص به بحيث يكون الاشارة الى احدهما
الاشارة الى الآخر لا تخادها في الوجود الخارجي مع انه ليس بقائم بها
بالاتفاق واما ثانيا فلا يصدر عن على المتفق مثل الابيض و
الاسود والفايم والعالم فانها امور حاصلة في الغرض مختصة به بحيث
يكون الاشارة اليها مع الاشارة اليه مع انها ليست باحداث قائمة بالغرض
اتفاقا واما ثانيا فالتعريف المذكور يصدر عن كل واحد من اليبس
والصورة بالنسبة الى الجسم ولحم بالنسبة الى كل واحد منهما فيلزم ان يكون
كل واحد من الامور الثلاثة حدثا قائما بالغرض والذال عليه مصدرها مع انه
ليس كذلك وفيه **قوله** واما اقبيره بالبتعية في التميز قد فسر
المتكلمون القيام بها **قوله** لا يخفى ان هذا التعريف غير بالغ لصد
على المتفق مثل الابيض والاسود والعالم فانها تابعة في التميز
لا يصدر عن هي عليه بحيث ان التميز بالذات وبالصفة ما يصدر عن
هي عليه واما هي فتميزة بالعرض وبالمجاز فيلزم ان يكون مدلول **المتفق**
احدا ثانيا والذال عليها مصادر مع ان ذلك ليس كذلك ومنقص معها
بصفات الباري وصفات المجرى بل بالصفات الاعتبارية للتمييز
وعبرها كما اشار اليه قدس سره لكن يمكن الجواب عن هذا النقص بان
مرادهم بالبتعية في التميز اعم من البتعية في حقيقة او تقدير كما ذكر
في الاتحاد في الاشارة الى الحقيقة ومع لا ينتقص بالامور المذكورة واما

بل يصدر عن الكل بالنسبة الى الكل
جزء من اجزاء منه

الجواب بتخصيص المعرف بقيام العرض بغير الحوادث فيخرج تعريف
 الحدث المذكور عن الانعكاس وتعريف اسم الجنس عن الاطلاق كما لا
 يخفى وكذا يخرج تعريف الفعل عن الانعكاس فلا يكون صحيحا في
 هذا المقام فافهم **قال** قد مر في الحاشية صفتان مشتقان
 المصدر قد يتناقض باننا لا نعلم انهما مشتقان من المصدر بل هما
 مشتقان من الحاصل بالمصدر فان قلت التناقض لا يثبت الا بالصدر
 بلا واسطة او واسطة كما تقدم عندهم قلت لو سلم فمأخذهم بالمصدر
 هنا اعم من المصدر حقيقة او حكما او المراد بالمصدر هنا القائم بالغير
 فانه كذا ما يطلق عليه وهما المعنى القائم بالغير الذي يمكن التبعيض
 بالفارسية بما في آخره وال وزن او تاء وزن و بما يقال لانهم ان معنى
 الابيض حياصل اللغة ليس باقام به البياض بمعنى سفيد بودن لم
 لا يجوز ان يكون معناه يجب اللغة ما ذكرنا وان لم يستعمل فيه قط
قوله وينبغي ان يراد في تعريف المصدر قيد الجارية على الفعل احترازا
 عن مثل العالمية اقول الاحتياج بالقيد المذكور لاخراج العالمية بما يشبه
 لوقر القيام المعبر في تعريف الحدث بالاتحاد في الاشارة لتحقيقا او
 تقدير او بالنبذة في الحقيقة اما لو فسر بكونه ناعنا للغير بحيث يمكن ان يثبت
 منه اسم محمول عليه فلا احتياج اليه اصلا اذ لا يصدر في مثل العالمية
 انه يخص بالغير بحيث يمكن ان يثبت منه اسم محمول عليه واقول على
 التقاسيم الثلاثة تعريف المصدر يصدر في مثل كلمة على وعاء او يمين

اذ يصدر في على مدلولها انها مختصان بالغير بحيث يمكن ان يثبت
 من لفظها كلفظ النجاة والعلو المطلقين امر محمول عليه مع انه ليس
 بمصدر وانما قافله بغير زيادة قيد الجارية على الفعل لاخراجا من اصل
 وبما ذكرنا ظهر لك ان ما يستفاد من كلام بعض الفضلاء ان الحسن
 تعريف المصدر ان يقال هو معنى قائم بالغير بغيره بالفارسية بما في آخره
 وال وزن كالضرب او تاء وزن كالقتل ليس على ما ينبغي لانه يصدر في
 على اسماء المصادر ومثل العالمية كما لا يخفى قيل وعلى التقاسيم سوى
 الاول لا يصح قوله وهو المصدر اذ يدخل فيه مثل البياض واسماء المصادر
 ولا يصح مصدره وكذا على الفهر الاول لانه يدخل فيه اسماء المصادر
 التي يراد فيها مصدر اذ يصدر في على مدلولها انها ناعنة للغيران ^{المتن}
 من لفظها اسم او يثبت من لفظها الذي هو المصدر وانتهى كلامه وان
 جبرانه لا يصح قوله وهو المصدر على التقاسيم الثلاثة كلها المصدر في على
 مثل البياض والود اما على التفسيرين الاخرين فظروا ما على التفسيرين
 الاول فلان له اختصاصا بحكمة الذي عبر به بحيث يمكن ان يثبت منه
 اسم محمول عليه كالابيض وكيف لا وكلما وقرى القيام المعبر في الكل
 بهذا التفسير مثل التواد والبياض من الاعراض الخمسة باحدى الحواس
 الخمس فحيث ان يكون بحيث يمكن ان يثبت منه اسم محمول على الغير فبما
قوله وان كان لنا عليه كلام ذكرناه في حاشية شرح الطوالع فحصل
 الكلام المذكور في تلك الحاشية ان اعتبار الوحدة لا يجب في بعض

اقول ولا يخفى عليك انه على تقدير اخراج كلمة
 على وعن الاسمين عن التعريف لا يكون
 التعريف حاصلا او يكون اسم الجنس وكل واحد
 من الاخرين باطلا فلا يكون التعريف صحيحا فافهم
 واما قوله المصدر صالحة كالعالمية واسماء
 المصادر فتعريف كل مصدر

التقاسيم لتتقوى الاختصار بدونه لا ندراج مجموع القسمين تحت
واحد منها كما في تقسيم المفهوم الى الموجود والمعدوم وتقسيم اللفظ الى
المفرد والمركب والمفهوم الى الواجب والممكن هذا واما يقال لا حاجة الى
اعتبار فيه الوحدة في بعض التقاسيم لعدم اندراج القسمين تحت القسم
كما في تقسيم الكلمة الى الاسم والفعل والحرف وتقسيم الاسم الى المعرب
والمنع وتقسيم العلة الداخلة الى اعمادية والصورية **قوله** او قد الخ به
الباء المصدرية اقول فيه بحث من وجوه احدها يلزم ان لا يكون مثل
عبد الله علما في وجهه المقسم بقيد الوحدة مع انه علم بالاتفاق وثابتها
ان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لا ان تضع لفظا واحدا كلفظ علم
بأزاء مفهوم العالمية فيصدق التعريف عليه فلا يكون مانعا وثالثها
انه ان اريد باللفظ الواحد اني ما يطلى عليه اللفظ كصفة الاستمرارية
لم يدخل في التعريف شي من المصادر ولم يكن ايقظا في ارقام
الباقية جامعة كما لا يخفى وان اريد ما له نوع وعرف لم يخرج مثل العالمية
وان اريد بخصوص وحدة دلالة في الكلام عليه لا يقال اللفظ
الواحد ما يتكلم به مرة ودفعة لا نأقول بجود التكلم به اذ قد يعبر عن
ان يتكلم به كذلك **قوله** والثاني ان ليس بكلمة هذا جواب آخر تقر به
ان المقسم كلمة لا اللفظ الموضوع مطلقا والعالمية ليست بكلمة في
خارج عن تعريف المصدر اقول فيه ايضا شبهة من وجوه احدها ان هذا
الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لا جعل العالمية علما لم يترك كلمة بلا شبهة

لعدم

لعدم دلالة جزء لفظ على جزء معناه فيصدق التعريف عليه مع انه ليس
افرادا معرifa فلا يكون التعريف مطردا وثالثها ان لا ان تضع لفظا مفردا
بأزاء مفهوم العالمية فيكون كلمة قطعا فيصدق التعريف عليه مع انه
ليس بمصدر فلا يكون التعريف مانعا تأمل وثالثها انه على هذا الجواب يلزم ان
لا يكون تعريف المشتق صادقا على افرادة كقائمة وضاربة اذا نشأ عنها بل على الناحية
كما صحح به بجملة لا تامة الرخصة ولا يكون تعريف الفعل اعم منه فك عدم صدقه
على الفعل المضارع لدلالة جزء لفظ على جزء معناه كما اشار اليه في جملة الائمة
في شرح الكافية تأمل **قوله** محل بحث لانه لا يقيد الاسم يخرج مثل العالمية لانه
ليس باسم اذ ليس بكلمة واسم قسم منها اقول فيه شبهة من وجوه الاول
المضاد من الاسم في مثال هذا المثال ليس بالقابل للفعل والحرف بل اللفظ
الدال على معنى بالوضع والاضافة في اتمح لا يخرج مثل العالمية عن التعريف
والثاني ان الاسم عند بعض المحققين اعم من الكلمة لانه قيد المقسم لا المقسم
وقيد المقسم كذا ان يكون اعم من المقسم فلذا جعل قيد مجازي احترازا اعم
العالمية والثالث ان مثل العالمية كلمة عند بعض النحاة واسم لكونه معرifa
واحد كقائمة وتقرى وهذا القدر يعجز جعل القيد المذكور احترازا اعم
العالمية تأمل **والرابع** انه لو وضع العالمية بأزاء معناه فيصدق تعريف
المصدر عليها دون هذا القيد فجعل هذا القيد احترازا اعم مثلها اذا وضع
بوضع واحد المعناه **والخامس** انه قد سبق ان لو وضع لفظ مفرد بأزاء
مفهوم العالمية فيصدق تعريف المصدر وعليه في جعل هذا القيد احترازا اعم

مثل العالمية كأنه أراد به هو ما يراد فيها تأمل في هذا المقام فانه من خارج
 الاقسام ومطارد الاوهام وما قبل في الجواب من هذا الاعتراض ان المراد
 بالاسم في عبارة ابن الحاجب اسم حقيقة او حكم الابرار انه يعرف
 المفعول المطلق باسم فاعله فاعل فعل مذكور بجناه ويجعله شاهداً للمرة
 مما لا يخفى ضعفة على الانكسار فافهم قبل ولا يذهب عليك انه لو لم يقترن
 الحدث بالقائم بالغير بالتفسير الاول لبقى مثل السواد واسماء المصادر بعد
 الاجزاء في تعريف القيد المذكور واسطة لانه لا يصدر في تعريف اسم الجنس
 عليها لانه لا يصدر في عليها ان مدلولها ذات غير حرة لانه حدث بالغير
 الاخيرين وعدم صدق البواقي بين انتهى كلامه **اقول** اذا زيد قيد مجاري
 على الفعل في تعريف المصدر يجوز ان يكون ذلك القيد قيداً للحدث ويكون
 محصل التعريف المصدر لفظ مدلوله كل حدث جار على الفعل من حيث مدلوله
 كما هو الظاهر العبارة ويكون المراد بالذات ما ليس بحرف مخصوص اي حدث
 جار على الفعل بقرينة المقابلة كما سبق سواء لم يكن حرفاً اصلاً او كان
 حدثاً لكن هذا جار جار على الفعل **ولان** خفاء في صدق تعريف اسم الجنس مع
 على مثل السواد والبياض واسماء المصادر والغير مذكور كما يبقى مثل السواد
 والبياض واسماء المصادر على التفسير بعد الاجزاء بالقيد المذكور واسطة
 يبقى على التفسير الاول لغير واسطة كما لا يخفى على المتأمل فلا وجه لقوله
 لو لم يقترن الحدث بالقائم بالغير بالتفسير الاول لبقى ثم ولا يخفى عليك ان
 الاعراض الاول الوارد على ما قبل على قوله قدس سره الا ان التفسير

غير جازم هذا **واقول** مادة ضرب لو كانت موضوعاً للحدث بشرط عروض
 الرئيسية كما ذهب اليها طائفة يصدر في تعريف المصدر عليه لانه دال على معنى
 كمال قائم بالغير بقرينة بالفارسية بما في آخره دال ولون فيجب ان يكون مصدر
 مع انها ليست بمصدر فلا يكون تعريف المصدر مطرداً فاقابل **واقول** البقر
 شبهة على الفطن العارف بصناعة الادب صدق تعريف المصدر ظاهر
 على الحركات والحروف الاعرابية اذ الضمة في جاء زيد يدل على الفاعلية بالوجه
 مع انها ليست كذلك فلا بد من زيادة قيد في تعريف المصدر على تلك الحركات
 والحروف الاعرابية لا تخالفون لو كانت معانها كليات وهو علم يجوز
 ان يكون الضمة مثلاً موضوعاً لكل فاعلية شخصية والضممة لكل
 شخصية **ولما** نقول لو كان مدلول الضمة مثلاً الفاعلية الشخصية لوجب
 ان يفهم منها ذلك في مورد من موارد استعمالها اذ وضع لفظ الضمة لا يقصد
 به ولا يفهم منه في شئ من الاطلاقات بعيداً عما في ان لا يفهم من الضمة
 الا الفاعلية المطلقة وايضا لو كانت هي موضوعاً للشخص كما كانت هي
 في احد الاقسام الخصة للفظ الموضوع للشخص والتالي بط عندكم فكذا التقدم
قال قدس سره في الخاتمة وانما اخرج المصدر من اسم الجنس ام **اقول** يمكن
 ان يقال المراد بالذات المعنى المنقول بالمفهومين وقيد الخيرية معتبر في تعريف
 اسم الجنس والمصدر والتقييم اعتباري يجوز تدخل الاقسام فيه وحصل
 ان اللفظ الموضوع الذي مدلوله كل ما ذات من حيث انه ذات او حرف من
 حيث انه حرف والاول اسم الجنس والثاني المصدر ولا يخفى انه على هذا يكون

وكذا الواو في ابوك يدل عليها
 فلزم كونه تلك الحركات و
 الحروف مصادر ضم

المصدر ابغضه جملة افراد اسم الجنس ولا تنافي في التقسيم المشهور فيها
من النجاة وبهذا اندفع ما يقال ان المتن ابغضه افراد اسم الجنس حيث
فسره صاحب المفصل بما علق على شيء وعلى كل اسميه ولا يخفى انما شامل
للمتنق والمصدر فجعله فيما له فاسد فان المراد بالذات لو كان المعنى
بالمنووية وكان قبل الحيشية معتبرا في تعاريف الاقسام لم يلزم من هذا
التقسيم عدم كون المتنق من افراد اسم الجنس بل يلزم ان يكون المتنق بالاعتداد
الذي متنق باسم الجنس ولا غبار عليه **قال** قد مره لتفريع عليه بيان
معنى المتنق في هذا تعريف بان اخراج الفرد من التعريف لغرض لا يعم سماء
الغرض كما حصل بدون الاخراج بان تقسم اسم الجنس وبان الفا ليس بمجموعة
اخراج المصدر حتى يحضر الاعتدال به بل اخراج المتنق ايضا كما عرفت ثم
كلامه اقول فيه بحث اما اوله فلاون اخراج الفرد من التعريف انما لا يصح
لو كان المعروف باقبا على عمومى واما اذا كان المعروف مخصوصا فالخراج صحيح
بل واجب وبما نحن فيه المعروف قسم من اسم الجنس لا اسم الجنس مطلقا و
محصل الكلام انما لم يجعل المعروف اسم الجنس مطلق بل قسمه حتى يخرج من
التعريف المذكور المصدر لتفريع له وهذا كلام صحيح لا شبهة فيه واما
ثانيا فلاون الوجه الذي اعتد به اخراج المصدر من تعريف اسم الجنس
اعتد به اخراج المتنق مع ان كونه المصدر داخل في اسم الجنس فما اتفق
عليه كثير من ائمة الادب والاصول بخلاف كون المتنق داخل فيه فانه
ما اختلف فيه كثير من المحققين فافهم قيل والقول بان المعروف قسم من

اسم الجنس لا يساعد العبارة وبما فيه ما سيأتى من انه علم من هذا التقسيم
الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فان بيان قسمه لا ينطبع في الفرق بينهما
واقول اذا كان المعروف قسما من اسم الجنس ويكون المراد به بعض افراد
يصح قوله فيمساكن لان المراد به علم من هذا التقسيم الفرق بين اسم
الجنس المعروف بالتعريف المذكور وعلم الجنس وهذا كلام لا غبار عليه
على انه لو اريد باسم الجنس العلم يصح البقاء انه علم من هذا التقسيم الفرق
بين اسم الجنس وعلم لان التعريف معتبر في مفهوم العلم مطلقا بخلاف
اسم الجنس تأمل قوله فكانه قال اللفظ الذي هو كماله اما حرف واحد
او غير حرف ووجه او مركب منها اقول ظهر من هذا الكلام انه اراد بالذات
ما ليس بحرف واعتبر فيه وفي الحرف قبله الوحدة لكونهما مقابلين للتقسيم
المالك وحمل قوله اولى منه ما على المركب منها اعتبر فيه النسبة وفيه انه على
هذا لا يكون تعريف اسم الجنس انما اما اوله فلا يصدر في هيئته ضرب متلا
انها لفظ موصوع مدلولها كمال غير حرف ووجه لان مدلوله نسبة الحرف الى
فاعل مخصوص وزمانها ولا خفاء في ان المركب من النسبة والزمان غير حرف
ووجه اى ليس نسبة من الحرف والذات بمعنى المركب منها الذي اعتبر فيه
نسبة مع انها ليست باسم جنس واما ثانيا فلا يصدر في علمه كان المناقضة
لانها لفظ موصوع مدلولها كمال لان مدلوله يتبعه مخصوص لشيء ما او
يتبعه شيء ما مع الزمان او بدونه على اختلاف المذاهب وغير ذلك
ووجه اى ليس هذا ولا مركبا من الحرف والذات وهو مسمى ان اللفظ

الناقصة ليست أسماء اجناس بل تفاق **وَأَمَّا** ثالثاً فلا بد من صدق على
 الفعل والمشتق فانهما لفظان موضوعان مدلولهما كل في جهة واحدة
 أي ليس بركب من الحدث والذات لخرج الذات عن مفهوم الفعل ودخول
 النسبة والزمان أو النسبة فقط في مفهوم الفعل والمشتق تأمل وقيل إن
 أراد بالمدلول الموضوع فلا ينبغي تأويل قوله أو نسبة بينهما بالركب منها
 لأن الركب من الذات والحدث ليس الموضوع له في الفعل والمشتق بل الركب
 من الحدث والنسبة والزمان في الفعل والركب من الذات والحدث والنسبة في
 المشتق وإن أراد بالمدلول ما هو اعم من الموضوع له فلا دخل في هذا الدال
 لأن النسبة مدلول تقيف لهما ولا يخفى أنه لو اريد بقوله أو نسبة أو نسبة
 لم يشك كل الباعث فلهذا هو التأويل الحقيقي بالقبول ثم كذا **أقول** على هذا الموضع
 أن لا يكون تعريف الفعل أو تعريف المشتق ما انفك الصدق على كمال الناقصة
 على مذهب من قال بكونها موضوعات لشئ من مخصوص لشئ تام مع الزمان و
 بدونه لأنه لفظ موضوع لمفهوم كلي ذو نسبة بين الحدث والذات **و**
 النسبة أما طرف الذات أو من طرف الحدث فعلى الأول الصدق تعريف
 المشتق عليه وعلى الثاني تعريف الفعل وربما يقال لو كان المراد بنسبة
 ذو نسبة بينهما لكان حصر اللفظ الموضوع الذي مدلوله كلي ذو نسبة بينهما
 فيما اعتبر من طرف الحدث وما اعتبر من طرف الذات باطلا لخرج الفعل
 الناقصة عن هذا الحصر تأمل **أقول** البصر على ما ذكره لا يكون حصر اللفظ الموضوع
 الذي مدلوله كلي ذو نسبة في القسمين صحيحاً لخرج مثل هيئة ضرب من

هذه

هذا الحصر مع أنه لفظ موضوع لمفهوم كلي ذو نسبة بين الذات والحدث
 فانه موضوعات ليست كلية بين الحدث وفاعل مخصوص وفاعل على
 اختلاف الرأيين مع الزمان فأما هذا وقد يقال تأويل قوله أو نسبة
 بينهما بالركب من الحدث والذات الذي اعتبر فيه النسبة ليس لأجل جامعته
 التعريف حتى يرد عليه الاعتراض بأنه لو اريد بالمدلول ما هو اعم من المدلول
 المطابق والنصفي والالتزامي فلا احتياج إلى تأويل قوله أو نسبة بينهما
 بالركب منها بل لأجل ما ذهبنا إليه من أن يكون التعريف ما انفك الصدق
 على اللفظ الموضوع الذي مدلوله الالتزامي كلي ذو نسبة تدبر وقيل المراد
 بنسبة بينهما بالركب من الحدث والذات الذي اعتبر فيه النسبة لكن ليس لحد
 بالذات ما يقوم به الحدث بل اعم منه ومن الزمان ولا خفاء في صدق التعريف
 على الفعل واسم الفاعل **معاً قوله** والتذكير باعتبار الخبر قبل الخبر غير مقدر
 التذكير فلا يعتبر المبتدأ ذلك كان مذكراً أو مؤنثاً ويمكن أن
 يقال إن قوله ان يعتبر خبر ظاهر وهو مذكور وهذا القول كاف في تذكير المبتدأ
 أو يقال ان يعتبر تأويل المصدر في معنى اسم المفعول فالجواب عن الاعتراض
 من غير تقديره فيكون امر تذكيره مقدر أو يقال الخبر ان يعتبر كونه تأويل
 المصدر والاستناد مجازي فامر تذكيره مقدر **بصر قوله** وح محتاج في قوله
 أما ان يعتبر التقدير **أقول** الظاهر لا حاجة إلى التقدير المذكور إذ يصح أن
 يقال هذا المفهوم الركب من الحدث وغيره أما ان يعتبر من طرف الذات
 أي مبتدأ ومن طرف الذات ويجعل الذات أول اجزائه المعبر أو يعتبر من

طرف الحدث اي يبتدأ من الطرف الذي هو الحدث ويجعل اول اجزائه
 المعبرة تأمل قبل تعريف المشتق غير جامع اما اوله فلا يصدر في مجموع
 كلفظ زيدون مع انه مشتق من حرفة على ما بين في مروج الذهب ولا
 على المثنى مع كونه مشتقا من الحرف واما ثانيا فلا يصدر في مثل
 لفظة الله ما يكون معنى الاصل معتبرا في اخذه لتوحيب التسمية لا لا اعتبار
 معنى للمشتق فان الله اخذ من الله بكسر اللام بمعنى تخر لا بمعنى الذات الذي
 تخر منه بل بمعنى الذات المقدسة المحصورة به في وقت قد تنبأ مع التخيير
 واما ثالثا فلا يصدر في مثل مصدر يمي من القتل وهو ما اقول
 المراد بالمشتق هو هنا الاستقاف الصغير المتعارف بين اهل اللغة
 وجبان يكون المعنى المشتق منه معتبرا بهما في المشتق داخل فيه وهو
 المتبادر من المشتق عند الاطلاق خصوصا في مقابلة الفعل فاندفع
 الاعتراض الثاني والثالث لعدم دخول معنى المشتق منه في المشتق الخ
 في الصورة الاولى واتحاده مع معناه في الصورة الثالثة وكذا الاول
 لانه المشتق المتعارف بين اهل التعريف الصنفان وايقارها كاسماء
 الزمان والمكان والآلة والتمتع والمجموع لسانها واقول نعم نعم اعرف
 ذلك القابل لللفظ المفرد لا اللفظ مطلقا والمشتق قبل القسم والقسمة
 والتعريف للقسمة لا لغيره فلا يلزم من عدم صدور التعريف على المثنى و
 المجموع بطلان التعريف عكس قائلهم وقد يقال يجوز ان يكون الذات
 معينة صفة متضمنة للذات مع الصفة علم فاذا كان هذا

العلم

العلم مناسب لاسم مجرد الصفة في الحروف في الاصول مع ترتيب الحروف
 كان العلم مشتقا استقافا صغيرا مع عدم صدور التعريف عليه وانما
 جبره بما فيه وعليه وربما يقال تعريف المشتق لا يصدر في مثل الصلوة
 فانها مشتقة من اسم عين وهو الصلوة او الصلواتين وليس مدلولها
 وذاتا ولهذه سبب ما بل مدلولها الحدث فقط وهو تحريك الصلواتين في كل
 واقول تعريف المشتق ليس بطرف لصدور فعله على مثل الكاف لا سببه اليه بمعنى
 المشابه والتسمية كما هو مشهور وكلمة ذو فان معناه الصاحب مطلقا
 فيكون معناه ما اذا ثبت اعتبار سببه من طرف الذات مع انها لسان المشتق
 في معنى وقد يناقش ايضا بان التعريف المذكور يصدر في مثل رجل في ليس
 من الاسماء الصغيرة فان مادة رجل ملابيد على الذات وصورة على كفارة
 ولست بها اليه وتلك الغلبة اليها من طرف الذات مع ان ليس بمشتق بل اسماء
 الاجناس ويظهر ذلك من هذا بان تعريف اسم كجبر غير متفلسف يعرف واعلم
 ان العلم المأزى في عرف في الحصول المشتق بالاسم الذي مدلوله كلي
 واسم الموصوفة امر بالصفة اقول لا يجوز على العطف عدم صدور التعريف
 ظاهرا على فرد المشتق فلا بد من التأويل وصرف العبارة في ظاهرها
 وقد يقال بعض الاعراض ان تعريف المذكور في الكتاب يرد على حصول
 تعريف الاسم كما لا يخفى على اولي الافهام وقد عرفت ما بين دفع به هذه الا
 الاعراض انما فاستعمل في هذا المقام **قال** قدس سره في الكاشفة
 قال ما اعتبر فيه خبر الحدث من حيث نسب اليه كحرف اما ان يكون غير كذا

المعتبر فيه ذات ما اى بهمة لا تقبل فيها اصلا وليست بصفة **قال**
 الاستناد كما لا يكون السجود المكنانا وقع فيه السجود لا يكون الساجد الاحياء
 وضع جهته على الارض فاعتبار خصوص الذات في الاول والعموم في الثاني
 غير ظاهر لا يقال اسم الفاعل اعم من التاجر ودلالة على الذات بالوضع
 النوعي والامر الشامل لجميع مواد الذات المبهمة وان كان في كل مادة
 ذاتا خاصا لا نأقول بخلافها الا ممكنة واسماؤها كلها بتمثيلها
 فكذلك يشمل جميع الذات في اسم الفاعل بالحق لا جعل فاعلا فهو
 مناسب لان يعتبر في اسم الفاعل مطلقا **قال** قدس سره في الحاشية ما
 ان يعتبر قيام الحروف به بوجه الحروف وبما يقتضيه بصدق التعريف على اسم
 التفضيل ويجاب انه المراد ان يعتبر فيها قيام الحروف فقط على ان يكون فقط
 قبل الحروف او القيام على التقديرين بلزم ان يكون قيام امر واحد معتبرا
 فيها فلا يصدق التعريف على اسم التفضيل وفيما لم يلزم ان لا يكون التعريف
 جامع لعدم صدقه على مثل الطائر لانه معناه الزايد في الطول فاعتبر
 الحرف وزيادة عليه مع انه اسم فاعل كما صرح به الشيخ الرضوي وكفى في
 الجواب ان يقال المراد ان يعتبر فيها قيام الحروف بوجه الحروف بحسب الوضع
 وليس في اسم التفضيل قيام الحروف بوجه الحروف معتبرا بحسب الوضع **قول**
 قدس سره في الحاشية بوجه البتوت فقط من غير فرض الحروف والمراد بالبتوت
 البتات ولا يخفى ان الاقراض الوارد على تعريف اسم الفاعل وارد على هذا
 التعريف والجواب فافهم **قال** قدس سره في الحاشية او زيادة مرفوعة

على غيره بالذات او بالاعتبار في ذاتها في ذلك الحديث ولا يثبت على ذي فطرة
 ان هذا التعريف من مطرد لصدقه على مثل الطائر بل على جميع صيغ المباني
 تأمل نظره على جوابه **قال** قدس سره في الحاشية واما ان يكون معيننا اعتبار
 قال الفاضل الطوسي راد في حواشي الكشاف قد يثبت على بعض الازدهار
 ان اسم الآلة موضوع لتخصيص بواسطة الفعل اى شئ كان كما ان اسم
 الفاعل موضوع لتعريف به الفعل اى شئ كان فينبغي ان يكون صفة
 كاسم الفاعل ودفعه انه يعتبر فيه تعين ما لا يرى انه لو وقع انفلا
 شخص باصبعه لم يقال له انما هو فاعل فيعتبر فيه تعين ذلك المعنى بوجه
 كما في انما هو فاعل فيعتبر فيه ان يكون على هيئة من المبيات المتعارفة في
 انما هو فاعل هذا كذا ولا يخفى على العظمى ما فيه **قول** اى بوجه الحروف حيث
 انه منسوب الى غيره نسبة تامة وهو الفعل يقتيد النسبة بالتامة لزيادة الموضوع
 والتفضيل لا للاختلاف **قال** قلت تعريف الفعل هذا يصدق على اسماء
 الافعال فانما بمعنى الامر والماضى فلا يكون مطردا قلت اسماء الافعال
 افعال عند البعض كالمتزانيين ولا يحد ان يكون مرعى لهم ومختارهم هذا
 وهو قد خالف في كثير من المباحث المذكورة في هذه الرسالة جمود الحاجة
 ولم يبال بالمخالفة وقد يجاب بان اسماء الافعال عند كثيرين من ائمة
 الادب موضوعات لصيغ الافعال لا لمعانيها ومع لا يصدق تعريف
 الفعل عليها ويجوز ان يكون مختارهم هذا المذهب وفيه ما فيه **وقد**
 قيل في الجواب انه المراد بالمدلول في تعاريف الاقام ما دل عليه اللفظ

اخبر وما ذكرنا طهران ما قال بعض الافاضل
 ان لفظ اللفظ الذي مراد به في الاقام الاربعة
 ينتقض باسماء الافعال لعدم دخولها في
 من الاقام مع دخولها في المقسم كالحرف
 تأمل

بحسب الوضع الاول وحيث يخرج هذه الاسماء عن التعريف لانه قد دللنا
بحسب الوضع الاول ليس نسبة بين الحدث والذات لانه بعضها منقول
عن المصادر الاصلية بعضها اوجها وحكما وبعضها عن الاصوات وبعضها
عن التجار والمجود وبعضها عن الظروف **وقيل** يجب لانه يلزم على هذا الجواب
ان لا يكون تعريف العلم منعك وكذا تعريف اسم الاسم وان لا يكون تعريف
الفعل مظهرا وتعريف للفعل جامعا وانما وان لا يكون مثل عليك
واما ما ذكرنا في احوال اقسام تأمل وقد حبيب بانه اسماء الافعال موصولة
عند بعض المصادر **لو خطبت** مع الافعال وحيث لا يصدق في التعريف
عليها وفيه ما فيه قيل يتناول هذا التعريف بكلف الافعال المنسوبة
عن الزمان كنعم وبئس واشتريت بخلاف التعريفات المنسوبة على الدلالة
على الزمان فانها محوكة الى تكلف ان المراد بالدلالة الدلالة في اصل الوضع
والى تكلف ان المراهنة الافعال في اصل الوضع مع الدلالة على الزمان
المنسوبة عنه لعارض استعمال فاذا كان الدلالة على الزمان معتبرا
في نظم البيان حذف استغناء لشهرة عن ذكره ارتكاب تأويل فترى
كلام المعرمة نفع جليل **اقول** ان المراد بالدلالة في اصل الوضع الدلالة
بحسب الوضع الاول فلو انما الاشتغال على الدلالة على الزمان محوكة
الى هذا التكلف انما يحوج لو كانت الافعال المنسوبة موصولة لمعانيها
الانسانية وهو لم لا يجوز ان يكون موصولة للحدث ونسبته الى ذات
ما وزمانا ويكون استعمالها في المعاني الانسانية في الغير المنقضية بالزمان

على سبيل التجوز وان اراد بالدلالة في اصل الوضع الدلالة بحسب الوضع
بان يكون اضافة الاصل الى الوضع ببيانته فيقول حمل الدلالة
على هذا المعنى ليس بكلف بل هو المراد في هذا المقام المتبادر الى الام
ثم ان المعقول في الخاتمة عرفت من الفرق بين الفعل والمنقول ان
لا يورد على هذا الفعل فانه ما دل على حدث وفيه الموضوع وزمانا
ولا يخفى على ذوي فطنة ان المتبادر من هذا الكلام ان ضاربا لا يورد
على هذا الفعل مستفاد من المقسم لا الحمد المشهور لا الحمد المشهور بين
المجود وكيف لا ولو حمل الحدث على المشهور لم يستقم الكلام **المتكلف**
تأم لا يخفى على اولى اذهانهم واذا اردت بالحدث مستفاد من المقسم فمما
كان فملاية واجعا الى الحدث والمجود ويراد ان الدلالة على الزمان لم يكن
مذكورة في التعريف المذكور فلا وجه لذكره فلا بد من تفهيم كلامه وما
ذكره ان الدلالة على الزمان معتبر في نظم البيان حذف استغناء
لشهرته عن ذكره هو المعنى لظاهره فلذا ذكره والمصنف عرّف كلامه
عن نفع جليل لا الترتيب **قوله** شخصي قيل انما يقيد به لانه متبادر
من العلم عند الاطلاق لا المطلق اذ علم بحسب وهو العلم حقيقة بخلاف
فان علميته لفظية كما حقق في موضوعه **وربما** يقال انما يقيد به ليكون التعرّف
جامعا فانه لو لم يقيد به وحمل على المطلق لم يكن جامعا لعدم صدقه على
علم بحسب لانه موضوع لمفهوم كلي لا لمفهوم شخصي كما بين في موضوعه
اقول قد ذهب جماعة الى ان علم بحسب موضوع الحقيقة من حيث شرطه

الذهنية وانما هي شخصية فيكون التعريف صادقا عليه اذ المراد
المختص اسم المختص الخارجي والمختص الذهني فلا حاجة الى التقييد
بالشخص بل لا يجوز التقييد به علم انا ان استلزام عدم صدق التعريف
على علم الجنس لان وجوب التقييد لانه يجوز ان يكون العلم قبل القسم
لا القسم نفسه ويكون التعريف للقسم لكنه خلاف الظاهر قبل المعروف
قسم العلم الى العلم الشخصي وقيل هو اعتبار من اطلاق العلم وفيه
ان التبادر انما يعلم في غير مقام التعريف واما في مقام التعريف فالمتبادر
ان المقصد الى بيان ما جعل العلم اسما ولا يخفى ان تخصيص البيان بالعلم
الشخصي ما في سبأ في انه علم من التقسيم الفرق بين علم الجنس واسم الجنس
وانت خبير بما في الجنبين من كمال ان الصفات بالانضمام واعرضت عن الجدل
والاعتناء وقيل لا يقال تعريف العلم الشخصي ينتقض باسماء الازفعال
فانها موضوعة لشخصات في الفاظ معينة بوضع مختص وجعل اللفظ ^{كلها}
لنوعه بتعدد اللفظ بتعدد فلسفي لا يلفظ التبادر باب العربية لا يفرق
التحقيق انما اسما والافعال لم يوضع لالفاظ الازفعال بل هي موضوعة اما للا
او الظروف وح ما هو مفرد داخل في اسم الجنس وما هو مركب خارج عن القسم
واقول يستفاد من هذا الجواب ان المراد من الدلالة الدلالة بحسب الوضع
قد عرفت انما كان المراد من الدلالة الدلالة بحسب الوضع الاول بلزم ان لا
يكون تعريف العلم جاسعا وكذا تعريف اسم الجنس وتعريف الفعل والحسن
ما في البصر ثم حكم بكونه ما هو مفرد منها داخل في اسم الجنس ليس يعبر على

اطلاقه على ما قسم اسم الجنس تأمل قوله وانما قدم في التقسيم قبل
وجاء التقديم في التقسيم ان مفهوم الكل وجودي لانه الصالح للفرض لا يشترط
من كونه من مفهوم الجنس في عدم اي ما لا يصلح لفرض الاستزاد بين كونه
والوجودي يستحق التقديم على العدم وفيه منه **وجاء التأخر في البيان**
بساطة الاول وتركيب الثاني كما لا يخفى على القاصح والداني **اقول** كما لا يتبادر
والاستنباط **وبما يقال** ما وضعت لفظة ما باذنه ليس الا ابتداء مطلقا
كان او محصورا بل هو موزوم وكذا ما وضعت كلمة الله ليس الا انتهاء كذلك
بل امر مستلزم له ولا يخفى على الزكي ان هذا القول قريب من الصواب **قوله**
ومرأة لتعرف حالها اي حال السيد هو كونه مبتداء وحال البصر هو كونه
مبتداء منها وهو اللفظ مفعول مفعول وقيل المراد بالحق الا ابتداء المحصور باعتبار
وجوده الابطالي ومحصل الكلام الا ابتداء المحصور باعتبار وجوده في نفسه
او باعتبار انما كان لتعرف حالها الى معنى نفسه من حيث الوجود الابطالي ويغرب
من هذا ما قيل ان المراد من الا ابتداء الله لتعرف نفسه من حيث انه حاله لها
وبما يقال ان الا ابتداء المحصور الله لتعرف حالها من حيث هي الا ابتداء المطلق
او الحصة منه او الا ابتداء المحصور باعتبار وجوده الابطالي الله لتعرف حالها
الى هي نفسه باعتبار وجوده في نفسه وهذا لا يخفى على اولى النوى وانما
جنس ما على جميع الصور سوى الصورة الاولى يكون اضافة حال الى ضميرها
بادنى ملازمة لانه الا ابتداء ما ليس حاله في الطرفين او حال واحد هما
فقط **وقيل** كونه الا ابتداء الله لتعرف حال الطرفين ومرة لها كناية عن عدم

كونه ملحوظا فصيلا وبالذات ولم يرد به ما هو المعنى الحقيقي **قوله** فافهم
لا يتصور ان يخص به بالنسبة الى الاعمى الا بذكر السبب والبرهان اما المتكلم
فيتصوره بلا حاجة الى ذكر احدهما وهذا الاعمى ايضا قد يتصور ^{الابتداء}
بخصوصه بالاشارة اليهما او بكتابتها فلا حاجة الى ذكرهما بالنسبة الى الاعمى
اللام الا ان يقال المراد انه لا يتصوره الاعمى بخصوصه عادة بل هو مذكور
او المراد بالذكري اعم من الذكري حقيقة وحكما والاشارة والكتابة ذكر حكمي
وقد يقال المراد من الذكري اعم من الذكري القلبي والاشارة في بعض النسخة الى
المتكلم والمراد بالذكري ما يتناول غنيل اللفظ بناء على بقود النفس ملحوظة
المعاني من اللفظ والمراد بالاختصار المتعارف من الكلام الاختصار العاد
فبمعنى الكلام بالنسبة الى الاعمى والمتكلم معانا **قوله** فان اخذ مطلقا
فيه انه ان اراد بالمطلق الطبيعة الكلية اغنى الابتداء العام الصادق
على جميع الابدان المستفظة فلا بد ان الابتداء والمطلق بهذا المعنى مستقل
بالمفهومية بل ايضا كالا ابتداء الخاص اعتبارا ان يلاحظ العقل
من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد وح يكون مع مستقلا
يصح الحكم عليه اوبه **قوله** ما بيننا ان يلاحظ من حيث انه ابتداء شيء ما من شيء
وحاله لما وجعله الله لتعرف حالها ويكون المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق
العام وح لا يكون مفهوما مستقلا بالمفهومية وصالحا للحكم عليه او كان
الابتداء الخاص ملحوظ بهذا الاعتبار وان اراد بالمطلق الابتداء
الذي لم يلاحظ من حيث انه مضاف الى الغير مطلقا ولم يجعله الله ملاحظا

شيء ما فمع كونه خلافا لظهوره عليه انه لا يلزم من عدم كونه كلمة موضوع
للا ابتداء والمطلق بهذا المعنى ان يكون موضوعا للا ابتداء الخاص بالاعتبار
الثاني لحوار ان يكون موضوعا للا ابتداء والمطلق بهذا الاعتبار لا بد
لنفي هذا من دليل **قوله** ما بيننا ان يلاحظ العقل من حيث هو حاله لذلك
اقول باختصار الاعتبار في الانساق ثم لا يجوز ان يلاحظ العقل من حيث
انه مفهوم من المفهومات ولا من حيث هو حاله لذلك بل يلاحظ من حيث انه
حالة للشيء ما ولا يخفى انه بهذا الاعتبار ايضا غير مستقل بالمفهومية وغير
صالح للحكم عليه وبه وربما يقال الظاهر الاعتبار الثاني ملاحظ العقل
من حيث هو حاله للظرفان اعني البر والبصر كما هو الظاهر عندهم **قوله** وورد
انه يبقى احتمال آخر وهو ان يلاحظ العقل من حيث هو حاله لاحدا الطرفين
فقط ولا خفاء في انه ح ايضا مع غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يحكم
عليه اوبه **قوله** فنعين ان يكون معناه الابتداء الخاص اقول ان اراد
بالابتداء الخاص الجاني الحقيقي فورد عليه انه لا يلزم من عدم كونه كلمة موضوع
للا ابتداء والمطلق والابتداء المتعلق بمتعلق مخصوص بالاعتبار الاول
ان يكون موضوعا للا ابتداء الشفهي المتعلق بمتعلق مخصوص بالاعتبار
الثاني كما هو الظاهر وان اراد به اعم من الحصة والخصه فقط فلا يثبت
كون الحق موضوعا للخصه كما هو الملاحظ لا يقال المراد بالابتداء المطلق فيما سبق
ما يتناول مفهوم الابتداء وخصه به بالابتداء مأخوذ متعلقا بمتعلق
مخصوص لا ابتداء الشفهي فاذ لم يكن كذلك في الابتداء المطلق ولا الابتداء

الأخوذ متعلقا بمتعلق مخصوص بالاعتبار الأول فيكون ان يكون معنا
الابتداء في خاص الشخص بالاعتبار الثاني لا بالقول كون صفة الابتداء
المحوظ بالاعتبار الثاني مستقلا بالمفوضية صالحة لان الحكم عليه اوجه
البطلان على ان اعتبار رتبة الابتداء المطلق خصوصا في مقابلة ما اخوذ متعلقا
بمتعلق مخصوص ليس الا مفهوم لفظ الابتداء لا ما يتناول الصفة ان
اقول تحقق المحقق مسلم وكذا تحقق الطبيعة في ضمنها واما تحقق جزئي حقيقي
للا ابتداء في مادة من المواد فدون اثباته شرط القناد نأمل اقول لا يفردكم
وان دل على ان كلمة من مثلا موضوع لكل ابتداء شخصي لكن عندنا ما يفيضا
عندهم ان معنى الحرف لا يفهم الا بذكر المتعلق وان ذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تسمية
الحفظ والاشارة في التسمية الباقية فيجب ان يفهم عند ذكر المتعلق والابتداء
الشخص لا يفهم بذكر المتعلق كالسير والبصر فلا يكون موضوعا فافهم **قوله**
لا يبرح علم الجنس واسطة قد سبق ان علم الجنس عند بعضهم موضوع لما
يسر السخص الذي فعل هذا يكون داخل في الشخص واسطة فالاد
ان يقول ان اريد يكون مدلوله كليا ان معناه مفهوم كلي في كل خط معلوم
يلزم ان يخرج المصادر المعروفة عن تعريف المصدر ويعبر اسطة قوله وان
اريد ان يكون ذلك فهو داخل في الموضوع لمفهوم كلي مما ذهب اليه طائفة وليس
فيتمسك في كلامهم المحرر بقرينة يكون موضوعا لمفهوم كلي قطعا وقد افسد
فيما ذكره بانه يجوز ان يريد بالكل اعم لكون اريد بالذات مجرد الذات من اعتبار
المعلومة فيكون اللاد مع كون علم الجنس واسطة لا دخوله في اسم الجنس

فالاولى ان يقول ان اريد بالذات مجرد الذات من اعتبار المعلومة فيصير
علم الجنس واسطة او اعم فيلزم كون علم الجنس دخلا في اسم الجنس كما
موضوعا للفرق المنتهية وكان المجموع المركب من اللاد واسم الجنس بشرط كونه
مفارا للاد التعريف موضوعا بازاها على ما يستفاد من كلام القيد الذي
المحققين لا يكون هذا التقييم محكي لان اريد بالذات مجرد هاهنا اعتبار
المعلومة بغير تعريف بل علم الجنس واسطة على الاحتمال الاول ودخلا في
اسم الجنس على الاحتمال الثاني وكل منهما بالبطلان وان اريد اعم يلزم كونه المفرد
بل علم الجنس اي المركب اسم الجنس والاد داخل في اسم الجنس على الاحتمال الثاني
وكذا مدلول اللاد على الاحتمال الثاني واللازم بطوطها فكذا المعلوم فتأمل
قوله لانه النسبة المطلقة لا يباين يقول لانه النسبة المطلقة بالذات لا يكون
حكمية لانه لا يغير في المدعى خصوص النسبة على ان يكون النسبة المطلقة حكمية
المنع **قوله** لا يستقلها بالمفوضية قد يافق بان الاستقلال بالمفوضية
صلاحية حكم عليه لانه لا صلاحية الامر من معاضلة ووقوعها اقول
يمكن تعريف هذا البحث على وجه لا يكون الجواب الذي ذكره قدس سره جوابا
لا يمكن الجواب على وجه واحد واصلها ان تعريف الحرف صادقا على الفعل لا
موضوع لتخصيص ضعاها ما مدلوله في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير
اذ هو موضوع لنسبة اى النسبة الحديثة الفاعلة لتقا والنسبة قد توجد
وحيث يكون معنى مستقلا بالمفوضية وملحوظا للفعل بالذات يمكن الحكم عليها
او بها وقد لوحظ متعلقا بمتعلق مخصوص كالحديث المخصوص فلما ج

اعتبار ان احدهما ان يلاحظ العقل في حيث انما مفهوم من المفهوم
ويتوجه اليها بالتقدم فيكون مفهوما مستقلا كالابتداء المحض بالاعتبار
الاول وثانيهما ان يلاحظ العقل في حيث هي حالة لذلك المتعلق و
يجعل بالآلة لتعرف حالة ومع لا يكون مستقلا بالمفهومية كالابتداء المحض
بالاعتبار الثاني فما وضع له الفعل ليس النسبة المطلقة ولا النسبة الخاصة
بالاعتبار الاول فتعين ان يكون النسبة مخصوصة بالاعتبار الثاني و
هي معنى لا تحصل ذهنا ولا خارجا انما جعلت الآلة لملاحظة اذ وسيلة
الى تعريف حالة ثم انما يستعمل في كل نسبة مخصوصة حقيقة بلا اشتراك
فهو موضوع لذلك وضعاعاما فيكون هذا ولا يكون التعريف مانعا
ولا يخفى ان الجواب الذي ذكره قد مره لا يكون جوابا لهذا وهذا الذي
الزاعم لا حقيقته ليرد المنع على مقدارة تأمل ويمكن ان يجعل هذا السؤال
نقضا اجماليا على الدليل الذي ذكره على ان الحرف موضوع لمخفف وضعاعاما
فما دلوه معنى في غيره بانه لو صح لزوم ان يكون الفعل ايضا موضوعا لذلك ذكره
مدلوله معنى في غيره كالحرف واللازم بطريقكم ويجوز ان يكون حاصل
السؤال ان معنى الفعل مشفح لا كمال فلا يجوز جعله قسما مما هو موضوع للمفهوم
كل او ان الفعل موضوع مشفح وضعاعاما مع انه ليس بشا من الاشياء
الخفية **قوله** فاما ان يكون موضوعا للنسبة التي هي معين او الى شيء ما
مطلقا لا يقال الحصرم لجوانه كونه موضوعا لكل منهما بوضع واحد
بوضعين لانا نقول ذهب جماعة الى كونه موضوعا للنسبة التي هي

وما لثابتة الى كونه موضوعا للنسبة التي هي ما مطلقا ولم يقل احد بوجه
لها على ان الدليل الثاني كما يبطل كونه موضوعا للنسبة التي هي ما مطلقا
يبطل كونه موضوعا لها والنسبة التي هي معين معافاهل **قوله** والآلة
حيث ما استعملت مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة النوع معين فربما قيل
بانه قد يستعمل في النسبة الى موضوع ما كما يقال وجد شيء او حصل شيء
قوله وايضا لو كان معناه بلع ما له الحرف **الآية** ان يقول وايضا
لو كان معناه الحرف المنسوب الى شيء ما نسبة تامة فافهم **قوله** لا حصل
الصدق والكذب وحده فاما ان الفعل لو كان موضوعا للنسبة التي هي ما
لكل لكل نسبة نوعية او صفية او شخصية اليه لا يلزم احتمال الصدق والكذب
وحده لا نوع وان كان الموضوع الذي توجه اليه النسبة مفهوما غير مطلقا
لكل مجرد ففهم وفهم الحرف الكمال لا يفهم النسبة الخاصة فلا يتعدد حكمها
و**قوله** يقال ان الفعل لو كان موضوعا للنسبة التي هي ما لكل نسبة كل حرفة
مخصوص الى شيء ما لم يحتمل الصدق والكذب وحده لا نوع وان فهم الموضوع
الذي توجه اليه النسبة لكن لم يفهم الحرف الاخر للنسبة التي هي كماله
فلا يتعدد حكمه وفيما بينه **قوله** ان اراد يكون الفعل على تقدير كونه موضوعا
لنسبة الى شيء ما محتملا للصدق والكذب وحده انه محتملها وحده باعتبار مدلوله
المطابق من غير اعتبار امر زائد عليه فلا يلزم لانه الفاعل ما لا بد منه في اللفظ
باحتمال الصدق والكذب وهو مدلول التسمية للفعل فيكون احتمال الصدق
والكذب باعتبار امر زائد على مدلوله الوضعي وان اراد انه محتملها في الجملة ولو

بحسب المدلول لا التوافق فلم يكن لازم ان كل محتمل للصدق والكذب
 وحده بهذا المعنى مركب تأمل **اقول** لو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون مثل
 الذي يأتي في ذهنهم وهذا زيد وهو العالم اخذوا لعدم كونها محتملة ^{للصدق}
 والكذب وحدها واللازم بطا اتفاقا فكذا المعلوم **واقول** لا يصح لو صح هذا
 الدليل لزم ان لا يكون الفعل موضوعا للنسبة الى شئ معين ايض لان
 التصديق لا يتوقف على تصور المحكوم عليه بخصوصه بل على تصور وجهه
 ولا خلاف في ان الموضوع المعين بغير هذا طلاقة منه بوجه ما وان لم يعلم
 بخصوصه بل باعتبار امر عام في نقطة النسبة ونعتقد ان محتمل الصدق والكذب
 وحده وكل محتمل للصدق والكذب وحده فهو مركب فيلزم ان يكون الفعل مركبا
 وان لم يجرى فيكون هو جوازا **اقول** ولا يمنع جملة على شئ لانه المخرج جملة على
 فيها لا يستلزم كما في قولك زيد عمر وعيسى **اقول** لو كان الفعل موضوعا للنسبة
 الى شئ ما لزم امتناع جملة على شئ من الاشياء لانه يجوز ان يحمل على شئ ما
 مثلا ان يقال شئ ما يحسن فانه في قوة قولنا شئ ما يحسن او قولنا شئ ما يحسن
 شئ ولا خلاف في صحة هذين القولين تأمل **والصبر** لو كان الفعل موضوعا
 للنسبة الى شئ ما لزم امتناع جملة على شئ من الاشياء اما يمنع لو كان مستعملا
 فيه لا يصح وهو لم لا يجوز ان يكون مستعملا في شئ من التراكيب الا في النسبة
 الى موضوع بنوع معين فان قيل فيلزم ان يكون الفعل حيث ما مستعمل
 قلنا هذا رجوع الى الدليل الاول **تدبر قوله** وصفا لكل بصفة الجزاء **اقول**
 عند الفعل مما دلل على مسامحة وصفا لكل بصفة الجزاء اما ليس لزم ان يكون

شئ من الافعال لانه لفظ الموضوع بحيث يكون معناه التضييق كليا
 مع ان ذلك ليس كذلك **قوله** يتوون الخبر الكلي لفاعل مخصوص
اقول يتوون خبر لفاعل مخصوص مفهوم كلي صالح لان بلا حصة العقل
 فعدد الذات فيجوز ان يتوون هي يتوون هذا الخبر لهذا الرقم ^{الفاعل} ولم
 المحفوض ولذلك الفرد ولذلك الفرد فانه لم يرد بخصوص الفاعل المحفوض ^{الشخص}
 بل بنوع معين **اقول** يتوون الخبر الشخصي للفاعل الشخصي ايض مفهوم
 كلي صالح لفرض الاشتراك بين كثيرين مجرى تصورهم اذ يجوز ان يكون شخص
 واحد بالنسبة الى شخص آخر بنوع متعددة على سبيل الدليل بل على سبيل
 الاجتماع **قوله** لان الحكم بالكلمة انما هو على النسبة التي هي داخله في مفهوم
 من حيث انما داخله فيه ومحطه على انما انه لتعرف طرفه بالا على نفس ذلك
 النسبة فان امتنعنا بالكلمة النسبة التي انه للا حصة الطرفين من حيث انما
 انه للا حصةها لكن التعبير عنها بامر مستقل حال الحكم عليها وهذا لا يفتح
 فيما ذكرنا فان المحكوم عليها الاخراد الطبيعية تأمل **اقول** لا يخفى انه على هذا
 يمكن اختيار ان مفهوم الفعل من حيث ان مفهومه كلي حقيقته بخلاف
 مفهوم الحرف **قوله** لكنه بهذا الاعتبار لا يكون معناه انما جبره اعتبارا
 من قولنا مفهوم الحرف شخص ومفهوم الفعل كلي ان مفهومهما من حيث انما
 كذلك لان مفهومهما في الجملة او من حيث انه مفهوم الاسم كلي وشخص فعدد
 مما دلل على ليس الاتساع وصفا لكل بصفة الجزاء كما ذكره بعض الفضلاء
 في شرح هذا المقام والله اعلم بتحقق الحرام **قيل** وما قيل انه المدلول على ما بقى

للفعل وهو المجموع المركب من النسبة والزمان غير مستقل بالمعنوية فيمكن
 ان يدفع بان المراد بعدم الاستقلال عدم الاستقلال بذاته وعدم الاستقلال
 في معنى الفعل ليس لذاته بل لجزءه **اقول** الافعال الناقصة حروف عند المنطقيين
 وكذا عند بعض النحاة وعند لا كروان كانت افعالا لكن صرح سيد المحققين
 وغيره من ارباب التحقيق ان عدتها افعالا لان ظهورهم في اللفاظ انفسها
 والافعال المذكورة تتأدرك سائر الافعال في الاحكام اللغوية فكذا عدتها
 افعالا وان كانت بحسب الوضع الحالي يصدر في عليها تعريفها حرف بتأويل
 ان المراد بالدلالة على المعنى المستقل الدلالة بحسب الوضع الاول ولا يخفى ان
 هذه الكلمة الدائرة على السنة القوم تدل على ان ليس المراد بعدم الاستقلال
 المعنى في مفهوم الحرف عدم الاستقلال لذاته واللام يصدر في تعريف الحرف
 على الافعال الناقصة بحسب الوضع الحالي لانه مدلولها ليس غير مستقلة لذاته
 اذ هو مركب من النسبة والزمان فعدم الاستقلال لجزءه الذي هو النسبة لذاته
 ولم يكن الاختلاف بين المعنيين والنحائي في فهمها واسميتها باعتبار اختلاف
 المنظرين فتأمل وقد يستدل على كونه مفهوم الفعل جزئيا بان النسبة ^{جزء} المعنوية
 جزئي ويمكن ان ينقص هذا الدليل لزم ان يكون المفهوم المركب من ^{الافعال} النسبة
 والفعل الواحد الشخص جزئيا واللازم بط كصدور المركب المذكور على كل فرد
 من افراد الالف مع ذلك الفرس ولزم ان يكون المركب موصوفا ^{بالشخص} الواحد
 كزيد ومفهوم الصفة جزئيا والسالي بط كصدور ^{بالشخص} الموصوف مع كل فرد
 من افراد الصفة مثلا المركب من زيد ومفهوم الصفة صادق على زيد مع ^{الناقص}

وعليه مع السواد وعليه مع العلم فما هو جوابكم فتوجهوا بنا **قول** لزم عدم
 استلزام النقص المطابقة انت جيب بان النقص كما صرح به بعض المحققين
 فهم الجزء في ضمن الكل لا وهم الجزء مطلقا فعلى هذا وهم حدث في ضمن فهم
 المركب منه ومن النسبة والزمان نقصان مستلزم للمطابقة وهم الحدث
 لا في ضمن الكل ليس نقصانا فلا يقدح عدم استلزام فهم الكل في قاعدة
 الاستلزام **وقرب** من هذا ما يقال النقص دلالة اللفظ على جزء ما وضع
 له من حيث انه ما وضع له والدلالة على حدث جزء من لوله ان كان من حيث انه جزء
 فلا يقدح عدم استلزامها المطابقة وان كان من جهة اخرى فلا يقدح عدم
 استلزامها في قاعدة الاستلزام **اقول** يمكن ان يقال الدلالة المطابقة كونه
 اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بما وضع له بعد العلم بوضعه له بخصوصه
 او فهم المعنى من اللفظ بعد العلم بعد العلم بوضعه له بخصوصه لانه العلم بالعلامة
 ما لا بد منه في فهم المعنى وفيما نحن فيه العلامة وضع اللفظ له بخصوصه والدلالة
 النقصانية كونه اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم به الموضوع له بكون العلم بالوضع
 كذلك او فهم جزء الموضوع له المعنى من اللفظ بعد العلم بالوضع فالدلالة الغير
 نقصانية على الحدث كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بالحدث الذي هو جزء المعنى
 الموضوع له بعد العلم بوضعه له بخصوصه او فهم الحدث الذي هو جزء الموضوع
 بعد العلم بالوضع للكل بخصوصه وانخفاض في استلزامها بالمعنى الاول
 المطابقة بالمعنى الاول اعني كون الفعل بحيث يلزم من العلم به العلم بما وضع
 وفيه العلم بوضعه له بخصوصه وبالمعنى الثاني اياه بالمعنى الثاني اعني فهم ما وضع

لفظ الفعل اعني المركب من الحدث والنسبة والزمان بعد العلم بوضعه لا بغيره
فما مل قال المحقق الثاني العلامة التفتازاني في تهذيب المنطق وبيانها
المطابقة ولو تقديرها وتوهم منه ان المراد يستلزم التضمن المطابقة اعم
من استلزام المطابقة الحقيقية والتقديرية **ويجابه** ان الدلالة على جزاها
وضعية اللفظ لا فرع تحقق الموضوع فان فهم الموضوع لا يفرم اللفظ
كانت المطابقة حقيقية وان لم يفهم الموضوع لا فقط فلا خفاء في انه
لو فهم الموضوع لم يقرب به حبه او عقلية او لفظية كما ان دالة عليه بالمطابقة
وهذا هو المطابقة التقديرية **واقول** لا يخفى على الفطن على الحدث وان لم
يستلزم المطابقة محققا لكنها يستلزمها تقديرا فان دفع الاعتراض **وقد**
يقال استلزام التضمن المطابقة مذهب المتأخرين ويجوز ان لا يكون
اثمة الادب على هذا فلا يرد الاعتراض عليهم **وكو سلم** انهم ايضا قائلون
لكن محتمل ان يكون المراد بالاستلزام الاستلزام الجزئي لا الكلي وان لم
ان الاستلزام هو الكلي لكن التوهم المعين في تعريف الدلالة عند فهم التوهم
الجزئي لا الكلي ولا يرد الاعتراض عليهم **فما مل** ثم اعلم ان بناء هذا الاعتراض
على ان ليس لمادة الفعل وضع باراء الحدث او ان للفعل وضعاً نوعياً باراء
المركب من الحدث والنسبة والزمان وضع الاجزاء كما ذهب اليه طائفة
من ارباب التحقيق فانهم **قوله** ويمكن ان يقال يفهم النسب المخصوصة اجمالاً
وان لم يفهم بخصوصها ومعنى استلزام التضمن المطابقة استلزام فهم الجزاء
فهم الكل على وجه يقيني وضع الواضع والعلم به فانهم **اقول** الثالث

ان الافعال الناقصة لا يدل على امر قائم بمر فروعها **قد ناقض** بان هذا لا
يناسب شيئاً في ان مدلول كان كونه شيئاً فانه يكون مدلوله امر
قائماً بمر فوعه اذ كونه متبناً صفة ثابتة للموضوع بالعباس الى محموله وليس
المراد بالمر فوع في هذا المقام الا الموضوع **قوله** وهذا الذي ذكرناه من دلالة
بثوت شيء خارج هذا البلاغ ما سيقول من ان مدلول كان كونه متبناً
فان بثوت شيء لشيء صفة ثابتة للمحمول بالعباس الى الموضوع وكون متبناً
بالعكس منه فاما متبناً صدقاً وملا زمان يجب التحقق في الخارج **قوله**
وهو معنى ما قبل من انها وضعت لتقريب الفاعل **اقول** التقدير ان كان مصدر زام
للفاعل يكون صفة للمتكلم بالعباس الى الفاعل وان كان متبناً للمفعول يكون
صفة للفاعل وعلى شيء من التقديرين لا يكون للمحمول والبثوت المذكور صفة
له قطعاً فكيف يكون دلالة على بثوت شيء خارج اي موضوع معنى ما قبل بل
نقول لو كان مدلول هذه الافعال البثوت لم يقع تقديرها بما قبل **اقول** ابو
النفر من مصدر متعدياً وبثوت شيء لا يزم قطعاً فلا يكون ما ذكره معنى
ما قبل بل لا يصح التفسير بما ذكرناه من انه لا يصح تعريف الافعال الناقصة بما قبل
لو كان لازم فيه صلة للموضوع على تقدير كونه معاً بما كونه متبناً كما سبأ
وكان هذا هو الذي عمل به الاثمة الرضخ على حمل اللام في التعريف على الغرض
والعلة وعدم جعلها صلة للموضوع **قوله** دللت عليه بالمطابقة **اقول** لو كان
المتبادر من التعريف كونه اللفظ الذي على التقدير بالمطابقة وكان التعريف
محمولاً على المعنى المتبادر كما ذكره لم يصدر عن التعريف على شيء من الافعال الناقصة

اوليس التقدير المذكور سواء اريد به البتوت او كون شئ شيئا من لولا
 مطابقا لشيئ منها لوان الزمان جزء لمدلولها كما سنذكر فلم يكن التعريف
 صحيحا ويحتمل ان يكون الباعث للشيء على جعل اللام للغرض هذا لا يعرف
 وبما يقال انما حمل الشيخ اللام في التعريف على الغرض لموافق هذا التعريف
 التعريف المذكورة بعده لاقام الافعال كتعريف افعال المدع والزم بما
 وضع لانشاء مدح اذم وافعال المقاربة بما وضع لمدلولها وافعال التعجب
 بما وضع لانشاء التعجب فان اللام في جميع الغرض والغاية وليست صلة كما
 لا يخفى على المتفطن **فقط قول** لانه جزء الانسان يقول لا اذم **قول**
 فلا حجة الزيادة قيد لاخراج الافعال النامة **اقول** ظني انه لا يحتاج الى زيادة قيد
 لاخراج الاول النامة على تقدير كونه اللام للغرض لان الظاهر انما يرد من
 التقدير النائيك والتبنيتهما هما يقتضيان تكرار البتوت وتكراره وهذا قال في
 الاثمة ان كان زيد قائما مستلزما قولنا ثبت شئ لشيء ثبت القيام لزيد وكان
 فيه تفصيل بعد الجمال ولا يخفى في ان الافعال النامة لا يفيد التعريف بهذا
 المعنى فانهم واحفظه فانه في تعاقب هذه المقام **اقول** الظاهر قولنا تقدير
 الفاعل على صفة تقدير الشئ الذي هو فاعل مع قطع النظر عن تلك الصفة عليها
 ولا يخفى في ان الافعال النامة لتعريف الفاعل الذي فاعليته باعتبار
 صفة مخصوصة على تلك الصفة فلا يصدر التعريف عليها فاقم **اقول**
 ان وجوده ان يرد بالفاعل الموضوع بالجزء المحمول مع انه لا يصدر التعريف
 على الافعال النامة لانه متبادر من قولنا تقدير الفاعل على صفة تقدير الشئ

الذي

الشيء الذي يكون فاعلا مع قطع النظر عن ذلك التقدير وفي الاول الذي
 تقدير الشئ الذي فاعل باعتبار هذا التقدير على صفة تدبر **اقول** الظاهر
 ان الغرض من وضع الافعال النامة التقدير سواء اريد به البتوت او
 شئ شيئا او التبنيتهما وانما استلزم هذه الامور لم لا يجوز ان يكون التعريف
 من وضعها شيئا آخر لا بد لتعريف هذا من دليل **قول** على صفة غير مصدر ذلك
 الفعل **اقول** لا قبل ان يقول اعتبار هذا القيد يحل بالفاعل التعريف فانه
 لا يصدر مع على مثل كنهه كائنا بالكون الذي مصدر هذا الفعل المذكور
 ومصدر الخبر المذكور في هذا الكلام ومثل كان كون شئ شيئا اي كونا
 هو مصدر كفا **قول** بل لصفة وتقدير الفاعل هذا بظاهر ليس
 بصحيح وبهذا يظهر وجه ما قبل الممد في باب كفا هو كذا **اقول** بهذا يظهر
 صحة هذا القول فان كان مثلا على ما ذكره موضوع كون شئ شيئا او لشيئ
 شئ لشيء وعلى التقديرين لا يكون هذا الخبر اما على الاول فلا نه صفة للتبنيتهما
 فلا يكون مبتدأ والخبر واما على الثاني فلا نه وابطة والرابطة لا يكون قيد
 وقطعا **قول** وما ذكره المنطقيون ان كان رابطا يرتبط بها المحول بالموضوع **اقول**
 كذا كان انما يكون رابطا لو كانت موضوعه لبتوت شئ لشيء واما لو كانت موضوعه
 لكون شئ شيئا فلا يكون رابطا أصلا **اقول** هي انما يكون رابطا لو كانت موضوعه
 لوقوع النسبة مثلا لزم الرابط كما ذكره العلامة الرازي في تصانيفه ما يدل
 على وقوع النسبة اولا وقومها لا ما يدل على النسبة اللاحقة المنصوبية بين
 شيئين وكذا كان ما ذكره لست موضوعه الا للنسبة اللاحقة فلا يكون

انما خبر ان كذا كان مثلا لو كانت موضوعه لبتوت
 شئ لشيء او كون شئ شيئا لم يكن رابطا في النسبة
 منصلة كانت او منفصلة وقيل ان كلمة كان انما يكون
 رابطا لو كانت موضوعه لبتوت شئ لشيء
 مخصوص واما اذا كانت موضوعه لبتوت شئ ما
 لشيء كما تقدم من كلام الشيخ الرضي او لبتوت شئ
 مخصوص لشيء كما ذكره المحقق الزعفراني
 يكون رابطا أصلا لانها موضوعه كالمسند
 مخصوصة بين الموضوع والمحمول فاقم

منه

رابطه و بما يقال ان مذهب المتقدمين على ما يفسر هذه كلام الشيخ في
كتبه ان القضية الاتساعية الاربعة اجزاء ثلثة احدها المحكوم عليه و
ثانيها المحكوم به و ثالثة النسبة الاربعة المتصورة بين شيئين في
الجزء الاخر من القضية فالرابطه على هذا المذهب ما يدل على النسبة الاتساعية
فانهم **قول** في كثير من العلامات والاحوال اللطيفة منها الحروف تارة الغيم
و داوود يحو كنت وكاما وكاوا كفت وقاما وقاموا ومنها الحروف تارة النبت
السكنة نحو كانت كقامت ومنها كونا متفرقة كتحرف الافعال تقول كان
يكون كصان يصون وبناء تلك الافعال على الفخ من غير هذه نحو كان و صار
واصبح وظل و بات **قول** فان كان المراد نسبة مطلوبة الكون احراز مذهب
المحققين الى ان لفظ الكون مشترك بين الكون الرباعي وبين الكون المحمولى ولما
متباينان وليس للكون معنى مشترك بينهما أصلا **وقال** بعض الفضلاء
الى ان ليس للكون معنيان متغايران بالذات بل اختلاف في ما وضع لفظ
الكون باذاته بل في اعتباره وملاحظته وذلك لانه معنى الكون قد يلاحظ
بذاته وح لا يكون نسبة وقد يجعل اللفظ ملاحظته غيره ورابطا بين امرين
وح يكون نسبة فلا اختلاف في ملاحظته لاني ملاحظته الذي وضع اللفظ
بذاته ويتفاد من ظاهر كلام القدم ان للكون ثلثة معان احدها الكون
المطلوب المشترك وثانيها الكون النسبي وثالثها الكون المحمولى وهذا احتمال
اخر طعن انه ليس بعيد كل البعد وهو يكون بمعنى الكون امر او احد
بين القسمين ويعنى خصوصية القسمين من وصفه بالتام والمقصود

او من قراين اخرى مثلا كان في كان زيد قائما كان مستعملا في معناه
المشترك ويعنى خصوصية من القرينة **قول** او خالده في باب الفعل وانما
يصدر عن عليه الفاعل **ام** **اقول** قد يجوز ان يكون خالده في باب الفاعل
لاجل ان المراد بالاستناد المعبر في تعريف الفاعل اعم من الاستناد ظاهر
وحقيقة ولا خلاف في ان كان فعل مستند بحسب الظاهر الاسم وايضا يجوز
ان يكون الادخال في باب الفاعل باعتبار امر المراد باعتبار الفعل المعبر في تعريف
من استناد الفعل بحسب اصل الوضع والفرع بكان مستند اليه لانه فعل
بحسب الوضع الاول الاصل **فانهم قول** فان معاني مصادر هذه الالف
معان مستقلة بالمفوضية قطعها هذا **قول** وهي جزء من معانيها فلفظها
هذا الفرع محل بحث فان معاني هذه الافعال النبائية مخصصة فقط وليس لهذه
الافعال باعتبارها مصادر حتى يكون اجزا لمعانيها نعم لها مصادر بحسب
اصل الوضع معانيها اجزا لمعانيها التي هي افعال باعتبارها **قول** لفظها
ان معنى كان في كان زيد قائما مشتمل على معنى الكون مع زيادة هي شئونه
مع زمانه ان اراد به ان معنى كان بحسب اصل الوضع مشتمل على الامور المتحركة
في المكان لا يحركي نفعها كما لا يخفى وان اراد به ان المعنى الذي يستعمل فيه كان
مشتمل عليها فمحل ليس المعنى المستعمل هي فيه الا النسبة مع الزمان **قول** وكلام
المحققين لا يخفى من اقسامه انك انت جدير بكلام السيد العبد لا يدل
على كون الافعال الناقصة مشتملة على الاحداث والنسب والزمان لانه لا يدل

انما علم ان معنى صار الانتقال ولا يدل على ان نسبة الانتقال الى مرقوم
 قد لزم فحوز ان يكون معنى صار الانتقال الذي هو نسبة مخصوصة بين
 المبتدأ والخبر ومعنى غير مستقل بالمعنوية مع الزمان الذي طرفه ذكر
 الانتقال فقط **قال** قدس سره في الهامشية بنفس معنى لا يحكم **اقول**
 لا خفاء في ان معنى صار ليس الحصول المذكور في لفظ الزمان جزء معناه
 والاطلاقا المعنى على الحصول بخصوص لانه العدة في معناه كما قبل فلا يلزم كون
 الخبر متصفا بنفس معناه ثم اقول المراد بالحكم في قولهم حكم معناه النسبة الثبوتية
 المتصورة بين شيئين فانه كثيرة ما يطول عليها ولا تتركها في قولنا هذا
 زيد فنيا يعطى الخبر حكم معناه بكم معقول الى النسبة التي هي جزء معناه وكذا حال
 ساوا الافعال فافهم هذا المعنى فانه يظهر حقيقة الحال ويغنيك عما قبل و
قال اقول ايضا اذا كانت كلمة كان مثلا موضوعا لثبوت شيء ما كما يستفاد من
 كلام الحكم الا انه الرضي يمكن ان يقال اذا كان لا يعطى الخبر حكم معناه اي
 المترتبة عليه المتفرع عليه وهو ثبوت شيء مخصوص لشيء مخصوص فان التخصيص
 بعد الاجمال ومنفرد عليه فهو حكمه **اقول** ايضا معنى كان كما قبل ثبوت شيء مخصوص
 لشيء ما فهو يعطى الخبر حكم معناه اي الثبوت لشيء مخصوص لانه الحصة فرع النوع
 اولاً مرتبة الاجمال قبل مرتبة التخصيص **اقول** ايضا المراد بالحكم الحال
 والوصف وبالمعنى النسبة التي هي جزء الموضوع لا يحصل معنى قولهم انه لا يعطى
 الخبر حكم معناه انه لا يعطى الخبر الحال الذي هو ثابت لمعناه وهذه الحال كونه
 منظر والزمان مقارنا له فان كان جعل الخبر منظر والزمان مقارنا لمعناه

ولا يخفى ان الاسباب ان يبراد بالخبر الخبر حيث انه جزء لا ذات الخبر
واقول او كان المراد بالحكم الامر المتفرع على الشيء وبالمعنى الثبوت الذي
 هو نسبة بين المبتدأ والخبر يمكن ان يقال ان كان يعطى الخبر حكم معناه اي
 الثابتة للموضوع فان كون الشيء ثابتا حكم الثبوت ومنه متفرعة فاعلم **اقول**
 ايضا على تقدير ان يبراد بالحكم الحال والوصف يمكن ان يقال ان كان يعطى الخبر حكم
 معناه اي الحال الذي يثبت لمعناه وهو الثبوت لشيء فان الثبوت الذي هو
 كان متصفا بثبوت آخر بالقياس الى المحمول **واقول** ايضا لو كانت كلمة كان
 موضوعا لثبوت شيء مخصوص لشيء مخصوص يجوز ان يقال انه لا يعطى
 الخبر حكم معناه اي اثره المترتبة عليه وهو الثبوت لشيء ما فان المعام مرتبة
 على الخاص ومنفرد عليه فهو حكمه تأمل وانما التنبه في هذا المقام حتى كاد
 يقتضي لا يرام لانه من فروع الاحكام ومعارك الاقوام والله هو فوق
 لتحقيق الكلام ونزدق المرام **قال** قدس سره في الهامشية وجعل اضافة
 الحكم الى معناه باينة لا يدفعها لا يشبه عليك ان جعل الاضافة باينة
 بدفع المستدرك لكنه خلاف ما يتبادر من العبارة **قوله** وفيه من الحاجة
 الفعل الم **اقول** الحاجة اما عرفوا الفعل الحقيقي بما ذكره الفعل مطلقا و
 يجوز ان يكون الافعال اذا قصدها لا مجازية لعظيمة عندكم لا اعطى
 حقيقة فلا يلزم من عدم صدق التعريف عليها بطلانك **اقول** ايضا
 الحاجة وان عرفوا الفعل بما ذكره كنتم ارادوا بالدلالة على معنى في نفس
 الدلالة عليه بحاصل الوضع والافعال الناقصة وان لم يكن والله اعلم

وقيل يجوز ان يكون المراد بالحكم العصف والحال
 وبالمعنى الثبوت مع الزمان ونكون اضافة الى
 المعنى من قبل اضافة الكل الى الجزء
 الى الكل منه

اقول يجوز ان يكون المراد بقولهم انها لا يعطى الخبر حكم
 معناه انها يعطى الخبر حال معناه اي الزمان وخاله
 كونه قيد الثبوت الذي هو مدلول هذه الالفاظ
 وحصل الكلام انها تجعل اخبارها قنودا
 بمضمونها تأمل **منه**

وقيل المراد انها لا يعطى الخبر حكم معناه اي حال
 معناه وهو كونها محمولا على الفاعل مستداليا
 فاعلم **منه**

مفع في نفسه باعتبار الوضع العادي كنهاد الـ عليه بحسب الوضع
و أقول المراد بجلد على مفع في نفسه ما دل عليه حقيقة ادعاء في يادى
الرأى او في التحقيق والافعال الناقصة يدل في يادى الرأى على معنى في
نفسه وهذا وان كان مكلفا لكن ارتكاب مثل هذا غير موزون في تعريف
الادباء تعريف النجاة الفعل جلد على معنى في نفسه اما يدل على ان مدلول
هذه الافعال ليست النسب المحض ولا يدل على ان مدلولها مركب من كثر
والزمان والنسبة الى فاعل الجواز ان يكون مدلولها ثبوت شيئا في نفسه
او مع الزمان فانما يعبر معنى في نفسه لا يحتاج تلك الافعال في الدلالة عليه
الى ضم ضميمة **في** وهذا يظهر ان ليس لظن النجاة مقصور على اللفظ لا يتراءى
ان مقصور السيد السند قدس سره ان المعاني المضمومة من الافعال الناقصة
ظاهرا لما كانت غير صالحة للاخبار بها ووجرها جعلها المنطوقين ادوات
ولم يلبثوا الى ما ذكرنا من ان الافعال في الاحوال والعلامات اللفظية
لان نظرهم الاولى في معاني انفسها واما النجاة فلما وجد لها مشاكلة
لباؤها في اللفظية والاحوال جعلوها افعالا بلا دليل
ان معاني الدلالة عليها بحسب الوضع صالحة للاخبار بها ووجرها و
اما ان يكون هذا التأويل لان نظرهم في اللفظ انفسها وقدر اللفظ
مثل هذا التأويل يستلزم وهذا كلام لا يخفى عليه **ولا** ولا بد من زياده قيد
مصدر ثم قد عرفت ما فيه فذكر مما يجب التنبه له ان الغرض من ايراد هذا
البحث ايراد اعتراض على التعريف المذكور في هذا الكتاب للفعل بانفسه

الخروج الافعال الناقصة عند انما ليست دالة على حدث ونسبة الى
فاعل بالعدم ودخول الحدث في مفهومها كما هو مشهور عند الجمهور ود
بأنها مشهورة وليس يجب بل كقولهم اشتغال معانيها على الاحداث ايضا
قلت هذا الاعتراض الرام الى المحر حيث اقر في الغوايد الغيابة بعدم
دخول الحدث في مفهوم هذه الافعال لانه قسم الفعل الى ابدى وحدثا
والى ما يعبر عنه وهو الـ فعال الناقصة قلت يمكن ان يجاب عنه من وجوه
احدها ان الافعال الناقصة ليست افعالا حقيقية بل لفظية ومجازية
والتعريف المذكور في هذه الرسالة للفعل الحقيقي والتقسيم المصريح به في
الغوايد الغيابة لما يعبر الفعل الحقيقي والمجازي فلا يرد الاعتراض **بأنها**
ان المراد بالغيرية هذه ما يعبر عنه الحدث بحسب الاستعمال وان كان يجب الوضع
مستدجابه والافعال الناقصة وان كانت عارية بحسب الاستعمال لم يكن
لكنها مستدجابه بحسب الوضع **وثالثها** ان يجوز ان يكون التعريف المذكور
في هذه الرسالة على وفق مذهبه في تلك الافعال والتقسيم كما قاله
في الغوايد على المذهب المشهور فيها بين الجمهور فلا الزام وادبها ان الـ
الناقصة دالة على الاحداث بحسب الوضع الاول وعارية عنها بحسب **الوضع**
الثاني والمراد بالرد على الحدث في تعريف الفعل المذكور في هذه الرسالة
الدلالة بحسب الوضع الاول وبالعرض عنه المظهر في الغوايد العارية بحسب
الوضع الثاني فلا إشكال **وأنت** حينئذ ان على هذا الجواب يلزم ان يكون مثل
يؤيد ويتكاملين فعلا لانه دالة على حدث ونسبة من طرف الحدث واما

ان يكون مثل خاتم وعامر عليهما متفقان في حال محب الوضغ الاول
على حد ذاته ونسبة طرف الذات وان يكون مثل فضل اياها حال العلمية
مصدر الدلالة على مفهوم كل حدث محب الوضغ الاول وان يكون مثل
نور واسد عليهما اسم جنس للدلالة محب الوضغ الاول على مفهوم كل
هو ذات غير حدث ولا نسبة والوادم باطلنة اتفاقا فكذا المزمور
نقوله الرابع ان الفعل مبني على الزمان باطل بقية عند طائفة
وبالمضمون عند الاكثر وهو المحققون وقيل ان المراد يكون الفعل ذاته
بشيء كون الهيئة جزء من الدال على الزمان وانت جارية في باقي المحققين
من الحروف والزوايد كلمة من بيان لما دللنا به على اعتبار الهميات او الالهام
ابطال الجمعية وكذا اللام بجزء في قوله والحرف كان **قوله** وذلك لا يستلزم
اختلاف الصيغة اختلاف الزمان وقد يناقش بان صيغة ضرب وبجس
بل جوى وبحس مختلفان وليس هناك اختلاف زمان وهو ظاهري
المراد ان اختلاف الصيغة بشرط كونها في مادة الفعل يستلزم اختلاف
الزمان وفي المثالين المذكورين لم يتحقق الشرط فلا اشكال وقرب من
هذا ما يقال المراد ان اختلاف صيغة الفعل يستلزم اختلاف زمانه وفيما
دعوى لم يختلف صيغة الفعل فافهم وبما يقال في هذا ان اختلاف الصيغة
يستلزم اختلاف الزمان بمعنى عدم اتحاد **قوله** واستلزم اتحاد
الصيغة اتحاد الزمان يناقش ههنا ايضا بان صيغة جوى وضرب متحدان
وليس هناك اتحاد الزمان كما لا يخفى وجواب المراد ان اتحاد الصيغة بشرط

كونها في مادة مخصوصة هي مادة الفعل يستلزم الاتحاد المذكور وبما
المراد بالاتحاد عدم الاختلاف وان المراد ان اتحاد صيغة الفعل يستلزم
اتحاد زمانه وان الغرض من اتحاد نوع الصيغة يستلزم الاتحاد المذكور
ولان ان صيغة ضرب وجوى متماثلان بالنوع تأمل هذا وقد يقال الدليل
على تقدير تمامه انما يدل على ان الدلالة على الزمان لا يتحقق الا مع الهيئة
وعدا ولا يدل على ان الهيئة دالة عليه مطابقة او تقريبا او جزئية **قوله** الجواب
ان يكون الدال عليه هو المادة بشرط الهيئة لا بد من ذلك من دليل تأمل
اقول هذا الدليل منقوض وجوه احدها انه لو صح هذا الدليل لزم ان يكون
الصيغة بمعنى الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها
دالة على الزمان لجريانه بعينه مع انكم لا تقولون به وبما ان لو صح لزم ان يكون
الصيغة بمعنى الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها
والحرف الزايد دالة على الزمان لجريانه الدليل هذا لا ينفع لكنكم لا تقولون به
وثالثها لو صح هذا الدليل لزم ان يكون المجموع المركب من الصيغة بالتفسير
المذكور في كلية شريح للطاليع والهيئة المفصلة بما ذكر في هذا الكتاب
والاعلى الزمان واللازم بطعنكم وكذا ان لو صح هذا الزمان ان يكون
المعارضه للحروف الاصلية فقط اولها والحروف الزايدة على الوجه المخصوص
دالة على الزمان **قوله** دليلكم وان دل على ان الدال على الزمان الهيئة
المذكور لكن عندنا ما ينفيه وهو ان الدال على الزمان الصيغة بالتفسير المذكور
في كلية شريح اطاليع او الحركات والسكنات بعين ما ذكرتم لا بيان

كون الهيئة دالة على الزمان واذا كان الدال على الزمان ماد كونا لم يكن
 الهيئة بالتفسير المطلوب والعلية لا تكفي لا تقولون بتعدد الدال قطعاً
قوله بلا وجود للمادة اي لخصوص مادة كالمركب من اجزاء والبناء والماء
تأمل قوله ولا على المقدمه الثانية ان صيغة المضارع لم لا يحتمل ان المقدمه
 الثانية ان اتحاد الصيغة يستلزم اتحاد الزمان لانه على حال والاول
 بالاشتراك على المذهب لا يصح لا ما ذكره نعم ما ذكره وادد ظاهراً على
 ما يستلزم تلك المقدمه وهو ان عدم اتحاد الزمان يستلزم عدم اتحاد
 الصيغة فان استغناء اللازم يستلزم استغناء المتروك فافهم هذا و
 قد يجاب عن اصل الاعتراض بان المراد بقولنا اتحاد الصيغة يستلزم
 اتحاد الزمان ان اتحادها يستلزم اتحادها بحسب الوضع الواحد والآخر
 الثابت في صيغة المضارع ليس بحسب وضع واحد بل باعتبار جميع
 كما هو المتفق **قوله** كما من ان الابتداء والانتفاء المفهومين من
 قولك السيره البيت الى المسجد غير منه الى التوجه لبا شخصين لشمولهما
 ما في كل سيره البيت الى المسجد قيل الابتداء الذي هو توجه بين السيره
 المطلوب والبيت غير الابتداء الذي هو توجه بين السيره الى البيت
 فان نسبة مطلق الى متبع مبين لنسبة فرد منه اليه والنسبة تتغير بتغير
 الاطراف سواء كان تغير الطرف بتغير جرائ كمال او مبين لمباين كمال
 ان التباين مورد اعتبارية ينتزعا العقل ويعتبرها بين الامتداد فما
 ينتزعه منها ويعتبره بين المطلق ومنه لا يصدر ولا ينتزعه ويعتبره

اتحاد الزمان فالاعتراض بالوارد
 عليها ان صيغة المضارع متحركة
 مع مع

بين فرد من ذلك المطلق ومنه انتهى كلامه اقول كون تغير النسب
 بتغير الاطراف مطلقاً يمنع نعم انما بتغير بتغير الاطراف بتغير مبين
 لمباين وكونها من الامور الانتزاعية لا يفيده ذلك كما لا يخفى على العاقل
 كيف ولو صح هذا الزعم ان لا يكون متبع من الامور الانتزاعية كهيئة
 والثاني بط فان الوجود والامكان والوجوب بل جميع الامور العامة
 من الامور الانتزاعية مع انصافها بالكلية فتأمل **قوله** الا ان يمكن
 في كونه متخصاً بعدم صلاحية لانه يحكم به من حيث انه مذكور في ظرف
 انت جبراً ان ارادة هذا المعنى من المتخص خصوصاً في مقابلة الكل بعيد
 لا يلتفت مثله في التعريفات وربما يقال لو كان المراد بالمتخص ما ذكره
 يلزم ان يكون اللفظ الموضوع باراء مفهوم كلي جعل اللفظ ملاحظاً للظرف
 بوضع واحد علماً واللازم بط فكذا المتروك فافهم **قوله** فان ما يقدر
 المعين من ضمير المتكلم والمحاط بما هو الخطاب الذي هو اعلم ان الخطاب
 يطلق على معانٍ آخرها توجيه الكلام الى حاضر على المصدر بمعنى انما
 وثانيها توجيه الكلام الى حاضر ان يكون المراد بالتوجيه المصدر بمعنى المنفرد
 الذي هو صفة الكلام **قوله** ثالثها الكلام الموجه الى حاضر فاقول ان ارادة
 بالتوجيه في قوله انما هو الخطاب الذي هو توجيه الكلام الى مصدر بمعنى المنفرد
 فلا يتم ان القرينة في الضمير خطاب بهذا المعنى فضلاً عن اختصاصها بالحوار
 ان يكون القرينة الخطاب بالمعنى الثاني او حاصل بالمصدر الذي هو صفة
 الكلام او كون الخطاب موجهاً اليه او كون المتكلم موجهاً اليه وصاحب

هذا الكلام وان سلم فجزا ان يكون الخطاب في كلام الظرف بالمعنى الثاني
او الثالث فلا يلزم طرفية الشيء لنفسه وان الادب بالتوجه المصدر
للمفعول فلازم كونه قرينة فصلا من الخصاص هاجبة ومنع ما ذكرنا
في الامور وان سلم فجزا ان يكون الخطاب في عبارة المصير بالمعنى الاول
او الثالث فلا يلزم البصر طرفية الشيء لنفسه وربما قيل ان القرينة في الضمير
انما هي لخطابات خاصة لا لخطاب العام والمراد بالخطاب في عبارة المصير
الخطاب العام فالطرفية من قبيل طرفية العام لخاص وقد يقال المراد
بالخطاب المعنى العام او لخاص وطرفية للقرينة المطلقة من قبيل طرفية
الخاص للعام فلا غبار في الكلام وما ذكرناه التهمة في كلامه فظهر ان
ما قيل ان الخطاب مستعمل في المعنى الثالث لموافق كلامه في القواعد الجارية
حيث قال فالقرينة اما في الكلام وهو ضمير هذا الكلام فالقرينة التي
في الكلام على تعيين ضمير مخاطب كون هذا الكلام خطابا معه وعلى تعيين
ضمير المتكلم كونه صادرا عنه وعلى تعيين ضمير الغائب ذكر سابقا ما يرجع
اليه الضمير وما قيل البصر القرينة في ضمير مخاطب كون هذا الخطاب طرف
المخاطب وفي ضمير المتكلم كون المتكلم صاحب هذا التكلم ليس **بذلك**
فالظان قرينة انما هو سبق ذكر المرجع انما قال الظاهر لا محال ان يكون
القرينة كون الكلام مجبى ذكره سابقا ما يرجع اليه او الكلام الذي
ذكره سابقا ما يرجع اليه او كون هذا الشخص مجبى ذكر سابقا
في الكلام لكن في كون ما ذكره ظاهرا بالنسبة الى هذه الاحتمالات تأمل

ثم ان الظان العرض من ذكر هذا الكلام ان تعريف الضمير غير منعكس
لخروج الضمير الغائب عنه فافهم **قوله** وفيه لا يخفى وهو ان لا يلزم ان
يراد الكلام لما هو الذي يعين به خصوصية ما يرجع اليه في الضمير
الغائب بل الظان ما يعين به خصوصية ما يرجع اليه سبق ذكر المرجع
او غيره من الاحتمالات التي ذكرناها كيف ومجرد اراد الكلام لما هو
لا يوجد العلم بخصوصية المرجع لو لم يكن المرجع مذكورا سابقا وان **قوله**
سواء كان في كلام المتكلم او مخاطب ليس يعين على طاهره كما لا يخفى
على المتأمل تأمل **قوله** ان ما هو قرينة الخطاب لا يخفى في الضمير بل منه معرفة
بلام العود نحو انما ارسلنا الى فرعون رسولا ففهم من عود الرسول
لا يقال عدول الرسول الى فرعون من المقسم لا ما نقول قد خفى في موضع
ان المعروف بلام العود له وضع تركيبي لكل جزئي معبود من جزئيات **قوله**
مخصوصه فلا ريب في خفي مادة المقص **اقول** قد سبق هذا العا
ما يدل على ان المراد باللفظ الموضوع للشخص وضعه على ما يجب في الوضع الاول
ولا ريب ان في ان المعروف بلام العود ليس موضوعا في الوضع الاول
لكل جزئي معبود بل يجب الوضع الثاني فلا شك ان **اقول** البصر المراد
باللفظ الموضوع للشخص اللفظ الواحد الموضوع للشخص لا اعتبار **قوله**
في المقسم والمعرف بلام العود ليس بلفظ واحد موضوع بل لفظين
موضوعين فيخرج من المقسم **واقول** البصر المراد باليك من قرينة في الخطاب
فقط والمعرف بلام العود ليس قرينة في الخطاب فقط فاعلم حتى يظهر

لكن ما فيه وما ذكرناه الجوابين الاولين ان دفع ما يقال ان حصر
 اللفظ الموضوع للشخص وضعاعاما في الاقسام الاربعة بط الخروج
 العبد عنها مع كونه موضوعا للشخص وضعاعاما بالجواب الاول والبالغ
 اندفع ما يقال ان ما هو قريبه الخطاب لا يخص في الضمير بل هو المضاف نحو
 اني ارسلت اليك رسول الله رسول الله صلى الله عليه وسلم منه منادى نحو
 جاءني رجل فقلت يا رجل اكرمني وبالجواب الاول فقط ما قيل ان حصر
 اللفظ الموضوع للشخص وضعاعاما في الاقسام الاربعة فاسد فخرج
 المضاف والمنادى فامل قبل ان قريبه الضمير يجب ان يكون في الكلام
 اذ قد يكون ضمير ثابت لم يرد مرجعه لتقرره في العقول اقول يمكن ان
 يجاب عنه بان اختلاف اللفظ باختلاف التلغظ والتلفظ قد
 فسق لا يلتفت اليه اربابا العربية كما اعترف به هذا القائل فيصير
 على الضمير الغائب الراجع الى امر لم يذكر في الكلام لتقرره في العقول
 والاوهام ان قريبه في الخطاب وان لم يكن كل قريبه فيه تامل وربما
 يقال المراد ان ما يكون قريبه في الخطاب في الجملة اعم من ان يكون بالشخص
 او النوع فهو الضمير لا يرد الاشكال بالضمير الراجع الى ما لم يذكر لتقرره
 في العقول وما قيل في الجواب بان كونه القرينة في الخطاب اعم من الكونه
 فيه حقيقة وحكما والمرجع لتقرره في العقول في حكم المقول فيستلزم عدم
 اطراد تعريف الضمير في هذه المصداق على الموصول والمضاف كما لا يخفى على
 من انصف بالادضاف **قوله** وهو اسم الاشارة قبل ان القرينة في اسم

الاشارة لا تنحصر في القرينة حيث قال نجم الاثمة الرضوي انما بنيت اسماء
 الاشارة لادنيها الى القرينة لادنيها ما وهي الاشارة لقرينة او وصف
 كاحتياج الحروف الى غيره ويمكن ان يجاب بان المراد ان ما يكون قريبه حسيته
 في الجملة فهو اسم الاشارة فيصح التعريف ولا ينافي في هذا ما ذكره نجم الاثمة
 وقيل التعريف محمول على ظاهره والقول بالاختصاص والقرينة في حقيقة بناء
 على القول بعدم تغير اللفظ بتغير التلغظ او التلفظ كما هو المطلوب
 الادباء وما ذكره نجم الاثمة من عدم الاختصاص فيصح على القول بالتغير
 كما هو الموافق لما في بعض النسخ واللائق بمذهبنا كما فصح معنا واندفع الاشكال
قوله ادعقلية وهو الموصول لا يقال تعريف الموصول بغيره فاعلم
 بلام العهد كقولنا لا يجزى الم يكن في البلد ابره سوى المهود وكان
 الخاطب عالما به فلا يكون مانعا لادنا نقول قد عرف ان المقسم اللفظ
 الموضوع بحسب الوضع الاول للشخص وضعاعاما والمعرف بلام
 العهد ليس كذلك وهذا ظاهر اندفاع ما قيل ان ما قريبه عقلية لا يخص
 في الموصول اذ منه المضاف اليه فان معناه قد يكون الشخص المعين المعروف
 على مقتضى اصل وضعه الذي هو العهد وان عرقله كونه للاشارة
 الى الجنس تامل وربما يقال المقسم اللفظ المفرد لم يربك مع غيره وحي لا
 التقصير بالمعنى فان قبل الصلة مذكورة في الكلام كالمراجع وكيف جعل
 الثاني قرينة في الكلام والاول في غيره اجيب بان القرينة دالة على
 ما ردد بالضمير في نفسه قرينة دالة على المراد بخلاف الصلة فانها لا تدل

على المراد بالوصول حتى يكون قرينة بل على نسبة معلومة ينتقل منها
الى المراد وليس تلك النسبة المعلومة في الكلام بل خارجة عنه فلا
يكون قرينة في الكلام هكذا قيل وفيه **قوله** وليست موضوعه
لواحد منها والا كانت مجازا في غيره ولا اثنين او ثلثة اذ لا يعاد
نصف او ثلث منها بعين هذا الدليل لا يقال لوصح هذا الدليل ان
ان لا يكون موضوعا لمفهوم كلي البصر والاكمل في غيره مجازا لاننا نقول المراد
انه لو كان موضوعا لواحد منها لكان حقيقة في هذا الواحد ومجازا في غيره
وهذا عالم بغير واحد ولا يخفى عدم جريان الدليل لادة النقص **قوله** وجب
ان يكون موضوعا لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد وبما يقال التفرع مما لم يؤخذ
ان يكون موضوعا لمفهومين كليين كما هو حالها في ملاطافه من ذلك الافراد
والاخر ملاطافه اخرى منها لا بد لتفني ذلك من دليل **قوله** والغرض من وضعها
لا استعمالها في افرادها قبل الظان قوله والغرض في جزئ التفرع ولا
انه ورد المنع بانه لا ينفذ على جميع اقوال لوصح هذا الدليل لزم ان
يكون العلم الشخصي كزبد مثلا المفهوم الكلي افع المركب من الواو والباء واللام
والناح بظا فكذا المقدم اما بيان الملازمة ان الموضوع بازاء الجواز الى
مع الشخص ليس كلمة زبد كخصه الغائبة بمقتضى مفهوم او الصادرة
في زمان مخصوص والا كما استعمالها في سبيل المجاز ولا كل من
الكلمات المتخفية المتعددة كحان او ينكز مقال لاستلزام تعدد
الادوات بتعدد المحال البعز متناهية واللفظا على لا يتناهي وهو

بها اتفاقا فوجب ان يكون الموضوع بازاء الشخص المفهوم الكلي والغرض
من وضعها لاستعمالها في افرادها المتعينة فيه واما بطلان الثاني فالاتفا
وبانه يستلزم ان لا يكون علم مستعمل في معناه الحقيقي وان يكون جميع
الالفاظ المستعملة في المعنى العلمي مجازات لاحقا بولها وبما نرى في النقص
هكذا لوصح هذا الدليل لزم ان لا يكون لفظ زبد مثلا علما موضوعا
لمعنى لا تحصارا لاحتمالات في ثلثة مع بطلان جميعها فامل **قوله** واما
لاختلاف اهل اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة فربما قيل بان
الاختلاف كون هذه الكلمات موضوعات لمفهوم كلي يستعمل في جهة
عند بعض منهم وموضوعات للشخص عند طائفة اخرى منهم انما لا يكون
الاختلاف موجبا لو كان كون هذه الكلمات موضوعات لمفهوم كلي يستعمل
في جهة واحدة ظاهرة بحيث لا شبهة فيه **قوله** ولا يحتاج الباقي للاستلزام
الى التمسك بامثلة نادرة فيه ان الملازمة صفة لانه انما لا يحتاج الى الاستلزام
الى التمسك بها لو كان عالما بان هذه الكلمات موضوعات لمفهوم كلي يستعمل في جهة
وهو لم لا يجوز ان لا يكون عالما به بل يكون متوردا بين كونها موضوعات
لمفهوم كلي وكونها موضوعات للشخص او يكون حازما بكونها موضوعات
وبما يقال انما تمسك الناح بامثلة نادرة لكونها مسلمة عند الجمهور دون
هذه الكلمات وكونها متفق عليها بخلافها **قوله** خرج المعنى الملازمة
بما لا يجوز ان لا يكون هذه الكلمات موضوعات لمفهوم كلي فقط
ولا للشخص فقط بل يكون موضوعات لهما معا كما هو الظاهر فامل **قوله**

لنصريحهم بأنه لا يستعمل إلا بما وضع له **قوله** يقال اللام في قوله لدم الغرض
 وقد سبق أن الغرض قد يختلف عمدا الغرض لعارض فيجوز أن يكون الغرض
 من وضع المعرف باللام الاستعمال في الجرائد وإن لم يستعمل إلا في الموضوع
 الكلي **قوله** سواء كان المقصد إلى الجنس من حيث هو أو من حيث الوجود
 في ضمن البعض والكلي أعلم أنه يجوز أن المقصد ماهية في ضمن الغرض سواء
 كان في ضمن الجميع أو البعض فلا قرينة على أحدهما كما في القضية الممهلة
 إلى جواز ذلك استلزاما للتفاوت في تعريف الفقه في شرح **قوله**
 وصرحوا بجواب الأقسام الأربعة الذي يستفاد من كلام الشيخ الرضائي في وضع
 الإضافات للعدد واستعمالها في سائر الأقسام ليس بحسب الوضع وما يجب التنبيه
 أن تعريف النذر كتعريف الأضافات والموصول ينقسم إلى الأقسام الأربعة **قوله**
 أنه كالتعريف باللام في الأحكام **قوله** فلا يصح القول بأنه موضوع لمفهوم الغائب
 المفرد المذكور يستعمل في خبرائه أقول لا يتم في قوله لا يستعمل لدم الغرض والمعاد
 فالمراد بقوله موضوع لمفهوم الغائب المفرد المذكور يستعمل في خبرائه أنه
 موضوع للغرض الاستعمال في خبرائه وقد عرفت أنه الغرض قد يختلف عمدا
 الغرض فصح الكلام والنصح المرام أقول أن لم أن الغرض لا يختلف عمدا الغرض
 يصح القول بأنه الضمير الغائب لموضوع لمفهوم الغائب المفرد المذكور لغرض الاستعمال
 في الخبريات فإنه لا يستعمل في الخبريات وإن استعمل في الكليات أيضا على سبيل
 النذر لكنه ليس غرضا للوضع م الوضع **قوله** بما يقال كونه استعمال في خبرائه
 غرضا لا ينافي كون شيء آخر بغير غرضا وبما ذكرنا لمراده لو كان اللام في قوله

لا يستعمل

لا يستعمل لدم العاقبة يصح القول بلا استكمال أقول ليس المراد بالخبر
 الخبريات الحقيقية بل مطلق الأفراد ولا خلاف في أن الشيء قد يكون فردا
 لنفسه وخبريا له فالضمير الغائب المستعمل في مفهوم الغائب المفرد المذكور
 مستعمل فيه من حيث أنه خبري بنفسه وفرد منه فلا يورد الاشكال سواء
 كان اللام للغرض والعاقبة وسواء جعل الاستعمال في الخبريات فقط
 غرضا أو استعمالها مطلقا **قوله** ولا ينافي موضوع لمفهوم كذا ذكره المحرر
 أقول القول بأنه موضوع لمفهوم كذا ذكره المحرر لا ينافي كونه موضوعا لمفهوم
 كلي لجواز أن يكون موضوعا لها **قوله** يقال المراد بالموضوع لمفهوم في عبارة
 المحرر الموضوع لمفهوم فقط واللام يمكن مقابلة الموضوع لمفهوم كلي بل
 يكون من أفراد لا ينافي قوله أن يكون المراد بالموضوع لمفهوم الموضوع
 لمفهوم في الجملة وكذا بالموضوع لمفهوم كلي الموضوع له كذلك ويكون فيه
 الجينية مقبولة في كل واحد من الضميرين والتقديم اعتبارا بابتداءه في الأقسام
 فإن قلت فيلزم من أن يكون الضمير خبريا موضوع لمفهوم كلي اسم جنس
 وكذا الموصول قلت لا بعد في ذلك فإنه صريح في بعض شروح الفصل بأنه
 الضمير والموصول من قبيل أسماء الأجناس أقول أيضا يجوز أن يكون المراد
 بالموضوع لمفهوم الموضوع لمفهوم في الجملة وبالموضوع لمفهوم كلي الموضوع
 له فقط ويكون حاصل التقديم هكذا اللفظ الموضوع ودلالة الوضع على
 بحسب وضع واحد أما كلي فقط أو متخلف في الجملة والأول ينقسم إلى
 الجنس والمصدر والمثنى والفعل والتأنيخ العلم والحرف والضمير

واسماء الاشارة والموصول فلا يرد الاعتراض كمالا يحق على القول
قوله ولا يابن موضوع للجنائات المنزوجة تحت كل غايب مفرق قد ذكر
 سواء كانت حقيقة او اضافية كما ذكره المحقق الشريف **اقول** فيه حيث
 اما اوله فلا يراد بالجنائات الافراد والعرض من الترتيب المستفاد
 سواء كانت هي التعميم لا تخصيص فلا يرد الاعتراض عليه واما ثانيا فلا
 الجزئي الاضافي بطلان على كل فرد من الافراد التي تكتبه الكلي بالقياس اليها
 كما استفاد من رسالة القادسية في المنطق حيث قال وهو بك اذن يكون
 وافرد وجزئي اضافي في ذاته فلا يرد الاستكال ولو حمل الكلام على التخصيص
 لا التعميم **واما** ثانيا فلا يراد الاصل المعبر عنه بمفهوم الجزئي الاضافي قد يرد
 ما يندرج تحت مفهوم في نفس الامر ويصدق هو عليه وعلى غيره كما يجب على
 الاضافي اخص مما يصدق عليه بهذا المعنى والاضاح كل خصم الداطق **قوله**
 من حيث انه مذكور بهذا الذكر الجزئي لا يحتمل الترتيب فيه حيث دما اوله
 فلا نال ان الكلي المذكور من حيث انه مذكور لا يحتمل فرض الترتيب
 الى نفس المفهوم المتصور مع قطع النظر عن الامور الخارجية كما قد
 في موضوعه ومن كون امتناع الكلي المذكور من حيث انه مذكور بالذكر
 الجزئي غير قابل لفرض الاستزاد لا يصير حينا **واما** ثانيا فلا يراد ان
 اطلاقها عليه من هذه الحقيقة بل ان اطلاقها عليه لا من هذه الحقيقة
واما رابعا فلا يراد لوصف هذه الدليل لزم ان يكون التي الواحد كذا حيث
 معانا مل ود بالاقبال يكون ان الجواب عن المعرف بلام الجنس والمعرف بلام

العدد المستعمل في مفهوم كلى والموصول والمضاف والمنتمين في الكلي
 بمثل ما ذكره القائل في الضمير الغائب واسم الاشارة فلا وجه لتخصيص
 الجواب بها فافهم **قوله** قالوا مثلا موضوعنا ان لك الحق لمخصوص سواء
 تلفظ به زيدا وعمرا او غيرهما او كلى واحده من الاشخاص القائمة بحال
 متعددة **وبما** ناقش انه يجوز ان لا يكون موضوع الشخص الصادر من
 محل مخصوص لا يقال في يكون اطلاقا على سائر الشخصيات الصادرة عن
 الحال الاخر مجازا لا نأقول كونه المسمى الصادرة من حال آخر فافهم
 للشخص الصادر من هذا المحل بالشخص مسمى على ان يكون فلسفي لا يلتفت اليها
 ارباب العربية **قوله** لوجبان لا يفاد ولا يفهم به الا واحد مخصوص **قوله**
 ان اراد انه لوجبان لا يفاد ولا يفهم به الا واحد مخصوص بعد العلم
 بالوضع بلا قرينة صادرة فلم يكن بطلا المتالي ثم وان اراد انه لوجبان
 ان لا يفاد ولا يفهم اصلا الا واحد مخصوص فاللازمة منه ومنه ان
قوله وكذا اذا قلنا الباء في ضرب ساكنة فيه حيث يظهر ثانيا مل **قوله**
 لم يرد به الا ذلك المؤلف هذا ثم بل المراد الواحد المتخصص قال قلت لمفهم
 ليس مدح الشخص لمخصوص بل مدح كل فرد عنه قلت قد عرفت انه الشخص
 من اللفظ القائم بمحل عند فهم مدح مع سائر الاشخاص القائمة بحال آخر
 فيشمل كل فرد منه **قوله** ولو كان عبارة عن ذلك الشخص القائم بل لا جبر
 لكان هذا مما لا يله لا عينه ان اراد انه لا عينه بحسب العرف فم وان اراد
 انه لا عينه في نفس الامر فلم يكن لا يجري نقضا لانه الكلام ههنا

مبنى على العرف أقول أسماء الكتب يجب أن يكون من قبيل اللفظ الموضوع
 لجميع شخص وضعها عما فارتأى كما وضعت بأداء الالفاظ والعبارة
 وضعت بأداء النقوش الكيفية المستحصنة الدالة على الالفاظ بلا واسطة
 وعلى المعاني بالواسطة ثم إن النقوش الكيفية وإن لم تختلف ولم يتعد
 باختلاف الحال عرفا لكنها تختلف باعتبار أقسام الخطم السبع والتقليد
 والرقاع والسامى والتلث بالصف بل بالرفع فاسماء الكتب ليست
 موضوعا لشخص من أحد هذه الأنواع فقط والآن لكان دلالة على
 مشخصات تسمى الأنواع الأخرى مجازا ولا لكل شخص من كل نوع بأداء
 متعدي ذوالا كانت مشتركة فنعين أن يكون موضوعه لكل شخص
 من كل نوع وضعا عما هو لفظ وما قيل أن أسماء الكتب ليس مما نحن
 فيه إذا الكتاب الذى عبارة عن الالفاظ والعبارة الخاصة لا يتعد
 الا بتعدد الالفاظ وذلك التعدي ندرى فلسفى لا يعتبره أرباب العربية
 ليس بصواب لأن هذا الدليل لا يبعد عدم كونه أسماء الكتب مطلقا
 مما نحن فيه بل عدم كونها موضوعا بأداء الالفاظ على أن قوله لا يتعد
 الا بتعدد الالفاظ فاسد ظاهر لأنه الالفاظ كما يتعد بتعدد الالفاظ
 يتعد بتعدد اللفظ أقول أيضا حصر اللفظ الموضوع لشخص وضعا
 في الأقسام الأربعة بطا فان اسم الفعل كلفظ صيغة موضوعه للفظ
 المخصوص ولكل ما يراد به من الالفاظ الموضوع كما يشعره كلام صاحب
 الفصل ويبرأ به كلام العلامة المفاد أن في خواصه الكثيرة ليس

موضوعا لهذه الشخصيات بأداء وضاع متعدي ذوالا لكان متعديا
 فتعين أن يكون موضوعا لها بوضع واحد عام وهو كمدعى وهذا ظهر
 أن ما قيل تعريف العلم غير مطرد لعدم على أسماء الأفعال فارتأى موضوعا
 لموضوعات الالفاظ معينة بوضع مشخص وجعل اللفظ كليا لتعدي
 اللفظ ندرى فلسفى لا ينفصل اليه أرباب العربية ليس بصحيح تأمل
 أقول أيضا حصر اللفظ الموضوع لشخص وضعا عما في الأقسام الأربعة
 بطا وظنى أن أسماء العلوم من هذا القبيل مع عدم دخولها في شئ من
 الأقسام والدليل على كونها داخلية في المقسم هو ستة أحدها أن اسم العلم
 كما وضع بأداء إلى أئبل والملكة وضع بأداء التصديقات الموضوعية المتعلقة
 بتلك المسائل ولا شك أن بعض العلوم ليس ما يله يقينية كالعلوم
 العربية والعلوم الشرعية فاسماء هذه أما موضوعات لها يقينية موضوعية
 من التصديقات المتعلقة بتلك المسائل كالتصديقات الظنية في علوم
 أن يكون إطلاقها على التصديقات الجزئية التي لم يصل إلى حد اليقين مجازا
 وهذا ما لم يقل به أحد أو لكل طائفة مخصوصة من التصديقات المتعلقة
 بها سواء كانت ظنية أو حسية أما بأداء وضاع متعدي ذوالا لكان متعديا
 واللازم بطا لا تقا أو بوضع واحد عام وهو لفظ وتأيدنا أن
 التصديقات التي وضع العلم بأدائها عبارة عن التصورات الأربع
 تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الأجاسية والحكم
 والتصور ينقسم إلى التصور بالكنه والتصور بالوجه والتصور بالوجه

ينقسم الى تصور بوجه ما وادى غيره ولا شك في اختلاف هذه الاسماء
 بالتخصص بالنوع وحيثما خلاص التصورات يختلف التصديق بغير
 قاسم العلم اما موضوعه لطائفة مخصوصة من هذه التصورات او
 التصديقات فيلزم ان يكون اطلاقه على غيرها مجازا او لكل طائفة مخصوصة
 منها اما بوضع متعدي فيلزم الاشتراك وهو باووضع واحد عام
 وهو محتمل تأمل وتالما ان اسم الكلام موضوع لما يؤول اليه يقتدر بها
 الانسان على اثبات العقائد الدينية على الغير وضربا بان عقائد المخيط
 كلام كعقائد المصيب فلا معتقدات المعزاة كلام ومعتقدات الكريمة كلام
 آخر ومعتقدات الاشاعة كلام آخر وكذا الكلام في معتقدات سائر
 الفرق قاسم الكلام ليس موضوعا للطبيعة الكلية الصادقة على كل واحد
 من هذه المسائل والمعتقدات ولا لواحد منها والى كل طائفة على غيرها
 مجازا ولا لكل واحد منها بوضع متعدي فيلزم ان يكون موضوعا
 لكل منها بوضع واحد وهو محتمل ^{مكتسب} ورايها ان اسم كلمة موضوع لما
 يستفاد منها الا ان تأمل الوجود في نفسه وما عليه الواجب في نفسه
 فذا الناس من طائفة يحصل منه مسألة ومنهم من طائفة يحصل الف
 مسألة ومنهم من طائفة يحصل ما ينز من ذلك قاسم كلمة ليس موضوعا
 للطبيعة المسائل الصادقة على كل واحد من هذه المسائل المختلفة بالقدر
 ولا لواحد مخصوص منها والا لكان اطلاقه على غيره مجازا ولا لكل واحد
 منها بوضع متعدي فتعين ان يكون موضوعا لكل منها بوضع واحد عام

وخامسها

وخامسها انهم عرفوا الكلام بعلم يقتدر به الانسان على اثبات العقائد
 الدينية على الغير وذكروا ان الاقذار المذكور يختلف بحسب اختلاف مراتب
 الناس فمن الناس من يحصل له الاقذار المذكور بواسطة ماية مسئلة
 ومنهم من يحصل له ذلك بواسطة الفا والعين ومنهم من هو دور ذلك
 قاسم الكلام موضوع لكل واحد من هذه المسائل المختلفة بالقدر والكمية
 وليس موضوعا لباوضاع متعدي فتعين ان يكون موضوعا لوضع
 واحد عام وسادسها انهم ذكروا ان مسائل العلم يتلوه بنسب
 الافكار وتتزايد بتزايد الافكار فيختلف العلم باختلاف الافكار
 والافكار وليس اسم العلم موضوعا لطائفة واحدة من تلك المسائل المختلفة
 والا لكان اطلاقه على غيره مجازا ولا لكل واحد منها بوضع واحد عام
 وهو محتمل تأمل في هذا المقام فانه قد رتبة اقدام ومثلية اقوام
 واقول لفظ الموضوع المستخلص في الاقسام الاربعة بطريق الفرائض
 فانه يختلف بحسب الفرائض السبع المشهورة وليس موضوعا لواحد منها
 ولا للطبيعة الكلية فتعين ان يكون موضوعا لكل واحد منها لا
 بوضع متعدي بل بوضع واحد عام فتأمل حتى يظهر لك ما فيه ^{قوله}
 حاله المبتدأ لا يقال وقوع الحال المبتدأ مذهب ضعيف لا
 به لا نقول مع تقدير تسليم ذلك لكان هنا ليس في الحقيقة المبتدأ بل
 هو المفعول الحكمي او الفاعل الحكمي فان الفاعل في الجملة معنى المفعول
 المتفاد من الاسم او الالف واللام او الالف فقط على اختلاف الاراء

ياوضاع متعدي فتعين ان يكون موضوعا لكل واحد منها
 مع

فانهم قوله اذ من ضمير في خبر المحذوف بخود ان يجعل حاله نفس الخبر
 لجعل العامل معنى اشارة او التنبية فيكون حاله المفعول **هك قوله**
 ان اريد بها الالفاظ كان من قبيل اشتغال الكل على الاجزاء والاولا التنبية
 في عين الخاتمة فيلزم اشتغال التي على نفسه **انما** خبر بان بخود ان يكون
 من قبيل اشتغال الكل على الجزئي بان يكون الخاتمة اسم جنس كما ذهب اليه
 بعض المحققين او يكون المراد بالخاتمة ما يطلق عليها الخاتمة على تقدير كونها
 موضوعا لمشتقها وضعاعاما او كونها علما مستغنيا على اخذها في القول
 ويكون المراد بالتنبية الالفاظ المخصوصة **ومجوز** ايضا ان يكون من
 قبيل اشتغال الكل الجزئي على الكل والخاص على العام بان يكون المراد بالخاتمة
 الالفاظ المستغنية المخصوصة وبالتنبية الالفاظ والعبارة المطلقة
 فظهر انه لا يلزم من عدم اشتغال الكل على الاجزاء اشتغال التي على نفسه و
 لا يصح قوله والاف التنبية في عين الخاتمة تأمل واقول ايضا ان اريد
 بالتنبية الالفاظ لا يجازي يكون **الاشتمال** من قبيل اشتغال الكل على الاجزاء
 بان يغني جميع الاستدعاء منها قوله التنبية عن الخاتمة قلنا من له
 العنوان اعني قوله الاول الثاني الثالث الرابع داخل في الخاتمة و
 خارج عن التنبية فلا يكون عنها وما يقال ان قوله الخاتمة فنشمل على
 تنبيهات داخل في الخاتمة وخارج عن الاستدعاء فلا يكون هي فغنية يافيه
واقول ايضا الخاتمة التي هي اجزاء الكتاب بطلان كتاب على مله استا
 اجزاء الالفاظ والعبارة المخصوصة وتايتها النفوس الكينية ^{التي}

عليها وتايتها المعاني المخصوصة التي مدلولها وكذا الكلام في التنبية
فان اريد بالتنبية الالفاظ فاما ان يراد بالخاتمة ايضا الالفاظ
 فيجوز ان يكون الاشتغال من قبيل اشتغال الكل على كل واحد من اجزائه كما ذكره
 واما ان يراد بالخاتمة المعاني المخصوصة او النفوس المستغنية فيجوز
 الاشتغال اشتغال الطرف على الطرف سواء اريد بالتنبية جميعها او كل
 واحد منها فلا يصح قوله ان اريد بالتنبية الالفاظ كما من قبيل اشتغال
 الكل على الاجزاء ظاهرا **واذا** اريد بها المعاني فان كان المراد بالخاتمة ايضا
 هذه كانت الاشتغال من قبيل اشتغال الكل على كل واحد من اجزائه وان كان
 المراد بها النفوس او الالفاظ كما من قبيل اشتغال الطرف على الطرف في
 ولو اريد بها النفوس الكينية فان كان المراد بالخاتمة ايضا ذلك النفوس
 كان الاشتغال اشتغال الكل على الاجزاء وان كان المراد بالقبولين الآخرين
 كان اشتغال الطرف على الطرف **وبهذا** ظهر ان قوله وان اريد بها معاني
 الالفاظ او المعاني المصدرة كان من اشتغال الالفاظ على المعاني
 او الاعراض ليس يبيد كماله على اطلاقه تأمل **قوله** هذا الذي يندرك
 او مضمون ما يليها والتنبية عليه الاشتغال الاول على تقدير كون التنبية
 عبارة عن العبارات والثاني بالمعنى كونه اشارة الى المعاني والثالث
 بالتنبية الى كونها مستعملة في المعاني المصدرة **قوله** اي متعين من
 حيث انها مرادة من الالفاظ لها واما قلنا مرادة من الالفاظ لان
 تحصلها وتعيينها في ذاتها ممكن من غير احتياج الى ضمنية انما الاحتياج ^{اليها}

في العلم بانها بخصوصها مرادة من اللفظ **وبعد** ان دفع ما يقال لا
 يحصل تلك المعاني الا بالغير ومعنى الحرف انما كان في الغير لا في
 الا بالغير وكيف لا يكون معاني في غيرها **قوله** في اسماء اذ لا قابل يكونها
 افعالا ولا مطلب فليكتفي بها لا فاعيا ويكفي ان يقال في اسماء اذ
 لا يدل على الحرف او هي اسماء اذ لا يدل على الزمان والنسبة القائمة
 نظري وقيل قوله في اسماء متفرع على سابقه من غير احتياج امر في ال
 بدفع احتمال كونها افعالا من ان المراد بمدلولها مدلولها التضييق
 على ما قيل ومن غير احتياج تأويل في اسماء الى انها ليست هي فالان تلك
 الثلاثة عبارة عما هي داخله تحت الموضوع المتخصص فليكن مدلولها في
 نفس كونها اسماء **قوله** الثاني الاشارة العقلية كما في الفصلة **الط**
 ان هذا اشارة الى ان المراد بالاشارة العقلية المعهودة اليه هي قرينة الموضوع
 لا مطلق الاشارة العقلية اذ لا يصح انها لا تفيد الشخص ولا ينطبق
 عليه ما ذكره من الدليل اعني قوله فان تفيد الكل بالكل لا تفيد الجزئية كما
 قيل وانت خير بانه لا يجوز ان يراد بالاشارة العقلية مطلق الاشارة
 العقلية ويصح مع هذا انها لا تفيد الشخص فان الافادة المستلزام
 ولا يخفى ان مطلق الاشارة العقلية لا يتلوه الشخص والام يتلوهما
 والثاني بط **وايه** يجوز ان يجعل المدعى دفع الاعجاب الكل الى ليس كل اشارة
 عقلية مفيدة للشخص فانه اذا قيل الاشارة العقلية مفيدة للشخص
 لتبادر الى الفهم ان كل اشارة عقلية مفيدة له اذ المملات المستعملة في

العلوم كليات كما قيل فاذا قيل الاشارة العقلية لا تفيد الشخص
 كان رفعه لا محال بالكل ولا خفاء في محنته والطاق ما ذكره من الدليل
 عليه يوجب ما ذكرنا ما استاد اليه العلامة الرازي في شرح الرسالة في
 والامر من اللذين بينهما عموم من وجه ليس من لخصتها محرم اطلاق
 فانهم **قوله** خلاف قرينة الخطاب اي قرينة تشمل عليه الخطاب بمعنى الكلام
 الذي هو طبعه وقرينة تدركه كتحس فانها تفيد ان الشخص نظر الى افعالها
 من غير استعانة بما يصاحبها فاضافة القرينة الى الخطاب والتحس ياد في
 ملازمة الخطاب بمعنى المصدر والاضافة للبيان كما فعله المحقق الربيع
 قدس سره اي قرينة هي الخطاب بمعنى المصدر بدفعه لا بتناول قرينة
 ضمير الغائب ولا يصح عطف التحس على الخطاب الا ان يراد بالتحس الاشارة
 الحسية ولا يخفى بعينه كذا قيل اقول فيها كنه اما اوله فلا بد من التناول
 لقرينة ضمير الغائب لا يقتضيه ما هو مقصود من المقصود الضمير واسم الاشارة
 جزئي في الجملة والموصول كلي البتة او انهما عارضا جزئيا وهذا كناية لان قرينتهما
 تفيد الجزئية في الجملة بخلاف قرينته **واما** ثانيا فلا بد من قوله ولا يصح عطف
 التحس على الخطاب مما لم لا يجوز ان يكون التحس معطوفا على الخطاب ومع ذلك
 يكون اضافة القرينة الى الخطاب بامية والى التحس باني ملازمة لا بد في
 ذلك من الدليل **واما** ثالثا فلا بد من يجوز ان يكون التحس معطوفا على الخطاب
 ويكون اضافة القرينة اليه ببيان كنه لا يكون المراد بالتحس الاشارة الحسية
 بل يكون اسناد القرينة اليه جاريا **واما** رابعا فلا بد من ان التحس معطوف على

قيل الضمير المرفوع في كلمة كما نارجع الى اللفظ الذي
 قرينة تحس لا الى الضمير واسماء الاشارات مطلعا
 فلا يقدح عدم التناول بقرينة ضمير الغائب ويجوز
 العبرة ارجع الى اللفظ الموضوع لمعنى التحس
 الذي هو الفهم لا الى الضمير بقرينة
 في هذا القسم واعلم منه

الخطاب بل هو معطوف على قرينة الخطاب وأما خامس فلا بد من وجود
أن يكون المضاف إلى القرينة محذوفاً ويكون قرينة تحت معطوفاً على قرينة
الخطاب لا بد من أن يكون ذلك من دليل وما يقال أن قرينة ضمير الغائب قد لا يفيد
التخصيص لأن المرجع إليه قد يكون كلياً فمذموم بأنه يجوز أن يكون المراد
أن الإشارة العقلية بعد الجحشة في شئ من المواد بخلاف قرينة الخطاب
والحق فإنها يفيد أنها في الجملة بل في أكثر فلهذا كان الموصول كلياً البنية
وهما جزئيان في الجملة أو قد يكون موصول كلياً وهما جزئيان فأملاً **قوله** وفيه
وهو أن عدم مفهومية الشخص مجرد الصلة لا يوجب كلفة الموصول مع
أن الموضوع والمستعمل فيه الشخص أقول البصر مفهومية الشخص مجرد القرينة
في الضمير واسم الإشارة لا يفيد كونها جزئيين أو الجزئية والكليتها إنما هو
بحسب الوضع وبالنظر إلى نفس الموضوع لا بالنظر إلى الأمور الخارجية
عنها وأقول قد خطر ببالي وجه كلامي وهو أن المراد أن الإشارة
العقلية التي هي قرينة الموصول لا يفيد الجزئية أي لا يستلزمها وأن تحقق
منها في الأكثر بخلاف قرينة الخطاب والحق فإنها يفيد أنها قطعاً وكذا كان
هذا كلياً في الجملة وهما جزئيين كلياً فإن قلت يشكل بالضمير الغائب قلت
الضمير الغائب خارج عن المقسم أي اللفظ الموضوع والمقسم قبل المقسم لا المقسم
نفسه فإن قلت إذا كان الموصول كلياً فكيف جعل قسم اللفظ الموضوع
لشخص قلت لم يجعل الموصول قسماً منه بل قيد القسم وهو يجوز أن يكون
أعم من المقسم فأملاً **قوله** وقد يناقش فيما ذكرنا بأن تقييد الكلي بالكلي يفيد الجزئية

بأنه إذا جاز أنت جبراً أنه إذا كان المراد بالافادة الاستلزام أو كما
دفع الأجاب الكلي أو بهذا القدر يثبت لمدعى لا بد من المناقشة وقد دفع
المناقشة بأن جميع الكليات متساوية في الأفراد القرينة وضم أحد المتساويين
لا يوجب خروج شئ من الأفراد واختصاصه ببعض فتقييد الكلي بالكلي
لا يقلل أفراد القرينة ففعله جعله متخصاً وبأن الكلي المفهوم
والمفهوم إليه يجوز العقل صدقاً على جميع ما عداه فهو صدقاً على كل منها
على جميع أفراد الآخر وذلك مستلزم تجوز اشتراك مجموع بين أفراد كل منها
ويرد على الأول أن لا يلزم أن ضم أحد المتساويين إلى الآخر لا يوجب في شئ
من المواد خروج شئ من الأفراد واختصاصه ببعض لجواز أن يكون من
المتساويين ما يوجب ضم أحدهما إلى الآخر ذلك لا بد من أن يكون ذلك من دليل
وعلى الثاني أن قوله ويستلزم تجوز اشتراك مجموع ثم وعلى تقدير التسليم
لا يستلزم كلفة المقيد وهو كمدعى فأملاً **قوله** الثالث أي التبيين الثالث
والظاهر أن المقصود بالتبيين الفرق بين العلم والمفهوم وفاد تقسيم التبيين
لاسم الإشارة لأنه علمت من هذا أن اللفظ الذي هو العلم من العلم من العلم
تأكيداً لما استفاد من التبيين ونصراً بما به مستجى بالتبيين بهذا لأنه حكم
بديهي كذا قيل **قوله** علمت أي بالعودة القرينة من الفعل **قوله** أي مما سبق
في التبيين أو من التبيين من المذكورين سابقاً فأملاً **قوله** مع وحدة المقسم
بحسب الوضع الواحد وهذا الذي دفع ما قيل وأما الفرق البصر بأن الموضوع
لا في أحدهما متعدد دون الآخر كما قيل فليس شأناً للعلم المتشرك الذي

هو ارجوح الاعلام الى الفرق بينه وبين المضمي لانه المفعول حاصل للعلم
بحسب وضع واحد لا يكون الا واحدا كما لا يخفى بحال **قوله** المضمي
فاسد لتقييم الجزئي بالعرض حيث ذكر في كثير من كتب الاصول متناهي
اللفظ معناه ان كان جزئيا فاما ان يكون مضميا فهو مضمي وان كان
ظاهرا فعلم **قوله** حاله المضمي الجور ويجوز ان يكون حاله المضمي
فاسد لتقييم حال كونه متناهي اسم الاشارة حيث لم يتم له ولم يدل
هويته وانت جبره انه كما عرف من الالف فاد اخراج اسم الاشارة عن
تقييم الجزئي عرف ايضا فاد اخراج الحرف منه والاول كان ادخاله فيه فاسدا
فيكون تقييمه فاسدا ويمكن ان يعتذر له لاحتمال بانه لو لم يتقرر من ان
يكون اخراجه من تقييم اللفظ الذي معناه جزئي لاجل ان المراد باللفظ الذي
معناه جزئي فقط بحسب وضع واحد والمراد ليس معناه جزئيا فقط فلا
يكون تقييمهم باخراجه لهذه النكته فاسدا **وبهذا** اخراج الجواب عما قيل
كما عرف من الالف فاد اخراج اسم الاشارة من تقييم الجزئي علم فاد
اخراج الموصول عنه والاول كان ادخاله فاسدا فيكون تقييمه فاسدا
المضمي يجوز ان يكون اللفظ الذي معناه جزئي فالموصول خارج عنه لا
موضوع للكمال ايضا فلا يكون تقييمهم باخراجه لهذه النكته فاسدا وما
ذكر ان تعريف العلم ليس بانفع لصدد فاعلم الحرف والموصول فاعلم وي
يتم ان يكون اخراج الموصول من التقييم بعد كليا لانه فلا يكون لتقييمهم
باخراجه لهذه النكته فاسدا وهذا الجواب بعينه جواب عما ذكره ان يخرج العلم

ليس بانفع لصدد فاعلم الموصول فاعلم **قوله** فلما مفعول له بالتقييم
باعتبار نفعه بالحال المذكور ان مفعول له بالتقييم اليها فقط وينتد
من هذه العبارة ان الفاء راجع الى هذا الظن واصل التقييم يرى من
الفاء ولا ينبغي ان يجعل عليه اذ علم من الالف ان التقييم فاسد كما ان
الظن فاسد اقول لم يعلم من الالف فاد لتقييم في نفسه مع قطع النظر
عن الظن لانه يجوز ان يكون المراد باللفظ الذي معناه جزئي في هذا
التقييم الذي معناه جزئي فقط فلذا لم يجعل اسم الاشارة فماتته و
باللفظ الذي موضوع لمخصص بوضع عام الذي وضع له في الجملة كما
هو التحقيق في لا يكون بين التقييمين تناف فيكيف يعلم من الالف فاد
هذا التقييم اقول ايضا يجوز ان يكون اخراج اسم الاشارة بعد كلفظ
النكته فلا يكون تقييمهم باخراجه لهذه النكته فاسدا فيبقى اصل التقييم
من الفاء تدبر قبل وانما عجز عن اعتقادهم بالظن تنبيه على انه الدعوى
ظن كما هو الظن بالظن وللادارة الى ضعفه وذلك لظن انهم ظنوا
ان اسم الاشارة وضع للقدرة التي ترك والتقييم للجزئيات كما هو ظاهر
ان ترك جعلوا التبعين المعبر في الاول حين الاستعمال استغناء عن
القرينة وفي الثاني مقتضى الوضع كما قيل واما انهم ظنوا ان كليا ما هو
للجزئيات بالقدرة التي ترك الا انهم جعلوا اسم الاشارة غير مفيد للتبعين
من غير فهمه معتبر في وضعه والتقييم مفيد له وكان متناهي من الظن
انهم حين اطلاق المضمي فمما له لفظ من غير فهمه من العمل الى اللفظ

فقطوا ان الضمير بعينه التعيين بنفسه ولم يظنوا ان ههنا قضية ضمنية
لازمة له حين الاطلاق واما المخاطب او السكلم او من مرجع ولم
يعلموا ان مجرد اطلاق اسم لاشارة مالم يعنى اليه امر هو الاشارة الحسية
الواقعة ضمرا الى استعمال اللفظ مستعمل وانت حينئذ هذا المتشابه
ايضا ليكون الحرف والموصول خارجا عن الخزي فان اعترف هذا الغلط بعدم
جزمتهما يكون تقيمه فاسدا وهذا الوجه ايضا وان لم يعترف بكونه دليله متيقنا
ثم لا يخفى على الفطن انهم لو اعترفوا بكون اسم الاشارة موضوعا للخزي
المحظوظ بالقدح المتزك لو فهم القول بكونه جزميا اذا لا معنى للخزي في الغرض
الا ما كان قد لوله الموضوع جزميا فالاعتراف بكونه موضوعا للخزي يثبت في
القول بعدم جزميته بالغرض تأمل **ج** ويجوز ان يكون متشابه اخرج اسم
من الخزي انما جعل موضوعا لكل احد في عليه انما بالاشارة عقلية او
حسية لما زاد كل اسم اشارة مستعملا في المعقولات الصرفة بخلاف الضمير
فانه لم يستعمل في الكل الا قسم منه وهو الضمير الغائب في الجملة فجعلوه محال
في الكل لندرة حقيقة في جزئيات جملة واسم الاشارة حيث كان استعماله
في الكل فلم يجعلوه محارا ولا يخفى ان هذا الوجه ايضا وجه لا يخرج الموصول
والحرف من الخزي فان الحرف والموضوع لكل بنية شخصية كانت او كانت لا
هو مستعمل في الكلمات الصرفة فلا يجوز جعله محارا في الكلام حيث كثر
استعماله فيه وكذا الموصول موضوع لكل ذات معلومة الانصاف
بمعن كون كنيته او جزئيه لانه كل مستعمل في المعقولات الصرفة فلا يجوز
موصول **ح**

جعله محارا فيها حيث كثر استعماله فيها لا يقال ما ذكرتم لا بد ان علم
ان اسم الاشارة ليس بخزي اصله بل بدل علم انه ليس بخزي فقط
فكيف يجوز اخراجه عن الخزي بهذا الوجه لا نأفول يجوز ان يكون المراد
بالخزي المقسم ما هو خزي فقط لا الخزي في الجملة ولا خفاء في خروجه اسم
الاشارة عنه **قوله** بقرينة الاشارة اي بقرينة الاشارة **قوله**
الضمير متعين بالوضع اي بالوضع الذي لاجل الاستعمال في المعين و
عاقبته الاستعمال فيه بخلاف اسم الاشارة فانه لم يوضع لاجل
الاستعمال في معين وليس هذا الاستعمال ماله لوضعه وعاقبته بل
انما سبق بعينه بقرينة الاشارة في بعض المواضع وبهذا البند دفع ما قيل
يستفاد من جعل تقيمين الضمير بالوضع ان غير الحكم تفضل للوضع العلم
للموضوع له الخاص وليس ذلك مما يفرقه كما استشهد على انه وجه دفع
آخر وهو انما استشهد في الالفة ان المنطق بهذا القسم هو الوضع
الحكم وهذا لا ينافي كون غيرا موافقا له في القول بتحقيقه في بعض المواضع
بعد لفظه وقد يقال اللزوم من جعل تقيمين الضمير بالوضع احد الامور
اما كونه موضوعا للاشياء اصلا او صانع متعدي فبنا في ما استشهد ان
القول بالاستتراك في امثاله بط لا اتفاق او كونه موضوعا لها بالوضع
فيما اذا استشهد من ان القول ان الحكم قد يفرق بينهما في هذا القسم هو الوجه
وتفضل به فتأمل **قال** قد سبق في الحاشية لانه اما ان يتعلق في غير
بدل اعلم ان قوله في غير محتمل ان يكون ظرفا مستقرا صفة لمعنا وحال

ويكون الضمير اجعا الى ما دل عليه ويجعل ان يكون **ظاهرا مستقرا**
 عن الضمير في ما دل ويكون الضمير اجعا الى المعنى او الى ما ويجوز ان يكون
 ظاهرا لغوا وح اما ان يتعلو بدل واما ان يتعلو بمعنى **قال** قد منكر
 في الحقيقة اي دل بغير رد اسر لما جاز هذا في الابدان في ان في رد
 بمعنى الباء وانه يقتضي ان يكون هذا الحرف مادل على معنى بلفظ آخر منه وهو
 غير مستقيم واجيب عن الاول بانه حروف في مقام بعضها مقام بعض
 ووجهه انما لا يرتك في التعريف بدونه قربة ظاهرة **وهو الثاني** يمنع
 عدم الاستقامة فان الحرف انما يدل على معنى بغيره ويجوز ان يكون المعنى
 دل على معنى لا بالنظر الى نفسها بل باعتبار كلمة اخرى معها تأمل **قول**
 لا يستقل بمضمومة المعنى منه اعلم ان معنى التعريف لو كان هذا لزوم ان يكون
 ما في الصدقة على المفردات واسماء الاشارات وهو موصولا بل جميع
 الالفاظ الموضوعة وضعا عاما للمشتبهات كما لا يخفى على ذي فطنة فاذكر
 في الشرح هو الصواب ولا يخفى في ذلك ان ضمير في عبارة الامر اجمع
 الحرف واللام في قوله بالخزينة عوضا عن الحذف الى المعنى والجار و
 الحرف محذوف وانه غير صحيح اذ لم يبين محاسن كونه معنى قول الحاجة في
 حذوف ما ذكره بل يبين خلافا **قوله** فلا في هذا الاستدلال لا يتصور
 فائدة اصلاحه من غير **قوله** فلا الدليل على هذا الاستدلال ليس نصا
 من المواضع قد يافى بانه عدم الدليل لا يوجب عدم الدلول اذ الدليل
 لازم والدلول ملزوم وعدم اللازم لا يستلزم عدم الملزوم كما هو

المقرر معلوم **قوله** وذلك ما لا يقول به من له ادنى معرفة باللغة و
 احوالها فيه حيث قال الشيخ ابا علي بن سينا قال في كتاب الفاء اذا سئل
 ما يدل ما لا يفعل زيد فيقال ان في ذهن طالبها بعد لم يقينه الا
 على سبيل فلا يصلح افرادها لان يوضع او يحل مبتدأ بها او يجوز
 الا ان يقتضيه لفظ آخر يتم نقصانها فاذا قرئ بها غير هاتين كان
 مبتدأ او خبر وقال في النجاة وفي لفظة مفردة انما يدل على معنى يعبر
 ان يوضع او يحل بعد ان يقتضيه باسمه وكالما كقولنا في على انتهى كلامه
 وظهر منه ان كون الحرف صالحا للوضع والحل مع ضم ضميمة الياء ليس
 مما لا يقول به من له ادنى معرفة باللغة و احوالها هذا وانت خبير به
 برود على الشيخ ان كون الطلب باقيا بعد فيها اذا قيل في جواب ما اذا يفعل
 زيدا لا يكفي في اثبات الخط وابقاع الفرق بين الاداة والاسم
 لانه يجوز ان يكون بقاء الطلب لاجل كونه الجواب عن جواب باللفظ
 فلو ذكر في الجواب اسم لا يفي بالمقصود كما ان الطلب باقيا كذا فانه اذا
 قيل موضوع ان مثلا يتحقق وكان المقصود تحقق انه كذا كان الطلب
 باقيا بعد ولو قيل في الجواب ان زيد مطروف كان الطلب باقيا فلو تم
 هذا الكلام لزم انه لا يصلح المطروف للحكم عليه لم يقتضيه متم ويجوز ان
 يكن في ذهن من يحذف في جواب بعض الاسئلة فانه لو قيل في جواب ما
 النبوة اليه بين السيرة البصرة من يحصل المقصود **قوله** يتناول الفعل بظا
 وما قيل في الجواب المراد ان الحرف مادل على معنى مطابق في غيره غير مستقل

لزمانه فلا يتكلم بالفعل اذ عدم استقلال معناه كالمطابق ليس لزمانه
بل لجهة فليس بديده لانه يتكلم بالافعال الناقصة على رأى من جعلها
من الحروف ومن جعلها من الافعال لكن قال ان جعلها منها بالنظر في اللفظ
وان كان النظر الى المعنى يوجب كونها حروف فاما اعترض به هذا القائل
فان مدلولاتها المطابقة ليست معاني حاصلة في غيرها فمستقلة
لذواتها الدخول الزمان المستقل بالمعنوية في جميعها فامل **قوله**
فانه اى الفعل فان قيل كونه الفعل في فضل الامر اذ لا يبعد عدم
ورود ضارب على عدم استفادته النقيض اذ هو المشهور بخواتمه
لا يكون عدم ما ذكرنا مساويا له فالصواب ان يكون النقيض واجعا الى
الفعل لا اليه نعم **اجيب** بان المراد ان الفعل المفهوم من النقيض
التعريف الضمني ما ذكرنا فلا يرد ضارب على عدم استفادته **قوله**
ويحتمل ان يكون ضميره راجعا الى ضارب ويكون ما نافية اقواله
ان يكون الضمير واجعا الى ضارب ويكون كلمة ما موصولة او موصوفة
وقوله فانه حلة للورود لا لعدم كما هو اللفظ وقد يقال الاحتمال
الثاني اولى من الاحتمال الاول لانه يرد عليه انه يلزم منه ان يكون
المعتبر في مفهوم الفعل خبثا كحدث الى موضوع ما مع ان المعنوية
كما حقق سابقا فثبت الى موضوع معين **قوله** هذا ان حمل الكلام على
عدم وروده على عدم الفعل استفادته النقيض قبل الاضمار فيحمل
على عدم وروده على عدم الفعل مطلقا لا على عدم المشهور ولا على عدم

استفاد

الاستفاد من النقيض ويكون الضمير واجعا الى ضارب وكلمة ما نافية
فيكون في الدلالة على الحدث المعنوية في مفهومه اولا فثبت الى موضوع
ما حلة لعدم وروده على عدم استفادته النقيض وفي الدلالة على
الزمان حلة لعدم وروده على عدم المشهور تأمل **قوله** معلومة للضارب
الطائفة اذ اريد بها الضارب المسمى ويؤيده على ما في ان التعريف بقصده
نقيض هذا المسمى من حيث هو معين **قوله** كما ان الاعلام الشخصية
تدل بجواهرها على كونه الشخصا معلومة كون الشخصا الشخصية بها
دالة بجواهرها على كون مدلولاتها معلومة للضارب بخلاف تأمل **قوله**
وذلك انما يكون بعد تصوره ونحوه عاقداه فيه منع لا يخفى على المحصل
قوله ثم ان التعيين اما ان يعينه جوهر اللفظ وهو العلم قبل
المعرف باللام العهد كادى موضوع لكل واحد من الجزئيات وضعا
كما هو المحققين فالتعيين فيه يستفاد من جوهر اللفظ لا من اللام
ذا و زيد فلا يكون تعريف العلم جامعاً وكذا تعريف المعرفة باللام
اقول لحي ان المعرفة باللام لم يوضع لكل واحد من الجزئيات بل انما
وضع بدخول اللام بشرط كونه مفارقاته لكل واحد منها والعرف
يستفاد من اللام فالتعيين مستفاد من حرف التعريف لا من جوهر اللفظ
ويمكن ان يجاب بغير ما ذكرنا ان يكون التعيين مستفاداً من جوهر اللفظ
انه مستفاد من مجموع جوهر اللفظ ولا يستفاد من امر آخر والتعيين
في المعرفة باللام كما يستفاد من مجموع اللفظ يستفاد من حرف المعرفة

ايعز وبانه المراد ان التعيين فيه بحسب اللفظ بحسب الوضع الاول
 الذي صار به فسماه المعرف اما ان يستفاد من جوهر اللفظ وهو
 العلم ومع لا يورد الاستحسان بالمعرف بلام العهد كما لا يخفى على العارفين
 بالصناعة **قوله** فهو المعرف باللام او الذكاء في كل صفة لا يخفى
 على العارفين باقسام التعريف وادائه **قوله** الا ان الوجه في جعله على ما
 ذكرنا قد يقال يجوز ان يكون الفرق المذكور على مذهبين معا بما يجعل
 قوله وضع لمعين اشارة الى الفرق على المذهب الاول وقوله جوهر
 ثم جاء التعيين كما استعار بالفرق على المذهب الثاني فامل **قوله**
 لا تشقاضه بهن في الاستفهام فان عدلوا امر قائم بالكلية حال
 فيه لا امر حال في المتعلق الذي هو احد طرفي الكلام وبما ذكره
 اندفع ما قيل من قوله ما دل على معنى في غيره ما دل على معنى حال في
 الغير من حيث هو كذلك بخلاف الاسم والفعل فانها وضعا اما المعنى
 قائم بنفسه او لمعنى حاصل في الغير معر في هذه الحقيقة في موضوع
 لكل ابتداء و خاص من حيث هو حاصل في شئ محتمل بذكر ذلك يستعمل
 تلك الحقيقة واقول ما قيل يشكل بالافعال الناقصة على رأي جعلها
 من الحروف ومن جعلها من الافعال كمن قال ولكن اوجابه جانب اللفظ
 لا من النظم الى المعنى بوجوب كونها حروف فاكما اعترف به هذا القابل فانها
 ليست موضوعا لمعان قائم بالغير من حيث احدها فاعلم ان الغامض
 بالغير جزؤها كما لا يخفى هذا وقد بينا قسما ذكره قدس سره بان

هذا النقض مما يورد لو كانت هي الاستفهام موضوعا للاستفهام
 المصدر والمعنى للفاعل وهو لم لا يجوز ان يكون الاستفهام كالمصدر
 المعنى للمفعول لا بد من غير ذلك من دليل **قوله** فامتنع خبرها بمحمل
 ان يكون الجار ويجوز متعلقا بامتنع لا بالخبر ويكون المراد به هو علم
 من الخبره والخبر عنه وقوله فامتنع خبرها متعلقا على ما سبق من
 انها بدلالة علم معنى باعتبار كونه ثابتا للغير فامل **قوله** يمكن حلها
 يمكن على وجه آخر وهو ان يقال الفعل والحرف في اللفظ كان في انهما
 يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير قد سبق ان معنى الحرف النسب
 المخصوصة من حيث كونها حالة بين طرفيها وان جزء معنى الفعل اعني
 الحركات معتبر فيه من حيث انه منتهى الى الغير وثابت له اعني الفاعل المعين
 ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير لانه الشئ المعبر من حيث انه ثابت للغير
 يصير مثبته بهذا الاعتبار وكونه ثابتا للغير هو المعبر من حيث انه
 ولا يمكن ان يصير مثبته من حيث انه معنى الفعل والحرف **قوله** قد بين
 في هاشية فلا يرد انه اذا كان ضربا ومن في قوله ضرب فاعلها من
 ومن حرف الجر لا ظهر في الجواب ان يقال ان ضربا من حيث انه موضوع
 لمعنى مغايرة اعني الحرف والرفاع والنسبة الى الفاعل معين واسم من
 حيث انه موضوع لنفسه ولا تناقض عند اختلاف الحقيقتين وكما
 وكذا كلمة اسم من حيث انه موضوع لنفسه وحرف من حيث انه
 موضوع للنسبة المخصوصة فالحكم عليه بالحرفية اسم وحرف

باعتبارين فلا تناقض **قوله** تخصيصاً عن التزام الاشتراك في جميع الكلمات
 قبل لزوم الاشتراك في جميع الكلمات على القول بالوضع القصدى فيه
 ثم يجوز ان يكون الالفاظ الموضوعية لانفسها اعلاماً منقولة عن ^{لؤل}
 هو بمعنى الى مرادول هو اللفظ كما استدل به الخليل في حجة حيث قال اذا
 قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك ابن كذا مستفهام وضرب
 فعل ماضى في علم وذلك لانه مثل هذا وضع لشيء بعينه غير متناول غير
 وهو منقول لانه مرادول هو معنى مرادول هو اللفظ وقيل يكون بعض
 الاعلام انفاقياً اي يصير على بلا وضع واضح معين بل لاجل الغلبة
 وكثرة الاستعمال تأمل وايضا الاشتراك في جميع الكلمات انما يلزم لو لم ^{تعتبر}
 يكن المعنى في الترتيب كونه موضوعاً لمعنيين متغايرين يكون كل واحد ^{منها}
 مغايراً للنفس اللفظ الموضوع كما هو المتبادر من تعريفاته وهو لم لا يجوز
 ان يكون المعنى ذلك فافهم وقد يقال الاشتراك انما يلزم في جميع الكلمات
 قبل بالوضع القصدى في جميعها والتخصيص عند لا يقتضى القول بكونه وضع
 جميعها غير قصدى **قوله** ولم يوجد مثله في مهملة قال الاستناد للمعنى
 قد مر به البلاغ لا يستعملون المهملة في عباراتهم فلا وجه لجعلها اعلاماً
 غالباً عندهم وان شاع استعمالها في كلام غيرهم فيكون اعلاماً غالباً
 في استعمالهم ولا ينافي ذلك كونها مهملة في موضوعات باراء معان مغايرة
 لانفسها على انه لا يلزم المغايرة الاعتبارية بين الدال والمرادول فيها بخلاف
 الافعال والحروف فان الفاظها والته عليها حيث يواد بها معانيها الفعلية

والحرفية **قوله** فهذا في التفرع بحيث غير حقيقى على ذلك قال قد مر به هذا
 بمنع على ان فرد الموضوع اقوال الطائفة ابناء على ان لفظ الاسم موضع
 لكل لفظ دال على الجرد عن الزمان وضعاً عاماً كما ذهب اليه طائفة وكيفية
 والاختلاف في الاسم ونسج كحقيقى ليس الا فاعلم **قوله** لكان كل اسم عين مسمية
 اقوال في الملازمة بحيث لانه يجوز ان يكون المعنى في الاسم ونسج اصطلاحاً
 الوضع القصدى والالفاظ وان كانت موضوعات لانفسها لكن ليس
 وضعها قصدى **قوله** ويمكن ان يقال انهم لم يعتدوا بالصور يجوز ان يكون
 الالفاظ موضوعات لانفسها لكن لم يطلع المحدث على ذلك بل كان مقتضى
 خلاف ذلك ويجعل ايضاً ان يكون تخصيص لفظ الاسم بالذكر لظهوره
 او لكونه وضعه لفظاً متفقاً عليه وصحاً عند الخصم **قوله** فلا يرد انهم
 معنى الفعل لا يجوز عندهم عليه ففهم تناقض اقوال يمكن حل هذه الشبهة
 بما قيل ان الحكم عليه في القضايا مطلقاً الطبيعة الكلية لكن في القضايا
 المحصورة يتعدى الحكم الى الفرد بالعرض لانه الحكم ليس الا على الامر الى اصل
 في العقل والحاصل في العقل ليس الا الطبيعة فالحكم ليس الا عليها كما حققه
 الشيخ في قضاياها فالحكم عليه في قولنا معنى الفعل لا يجوز عنده هو الطبيعة
 الكلية الصادقة على مفردات الافعال وهو معنى استحقاقه فالحكم عليه
 في القضية ليس معنى الفعل بل معنى الاسم فلا تناقض **قوله** على قياس ما ذكر
 في حل مسألة الجرحول المطلق اعلم انه اعترض على قولهم كل جرحول مطابق
 بمنع الحكم عليه بان فيه تناقضاً حيث حكم على الجرحول مطابقاً بامتناع الحكم

واجب بان القضية حقيقية فالمعنى ان كل الوجود **مطلقا**
فوجب لوجوده منع الحكم عليه ومعناه بثبوت الامتناع على تقدير كونه
مجهولا لا بثبوت الامتناع في الواقع فلا تناقض وبان القضية وضعية
والمعنى كل مجهول مطلق بمنع الحكم عليه مادام مجهولا مطلقا بشرط كونه
مجهولا مطلقا والحكم عليه بالامتناع ليس في زمان كونه مجهولا مطلقا بل
في زمان كونه معلوما فلا تناقض والمراد بما قيل هو الجواب الثاني لا الجواب الثاني
كما لا يشبه على ذي فطنة قويمه وفطر سليمة **اقول** يمكن تقدير الشبهة بانه
لا يندفع بهذا الجواب وهو ان يقال لو كان الاستقلال بالمفوضية شرطا
لحكم الحكم على الشيء صح ان يقال لو لم يستقل معنى الفعل على تقدير كونه ممكن الحكم
عليه لا يمنع الحكم **والثاني** بطلان الملازمة فلا يستلزم انتفاء الشرط انتفاء
المشروط **واما** بطلان الثاني لعدم صدق الملازمة على تقدير نقض الثاني
كما بين في موضعه ويمكن حله بان انتفاء الشرط انما يستلزم انتفاء
المشروط على جميع الاوضاع مع لا على تقدير نقض الثاني ولو سلم ذلك
منعنا بطلان الثاني ويمكن ان يقر بالشبهة بوجه آخر وهو ان يقال لو كان
الاستقلال بالمفوضية شرطا لا يمكن الحكم لصدقه فذلكا كما يمكن انتفاء
معنى الفعل على تقدير امكان الحكم عليه امتنع الحكم عليه **والثاني** بطلان الملازمة
فلتحقق الاستلزام على تقدير امكان **واما** بطلان انتفاء الشرط انتفاء
واما بطلان الثاني فمن وجهين احدهما ان نقض الثاني ثابت على تقدير تحقق
المقدم فكيف يتحقق هو لا امتناع البقيضين فينتفي الملازمة **واما** ثانيا

ان نقض الثاني متحقق على تقدير تحقق المقدم لا من الشيء لا يكون محتضا
على تقدير امكان قطعا **وجوابه** ان المقدم هنا متلزم للبقيضين اذا ثبت
وبشيان كل واحد منهما مستلزم للآخر **واما** الاستلزام هو ان امكان جازم يستلزم
امكان **واما** استلزام المقدم المفروض لاجتماع البقيضين امر محال وكما
جاز ان استلزم **ثانيهما** ان نقض الملازمة وهي الثاني صادرة بكونه
كاذبا **واما** ثانيا ان نقضه لا يمكن ان كان الشيء مستلزم عدم امتناع فليس اذا
لم يكن استقلال معنى الفعل مع امكان الحكم امتنع الحكم عليه **وجوابه** ان استلزام
امكان الشيء عدم امتناعه لا ينافي صدق الملازمة اذ قد عتبر في مقدم الشرط
عدم امكان شرط الشيء وامكان ذلك الشيء والدور استلزام امتناعه **والثاني**
عدم امتناعه فعلى تقدير تحقق المقدم لزوم الامتناع قطعا **فالقول** يمكن تقدير
الشبهة بوجه آخر وهو ان يقال لو كان استقلال معنى الفعل بالمفوضية شرطا
لحكم الحكم لصدقه كما لم يكن استقلال معنى الفعل بالمفوضية على تقدير عدم
لزوم امتناع الحكم عليه **والثاني** بطلان الملازمة فلا يمتنع الشرط استلزام
انتفاء المشروط **واما** بطلان الثاني فلتحقق نقض المزوم قلت يمكن حله بان
انتفاء الشرط انما يستلزم انتفاء المشروط على جميع الاوضاع الكلية لاجتماع
لا على تقدير عدم الثاني وعدم لزوم الثاني ولو سلم استلزامه منعنا بطلان
الثاني او فرض مقدم شيان **امما** الذاتية يستلزم الاختصاص فيه فيجوز كونه
لا زمانه لهذا الجواب غير لازم لذلك الجزء **فالقول** قد فرضنا الاستلزام على
التقدير فينتفي الشرط بان انتفائه على التقدير قلت ان سلم ذلك منعنا بطلان

واجب بان القضية حقيقية فالمعنى ان كل الوجود **مطلقا**
فوجب لوجوده منع الحكم عليه ومعناه بئوت الامتناع على تقدير كونه
مجهولا لا بئوت الامتناع في الواقع فلا تناقض وبان القضية وضعية
والمعنى كل مجهول مطلق بمنع الحكم عليه مادام مجهولا مطلقا بشرط كونه
مجهولا مطلقا والحكم عليه بالامتناع ليس في زمان كونه مجهولا مطلقا بل
في زمان كونه معلوما فلا تناقض والمراد بما قبل هو الجواب الثاني لا الجواب الثاني
كما لا يشبه على ذي فطنة فورية وظهر سليمة **اقول** يمكن تقدير الشبهة بكون
لا يرفع هذا الجواب وهو ان يقال لو كان الاستقلال بالمفوضية مشروطا
لحكم الحكم على الشيء صحيح ان يقال لو لم يستقل معنى الفعل على تقدير كونه ممكن الحكم
عليه لا يمنع الحكم **والثاني** بط اما ملازمة فلا مستلزام انتفاء الشرط انتفاء
المشروط **واما** بطلان الثاني لعدم صدق الملازمة على تقدير نقض الثاني
كما بين في موضعه ويمكن حله بان انتفاء الشرط انما يستلزم انتفاء
المشروط على جميع الاوضاع مع لا على تقدير نقض الثاني ولو سلم ذلك
منعنا بطلان الثاني ويمكن ان يقر بالشبهة بوجه آخر وهو ان يقال لو كان
الاستقلال بالمفوضية مشروطا لا مكان الحكم لصدقه فذلكا كما يمكن
معنى الفعل على تقدير امكان الحكم عليه امتنع الحكم عليه **والثاني** بط اما ملازمة
فلتحقق الاستلزام على تقدير امكان واستلزام انتفاء الشرط انتفاء الشرط
واما بطلان الثاني فموجبه احدهما ان نقض الثاني ثابت على تقدير تحقق
المقدم فكيف يتحقق هو الامتناع المقتضي فينتفي الملازمة **واما** قلنا

ان نقض الثاني متحقق على تقدير تحقق المقدم لا من الشيء لا يكون محتجها
على تقدير امكان قطعها وجوابه ان المقدم هنا متلزم للنقضين اذ قد عرفت
وشيان كل واحد منهما مستلزم للآخر والاستلزام هو ان امكان جازم يستلزم
امكان واستلزام المقدم المفروض لا اجتماع النقيضين امر محال وكما
جاز ان مستلزم **و** ثانيا ان نقض الملازمة وهي الثاني صادرة بكون
كاذبا **واما** قلنا ان الحقيقة لا يمكن ان يكون الشيء مستلزم عدم امتناع فليس اذا
لم يكن استقلال معنى الفعل مع امكان الحكم امتنع الحكم عليه وجوابه ان مستلزم
امكان الشيء عدم امتناعه لا ينافي صدق الملازمة اذ قد عرفت في مقدم الشرط
عدم امكان شرط الشيء وامكان ذلك الشيء والدور مستلزم امتناعه **والثاني**
عدم امتناعه فعلى تقدير تحقق المقدم لزوم الامتناع قطعها **فان** قلت يمكن تقدير
الشبهة بوجه آخر وهو ان يقال لو كان استقلال معنى الفعل بالمفوضية مشروطا
لحكم الحكم لصدقه كما لم يكن استقلال معنى الفعل بالمفوضية على تقدير عدم
لزم امتناع الحكم عليه **والثاني** بط اما ملازمة فلا انتفاء الشرط مستلزم
انتفاء المشروط **واما** بطلان الثاني فلتحقق نقض المزوم قلت يمكن حله بان
انتفاء الشرط انما يستلزم انتفاء المشروط على جميع الاوضاع الكلية لا على
لا على تقدير عدم الثاني وعدم لزوم الثاني ولو سلم استلزامه منعنا بطلان
الثاني او فرض مقدم شيان **احدهما** الذاتية يستلزم الآخر ينافيه فيجوز كونه
لا زمانه لهذا الجواب غير لازم لذلك الجزء **فان** قلت قد فرضنا الاستقلال على
التقدير فينتفي المشروط بانتفائه على التقدير قلت ان سلم ذلك منعنا بطلان

الثاني وانما اظهرنا الكلام حتى كاد يفضي الى الابرار لانه مطروح
 الاوهام ومطارك الارضام **قوله** اي بعض معناه انت خبر انه يجوز ان
 المفهوم على المعنى المطابق اعني تمام ما وضع له فان المعنى المطابق للفعل اعني
 مجموع الحركات الكلية والزمان والنسبة الى فاعل معين كلي كالحدث الذي معنى
 تضمنه كاسبق في البحث الثاني من الاجان محورد على التقسيم فلا حاجة الى صرف
 العبارة عن ظاهرها فان قلت الباعث قد يفسر على هذا قوله فجاء نسبة الى
 خاص منها فيجوز ان كان المتبادر منه ان يكون نسبة هذا المعنى الكلي الى حال كونه
 مضمونا للفعل ومن حيث يمتنع الى خاص وان يجوز الاحتياط به حال كونه
 مضمونا ومن حيث انه مفهوم ومجموع معنى الفعل المركب من الحركات والنسبة والزمان
 ليس بحيث جاز نسبة حال كونه مضمونا الى خاص او جاز الاحتياط به خاص
 لما كان لا يخفى بخلاف بعض معناه اعني الحركات فانه صالح لها قلت يجوز ان
 يكون المراد بالمفهوم المعنى المطابق وبالمضموم المرجع اليه في قوله نسبة وقوله
 فيجوز به المعنى المضمين على سبيل الاستحزام تأمل وقيل الباعث على عمل المفهوم
 على بعض معناه قوله وهو يتحقق في ذوات متعددة فان امتداد من الذات
 في هذا المقام هو الذي نسب اليه الحركات فافهم **قوله** حال كونه مضمونا لا المتبادر
 عند الاطلاق **قوله** جاز نسبة الى خاص منها فيجوز ان كان الفاعل فيها للتفريق
 ولا يخفى انه يريد عليه ان اراد انه جاز نسبة الى خاص والاحتياط به حال كونه
 كليا مضمونا للفعل ومن حيث انه مفهوم فالتفريق ثم كيف ولو صرح هذا الزم
 ان يكون المعنى المطابق له حال كونه مضمونا من النسبة الى خاص من افراد مبالها

للاخبار

للاخبار به مع انه ليس كذلك بدنية واقفا وان اراد انه جاز نسبة الى خاص
 منها وجاز الاحتياط به في الجملة وان لم حال كونه مضمونا للفعل فلا يجري
 نفعا في هذا المقام فجاز ان يلاحظ تارة الذات فيجعل محكوما عليه فيه وان
 كان الاول اولى او يلاحظ الذات والحركة معا فيجعل محكوما عليه
 وتارة جانب الحركات فيجعل محكوما به فيجوز ان يلاحظ جانب الحركات
 فيجعل محكوما عليه ويلاحظ الذات والحركة معا فيجعل محكوما به فان قلت
 معتبر في اسم الفاعل على ان يكون مضمونا الى اليمين فلو جعل مضمونا اليه يلزم خلاف
 وضعه قلت الحركات معتبرة في حال كونه مضمونا الى الذات نسبة تقييده **قوله**
 لاسما في ان لو جعل مضمونا اليه لشيء آخر نسبة تامة وهذا اندفع ما يقال ان
 معتبر في اسم الفاعل على ان يكون مضمونا اليه فلو جعل مضمونا اليه لشيء آخر
 فبأمر وتلك النسبة هي المقصودة من العبارة يستفاد منه النسبة **قوله**
 مقصودة اصلية تجري في الفعل ما جرى في اسم الفاعل وذكر محل تأمل وايضا
 ذكر كونه النسبة تامة مستدل في البيان اذ لو كانت النسبة التقييدية مقصودة
 اصلية لم يجر في الفعل ما جرى في اسم الفاعل فأمثل اقول الاول ان يقال ان
 لم يصح كونه الفعل محكوما عليه باعتبار معناه الموضوع له كذا او جزء لا باعتبار
 معنى الالاتي والمفهوم المطابق للفعل لا يصح الحكم عليه كما عرفت وكذا
 المعنى المضمين الذي هو النسبة لعدم استقلاله بالموضوعية وكذا المعنى المضمين
 الذي هو الحركات لانه معتبر فيه على ان يكون محكوما به فلم يصح الحكم عليه
 بخلاف اسم الفاعل فان الذات الصالح لكونه محكوما عليه داخل في موضوع

فهو ما لم له باعتبار معناه الضمني فأمر **قوله** العاشرة في ضمير العاين في
 تعريف ضمير الغائب بأنه لفظ موضوع لشخص مفرد ذكر غائب قرينه في الكلام
نظر قوله وفي كنيته نظر لانه يجوز ان يكون استعماله في الكل على سبيل مجاز
 ويجوز ان يكون على سبيل الحقيقة فلا يحصل الخزم بكنيته وهذا التعليل
 اولى مما ذكر في الكتاب كما لا يخفى على اولى الالباب او المراد منه في كنيته مطلقا
 نظر بل كنيته على ان كان راجعا الى الكل وجزئي ان كان راجعا الى الجزئي
قوله وفي بعض النسخ في كنيته وقرينه نظر لانه يجوز ان يكون استعماله في
 الكل على سبيل الحقيقة فيكون كليا ويجوز ان يكون استعماله على سبيل المجاز
 فيكون جزئيا والتمسك بينهما محققا كما في كنيته وقرينه **نظر قوله** وهو
 عند الضمير مطلقا فيقبل الموضوع للشخص **نظر** اقول نعم عند الضمير
 على الاطلاق فيقبل الموضوع للشخص **نظر** الى ان المراد بالموضوع مفهوم
 في القيم الموضوع له في الجملة وان كان موضوعا للشخص في الموضوع الشخصي
 الغير ما وضع كذلك وان كان موضوعا لمفهوم كل الغير او نظر الى ان المراد بالوضع
 لمفهوم كل ما وضع له فقط بحسب وضع واحد وبالموضوع الشخصي الموضوع
 في الجملة اقول لا يمكن ان يقال عند الضمير مطلقا فيقبل الموضوع الشخصي
 نظر الى ان الضمير العاين في مفهوم كل راجع اليه حيث انه صورة شخصية
 حاصلة في ذهن شخص وهو بهذا الاعتبار جزئي وان كان كليا باعتبار آخر
 وقبل لم بعد الضمير على الاطلاق فيقبل الموضوع للشخص لانه الضمير قد
 القسم لا القسم والضم اللفظ الموضوع لشخص المعنى وفيه القسم يجوز

ان يكون اعم من القسم وقد يقال يجوز ان يكون المراد بالمضمير الضمير المتكلم
 والمخاطب وفيه بعد لا يخفى **قوله** واما اذا كان كليا عاما ففي كنيته و
 جزئيه بحثا قول الطائفة ان هذا منيع على تجوز ان يقال الكل الضمير الغائب الراجع
 الى مفهوم كل راجع اليه حيث انه صورة شخصية حاصلة في ذهن شخص
 وهو بهذا الاعتبار جزئي وان كان كليا باعتبار آخر وعلى تجوز كونه الضمير
 الغائب الراجع الى الكل مجازا لا حقيقة فانه كما هو الظاهر قبل وهذا منيع
 على تجوز عدالتيه جزئيا او كليا باعتبار الاستعمال فانه ما فهم **قوله** وهو
 الاضافة **اقول** عروضا لاضافة مقدمة للدليل الدال على ان مفهومها
 كماله اول دفع **قوله** وهم لا يتبعون كونه كليا لاجل استعمالها في الجزئيين
 في لا يورد الاعتراض بان عروضا لاضافة لا يقتضي الجزئية الحقيقة ولا
 حاجة الى عمل الجزئيين على خلاف ما يبادر اذ في الجزئيين الاضافتين هذا
 وانت حينئذ عروضا لاضافة كما لا يقتضي الجزئية الحقيقة لا يقتضي الجزئية
 الاضافة بالتقدير ثم هو فيهما من الجمود **قوله** اقول انما يستعمل
 في مفهومها الكل **اقول** اللام في قوله عروضا لاضافة الوقت متعلق
 بكما اذا استعملوا او جزئيا وكلمة ان الوصلية لا يقتضي كونه **قوله**
 وثبوت فلا يورد الاعتراض عليه بانها لا يستعمل الا في مفهومها الكل
 ولو جعل اللام في قوله عروضا لاضافة للتعليل ولو حظ التعليل في
 ان الوصلية الغير لا تدفع الاعتراض الاول **اقول** قال السيد
 قدس سره فيه بحث لانه الاضافة لا يقتضي الشخص ما يقيد اذا كانت الشخص

كما قال ابن الحاجب ولقد تفرقا مع المعرفة وتخصيصا مع المكرة والكر
 اضافة الى شي لا يصح ان يفتى في قوة لا يستعمل الا في الجرس
 لغرض الاضافة ليس على ما ينبغي وذكر في القواعد التي صنعها في الجرس
 تعريف المضاف ان الاضافة الى غير المعين لا تعيد علينا فنو المعنا
 الى احد فانه لم يتم كلامه ولا يخفى ما في هذا الكلام على ادنى الاقام
 ولتتم الكلام على هذا المقدار **لما لا يجوز الى الكفار والامم**
 راجعين في منه ان يكشف الله علينا احقاب الاسرار **ويعرفنا**
 وقابق الآثر **بجنى نبيه الموهود** صاحب مقام محمود **صلوات**
 عليه وعلى آله ما تقارب الليل والنهار **وعنه**
 تأليفه ابو البقاء ابن عبد الباقي الحسيني بعد
 الطهر من يوم الخميس التاسع من شهر رجب
 المرجب سنة خمس وعشرين وتسعين
 تم الكتابة سنة ١٠٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
قال المصنف رحمه الله تعالى: هذه اى الرسالة التي هي عبارة عن العبارة
المختصة او معاينة الحاضرة في الذهن بالصورة الالهية حال الاشارة
وسينكشف كون اللفظ الموضوع للاشارة مجازا في امثال هذه المقامات
فالعمل بها وبين فائدة على الاول تأويل وعلى الثاني تحقيق فائدة عبر عن
الامور المتعددة التي كل منها فائدة بالواحد اشارة الى كونها منضبطة بجهة
وحدة بها صارت واحدة كما انه عبر عن القوانين المنطقية مع كونها متكررة
بالقانون حيث قيل ان المنطق قانون احتيج اليه في استحصان المبررات
التصورية والتصديقية من معلوماتها بواسطة انضباطها بجهة وحدة القول
بان الرسالة اذا كانت عبارة عن العبارات لم يكن مستحقة لكونها من الاعمال
السيالة الغير المحققة في الوجود فلا يكون منصف بالوحدة مما لا يلتفت اليه
وجعلها فائدة مع انها عبارة عن الاثر المترتب من حيث انه نتيجة ^{نتيجة} وعلمية بان
انها انما يكون منتظمة بعد التفتيش البلوغ عن احوال الالفاظ الموضوعات
للمعاني وامعان النظر فيها تشتمل استتمالك الكل على الاجزاء وهي مشتملة وكل
واحدة من الامور الثلاثة ما هي مشتملة عليها والقول بانها باعتبار الصورة
مشتملة وباعتبار الصورة التفصيلية ما هي مشتملة عليها فيكون الفرق بينها
بالاجمال والتفصيل كلف مستغنى عنه بما ذكرنا على مقدره هي هنا عبارة
عما يتوقف عليه المباحث الآتية وتبينه وقد نقل عن سيد المحققين قدس سره

في بعض حواشي هذه الرسالة هكذا وقع في بعض النسخ وليس يصح لا
لفظا ولا معنى الالفاظ فلا بد لو كان قسما اخر من الرسالة ينبغي ان يقال
فيما بعد بلفظ المعرفة كما قال في باقي الاقسام واما معنى فلا ان المذكور فيه امر
يتعلق بما ذكر في المقدمة غاية التعلق فتكون داخلها لافسما اخر من الرسالة
منه يكون اقسام الرسالة اربعة الى هنا كلامه قد يقال ما ذكره في بيان عدم
الصفة لفظا لا يعينه بل يعينه كونه غير مستحق لفظا لا معنى يحسب اللفظ
على ان ذلك يعين ان ما ذكره فيما بعد غير مستحق لفظا لا معنى فما ذكره اولا
وفيه شئ والحكم بكونه داخل في المقدمة باعتبار غاية تعلقه بها بواسطة
ما ذكر في التبيين من توقف عليه المباحث الآتية فوجب ان يذكر ذلك على وجه
الجزئية في المقدمة بناء على ان ما ساقى في التقييم له ارتباط به كما ان له ارتباطا
به بما ذكر في المقدمة لا بواسطة انجزه بالفعل هنا على ما نوهم واعلم ان التقييم
الرسالة الى الامور المذكورة من قبيل تقسيم الكل الذي هو تحليله الى اجزائه
لا من قبيل تقسيم الكل الى جزئياته الذي هو ضم قبود متباينة او تضافته اليه
وهو العمد في هذه الرسالة وتقسيم وخاصة مشتملة على تبيينها على اقسام
متعلقة بما هو مذكور في التقييم وقد نقل عن سيد المحققين قدس سره في
بعض حواشي هذه الرسالة وجه الخطأ المذكور فيها اما ان يكون مقصودا او
والاول التقييم والثاني اما ان يتعلق له تعلقا بالحق باللاحق وهو المقدم
او تعلق اللاحق بالابن وهو الخاتمة انتهى كلامه وقد بينى وجه الخطأ في
التي لم توجد فيها لفظ وتبينه اذ الصحيح ان ما وجد فيه ذلك ليس بصحيح لفظا

ومعنى على ما بين في الحاشية السابقة واما كون القسم مقصودا في الرسالة
والمقدمة والحاشية من مقصودين فباعتبار ان الرسالة مقصودة لبيان
وضع الضمائر والحروف واسماء الاشارات والموصولات وذلك لا يحصل
على الوجه الاكمل الا بالقسم الا في المقدمة معين على ذلك البيان
والحاشية مبنية للاحكام المتعلقة بالجموع المذكورة في القسم الموضوع لما
هو الغرض الاصيل والمقصد الحقيقي من وضع الرسالة **المقدمة** اما مبتدأ وخبر
محذوف او خبر مبتدأ محذوف وجعلنا مبتداء واللفظ قد يوضع جزا لها
خطا وكذا الحال في القسم بخلاف قوله الحاشية فان لفظا تشمل جزا لها
ولم تقع هذه العبارة على نحو واحد مع ان الاولان بيان على نحو واحد
واما ايراد هذه العبارات معرفة باللام فوجه بين غير محتاج الى البيان اللفظ
قد يوضع في هذه العبارة المتعاربان الوضع المتعلق باللفظ ليس بمخبر في
الوضعين المذكورين وان لم يفسر آخر وانما القسم وضع اللفظ الى ما يخص
فيه في الواقع وعند العقل بناء على ان ما هو المقصود بالذات من وضع الرسالة
انما يكون دائرا على هذين القسمين ولا يتعلق ذلك بغيرهما ما هو قسم في
الامر وعند العقل على ما يستتبع ولفظ الوضع يطالع على معنيين بالاشتراك
احدهما يقين اللفظ بازاء المعنى وثانيهما يقين اللفظ بنفسه لمعنى وبين المعنيين
عموم مطلق والاول اعم من الثاني والوضع بالمعنى الاول يحقق في الجازم
الثاني اذ لا بد في الجازم اعتبار القرينة المتأني لتحققه بنفسه والمعتبر عند
الجمهور هو المعنى الثاني ومداد المطابقة والنقص والالتزام انما هو عليه

والجواز عنه في هذه الرسالة انما هو الوضع بالمعنى الثاني ويستطلع على
اقسامه **الشخص** اي لما يمنع فرض اشتراكه وصدة من كثيرين **بعينه** **بمقتضى** مع
وجهين احدهما ان يكون ذلك بمنزلة التاكيد للشخص اي قد يوضع اللفظ **الشخص**
كان بعينه وكثيرا ما يقع ذلك عقب الشخص بهذا المعنى وثانيهما ان يراد به
باختصار ملاحظته بعينه ويظهر بذلك مقابلة الوضع لشخص بعينه للوضع
لشخص باعتبار امر عام وفي كل منها خافضة اما في الاول فلان الضمير في
قوله له على ما هو الظاهر يعود على ذلك المقدر الى شخص بعينه فيكون معنى
الكلام اللفظ قد يوضع لشخص بعينه وقد يوضع لشخص بعينه بامر عام
وسماجة لا يخفى على احد ومع ذلك لا يظهر المقابلة بين المتقابلين في العبارة
في اول الامر وان ارتفع ذلك بعد قوله وذلك بان يعقل امر مشترك في
يقال لا يفرض ذلك الوجه يعود الضمير المذكور الى ما جعل عابدا اليه حتى يلزم ما ذكر
من الامرين وقد يقال معنى قوله قد يوضع لشخص بعينه انه قد يوضع لشخص
بعينه لا باعتبار امر عام ومع سماجة هناك مع ظهور المقابلة ولا شك
في ان ذلك انما يفيد لوم بطلان الامر العام على الكلي المنفرد في الشخص بالقبيل
الى ذلك الشخص فتأمل واما في الثاني فلان ذلك يفرض ان لا يوضع لفظ
لشخص بلا خطية بعنوان كلي في القسم الاول من القسمين المذكورين في
المقدمة مع ان ذلك يجوز فيما اذا كان الكلي منحصرا في شخص في نفس الامر وجعل
الموضوع لشخص باعتبار ملاحظته بعينه متناولا للوضع باعتبار
ملاحظته بعنوان كلي منحصرا في الواقع باعتبار ان ذلك الكلي لما لم يوجد

الوضع واصحاب اللغة اذ لا يعتمد على امثال ذلك بحمد العقل بدو النقل
من اربابه بخلاف الاحكام العقلية فانه اذا ادى بدو به غير مشوبة بغيره ^{الوجه}
او بوجهان قطعي الى حكم هنا اعتمد عليه بكونه مطابقا للنفس الامر وما كان
قوله وقد بوضع له باعتبار امر عام شامل لا ليس بخصيصه اعني وضع اللفظ ^{لشخص}
فقط بملاحظة كل صديق عليه عاين ما قصد به ذلك القول بقوله وذلك
بان يعقل امر مشترك بين شخصات قد يقال لا خفاء في ان اعتبارهم هذه
العبارة مع ايرادها بقوله ثم يقال هذا اللفظان يعقل المشترك بين شخصات
كافي في القول بكون اللفظ موضوعا لكل واحد منها بخصوصه وذلك ليس كذلك
بل لا بد مع ذلك من ملاحظة تلك الشخصات بذلك الامر المشترك بينهما في حصول
ذلك القول حتى يصح القول بان وضع اللفظ ^{لشخصات} باعتبار امر عام اي وضع
لها ملاحظة بذلك الامر العام وتعقل الامر المشترك ليس عين تعقل جريته
ولا مستلزما قد يقال ويمكن ان يقال ان ملاحظة الجزئيات التي بوضع اللفظ
لها على وجه يكون وسيلة له انما يحصل في ضمن قول الواضع بوضع اللفظ لكل ما
صدق عليه الامر المشترك مثل ان يقول وضعت هذا اللفظ لكل متاخر
مفرد قد كذا لا يمكن ملاحظة تلك الجزئيات التي وضع اللفظ لها الا بالادخال
كل او ما يفيد معناه في ذلك الامر المشترك بينهما اذ تمنع احاطة تلك الجزئيات
بتلك الطريق المذكور فظهر مما ذكرناه ان القول بوضع اللفظ لتلك الجزئيات
صحيح بعد تعقل الامر المشترك الصادق عليها الا ان القول لكل واحد من
هذه الشخصات يدل دلالة بيينة على ان تلك الجزئيات التي وضع اللفظ لها كما

ملحوظة للواضع قبل صدور الحكم بوضع اللفظ لها اذ من البين ان التعيين
عن تلك الجزئيات بهذه الشخصات انما يكون باعتبار تلك الملاحظة السابقة
على الوضع والا لم يكن لتعقل الامر المشترك بينهما مدخل في وضع اللفظ لها
مع انه فيه منافاة اخرى تأمل تعرف ولا يبعد ان يحمل عبارة المعنى على المنع
بان يكون المراد من قوله بان يعقل امر مشترك بين شخصات انه تعقل ذلك الامر
المشترك بينهما وملاحظة تلك الشخصات بذلك الامر المشترك ملاحظة ^{للمعنى}
ولا شك ان في تلك الملاحظة اجمالية لتلك الجزئيات لا يمكن الا بالادخال ما
يحفظ تلك الجزئيات للعقل تحت ذلك الامر المشترك على ذلك الامر ومنه هنا
نظير تلك المناقشة التي استدل بها فيما سبق فتأمل ثم اشار بعد بان ما هو
وسيلة للوضع لتلك الشخصات الى ما هو وضع في الحقيقة بقوله ثم يقال
هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصات بخصوصه والمراد بالقول
في هذا المقام هو العقد العقلي وقد يعبر عنه بالقول والوضع ليس الا عقدا
عقليا ولا يناه في ذلك تعبر بتعيين اللفظ بنفسه والتعبر عن تلك الجزئيات
التي لوحظت ملاحظة اجمالية بالعنوان الصادق عليها هذه الشخصات
باعتبار تنزيل المعلوم المعقول منزلة المعلوم المحسوس ادعاء ان تلك الجزئيات
بتلك الملاحظة اجمالية صارت بمنزلة كمال التميز عند العقل كالمحسوسات
ولا يبعد بعدا تاما ان يقال المدلول عليه بقوله ثم يقال هو القول اللفظي
المتطهر عن القول العقلي وقد استعمل منه هنا مجازا واعلم ان لفظ موضوع
في قوله موضوع لكل واحد من هذه الشخصات لا يقع موقعه اذ الكلام في

انشاء الوضع ليس على ما ينبغي والقول ان المراد ان موضوع بهذا الوضع لا
ينبغي عليه وقوله بحيث لا يفاد ولا يفهم حال اطلاق ذلك اللفظ
الموضوع لكل واحد من الشخصات به اي بذلك اللفظ الموضوع الا
واحد بخصوصه متعلق بالفعلين على سبيل التنازع وقد للنسبة المذكورة
وانما يقيد بذلك الجينية للصرح بما هو المقصود من كون اللفظ موضوعا
ليس الا افادة المتكلم معنى وضع اللفظ وفهم السامع ذلك المعنى بذلك
اللفظ المناسب لقوله لا يفاد ان يقرأ مثله دأمة الغريم الا ان يؤم حفظ
من الغم اولى منه باعتبار انه لو حفظ فيها حال المتكلم والسمع الا ان في الاول
اعادة وفي الثاني افادة والثاني اولى من الاول وقد يقال فائدة العقيد
بالجينية المذكورة دفع توهم ان ما وضع له اللفظ هو ما يفهم كل واحد من
افراد ذلك الامر المشترك في استعماله ويفاد ويفهم منه فانه بطريقا ولا
خفاء في ان المراد بمفهوم كل واحد منها اما مجموع ما هو مركب من شخص كل واحد
منها وما يفهم اليه ذلك الشخص وهو ليس كل واحد منها او مجرد ما يفهم
اليه شخصه فلا وجه لتوهم من كل واحد من هذه الشخصات مع انه دافع بطريق
مخصوصه وحمل مفهوم كل واحد على مفهوم هذا اللفظ اعني كل واحد ابعده
منه ولا يبعد ان يقال لا شك في ان المقصود وضع اللفظ لمعان منفردة
ليس الا افادة المتكلم واحدا منها وفهم السامع اياه ويجعل ان يفهم وضع
اللفظ لها ان يجوز ان يفاد ويفهم به واحد من متعدده اخرى فصرح بما هو
المقصود فقال ذلك لتوهم ولا يخفى عليك ان المراد بقوله بحيث لا يفاد ولا يفهم

المراد ان
المراد ان

الا واحد بخصوصه ان المقاد والمفهوم بذلك اللفظ ليس الا واحد من تلك
الشخصات بخصوصه من حيث انه مراد المتكلم ولا شك في ان ذلك لا يتحقق
الا مع الضمان فربما معينة او المقصود ان لا يفاد الشخص من حيث انه مراد
المتكلم ولا شك في ان ذلك لا يتحقق الا مع الضمان فربما معينة لا
المراد منها على ما يدل عليه قوله فاما سيأتي ما هو من هذا القبيل لا يفاد الشخص
الا بقرينة معينة اذ المقصود ان لا يفاد الشخص من حيث انه مراد الا بقرينة معينة
لما هو مراد المتكلم بذلك اللفظ الموضوع ومن البين ان الافادة والعلم
باللفظ الذي كلاً منافيه بالقرينة المعينة لا يخص في افادة واحد منها خصوصاً
وفهمه به بل لا امتناع في ان يفاد ويفهم بذلك اللفظ بالقرينة ما ليس من
الشخصات التي وضع ذلك اللفظ لها كما في اسم الاستارة فانه يستعمل في
معنومات كلية وجزئيات غير محسوسة لعلاقة خطابية ويفاد ويفهم به
تلك الكليات والجزئيات بواسطة قرينة معينة لها ويدفع ذلك بان المراد ان
ذلك اللفظ من حيث انه موضوع لتلك الشخصات لا يفاد ولا يفهم به بواسطة
القرينة المعينة الا واحد منها بخصوصه والافادة والفهم بذلك في الكليات
والجزئيات المذكورة بالقرينة المعينة ليست من تلك الجينية فامل دور الهدى
المشترك بين تلك الشخصات متعلق بقوله موضوع لكل واحد وجوز
ان يكون متعلقا بقوله لا يفاد ولا يفهم به الا واحد بخصوصه والا والاول
اذ المقصود اولى من عقيدة الرسالة مرة ما اختاره بعضهم من ان هذه
الالفاظ موضوعات لمعنومات كلية بشرط استعمالها في افرادها و

والنصيح لعدم كونه مقصودا للقدرة المشتركة بعد بيان انه موضوع لا
لافرادة ردا عليهم ادخل في المقصر المذكور ولا نزاع في انه القدرة المشتركة
منها لا يفاد ولا يفهم بذلك اللفظ مع انه لا يتوهم مما سبق افادته فيه
به حتى يكون لقوله دور القدرة المشتركة فائدة يعتد بها على الوجه ولقد بالغ
المصر في تحقيق الفرض المقصود الرسالة بقوله تقريرا فنعقل ذلك القدرة
المشتركة آلة ووسيلة للوضع باعتبار ذلك المشترك مرة ملاحظة الافراد
على الوجه الذي فضل في السبق والظاهر ان قوله فنعقل مصدر مبتدأ والآلة
وجوز ان يقرأ فنعقل على صيغة المضارع من المجرم ويكون آلة حال او
لا تأويل لا انه اي ذلك المشترك الموضوع له وهو عطف على آلة ولا
شك في ان استقامة المعنى المقصر يتوقف على التفسير الاول والثالث على
تقدير اللام في انه الموضوع له اي نعقل ذلك المشترك آلة او نعقل ذلك المشترك
للاية لاداة الموضوع له واما على التقدير الثاني فاللام ان يفرد في انه
الموضوع له آلة اي نعقل ذلك المشترك حال كونه آلة لا حال انه الموضوع له
فالوضع كلي والموضوع له شخص اي فوضع اللفظ المشترك بملاحظة
بالقدرة المشتركة بينهما اسم في العرف وضعا كلياً اي عاماً والموضوع له شخص
اي الموضوع له مخصوص لانه كحق هذا القسم الموضوع بملاحظة الكل العام
على ما استدل به في السبق ولا خفاء في ان قوله فالوضع كلي لا يتفرع على ما
فرقه المصنف قاعدة هذا القسم من الوضع الا ان يحمل الفاء على معنى آخر
غير التفرع ونعقل من سبب تحقيقه في سره في هذا المقام ما يوضح الغرض

المسوق له الكلام اعني قوله يعني ان نعقل ذلك المشترك آلة للوضع
ووسيلة اليه وليس ذلك المشترك موضوعاً له مثلاً اذا نعقل الواضع
معنى قولك كل منار اليه مفرق مذكور وعين لفظ هذا بازاء كل واحد من
تلك الافراد المدركة اجمالاً كان هذا وضعا عاماً لان المتصور المعنوي
عام وهو القدرة المشتركة بين تلك الافراد اذ لم يلاحظ تلك الافراد ملاحظة
اجمالية وكان الموضوع له خاصاً لانه الفرض ان الموضوع له هو كل واحد
من خصوصيات تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما وقد يكون الوضع
كلياً عاماً والموضوع له كذلك كما اذا تصور مفهوم كلياً وعين لفظاً
بازاءه فهذا اسم وضعا عاماً للموضوع له عام كوضع لفظ الان في
ولم يفرض له اذ لا غرض له يتعلق به هنا واما كون الوضع خاصاً
والموضوع له عاماً فتحليل اذ الكليان يدرك بهما خصوصياتهما وليست
المتشابهة كذلك بالقياس الى كليتهما كما لا يخفى الى هذا كلامه ولا خفاء
في ان الظاهر عبارة قدس سره ان قوله فنعقل مصدر لا فعل مضارع
وان كان لا استفادة وجه ههنا وهو انه يتراى من ان المتعقل المشترك
للاية انما هو متار اليه مفرق مذكور وامثاله مع ان ذلك ليس كذلك الا ان
المقصر غير متشبه قوله اذ لا غرض يتعلق به وقد عرفت ان الفرض الذي
كانت هذه الرسالة معقودة له تحقيق وضع الالفاظ التي اختار
بعضهم انها موضوعات للكليان ليس طاعتها في جزئياتها ومن الذين
ان وضع اللفظ المعنى كلي اتفاقاً ليس من ذلك القبيل فلا يتعلق به هو الغرض

من وضع هذه الرسالة. وعقدتها فذيقا لا شك في ان المفهوم قوله
ولم يتعرض له هنا عدم التعرض له في المقدمة. والافتقار وقع التعرض
له في القسم الموضوع لتحقيق وضع تلك الالفاظ على سبيل التبع لبيان
ذلك الغرض فلا يجز ان القول بان لم يتعرض له ليس على ما ينبغي وايضا ان
ذلك الغرض اذا لم يتعلق بذلك القسم من الوضع فعدم التعرض له في
المقدمة والتعرض له في القسم لا يخلو عن بطلان والتحقيق انه المراد من قوله
ولم يتعرض له هنا انه لم يقع له التعرض لذلك القسم من الوضع في هذه الاشارة
اصلا لا في المقدمة. ولا في غيرها اذ في المقدمة وانما حفظ واما في القسم
فلان المذكور من اقسام الوضع في القسم ليس الا ما يتعلق بالقسم الثاني
من قسم اللفظ المصدرية القسم اعني المدلول عليه بقوله والثاني فالوضع
اما كلي او متخص وليس التعرض في القسم للموضع الا لذين القسمين
منه وفيه وان وقع التعرض للفظ الذي مدلوله كلي لكنه لم يتعرض لوضعه
بانه من اتي يتبع من الاقسام المذكورة للموضع فالمدكور في القسم من اقسام الوضع
ليس الا ما ذكره المصدر في المقدمة من قسمية فعلى هذا اندفع من عبارة المصدر
السؤال ان المذكور ان فاعلا ولقائل ان يقول كما انه لا يتعلق بالقسم المذكور
غرض كذلك لا يتعلق غرض بالوضع الخاص والموضوع له الخاص فالواجب
على المصدر ان لا يذكر ذلك ايضا في المقدمة قضاء بالعلية والقول بان
لذلك الوضع مشاركة. وتعلق بما هو المقصود الاصل من هذه الرسالة
بجملته الوضع العام والموضوع له العام لا يجرى الا اذا كان المراد

بالعدد ولما ذكره من الدليل الى دليل آخر قوله مستحيل وعلى تقدير
كونه غير مستحيل ومتحققا في الواقع لا يتعلق به غرض كما في القسم المذكور
وفذيقا لكون الوضع خاصا والوضع عاما شامل لكون اللفظ
موضوعا لمفهوم كلي لملاحظة مفهوم اخص منه وما ذكره قدس سره
من دليل الاستحالة لا يفيد كونه مستحيلا والقول بان التخصيصات في
دليل الاستحالة يشمل المفهوم الكلي الذي يكون اخص من مفهوم كلي
فيكون دليل الاستحالة متناولا ومفيدا للاستحالة وضع اللفظ
لمفهوم كلي لملاحظة مفهوم كلي اخص منه ما لا يلغى اليه نعم لا ذرا
هذا القسم المفروض من الوضع في الوضع العام والموضوع له العام
وجه لوجوب كون المفهوم الكلي انه لملاحظة ما هو اعم منه كما يعلم
من كلامه من يجوز تعريف الاعم بالاخص ولما كان قدس سره مجوزا للمعبر
الاخص مرة لملاحظة الاعم بناء على انه ارتضى مذهب فناء المتطيقين
المجوزين لتعريف الاعم بالاخص لم يبعد في توجيه كلامه قدس سره
ان يدبر ذلك القسم في الوضع العام والموضوع له العام بناء على ان
وضع اللفظ لمفهوم كلي شامل له وقد بقي ههنا يتبع وهو انه قدس سره
جوز جعل المفهوم الكلي الاخص انه لملاحظة ما هو اعم منه ولم يجوز
جعل التخصيصات انه لملاحظة كليها فاعني عدم الفرق بينهما في الالفاظ
تحت الكلي وقد يعذر به. ذلك بان كلامه قدس سره ليس دائما على
مجرد اندراج التخصيصات الكلي حتى يرد ذلك بل الطان مدار حكمه

كون الشخصيات مرة ملاحظة الكلي على ما بني عليه كلامه في هذا المقام على
كون الجزئي الحقيقي مستقلا متصلا بالوجود ليس من شأنه ان يرتبط ^{بالفرد}
على ما ذكره في بيان امتناع عمله على غيره الخاف قوله وليس الشخصيات فاما تجوز
تعريف المفهوم بالمثل الذي منه تعريف المفهوم الكلي بجزئية الحقيقي فراجع
الى التعريف بالمثابة الذي يكون بالحقيقة تعريفا بالكلي ولما كان المدعى
كون هذا القسم مستحيلا وجب ان يحمل قوله وليست الشخصيات كذلك بالقياس
الى كليتها كما لا يخفى على انه يستحيل ان يدرك الكليات بمفرداتها ليقيد
المدعى لا يقال انه الكلي قد يدرك بالجزئي الحقيقي كما اذا حمل العقل على
زيد الى اخره فانه لا شك في انه العقل يلاحظ الكليات المعينة فيه عند
تحليلها لانا نقول ليس هناك ادراك الكلي بالجزئي الحقيقي ان يجعل مرة
ملاحظة بل يدرك الكلي في ضم ادراك الجزئي ومما يناسب ان يشار اليه في
هذا المقام ان وضع مطلق اللفظ ان كل لفظ والمركب لا يخص فذكره قد
سرع من الاقسام الاربعة التي حكم فيها باستحالة القسم الرابع منها بل يخص
فيها البيل لا وضع اللفظ المفرد اذ وضع المركب لا يلزم ان يكون منها كما اذا
كان وضع مفرد به من قبيل وضوئين مختلفين في القسم مثل وضع المفرد في
قولنا زيدان وانتان وهذا انسان وانما قلنا لا يلزم ان يكون
فيها اذ قد يكون وضع المركب داخلا في تلك الاقسام كما اذا كان وضع
مفردى المركب متفقين في القسم مثل وضع المفرد في قولنا الان من جنس
فان وضع المركب فيه داخل فلهذا من وضع كل واحد من مفرديه اعلى وضع

العام والموضوع له العام واعلم ان وضع المسماة كان وضع اللفظ
لها من قبل الوضع العام والموضوع له الخاص كانت وهذا التثنية كانت
وهذان وفي الجمع كانت وهؤلاء على وجه واحد بل يكون في وضع المفرد ^{مفردا}
وفي وضع التثنية مثليات وفي وضع الجمع مجموع فيكون الموضوع له
في الاول كل واحد واحد من المفردات وفي الثاني كل من من من التثنية
وفي الثالث كل مع جميع من المجموع وذلك اي اللفظ الموضوع لكل واحد
من الشخصيات بحيث لا يفاد ولا يفهم به الا واحد مخصوصه مثل اسم
الاشارة فان هذا مثلا موضوعه وفرد في اكثر النسخ موضوعه بناء
التأنيث ولا يلزم في هذا على هذا اعتبار التأنيث بتأويل اللفظ او الكلمة
والذكر في الطلاق واحد ليرتبط بهذا موضوعه بالناء وسماه بضم
الراجع اليه مع هاء يتعلق به وفي ذلك بعد وقد يوجد مع الضمير الراجع
هذا وبدون ناء التأنيث والضمير في قليل منها المشار اليه الشخص اي كل
واحد من افراد المشار اليه الشخص بقرينة قوله بحيث لا يقبل الشبهة ايضا
سواء الكلام يفيد ان المراد ليس مفهوما المشار اليه الشخص ولا يلزم على
المصداق بقرينة انه كون هذا الموضوع المفهوم كلى قد نقل عن سيد العقير
قوله فلا يقال هذا ويراد به مفهوم كلى مثلا لا يصح لغة ان يقال جاءني
مشار اليه مفرد فذكر بل يقصد بهذا الواحد شخص وكذا الحال في انا
انت واستثنى ما نقل يريده فلا يقال هذا ويراد به مفهوم كلى الوضع
بقريته قوله لغة اي وضعا واما قوله لا يصح لغة ان يقال جاءني مشار

مفرد مذكور فاراد به مفهوم مشار اليه مفرد مذكور وهو ظرف الاول ^{استحالة}
 في محلي ما صدق عليه هذا المفهوم وفي هذا المثال لتوضيح ما قصد على
 تقدير ان يكون المراد بالمشار اليه المفرد المذكور مفهوم مناقضة جزئية على
 ذلك قوله بل لا يقصد بهذا ما قصد به بل لا يقصد لفظ بهذا **تنبيه**
 ما هو من هذا القبيل أي من قبيل اللفظ الموضوع لكل واحد من **المشخصات**
 ملحوظ بعنوان كلي صادق عليه لا يقيد الشخص بالقرينة معينة أي لا
 يقيد بشخص معين ههنا حيث انه مراد الحكم على المشار اليه فما سبق
 وبدل على المراد ذلك قوله قدس سره في الحاشية المكونة على قول المصنف
 لاستواء نسبة الوضع لتعيين ما اراد به **واعلم** ان دأب المؤلفين في
 كثير من المواضع ان يعنونوا الحكم بالبدوي بالتنبيه ولا كما في الحكم المذكور
 بقوله ما هو من هذا القبيل بل بدويا بل اوليا لان تصور الحكم عليه و
 على وجه يكون ذلك الحكم منوطا به مع تصور النسبة التي يشتمل ذلك عليها
 كاف في حصوله من تصورهما على ذلك الوجه وسمي ذلك الحكم بالتنبيه و
 المقصود من قوله لاستواء نسبة ازالة ما في ذلك الحكم من الخفاء بالنسبة الى
 الاذهان القاهرة فلا ينافي ذلك كون الحكم بدويا بل اوليا ولا بعد
 ان يقال في قوله حيث لا يفاد ولا يفهم نوع اشارة الى ذلك الحكم بناء
 على ان المراد منه ان اللفظ الموضوع لكل واحد من تلك **المشخصات** لا يفاد
 ولا يفهم به من حيث انه الحكم به الا واحد بخصوصه واللفظ يعلم ان
 هذا المعنى ليس مجرد وضعه بل لا بد لذلك من قرينة يبين عن اليه فعنون

المصالح المذكور بالتنبيه اذ قد يورد اللفظ ايضا في مثل هذا
 المقام لاستواء نسبة الوضع الى **المشخصات** أي لاستواء نسبة
 ذلك اللفظ الذي كلاً منافذ الى كل واحد مما وضع له ذلك اذ
 المفرد من انه موضوع لكل واحد من الامور المتعددة ولا شك في
 ان مراد الحكم واحد منها بخصوصه فالقرينة ضرورية لتعيين
 ما هو مراد الحكم بذلك اللفظ اذ لو لم يتحقق القرينة المعينة لذلك
 لكان فيه من ذلك اللفظ دون غيره مما وضع له من **المشخصات** اخرى غير
 ما عي و قد نقل عن سيد المحققين في توضيح قول المصنف بريدانه الموضوع
 بالوضع العام بخصوصيات **المشخصات** وان لم يكن مشتركاً مشتركاً
 لفظياً لانه وضع واحد ولا بد في المشترك من تعدد وضعه لكنه في
 حكم المشترك من حيث الاحتياج الى قرينة لتعيين ما اراد به انتهى كلامه
 وقد ينافي ان لا يفسر في عبارة الكتاب دلالة ولا اشارة الى ما
 ذكره قدس سره حتى يقول بريد المصنف وقد يكلف ذلك قوله ولا بد في
 المشترك من تعدد وضعه وفيه بحث اذ وضع الالفاظ المشتقة لا بد
 الا وضعاً نوعياً ولا شك في ان الالفاظ المشتقة قد يكون مشتركاً
 مشتركاً لفظياً فلا يصح الحكم بانه لا بد في المشترك مطلقاً من تعدد
 الوضع اذ الوضع النوعي المتعلق بلفظ يقع من الالفاظ لا يكون
 الا واحداً وقد يعترض عن ذلك بانه المراد انه لا بد في المشترك الذي
 وقع اشتراكه بالذات لا بد من تعدد لفظه والاشترك في الالفاظ

المحقق لا يكون بالذات بل بالواسطة مأخذها ومصدرها اذ
لو لم يكن الاخذ والمصدر مشتركين لم يكن المشتق مشتركاً ووضع
الاخذ والمصدر من شخص لا نوع ولا خفاء في انه هذا التقييد في
عبارة قدس سره مع كونه خلاف الظ لا يفيد ما سبق الكلام له
وقد وقع بدل قوله من تعدد وضعه في بعض الحواشي من تعدد الوضع
ولذلك ان البحث المذكور الصواب الاول والمقيم ما تقدم
الكلي وهو ضم قنود متباينة او متباينة غير متخالفة الى طبيعة كلية
فيحصل من انضمام كل منها قسم مركب منها واما تقسيم الكل وهو
وتحليله الى اجزائه فيكون كل جزء منها قسماً منه والمراد بالتقسيم
تقسيم الكلي اعني اللفظ المفرد لا مطلق اللفظ ولا مطلق اللفظ
الموضوع فاللفظ الموضوع مدلوله باعتبار الوضع اما كلي يمكن
فرض صدق وحمله على امور متعددة في حيث انه متصور او محقق
جزئي حقيقي لا يمكن فرض صدق وحمله عليها في حيث انه متصور
والاول وهو ان كان عبارة عن اللفظ الذي مدلوله كلي على ما هو
انما سبب لا هو المقصود من الرسالة اعني تحقيق وضع بعض اللفظ
الذي اخطأ كثير في بيان وضعها وجب التأويل في قوله اما اذا
فقط او حدث او نسبة بينهما اذ ليس شيء منها لفظاً وان كان عبارة
عن المدلول فلا بد من التأويل في قوله وهو اسم الجنس هو المصدر
وهو المشتق وهو الفعل اذ كل منها لفظ وان وجب التأويل في

الاخيرين ايضاً على التقدير الاول باعتبار آخر اما ذات وهو اسم
الجنس لوجه الذات على ما هو المشهور من معناه اعني ما قام بنفسه
لم يتغير الاول فيما ذكره من الاقسام اذ اللفظ الذي يكون مدلوله
قد يكون غير ذات بل ذلك المعنى وحدث ونسبة بينهما وامثلة اكثر
من ان يحصى فالاولى ان يجعل الذات على معنى الحرف بواسطة الاد
في تلك الاقسام ونقل عن سيد محقق قدس سره في بعض الحواشي
ما يجعل به عبارة الكتاب على خلاف الظ لعمدة الاختصار الاول في تلك
الاقسام اعني قوله في تفسير الذات اي ليس بحدث اعم من ان يكون شيئاً
قاماً بنفسه كالرجل والثوب او يكون عرضاً من الاعراض كالسواد
والبياض انتهى ما نقل ولا خفاء في ان الاول ان يقال ليس بحدث
ونسبة بينهما والا لزم نقص تعريفه بالنسبة المذكورة الا ان لم ينظر
لا كان اخطأ ما خرج عن الذات بالمشهور اكتفى بذلك مسامحة او حذر
وهو معنى منسوب الى الفاعل بالقيام وهو مصدر ونسبة بينهما اي
الذات والحدث واعلم ان القسم الاول من الاول لا يتغير على ما
اليه الا بالقسم الثالث منه مع ان ذلك لا يتغير ايضاً الا بالقسم الاول
منه وفي هذا المقام ابحاث الاول ان الحدث من اقسام اسم الجنس
فيلزم مما ذكره جعل قسم الشيء قسماً له والثاني انه قد حقق ان النسبة
المعتبرة في الافعال امور مستقلة غير مستقلة بالمفهومية لا كليتها
مستقلة على ما دل عبارة كسر الثالثان حقيقة في معنى الافعال

يقضي ان يكون وضعها من قبيل الوضع العام وهو وضع له امر
 والمفهوم من كلامهم خلاف ذلك والربيع ان تقسيمهم للفظ
 هو وضع المفرد انما هو باعتبار معناه المطابق على ما هو الظاهر اطلاق
 المردول مع ان انقباض الاقلام المذكورة انما يتحقق بذلك النسبة
 بين الذات والحركة ليس معنى مطابقا للمشتق والفعل على ما
 عليه عبارة الكتاب وانما سر ان ما لا يكون حركيا ولا نسبة بينه وبين
 الذات لا يلزم ان يكون اسم جنس اذا الاعلام الجنسية واسماء الافعال
 ونظائره ذات بالمعنى المذكور مع انها لا يكون اسم جنس والسادس
 ان كل معنى منسوب الى الغير بالقيام اليه ليس بمفهوم على ما دل عليه
 عبارة اسماء المصادر وحركت بذلك المعنى مع انها ليست مصادد
 على ان ذلك التعريف على مثل الكون والصيرورة غير صادق مع انه ممكن
 ومن هذا يعلم ان تعريف المشتق والفعل الخارجين من التسمية لا يصح
 على كل مشتق وفعل عندهم والجواب عن الرابع حاصل بتكليف في
 عبارة وقد نقل عن سيد المحققين قدس سره في دفع البحث الاول
 قوله وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس ليعتني عليه بيان معنى المشتق
 ومعنى الفعل فكأنه قال المردول الكلي اما حركت وحده او غيره وحده
 او مركب منهما وذلك بان يؤخذ غير الحركت من حيث انه تقديره على وجه
 من الوجوه المعقولة في معاني الاسماء المشتقة واما ان يؤخذ من حيث
 انه منسوب الى غير نسبة تامه جزئية وانما نسبة كما في الافعال والمقصود

بذلك

بذلك نوع ضبط للالفاظ لا الحركات العقلية الى هذا كلامهم ولا يخفى
 في ان ما ذكره قدس سره في توجيها خراج المصدر عن اسم الجنس وجعله
 حركيا بل هو مع انه قسمه انما يتم لو لم يحصل الابتداء بطريق آخر من وجه
 ذلك الاختلاف مع انه حصل ذلك بان يقال والاول اما اسم الجنس
 التام للذات والحركت واما نسبة بينهما ولا شك في انه لا يلزم على هذا
 الوجه جعل القسم بينهما وبينه شي يعرف بالتأمل قوله او غيره وحده ولا
 شك في ان وحده انما هو قيد للمضاف لا للمضاف اليه وقد جعل قدس سره
 سره الاول في عبارة المصدر عبارة عن المردول لا عن اللفظ على ما هو الظاهر
 من ملاحظة غرض الرسالة الا ان المراد بان حاصل المعنى المقصود لا بيان
 ان اعتبار هذه الاقسام للفظ بالذات يستلزم اعتبارها تبعاً للمعنى
 وبالعكس قوله واما مركبها لا خفا وفي ان ما ذكره يستلزم كونه الفاعل
 جزء من الفعل مع انه خلاف ما حققوه في جعل المشتق من كيان الذات
 وغيره وان كان موافقا لما حققوه في كونه على الكشاف في تفسير
 الله لكنه مخالف لما ذكره في موضع آخر من نصائفة وقد يعتذر عن
 جعل الفاعل جزء من الفعل بان توقف القسم الثالث على القسمين مثل
 توقفه كبر على اجرائه اذ لا بد في تحقق النسبة من تحقق طرفيها اللذين
 هما الذات والحركت ولم يرد بما ذكره معنى يلزم منه جعل الفاعل جزء من
 الفعل وفي قوله وكأنه قال النوع اشارة الى ذلك وانما جدير بان المقصود
 بما ذكره في توجيها كلامهم ان كل واحد من البحث الثاني والثالث

في عبارة الكتاب قوله والمفهوم بذلك نوع ضبط الالفاظ لا المحرر العقل
 لو كان صم ولا حقا في ان هذا انما يحسن كلام المحرر صالحا لجميع الاقسام الصالحة
 بالاستعانة للفظ المقسم ولم يكن ضابطا لجميع الاقسام العقلية له
 مع ان ذلك ليس كذلك على ما استدل اليه وقد يقال في دفع البحث الثاني
 ان عدم التقرض بان وضع الفعل في قبيل الوضع العام وهو موضوع له
 الخاص والتقرض بان وضع غيره منه لا يفيد ان لا يكون وضع الفعل في
 قبيل ذلك وقد نقل عن سيد المحققين قدس سره في التبيين التاسع ما
 يتعلق بالبحث الرابع وذلك اما ان يعتبر تلك النسبة من طرف الذات
 وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل وقد علم ما نقل عنه قدس سره
 ان معنى اعتبار النسبة من طرف الذات ان يؤخذ الذات من حيث انه مفيد
 بالحدث بان يكون الذات متقدما في الاخذ على كونه مفيدا بالحدث وان
 معنى اعتبار النسبة من طرف الحدث ان يؤخذ الحدث من حيث انه منسوب
 الى غيره بان يكون الحدث متقدما في الاخذ على كونه منسوبا الى غيره ولا خلاف
 في ان ذلك لا يناسب باعتبار النسبة في الاول من طرف الذات وان كان
 له وجه في الثاني من طرف الحدث اللهم الا ان يقال ان ذلك معنى منطوق
 لتلك العبارة ولا يخفى عليك ان المشتق شامل للفعل وسواء عبارة
 على خلاف ذلك والامر في ذلك سهل والبعض المشتق والفعل لا ينافي
 فبينهم مع ان كل واحد قسم من النسبة وهذا من البحث الرابع الذي
 استدل اليه انه يفيد دفع الشك في عبارة الكتاب والثاني ان كان

عبارة عن اللفظ كما هو الظاهر على ما استدل اليه ويؤكد قوله والثاني علم
 والاول مدلوله الحرف والضمير واسم الإشارة والموصول كان المراد
 بقوله فالوضع اما كلي او شخصي فوضعه لمعناه اما عام او خاص وقد
 عرفت معنى عموم الوضع لموضوع له خاص وضصوصه لموضوع له خاص
 واما كان عبارة عن المعنى على خلاف هو اللفظ وتلك التوكيدات كان المراد
 في وضع اللفظ اما كذا او كذا وجب التأويل لنا وقد مر غير مرة ان
 هذه الرسالة مقصودة لتحقيق وضع الالفاظ التي تبين ههنا ان وضعها
 لمعانيها عام وذكر وضع العلم بمعناه الشخصي في هذا المقام لتحقيق نوع
 مشابهة وتعلق بينهما لا يكون بينه وبين باقي وضع اللفظ ولذا ذكر
 في المقدمة وانت خبير انه ليس لادخال الغاء في قوله فالوضع اما كلي
 وجهه ويمكن ان يتكلف لذلك والثاني علم اي شخصي بقية البيان
 مع ان المتبادر من اطلاق العلم ليس لذلك وانما وضع الكلام في بيان
 حال القسمين بخلاف التقسيم اذ تقدم ما يتعلق به الغرض الاصل في قسم
 للاعتناء بانه وتأخر في البيان هو ما في الاشارة وبين القسمين المتضمن
 لتباينهما في العلم قد يقال في اختصار الثاني في العلم مناقشة اذ هذا
 الاشارة اذا كان المراد اليه شخصا متدرجا في الثاني مع انه ليس بعلم
 ودفع ذلك بان الكلام في وضع اللفظ الموضوع المفرد على ما استدلنا
 اليه وهذا الاشارة ليس بمفرد ولا يخفى عليك ان في قوله والثاني علم و
 الاول مدلوله مساهمة ظاهرة والمعنى اللفظ الذي كان وضعه كليا

عاما اما معنى في غير اى غير ذلك اللفظ ولا كان المتبادر من قولهم
يدل على معنى في غير ظاهر الفساد اذ كون المعنى الموضوع له اللفظ في غير
ذلك المعنى او في غير ذلك اللفظ مما لا معنى له اشارة بقوله وتبين اى
ذلك المعنى في العقل بانضمام ذلك الغير اليه اى الى ذلك اللفظ الخ ما هو
المراد منه على ما بين عليه المعنى في التبيين الرابع بقوله تبين ذلك من هذا
ولا شك ان في تبين المعنى الموضوع للفظ اذ كان بانضمام غير ذلك
اللفظ اليه صح ان يقال ذلك اللفظ دل على معنى في غير اى غير ذلك المعنى
او غير ذلك اللفظ وانت تعلم بان ذلك لو كان معناه في الحرف لا طلاقا
ذلك القول ولا شك في وجود ذلك في غير الحرف لزم صحة ذلك اللفظ
فيه فلم يتميز الحرف عنه وتفصيل ذلك ان الفعل بواسطة استماله على
النسبة المتعبرة في مفهومه المتعينة لفاعله فخرج منه لا يتعين مدلوله
الا بانضمام ذلك الغير الذي هو الفاعل اليه فصح ان يقال في تعريف الفعل
ما دل على معنى في غير فلا يتميز الحرف عن الفعل وتخصيصه ان دلالة اللفظ
على معنى في غير تبين ذلك المعنى بانضمام غير ذلك اللفظ اليه لما كان
متزكيا بين الحرف والفعل لم يصلح ان يكون ما دل اسم معرفا للحرف والقول
بان ما ذكره المعنى في تبين ما هو المراد قولهم الحرف ما دل على معنى في غير
معجمه لا موجب لا مجردى بطايل فاملر وهو الحرف وهما جحد وهو
المراد بكونه مدلول اللفظ مستحصبا ان يكون جزئيا حقيقيا على ما استمر اليه
فما سبق بقرينة مقابلة كون مدلول اللفظ كليا ولا شبهة في ان المراد

به امكن فرض اشتراكه وصرفه على امور متعددة وهو البين ان المراد
من قوله يتبين بانضمام ذلك الغير اليه ان معنى الحرف غير مستقل بالمعنى
على ما سبقت ذكره المعنى في التبيين الرابع مع انهم صرحوا بان المنصف بالحيثية
ليس الا ما هو مستقل بالمعنى على ما سبقت ذكره المعنى في التبيين الرابع مع انهم صرحوا بان
حاشية الرسالة التسمية بان الحرف لا يتصف بالحيثية وقد نقل عنه ذلك
في توضيح ما ذكره المعنى في قوله فان من ليس معناه مطلقا لا يتصل به بل معناه
ابتداء خاص متعلق بـ معنى فلا يفهم معناه الا اذا انفصل ذلك الشيء
المعنى لكنه ليس للابتداء ان خصوصية الاوضاع عاملا ولا يلزم كونه
مع كونه معانية متعددة وذلك لكونه وضعه لتلك المعاني وضعها
واحد انتهى كلامه قوله فلا يفهم معناه ولا خفاء في ان مجرد كونه معنى
من خاصا متعلقا بـ معنى لا يستلزم ان لا يفهم معناه الا اذا انفصل
ذلك الشيء المعنى فان كبرياء الاشياء والخاصة المتعلقة بالاشياء المعنى
بحيث يفهم بدونها وامثلة اكثر من ان يحصى والظاهر ان يحفى فلا بد ان
يقيد ذلك المتعلق به بما استلزم به عدم فهمه بدونه تفعله والذي يفهم
من كلامهم في كون ذلك المتعلق بحيث يستلزم عدم فهمه الا ابتداء الخاص
المتعلق بالشيء المعنى بدونه تفعله ان ذلك الابتداء الخاص المتعلق
بالشيء المعنى الذي وضعه الله والمرأة ملاحظة حال التي المعنى تفهم
والمرأة حال كونها امرأة بل بشرط كونها امرأة لا تفعل بدونه تفعله المعنى
له والاولم يكون المرأة بشرط كونها امرأة فيكون تفعل المرأة لازما

المركب بتلك المرأة فيصح القول بان فهم الابتداء لخاص المتعلق بالشيء
المعين لا يتحقق الا اذا كان ذلك الشيء المعين متعلقا بالاسطة ^{تعلقه}
تعلق المرأة بشرط كونه امرأة لذلك الشيء الا ان ما ذكرناه يقتضي انه يحل
قوله قدس سره فلا يفهم على انه فلا يفهم ذلك الابتداء المتعلق بالشيء
المعين بالتبع اذا انعقد ذلك الشيء المعين بالذات والتمتاد من اطلاق
الفهم فنيا واثباتا هو الفهم بالذات لا الفهم بالتبع ولا الفهم المطلق وذلك
بين الا ان الاخرية هي في فاضح مما يقع اليك ان المراد بالتبعين بالضم
الغزالية المتفاد من عبارة المعروض والتبعين العقلي باعتبار كونه مع الحرف
مرأة كون لفظة من اداة واما كون معنى الابتداءات الخاصة فادرس
مثل ابتداء سير زيد في وقت معين من البصر الى الكوفة مثلا لا مطلق
السير منها اليها ولا مطلق سير زيد منها اليها وان توقفت في ذلك فبدرج
بانه من لشيء وفي هذا المقام بحث اما اوله فلاز المعاني الشخصية التي
وضع لها لفظة لا يكون المراد منها غيرها ولا جزءها ولا زمارها والآن
امتناع الحكم عليها مع ان ذلك ليس كذلك وكيف وتلك المعاني انما لوحظت
ملاحظة اجمالية بالتقدير المشترك الصادر عليها على ما دار عليها اصل المعنى
في هذا المقام ولحكم بان تلك المعاني اذا كانت معبرة عنها بلفظة من
مجردة عن غيرها لم يمنع الحكم واذ لم يعبر عنها بمجرد لفظة من لا يمنع الحكم
ما يقتضيه وقد فصلنا هذا البحث مع ما يتعلق فيما كتبنا على حاشية
شرح المطالع واما ثانيا فلا بد ان تكون تلك المعاني ما وضع لها الـ

وقد عرفت انها بما كالا ابتداءات الشخصية فيلزم ما ذكره الحكم مراد في الحرف
الاسم وفيه ما فيه وقوله وذلك لكون وضعه دليل للزوم قوله فلاز
كونه مشتركاً مع قوله لكنه ليس بالابتداءات الشخصية الا وضعها عام
وذلك ليلزم جعل دليل للزوم عين دليل للزوم والبحث في وجود
تعدد الوضع في المشترك القيناه اليك فيما تقدم اولاً اي لا يكون مراد
في غير والقربة المعينة لا اريد بذلك اللفظ من معانية المتعددة اذ
المفرد من ان وضع اللفظ المدلول عليه بقوله والاول مراد به كل عام
وقد سبق في التنبيهات ما هو من هذا القبيل لا يقتضي المستخلص لا بقربة
معينة اي لا اريد باللفظ وعلى هذا التقدير يرتبط قوله فالقربة لما
قبله غاية الارتباط فلا يجزى ما يقال ان قوله فالقربة لا ينظم مع ما سبق
من كلام الاول ان يقال بعد قوله اولاً ولا شك انه لا بد هناك من قرينة
تم يقال فالقربة ليحصل الانسجام اذ وجوب تحقق القرينة المعينة فيما
هو المعنى في بيان المقام ما تقدم فجعل مراداً من ابتداء الاقوال الباقية
للفظ الموضوع وضعها عام الموضوع له الخاص المشترك في عدم تعيين
مدلولها بانضمام الغزالية المدلول عليه بقوله ولا على تباين الغزاليين
في تعيين ما اريد بها لا يقال كما انه وجب في تعيين ما اريد بالاسم
الثاني الباقية للفظ المذكور من قرينة كذلك لا بد في تعيين بالاسم الاول
منه عن الحرف من قرينة فلم يجعل مراداً من ابتداءه من تلك الاقسام على القرينة
لا نقول بان كان ذلك الاسم من حيث المعنى الموضوع له مشتركاً مع تلك الاقسام

باعتبار تقينه بانضمام الغير اليه فيه وعدم اعتبار التعيين بانضمام
اليه فيها لم ينجح في امتيازه عنها الى اعتبار القرينة المعينة لما هو المراد حال
الاطلاق بل له امتياز عنها بحسب اعتبار في نفس منومه وان كان فيه قرينة
المراد ايضا بخلاف ذلك الا في ام فانه لما ساق الحكم الكلام على وجه يفيد
استزكا في المعنى المذكور على ما نقول اولاً بني امتياز بعضها بعض على
تفاوت القرينة ولا يقدح في ذلك التمايز بينها باعتبار آخر مغاير للقرينة فالقرينة
المعينة لما هو المراد باللفظ الموضوع لا يورث تعدد شخصية اذا كانت
في خطاب اي مخاطبة التي هي توجيه الكلام الى حاضر والضمير اي في ذلك اللفظ
هو الضمير فان خطاب بذلك المعنى قرينة معينة لما هو المقصود لفظا واما ان
متلا فالاولى ان يقال فالقرينة اذا كانت خطابا وقرينة نقل من
المحققين قدس سره في بعض المواضع في توضيح المعنى المسوق للعبارة قوله
اي القرينة الدالة على تعيين المراد اذا كانت في خطاب فاللفظ هو الضمير وان كان
منفردا فاما ان يكون حسيما وعقلية فهو على الاول اسم الامتازة وعلى الثاني
الموصول انتهى كلامه ولا شك في ان طعنا به قدس سره بقوله لفظه في
في خطاب بمعنى من وذلك ليس بجديد ويحتمل ان يكون المراد مما ذكره بيان
حاصل المعنى ولا يبعد ان يكون لفظه في في عبارة الكتاب معناها لا
من على تقدير ان يكون الخطاب بالمعنى المذكور نفس القرينة اذ الكلام على تقدير
امتيار الا في ام التلوة الباقية للفظ الموضوع بالوضع العام مع كون
الموضوع كتحصا خاصا بالقرينة المعينة لما هو المراد بذلك اللفظ والمراد

بتلك القرينة الواقعة في العبارة مطلق القرينة المعينة لما هو المراد وكل
واحدة من القرين التلوة اي الخطاب والقرينة الحسية والعقلية فقدمها
ولا شك في تحقق المطلقة في كل قدم افرادها فالمراد من القرينة المعينة
المطلقة التي تحققت في الخطاب اي فردا الذي هو خطاب ويؤيده
كون القرينة نفس خطاب قوله فيما ساق في خلاف قرينة الخطاب اذ اللفظ
ان الاضافة بيانية والمناقضة فيه محال ولا يخفى ان المفهوم من كلامهم
في هذا الموضوع مع حيث انه قال في التبيين العائنه وفي كلبه تامل
ونظر ان الضمير الغائب عندهم ليس كما يكون الوضع المتعلق به ضيعا
عاما لموضوع له شخص خاص وان كان بالاطلاق الضمير في قوله فالضمير
لا يلزم ذلك وايضا يكون وضع الضمير الغائب في قبل الوضع العام
لموضوع له خاص يستلزم الحكم بكون موضوعا لخرسان حقيقة اذ المراد
بالمشخص الذي كان ذلك الوضع دايما عليه هو الذي في الحقيقة بلا شبهة
والترام ذلك مع كونه راجعا الى الكل كثيرا يستلزم الحكم بكونه مستلزما
الكل على سبيل المجاز وذلك مما لا يقول به عاقل وقد يقال مقتضا
في هذا المقام ادراج الضمير الغائب فيما سبق الكلام لاجل على طريقة
من قبله من شمول الوضع العام لموضوع له خاص بما يشمل وضع الضمير
لما وضع له وحسب ان في كلامه في التبيين العائنه كلام منه على ما نقلنا
يسبق من شمول ذلك الوضع على وجه يندرج فيه وضع الضمير الغائب
ويؤيد كونه المفهوم منه ذلك ما نقله من سيد المحققين قدس سره اذ اد

المنقول

بالخطاب المعنى المصدرى افعى الخطابية فيتناول ضميرى المنكلم والخطاب
 ولما تاد كاسم الاستارة والموصول والضمير الحرفى في كونها موقوفة
 باو ضاع عام لمعاني مقصودة اشار الى الفرق بان تلك الاسماء منها
 مفهومات مستقلة بالمفهومية لكن لا يتعين ثبوتها منها اذ امرها
 الا بقرينة معينة على قبيل الاسماء المتوكة لفظا واما الحرف فيكون
 لا يستقل بمفهومية بل هو انك ملاحظه غير فلا يعقل بنفسه ثم اشار الى
 ان الموصول وان كان موضوعا وضعا عاما للمشتبهات فمفهومه كونه
 الخطابى ربما لم يفهم الموصول شخصا معينا فمفهومه ثبوتية مانع من
 التوكة فينبى لفهمه بالابتنج التوكة فيه وان عرفها بخصاره في شخص واحد
 معنى كقولك لم يسمع انه جاء واحدا من بغداد الذى جاء من بغداد رجل
 عالم فهذا الاعتبار عدة كليا مع جعله اقسام الشخص ولما اظهر
 واسم الاستارة اذا كانا باقين على وضعهما فانه يفهم الخطابى منهما
 ما يمنع نفس تصوره من التوكة انتهى كلامه ولا شك في ان فرضه قد ذكر
 بعد ضمير الخطاب بالخطابة ليتناول ضميرى المنكلم والخطاب وعدم
 تفرضه للضمير الغائب مع ان ذلك اولى على تقدير قصد التناول طاقا لم
 يندرج ما يتعلق بالضمير الغائب فيما ذكره كيف والمعين لما هو المراد من
 الضمير الغائب تقدم ما يرجع اليه ذلك الضمير على احد الوجوه المشهورة لا
 الخطاب وان تحقق به هناك خطاب بمعنى الخطابة والقول بان المراد
 الخطاب القرينة في زمان الخطاب ليشمل ما هو قرينة الغائب يستلزم دخول

جميع القرين في قرينة الخطاب والمراد بتناول الخطابية ضميرى المنكلم
 والخطاب باعتبار كونها قرينة فقد افصح ما الفى اليك ان وضع الضمير
 الغائب ليس يندرج في الوضع العام لموضوع له خاص وساق قد
 سرر الكلام على وفق كلامهم ولم يتعرض لوضع الضمير الغائب
 على وجه يفهم منه صريحا انه من اقسام الوضع انه ان كلامه
 في حاشية شرح الخطا لى صريح في ان وضع الضمير الغائب من قبيل
 الوضع العام لموضوع له خاص ولا يجب في ذلك كونه لموضوع له
 خاصا مستحصا جزا حيث قال ان كلمة هو موضوعه للجزئيات فذكر
 تحت قولنا كل غائب مفرد ذكر سواء كانت جزئيات حقيقة او اضافية
 ولا يخفى عليك ان الحكم بان وضع الضمير الغائب ما وضع له بوضع واحد
 متناول لوضع لا موضوع شخصه ومفومات كلية ملحوظا كل واحد منها
 بقدر متوكة تامل لما على ما دار عليها قاعدة هذا القسم من الوضع
 يستلزم كون الشئ تاما لا ينفك كشمول مفهوم الكل لنفسه وكون الشئ
 جزئيا اضافيا اذ لا شك في ان القدر المتوكة الذى جعله الوضع
 الغائب قد يوردى بالضمير الغائب فهو باعتبار موضوعه للضمير الغائب
 وباعتبار آله لوضع بنفسه وكون الشئ جزئيا له اضافيا يستلزم
 كون الشئ اخص من نفسه لوقفة الجزئى الاضافى بالاخص من شئ
 على ما هو المشهور من معناه ويمكن التفصي عن ذلك بسكاف والقول
 بانه استعمال الضمير الغائب في القدر المتوكة الذى هو آله لوضع

لا وضع له انما هو على سبيل المجاز لا الحقيقة فلا يلزم انذاره تحلفه
علا لا يلتفت اليه قوله في كونها موضوعا فيه موازنة لفظية اذ لم يبين
ان كونها موضوعا لا يكون متوكفا فيه لذلك الامور الا انه لا يفتقر غير متبني
على احد وكذا القول في قوله التلثة متوكفة في ان عدلها ليس معان في
غيرها قوله ثم اتى الظان تلك الاشارة انما وقعت بقوله الاشارة
العقلية لا يقيد الشخص قوله علة كليا الظان ذلك العلة انما يفهم من قوله
فان تقييد الكل بالكل في دلائل على انه قبل تقييد بالكل
لا على انه انما هو كل بعد هذا التقييد على ما دل عليه عبارة قدس سره
قوله مع جعله في ايراد ما ذكره وجه التقضي عن الحكم بكونه كليا مع جعله
ذلك من اقسام الشخص على ما دل عليه كلامه يعني لا منافاة بين كون الشيء
جزئيا حقيقيا باعتبار المعنى الموضوع له وبين كونه كليا باعتبار تعقله بامر
كلي وسيلتي عليك ما يتعلق بهذا الكلام من قوله واما انهم لا يخفوا
في ان الحلاق الضمير هنا مع اطلاق الضمير فيمن يبين من قوله والضمير في
يوهم ان الكلام في الضمير انما هو الضمير الغائب كما يوهن اطلاق الضمير في
عبارة المعذرة على ما استبرأ اليه فيمن يبين مع ان الحال على ما عرفت قوله اذا
كما ما يبين فائدة هذا التقييد نظر الى اسم الاشارة ظاهرة اذ قد
على خلاف الوضع واما فائدة في ضمير المحكم والمخاطب فليست ظاهرة
لعدم استعمالها في غير ما وضع له الا ان يقال ان كلمة اذا لا يقتضي استعمالها
فيه وقد يقال بتحقيق استعمالها في مثل ان يقال المفرد ويراد به الجمع

واعلم ان لهاثية المنقولة عنه قدس سره كانت في بعض النسخ مكتوبة
على قول المصنف في الخطاب وفي بعضها مكتوبة على قوله قرينة الخطاب وكل
وجهة هو مويلها وان كانت القرينة المعينة لما اردت باللفظ في غير
اي في غير الخطاب فاما حية اي فاما ان تكون تلك القرينة المعينة حية
بان يتألف لفظ هذا مثلا بضموم الاعضاء المحسوسة الى ما هو المراد
والظان الشخص المحسوس الذي وضع له اسم الاشارة انما هو محسوس بالقوة
الباصرة واما المحسوس بحد كالحواس الاربعة فليس هو وضع له
اسم الاشارة بل استعمال اسم الاشارة فيه انما يكون على خلاف الوضع كما ينبغي
في الامور الغائبة عن الحواس كلية كانت وجزئية وقد يقال لا تغاوت بين
المحسوسات بكل واحد من الحواس الظاهرة في ذلك بل كل واحد منها وضع
اسم الاشارة واستعمال اسم الاشارة في كل منها انما هو على سبيل الحقيقة دون
المجاز وهو اي اللفظ المراد به ما وضع له لمعين بقرينة حية اسم الاشارة
او عقلية وهو اي ذلك اللفظ الموضوع للشخص بكونه قرينة معينة عقلية
الموصول فان معبودية انصافه بمضمون الصلة بين المتكلم و
المخاطب قرينة معينة عقلية لما هو المراد من معانيه الشخصية التي
وضع لكل منها الموصول وكون طرفي العلم بذلك لا يتضافان تحت
لا ينافي كون القرينة عقلية كما اشار اليه قدس سره في لهاثية بقوله
كقوله لم يسمع انه جاء واحد من بغداد وفي هذا المقام يجب وهو
انك قد سمعته وضع الضمير الغائب لما وضع له على ما دل عليه العبارة

المنقولة من حاشية شرح المطالع من قبيل الوضع العام لموضوع
له خاص جزئيا حقيقيا كان ذلك الخاص او كليا ولا شك في ان الموصول
قد يتعمل في كل ما يتعمل في حيز حقيقي فالقول بانه موضوع
لجزئيات حقيقية هو بالقدرة المتحركة الصادق عليها استعماله في
على سبيل المجاز مع انه يمكن القول بوضعه لما وضع له مثال ما سمعت
في الصبر الغايب بان بلا حظ تلك جزئيات حقيقية وجزئيات اضافية
غير حقيقية بالقدرة الصادق عليها ويوضع الموصول لها وضع
الصبر الغايب لما وضع له القبليتين مستعملين في الحكم بان
ما وضع له في الصبر الغايب اعم من ان يكون جزئيا حقيقيا او جزئيا
اضافيا غير حقيقي وفي الموصول مختص بالاول لا يخرج عن حكم وهذا
بمخلاف وضع اسم الاشارة فان الظنية كونه حقيقية في الجزئيات
المحسوسة البصرة ومجازا في غير ذلك كالحال في ضمير
المتكلم والمخاطب ولا شك في ان قوله لا يتصور على من اعتبر وضع
الصبر الغايب لجزئيات حقيقية وكل وضع عام ما ولم يعتبر منه في
الموصول وانما لم يعتبر ذلك في الصبر الغايب كالمص فلا يورد عليه
ذلك البحث فاما ما اعلم ان الحكم بكون الحروف والضمائر واسماء
الاتشارات والموصولات موضوعات لم يتصور كليات على ما ذهب
اليه بعضهم لا يستلزم الحكم بكونها غير مستعملة الا في جزئيات على
سبيل المجاز لوجود كونها مستعملة في تلك الكليات المعقولة وانما فاع

لفظة

لفظة من مع كونها موضوعا للابتداء المطلق لا يتعمل في
سرف من البصرة الى الكوفة الا في الابتداء الذي وضع له لفظة من
غاية ما في الباب من معقيد بعينه ولا ينافي ذلك استعمالها في
الموضوع لا في مطلق لا ابتداء كما ان كون لفظ الاول موضوعا لغيره
كل لا يخرج التقييد في مثل جاء في ان عالم كاتب بلحج اخر ذلك عن
كونه مستعملا في معناها الموضوع له ولا ينافي استعماله فيه على قدر
يجوز ان يوصل تلك التقييدات الى ان يكون الا ان المعقيد بتلك التقييد
شخصيا بحيث يمنع فرض اشتراكه مع كتيون وكذا الحال في الضمائر و
اسماء الاشارات والموصولات لا يقال قول من قال انها موضوعات لغيره
كلية انها موضوعات لها بشرط استعمالها في جزئيات فكلما اباها ان يتعمل
تلك الالفاظ الا في جزئيات فلا وجه لكونها مستعملة في الكليات المعقولة
بالقبول المعينة لتلك التقييدات المقصود ان يكون ان قولهم بوضع
تلك الالفاظ لغيرها كليات مستلزم لا لا يكون مستعملا الا في جزئيات
لا ان ذلك لا يقابل لم يقل بكونها مستعملة في الجزئيات على انه يجوز ان يكون
المراد بقولهم بشرط كونها مستعملة في جزئيات بشرط كونها مستعملة
في الكليات المعقولة بقبول على وجه المسامحة لا يقال انهم اعتبروا امالا
يجوز معه هذا البيان وايضا قولهم بشرط استعمالها في جزئيات غير مستقيم
في الصبر الغايب واسم لادارة الموصول اذ يتعمل كل منها في الكليات
بل في جزئياتها الى وضعها بلا تقييد فلا يطرأ وجه صحة في الاسم

الثلاثة المذكورة سواء كانا محمولين على ظاهر أو كانا مؤلّاين بآثارهما
 فتشمل اشتغال الكل على اجزائه على الوجه الذي سبق في شرح قوله
 هذه فائدة تشمل وقد لقي اليك في بعض هذه العبارات ليست
 على سنو العبادتين الاوليين على تنبيهات الاول بمقتضى ان يكون
 مبتدأ وخبر مخزوف أو خبر مبتدأ مخزوف على قياس ما سبق في الكلام
 والتقديم وجعله مبتدأ وخبر ما بعده ما ذكره فهو لا يلتفت اليه كما
 حال في البواقي منها وقد يقال ان مقتضى هذه التنبهات تفصيل ما جعل
 الاحكام في التقديم الذي هو المحرر في وضع الرسالة وانت تعلم بعد
 التأمل في خصوصياتها ان ذلك ليس كذلك بل مقتضى ما يتألف من
 بتلك العدة نوع تعلق اما التعلق المذكور او غيره ما يتضح بآثاره
 من الاحكام زيادة انضمام الثالثة في الفهم واسم الآلة وهو
 مشترك بكسرها بعضها مع بعض في انه لا يمكن ان يكون لها معنى
 يدل على ذلك قوله ولا وقد استدلوا على ان في هذه العبارة
 مؤاخذه لفظة الآلة على سبيل الكلام لا جملته خبر ليس على احد
 هذا كما يقال زيد وعمر وتزكان في ان كل واحد منهما شراخ
 من البين ان ما استدلوا به ليس بشيء من كل واحد منهما بل ملحقا
 المتكلمة لها الآلة المحاطة مع سكون الكلام على ذلك الوجه فتم منه
 ما هو مقتضى منه وظلاله في عبادتهم اكثر من ان يحصى كما لا يخفى على متنبهها
 ومن هذا القبيل قولهم في التنبهات من الفعل وحرف في تركان في

انما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير اذ ليس ما استوك فيه الفاعل
 والحرف دلالة كل منهما على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير بل الدلالة
 على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير اذ ما استوك فيه ظاهر المصدر على كل
 واحد من المتروكين وما بعده تلك العبارة ليست كذلك بل الدلالة على
 معنى باعتبار المدكور والمراد ان مدلول كل من الضمير واسم الآلة هو
 ليس معنى في غيره انه لا يتعين بانضمام ذلك الغير اليه كما ان المراد من
 ان الحرف يدل على معنى في غيره ان ذلك لا يتعين بانضمام ذلك الغير اليه
 على ما يستفاد من قوله ويتعين بانضمام ذلك الغير اليه فيلزم ان يكون قد
 كل منهما مستقلا كما انه يلزم من كونه معنى حرف متعينا بانضمام ذلك الغير
 كونه معنى الحرف غير مستقلا بالمعنوية على ما يفيد قوله في التنبه الرابع
 بنين لكم هذا وان كانت تلك المعاني اي معاني الضمير واسم
 الاشارة والموصول التي لا يكون معاني في غيرها ولا يتعين بانضمام
 ذلك الغير اليها يحصل اي من حيث انها مرادة للتكلم بالغير اي الغير الذي
 هو القرينة المحصلة المعينة في ذهن السامع كما ان معنى الاسم المستترك
 لفظة ما يحصل ويتعين في ذهن السامع بالغير الذي هو القرينة المعينة
 لما هو المراد مع عدم كونه معنى في غيره فكما ان لفظة عين متلا مع كونها
 متصفة بتلك الجبائية اسم كذلك الضمير واسم الآلة وهو متصو ولذا
 قال من على ما قبله في سماء وهو ما يحسن وهو ان مدلول الفعل على
 اعتقادهم ليس معنى في غيره ويتعين بانضمام ذلك الغير اليه كونه

مدلول اللفظ معنى في جزء عند ليس الاصفة للحرف ولا تنكر في انه
 الفعل وتكون مشتركاً لفظاً فلا يتحصل معناه الا بالغير الذي هو
 القرينة المعينة لما هو المراد من الفعل المتذكر فيلزم كونه اسماً الا ان
 في قوله في اسم الى ما قبله شيء آخر لا يوجد في الفعل اصلاً ولا يتحقق
 ان تحقق ما ذكره ليس ان مجرد ذلك كاف في كونه اللفظاً الثلاثة اسما
 حتى يرد عليه ما ذكره بل المراد اذانه لما ذكرناه لا بد من كونه معاني هذه اللفظ
 متصلة به الغير الذي هو القرينة المستمرة لم يبعد ان يجتمع في واحد
 ان هذا المعنى بعينه هو الذي يرد وعليه كونه اللفظاً حرفاً اي كونه اللفظ
 في غيره فلا فرق بين ما يرد وعليه كونه اللفظاً حرفاً كونه اللفظاً
 وكونه المعنى متصلاً بالغير فافلزم كونه هذه اللفظاً حرفاً فافهم قوله
 بالقرينة والقرينة ما يرد لما ذكرناه فافهم ذلك بقوله الثلاثة تنكر في ان
 مدلولها ليس معاني في غيرها وان كانت تحصل بالغير بمعنى ان تحصلها بالغير
 الذي هو القرينة المعينة ليس عين ما يرد وعليه كونه اللفظاً حرفاً واستمرنا
 بل كونه معنى الحرف متصلاً بالغير الذي هو القرينة فيجتمع مع نقيض ما يرد وعليه
 كونه اللفظاً حرفاً اي كونه معنى اللفظ بحيث لا يكون معنى في غيره ولا يوضع
 ما يجتمع عنده كونه هذه اللفظاً حرفاً وادوم البين انما لا يكون افراد
 بل التوهم انما هو في كونها حرفاً لا اسما بلا سلك استنباه ما يرد وعليه
 الحرفية بغير اي حصل المعنى بالقرينة فخرج على ما سبق بقوله في اسم اي
 في اسم لا يعرف فاملر الثاني الاشارة العقلية لا تعيد المتخصص اي

ديك

لا يكون الاشارة العقلية سبباً لمتخصص مع بحيث يمنع فرض استناده
 عند العقل بين كثيرين وان كانت سبباً للاختصار في نفس الامر مع
 النظر في فرض العقل وتجويزه فان نقيض الكل بالكل وقدره
 فيما سبق من كلام سبب التحقيق قد سبق ان الكل المعنى فيما نحن فيه
 هو معنى الموصول باعتبار ما لا حظ له بمضمون الصلة الذي هو كل مع كونه
 متخصاً بحيث يمنع فرض استناده بين كثيرين اذ الكلام على تقدير كون
 الموصول موضوعاً للمشتكك كذلك واعتبار كلياته بهذا الوجه لا يخرج
 عن كونه جزءاً حقيقياً في الواقع على ما دل عليه عبارة قد سبق فيما سبق
 فهذا الاعتبار عده كلياته وقد استمرنا فيما سبق الى بعض ما يتعلق
 بهذا الكلام على ان عبارة المعرظاهرة في هذا المقام في ان المراد يكون
 معنى الموصول كلياته كلى في نفس الامر لانه كلى باعتبار ما لا حظ له
 والفرق بين بينهما قد يقال ان كونه معنى الموصول كلياته كونه
 جزءاً حقيقياً على ما هو المفروض انما هو باعتبار ان الخطاب العالم بوصفه
 له انما بلا حظ له عند اطلاقه بالمعنى كلى الذي كان مرة ملاحظة عند
 وضع اللفظ وقدره في ان عبارة المعرظاهرة في كونه معنى الموصول
 كلياته في حد نفسه لا باعتبار صحة ملاحظته بالكل لا تعيد القرينة الحقيقية
 بخلاف قرينة الخطاب اي كلياته كما في ضمير المعكلم والخطاب وحسن
 كما في اسم الاشارة فان هاتين القرينتين تفيدان القرينة الحقيقية كما
 كان عدم امادة القرينة العقلية لتخصصها في اداة قرينة خطاب

وحسب له بدلية استدل على الاول دوم الثاني ولا شك ان استناد
 الافادة الى القرينة يفيد ان مجرد اللفظ في الفهم المذكور واسم الازالة
 لا يفيد الجزئية الحقيقية والظن ذلك كذلك انما هو باعتبار ان ملا حظته
 السامع ما هو معنى اللفظ ليس الا ما هو الالة للا حظته وضعفه وهو كذا
 فلو لم يتحقق هناك قرينة يفيد الجزئية الحقيقية لم يتصور هناك افادة
 معنى شخصي على بانه عليه لهم في التنبيه بقوله ما هو هذا القبيل ^{يقال} وقيل
 ان الاستشارة العقلية اذا لم يكن مفيدة للجزئية الحقيقية لم يحصل المقصود
 من قولنا الذي جاء من بعد ذلك رجل عالم اذا لا شك ان المقصود اجرا ^{الحكم}
 المذكور على ما هو جزئي حقيقي ودفع ذلك بانه افادة الصلة الخاصة بالكل
 المدلول عليه بالوصول في نفس الامر كافي في العرف في المقصود ولا يخرج
 فيه فرض الاشتراك بين كتيوب وفي هذا المقام بحث وهو ان المقصود
 قول لهم فماسبون بحيث لا يفاد ولا يفهم به الا واحد بخصوصه على ما
 استرنا اليه كل لفظ وضع لمعناه وضعها ما الموضوع له خاص لا يفيد
 واحدا بخصوصه مع تعانية الا بواسطة قرينة معينة لا هو المراد منه فلكل
 المقصود قوله ما هو هذا القبيل ^{ان كل لفظ كان وضعه قبيل}
 الموضوع العام لموضوع له خاص يفيد واحدا بخصوصه مع تعانية بقرينة
 معينة وان كان في دلالة تلك العبارة على ذلك المقصود نوع تصور
 البين اذ عدم افادة القرينة المعينة للجزئية الحقيقية في الوصول منها
 ان ذلك المقصود ان يلزم منه ان لا يفيد الوصول بواسطة القرينة العقلية

مخصوصه

بخصوصه مع تعانية وقد يفند عن ذلك بتعظيم الواحد بخصوصه مما
 هو جزئي حقيقي بحيث يكون شاملا لكل في نفس الامر في جزئي و
 بانه لا يلزم من عدم افادة القرينة العقلية في مادة الوصول الجزئية
 ان لا يكون فيها قرينة اخرى يفيدها الجواز ان يتضمم معها امر اخر افاده
 الوصول به منضم الى القرينة العقلية واحدا بخصوصه بحيث لا يقبل
 المشكة عقلا واعلم انهم قالوا ان المقام كل في كل لا يفيد الجزئية
 الحقيقية لانه المضموم والمضموم اليه كليان نعم يجوز ان يفيد الاضمار
 امر لا يصدق الا على شخص واحد كونه افراد ذهنية لان كل كل يمكن
 للعقل ان يفرض صدق على اشياء من غير متناهية والتعقيد المذكور لا
 يقتضي ان يكون التعقيد بحيث لا يمكن للعقل ان يفرضه افراد غير متناهية
 واعتبر من عليه بانه اذا اجاز في العامين ان يرتفع في جميعها يكون احدا مفيدا
 بالآخر بحيث يكون المجموع المركب مختصا بنوع واحد مع تحقق كل واحد
 منهما في غيره كما في الخاصة المركبة مثل طاهر الولود الخفاش فلم لا يجوز
 ان يكون تعقيد الكل بالكل في بعض الصور والمرايب مفيدا لا متناهي
 المشكة بحسب العقل وتجويزه والدليل المذكور لا بد من دفع هذا الجواز على
 ان الحكم بكيكته الاضمار مما لا وجه له وما يتعلق بهذا المقام من الاستدلال
 العقلية في عبارة الكتاب لا بد ان يتبادر الى الينا يفيد قوله لا يفيد
 الكل بالكل لا يفيد الجزئية اذ لو كان المراد بها كل اشادة عقلية لزم عدم
 الدليل على الدعوى فلذلك كانا اي فلا جل عدم افادة القرينة

العقلية الشخص واذا قرنتي لخطاب والحق كان الضمير واسم الإشارة
 بل مدلولها جزئيين وهذا أي الوصول بل مفهوم كلياً واعلم ان في
 ولذلك على الوجه الذي فصلناه نوع إشارة الى ان كنية الوصول ليست جل
 ملاحظة بضمون الصلة على ما يفيد عبارة قدس سره فيما سبق بوا
 ان المراد بما كانت قرينة الخطاب والحق مؤثرة في الوصول بان لم يخرج
 تلك القرينة عن كونه كلياً بل بقي على ما كان عن كونه كلياً اشبهه نوع إشارة
 الى ان كنية الوصول لا يكون مما فهم من عبارة قدس سره فافهم الثالث
 علمت من هذا أي م. التقييم وما يتحمل هو عليه من ان العلم موضوع شخص
 خاص بوضع خاص لموضوع له خاص وان الضمير موضوع بوضع عام
 لموضوع له خاص الفرق بين العلم والمفهوم ولا شك في ان الفرق
 بين العلم واسم الإشارة معاً وم. ايضاً ما ذكره للمعرف التقييم فلا وجه
 لتخصيص معلومية الفرق بما ذكره بالامرين المذكورين الا ان يقال ذلك
 بواسطة ان بعضهم لم يعرف بينهما بخلاف العلم واسم الإشارة فانه يفرق
 بينهما ولا كان التقييم متملاً على ما يفيدان مدلول اسم الإشارة جزئياً حقيقياً
 كمدلولي العلم والمفهوم اشار الى ذلك بقوله وفاد لتقييم الجزئ في الحقيقة منها
 أي بين العلم والمفهوم واسم الإشارة وهو قيد للتقييم أي علمت عدم
 الفرق في التقييم الجزئ في الحقيقة الى مدلوليهما ومدلوله اذا الموضوع له في كل
 واحد من الامور الثلاثة شخص بحيث لا يقبل التركة عقلاً فصح انقسام
 الجزئ في الحقيقة الى كل واحد من مدلولاته التخصيصية بلا تفاوت ووفق

مؤثرة في الضمير واسم الإشارة
 بانه اخر منهما كونهما كليتين ولم
 يكن القرينة العقلية صح

طناً مفعولاً للتقييم المذكور المفيد بقوله ووم اسم الإشارة او
للتقييم الذي يتضمنه دون اذا المقصود منه دور لتقييم الجزئ في اليه اشارة
 أي اسم الإشارة بل مدلوله انما يتعين بقرينة الإشارة المتضمنة و
 مدلول الضمير الموضوع ومدلول الجزئ والكلمة انما هو على المعنى الموضوع له
 والموضوع له في الثاني يتصرف بالجزئ في الحقيقة بخلاف الموضوع له في
 فانه كلي في نفسه وعرض الجزئ في الحقيقة له من خارج الموضوع له و
 الطاهر كلام هذا القابل الطان الظن المذكور انه قابل بان وضع الضمير
 لما وضع له انما هو بالوضع العام لموضوع له خاص جزئياً حقيقياً لا محالة
 بالقد المتترك الصادق عليه والدم يتصور التقييم الشخصي في مدلول
 الضمير بالوضع على ما هو المرام من عبارة بمثل ذلك الوضع في اسم الإشارة
 بل حكم بان وضعه ليس الا بمفهوم كلي ومحقق كلام المحم راجع الى ان
 قالوا بان الضمير موضوع لما وضع له وضعاً عاماً مع كون الموضوع له
 خاصاً ولم يقولوا بمثله في اسم الإشارة بل قالوا بانه موضوع لمفهوم
 كلي وفرعاً عليه لتقييم الجزئ في الحقيقة الى العلم والمفهوم والقول بعدم
 انقسام الاسم الإشارة وجب ولا يتبين من كل واحد من الضمير واسم الإشارة
 موضوع لجزئان حقيقة ظهرت من انقسام الجزئ في الحقيقة الى الضمير واسم
 الإشارة فظهر من ذلك فاد ما قالوا به من الاصل والفرع وقد نقل
 عن سيد المحققين قدس سره ما يتعلق بهذا المقام افي قوله فيه وعلماً
 جعل الضمير الجزئ في الحقيقة دون اسم الإشارة أي الصواب ان يدور

معناه الجزئي الحقيقي انتهى كلامه قوله اي الصواب يريد انه اذا حقق
 ان كل واحد من الضمير واسم الإشارة كان موضوعا لربط حقيقيين
 تفاوت بينهما كان الحكم بان الضمير جزئي حقيقي دون اسم الإشارة خلافا
 والصواب عدم الفرق بينهما في كون كل واحد منهما جزئيا حقيقيا وهو
 الرابع تبين لك من هذا اي مما قرر في النقيض والظاهر ان ذلك انما هو بوجه
 انضمام قوله يتعين بانضمام الغير اليه هو عدم استقلاله بكونه مفردا
 وقد عرفت فيما سبق ما يتعلق بهذا الكلام ان معنى قولهم الحرف يدل
 على معنى في غير انه لا يستقل اي معناه بالمفردية كونه تابعا في التعقل
 لتعقل الغير على ما عرفت ان معناه امرأة ملا حظ الغير والمرأة من حيث هي
 امرأة لا كونه الا كذلك ومعنى تعين المعنى بانضمام الغير اليه لا براه الا
 انه لا حظ الغير وتفرقة فعدم استقلال معنى الحرف بغيره من عدم
 الا بانضمام الغير اليه والمقصود ان ما قصدوا ابتداء العبارة امر متعلق
 بجانب المعنى لا بجانب اللفظ بمعنى ان الحرف في دلالة على معناه مشروط
 بذكر متعلقه على ما اشار به بعضهم ومحصل ما ذكره هو ان تلك العبارة
 منهم إشارة الى نقصان معنى الحرف لا الى نقصان لفظه على ما ذهبوا ولا ينبغي
 عليك ان الإشارة بتلك العبارة الى ما ذكرنا لا ينافي ان يكون الحرف نقصا
 من جهة اللفظ الدلالة على ذلك المعنى الغير المستقل بواسطة ما فضل لك
 غير من جهة الالوية والمرئية بخلاف الاسم والفعل فان معنى كل منهما مستقل
 بالمفردية ولا يشترط ما سبق الى ان الفعل ما يتعين معناه بانضمام الغير

اليه بواسطة استعماله على النسبة الى الفاعل الخارج منه واستلزام
 ذلك كونه معنى الفعل غير مستقل بالمفردية والظاهر ان المراد تبين ما ذكر
 في النقيض ان معنى قولهم الحرف انما لا يستقل بالمفردية وان الاسم والفعل
 ليس كذلك بل يستقل معنى كل واحد منهما بالمفردية فيكون قوله بخلاف
 الاسم والفعل في جهة التبيين ولا شك ان لم يتبين ما ذكر في النقيض
 بالمفردية الا ان يقال ان كونه اللفظ بحيث يكون معناه في غيره ليس
 الا بمعنى الحرف فاملر في ذلك يقال ليس قوله بخلاف الاسم والفعل في
 جهة التبيين وصحة ما سبق الكلام لاجل لا يتوقف على ذلك كما لا يخفى
 واعلم ان ما ذكره المحقق في التبيين لما من هذا ان الفعل والحرف يشتركان
 في انهما يدلان على معنى باعتبار كونه تابعا للغير بقيدانه معنى الفعل غير
 مستقل بالمفردية على ما سيوضح لك فيما في ما نفهم من كلام المحقق
 من كونه معنى الفعل مستقلا بالمفردية الخامس قد عرفت من الفرق
 بين الفعل والمشتق ان ضاربا لا يرد على حد الفعل فمعنا بكونه
 غير ما يقع له وجوده فيه مع انه ليس من افرادة فانه اي حد الفعل على ما هو
 ولا يبعد بعدا تاما ان يرجع الضمير الى الفعل ما دل اي اللفظ الذي
 دل او لفظ دل على حدث ونسبة الى الموضوع الثانية لا يدل على زمان
 تلك النسبة اليه وان كانت تلك النسبة في نفس الامر في زمان وقد تقدم
 معنى الحرف ولو كان المراد بالموضوع ههنا ما قام لحدث به لزوم تكرار
 الحدث في حد الفعل فلا بد ان يحمل على ما قام به الشيء وان كان ذلك لا يحل

وزمانها اي زمان تلك النسبة بخلاف
 المشتق فانه وان دل على حدث ونسبة
 الى موضوع

عن نبي ولا يخفى عليك ان المراد معرفة الفرق المذكور في التقييم
ضاربا به ومن البين ان مقتضى الفرق الذي ذكره بينهما ليس يستفاد
من كلامهما بل يستفاد مما ذكره فيما تقدم بقوله وذلك اما ان يعتبر
من طرف الذات في اعني فانه ما دل على جهة معتبرة من طرف كبرت بل لغو
ما ذكره المعام انما يتقيم لو كان للفعل فيما يسمي من كونه بحسب الظاهر فاما
مثل ضارب وكان الفرق المذكور في التقييم موضحا لذلك الحد على وجه دفع
به ما يرد عليه بحسب الظاهر ولا شك في ان الحد المشهور من الجمود للفعل
ما دل على معنى معتبر ناجز لا زمن التلته وعلى تقدير ان سلم صدر ذلك
بحسب الظاهر مثل ضارب لا يثبت على احدا ما قرر في التقييم لا يكون موضحا
له على وجه يدفع به ذلك وحمل الكلام على ان المراد وقد عرفت من الفرق
الثابت في نفس الامر لفرق المعلوم من التقييم ان ضاربا لا يرد على
ما لا يتكلم به عاقل وقد نقل من مبداء المحققين قدس سره في بعض كواشف
على قوله فانه اي الفعل اللفظ الذي يدل على كبرت وفيه الى الذات وذلك
النسبة بخلاف المشتق فانه ذاته النسبة ويجوز ان يكون الفعيل المسمى
وما نافية اي المشتق غير اللفظي المذكور بخلاف الفعل الى هذا الكلام
ولا خفاء في ان رجوع الفعيل في فانه على الوجه الاول الى احد الفعل او الى
من رجوع الى الفعل على ما استرنا اليه وفي عبارة قدس سره استعار يكون
الوجه الاول اوجه واولى منه الوجه الثاني وذلك بواسطة مقتضى السياق
بيان ما يرد عليه النقض وتفصيله الى ادس ومنه اي وما قرر في التقييم

يعني

يعلم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس كاسماء وضع لمعين
بجوهر يعني ان نفس اللفظ وذاته من غير مقارنة لآلة تعريفه موضوع
للحقيقة مأخوذة مع قيد التعيين والمعلومية لا على وجه يكون ذلك القيد
جزءا من وضع اللفظ على انهم بل على وجه يكون تلك الحقيقة بذلك الا
كما ان العلم التخييل موضوع لا وضع له كذا لا على وجه يكون التعيين ^{المعلق}
جزءا منه فان المراد بقوله وضع لمعين بجوهر ان ذات اللفظ موضوع ^{للعين}
ماخوذاً مع وصف التعيين على الوجه المذكور واسد موضوع لغز معين
اي لغز معين مأخوذاً مع وصف التعيين فالنفي المستفاد من الفرق يقع
الى كونه مأخوذاً بتلك الحقيقة والا فلا شك في كونه اسم جنس موضوع للحقيقة
معينة في نفس الامر فخر الفرق حقيقة على اعتبار التعيين وهو في ^{الوضع}
يدل على ذلك قوله ثم جاء التعيين باعتبار المعلومية وهو معنى اي
في ذلك الغية المعين الذي هو الموضوع له بمعنى ان ذلك متصف به في
نفس الامر اذ لا شك في ان كل شيء يتصف بالتعيين في حد نفسه ومع قطع
عن تغيره وان كان اعم الاشياء كالتحفة فانه في نفسه يتنازع ما يورثه التميز
وان كان غير متعين حيث كانت من الجنات من اللام وما بعيد فائدة فاعلم
العلم بجوهر يدل على ما يدل عليه اسم الجنس الدال عليه من اللام والفرق
على الوجه الذي ذكرنا ما يكون على تقدير ان يكون الموضوع له من نفس الحقيقة
المتحدة بالاعتبار من على اختلاف بعضهم واما على رأي من قال اسم الجنس
موضوع لفرق منتشرة كحقيقة لا لها حيث هي فالفرق بينهما هو

وهو ما قد رآه ولا يخفى عليك ان ما قد في المقيم لا يفيد فيهما
اصلا فلا يصح قوله ومنه يعلم الفرق وهو طاعة الظهور والقول
بان قولهم في تعيين اسم الجنس بعد ان معناه الحقيقة المحضة من غير
اعتبار التعيين موما اذا لم يعم المعناه اعتبار التعيين ومن المعلوم البين
ان معنى علم الجنس بعينه ذلك مع الاحتياط من كونه في نهاية التمثل انما يستقيم
لو كان ما يفاده من الاقسام محولا على ما يفيد عبارة مع ان ذلك ليس كذلك
الا يرى الى قوله ونسبة بينهما فان المراد من ليس بعينه طاعة العبارة والآ
لزم ان يكون الفعل والمشتق نفس النسبة وليس كذلك فلا يعلم ما ذكره
تعيين اسم الجنس من معناه عين الحقيقة المحضة من غير اعتبار التعيين وقد
نقل من سبب المحققين قوله وحقيق ذلك يعلم ما ذكره في الغوايد
الغياثية من محققين معنى التعريف انما هو كلامه يعني ان محقق الفرق في
يعلم ما ذكره في كتابه المسج بالغوايد الغياثية الذي وسمه باسم صاحب
الاعظم غياث الدين محمد بن الرشد في محققين معنى التعريف الذي يشمل
عليه ذلك الكتاب ان كل واحد منهما الحقيقة المتصفة بالوحدة في العقل كونه
يفادى كل منهما الآخر باعتبار بناء على ان علم الجنس ليس كونه بدلا على
كونه تلك الحقيقة معلومة للمراجع مع موهوبة بين المتكلم وبينه كما يكون
كحال في الاعلام الشخصية كذلك بخلاف اسم الجنس فان دلالة على ما يدل عليه
علم الجنس ليس كونه وذاته بل بواسطة الله مما يفيد التعريف اذ قد رآه
مجهول وذاته بدون مقارنة آله مما يفيد التعريف والتعيين ليس الا

الحقيقة

الحقيقة المحضة في العقل بدون كونها مأخوذا مع التعيين وان كان في
نقل الامر الى كونه بخلافه السابع الموصول على حرف بالعكس الذي
في الصفة التي انصف بها الحرف في نقل الامر الى الصفة التي اعتبرت في
كونها مختاراً من الاسم والفعل ولا شك في ان العكس يطبق في اللغة
فيما يتحقق صفة الشيء ولا يتحقق تلك الصفة لشيء آخر على ما دل عليه قوله
وان الحرف يدل على معنى في الغير بتعيين معناه بالضماد ذلك الغير
اليه والمصلحة ما دل عليه قوله والمصلحة بالرفع مما اى بالغير الذي هو
اي ذلك المعنى معنى فيه اي في ذلك الغير فالغنى الاول للمعنى والثاني
لما ومصادق هذا المعنى كونه معنى الحرف ملحوظا باعتبار كونه حالة للغير
ومرأة ملاحظة على ما يشهد بذلك الرجوع الى الوجود ان عند تفعل مثل
قولنا سرت ما البصر الى الكوفة ولا شك في ان المراد بمصلحة ما هو معنى
تفعله على ما دل عليه نقل من سبب المحققين قدس سره اي مصلحة تفعله
بذلك الغير الذي هو معنى فيه اي ذلك المعنى معنى في ذلك الغير والموصول
بهم اي معناه بهم يتعين بمعنى فيه اي معنى قائم به كما ان معنى الحرف
معنى قائم بالغير وقد يقال لا خلاف في ان معنى الحرف مما يتقدم بالغير في
كل اداة ليس بهيها ولا مبرهنا عليه ويدفع ذلك بان معناه لا يكون
الامرأة ملاحظة بنية وهي لا يكون الا وصفه وقد نقل من سبب المحققين
ما يوقع الابهام عن عبارة المعنى قوله اي بهم في نفسه ويتعين كونه
الصلة الذي هو معنى فيه يعني ان معنى الموصول وان كان مستحضرا

الوضع لكن عند اطلاقه لا يفهم منه واحد بخصوصه من معانيه ^{المتضمنة}
للالته على كل شخص مما وضعه اجمالا ولا خفاء في ان كل شخص يتصف
بصفة قد يكون انصافه ببعض منها معهودا بين المتكلم والمخاطب
واذا اراد المتكلم ان يندب اليه مثلا امر عين ذلك مما وضع له ^{المتخصص}
بتلك الصفة لا نعينا يصل الى مرتبة الشخص فان ذلك لا يحصل
بمضمون الصلة التي وقعت صلة له على وجه ينتقل ذره الى السامع
ما هو المقصود باحضاره في نفس الامر في شخص وان كان عند العقل قبل
الشركة وعلى الوجه الذي القى عليه مقصود الكلام اليك ان دفع ما كان
في بعض المظاهر ان الحكم يكون الموصول متعينا بمفهوم الصلة بنا في
ما سبق من ان الاشارة العقلية لا تفيد الشخص لانه مقدر الكل والحد
في هذا المقام بحث وهو ان المقصود يحصل معنى الحرف ونقطة بالغير الذي
هو معنى فيه ان المقصود بالتعقل ذلك الغير الذي كان معنى الحرف معنى فيه
وليس معنى الحرف مقصودا بالتعقل بل ذلك كما يكون متعقلا بتبعيته على
ما هو شأن الالة والمرأة ولا شك في ان كونه الموصول على عكس الحرف انما
نوجه لو كان المقصود بالتعقل مضمون الصلة والمقصود بالبيع مدلول الموصول
وليس كذلك بل الامر بالعكس والظاهر ان المقصود بنظرنا خصوصية السببية
في الموقعين بل نظرنا الى مطابق السببية ولما وجدنا الغير في الحرف يكون
سببا لتعقل معناه والصلة ترفع سببا لتعقل معناه الموصول ولم
ينظر الى خصوصية السببيين بانها في الاول باعتبار وفي الثاني باعتبار آخر

حكم بان الموصول عكس الحرف وقد يقال معنى تعقل معنى الحرف بالغير
الذي هو معنى فيه ان ذلك الغير لم يذكر ويعقل لم يكن معنى الحرف مقصودا
وعلى هذا يظهر من العكس وفيه انه واعلم ان كل واحد من المرأة و
المرء سبب في التعقل للاخر باعتبار على وجه لا يلزم منه دواد وادار
الدور على وحدة جهة التوقف ولا وحدة له هناك كما يظهر من كونه
نوجه وما يما سببا في اشارة في هذا المقام ان المقصود ما ذكره المحرر بان
من الحرف الموصول بخصوصه بعد بان فرق بينه وبين اسم الاشارة
والضمير والموصول على وجه الاشتراك المدلول عليه بقوله او لا اي
يكون معنى في غير يتعين بالضمير الغير اليه فلا شك في انه يفهم من ذلك
فرق بين الحرف والموصول الا ان ذلك مما يتوكل فيه الموصول مع ما تبعها
من القسمين بخلاف هذا الفرق فانه يخص بالموصول الدائم الغير
والحرف فيتركان وراشرا فاما سبق ما في مسر هذه من كماله في انما
يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير اي باعتبار كونه ذلك المدلول
ثابتا وحالاه احوال ذلك ولا شك في ان معنى لفظ باعتبار كونه ذلك
المعنى حاله للغير كونه ما هو ذا اعلم انه حال للغير مستعمل بالمعنوية لا كونه
مطلوبا بالذات فلا يكون صالحا للاخبار عنه وبه والظاهر ان ذلك في الحرف
بناء على كونه المعنى المطابق له في ذاته وفي الفعل بواسطة ان النسبة به الى
الفاعل جزء من معناه وقد يقال ذلك المدلول في الفعل هو الحدث
من حيث الانساب الى ما يقوم به لا النسبة ودفع ذلك بانه لو كان المراد

بذلك المدلول في الفعل المحرث باعتبار الانتساب الى محله لم يمنع
 الاخبار عنه ومن هذه الجهة لا يثبت من الاثبات لاهم البتوت اذ
 كونه المدلول بذلك الاعتبار ثانيا في الاثبات لا البتوت والاضافة
 في نفس الامر لا شك في ان المدلول الحرفي والمدلول الفعلي الذي هو
 النسبة ههنا يتصف باوصاف عامة بل خاصة ولا شك في ان قوله فاشنع
 يخرج عنها لا يصلح دليلا على انه من الاثبات لا البتوت اذ على تقدير انتفاء
 كل واحد منها امتنع الاخبار عنها وقد يقال معنى لا يثبت لا الغير حقيقة
 معنى لا يجوز عنه فلا وجه لقوله فاشنع الجوز عنه فالاولى ان يكون ذلك
 من البتوت لا الاثبات وفيه وجه والطائفة الغير راجع الى معنى باعتبار
 كونه تابعا للغير ووجهه الى كل واحد من الفعل والحرف وجه والمراد انه لا
 يحكموا عليه ولا شك في انه لا يقع محكوما به ايضا اذ مدار كل منهما على الملا
 بالذات والمعنى بذلك الاعتبار لا يصلح كونه ملحوظا بالذات والمراد بقوله
 بهذه الجهة التعليل لا التقيد ولا شبهة في انه المراد بالغير في الغير غير الغير
 في قوله تابعا للغير فاشنع يخرج اي الاخبار عنها والطائفة المراد من الفعل
 والحرف لاهم مدلولهما بخلاف لا يثبت الغير اذ مقدرهما من جهة قولهم
 الفعل والحرف بمنع ههنا الاخبار بخلاف الاسم وذلك لما يحصل على تقدير
 الاول لا الثاني ولا يخفى عليه لو كان المراد من قوله فاشنع الجوز عنها
 امتنع الاخبار عنه تمام معنى كل واحد منهما صحيح ذلك الشرح والاولا بناء
 على ان الموت المذكور في عدم اثبات الغير بمعنى الفعل مؤثر في عدم اثباته كما

اشترنا

اشترنا اليه ومع ذلك لم يحكموا بامتناع الجوز بالفعل بل حكموا به نظر الى
 جنس معناه على ما يحكي تفصيله في تحقيق اثبات الغير مدلول الفعل
 لما حوز على الوجه المذكور لا يستلزم امتناع الاخبار عنه مدلول الفعل مطلقا
 هو او كان ذلك المدلول مطابقا او تضمنيا فامل واعلم ان مرادهم بقولهم
 الفعل والحرف بمنع الاخبار عنها انه يمنع الاخبار عنه معناه معبوا
 عنه بجهة لفظه واما اذ لم يكن الاخبار عنه الغير بل عن اللفظ او المعنى
 لكن لا يكون التقيد عنه بجهة لفظه فلا يكون ممنوعا على ما يلوح في مقام
 الفصل الخامس من مذهبنا لا شك في ان عمل هذه العبارة على ما وضعه الفصل
 بنامه كليهما لا وجه بناء على ان احتمالنا على النسبة مما افهم كونه كليا والمراد
 به بعض من مذهبنا في ذلك في ذوات متعديرة ولا بد ان يحل ذلك
 ههنا على كل ما يصلح ان يقع من هذا اليه وكونه لفظه فز ههنا التعليل على
 ما هو الظاهر لا يلزم الغرض لسوقه الكلام اجمع تحقيق انه الفعل يقع
 من هذا اذ لا اختصاصا بين بعض الافعال وعلها على ان يكون التحقيق مع كونه
 كونه شعور الحكم ككل فعل مقصور على ما هو المناسب لذلك الغرض مع الغرض
 كونه خلافا للطائفة من خلافا عليه الوجود اذ قد لا يتحقق الا في ذات احد
 فجاءت نسبة اي نسبة ذلك المفهوم او نسبة الفعل او بلبه الى خاصتها اي
 ذلك الذات وفيه من وقت اذ هو تحقق مفهوم في تبيينه لا يستلزم جوار نسبة
 الى ذلك التي يجوز ان يكون ذلك التي ثبتت بمنع ان يثبت بالامر واما كما
 ذكر التي في مذهبنا ما يتحقق منه ذلك الامر ويتصف بناء على كونه ذلك التي

عن مستقل بالمفهومية الا يرى ان المعاني الحرفية حال كونها مجردة عن ما تجرد
 الفاظها لا ينصف بها في نفس الامر او في مقامه وخاصة مع منافع كونها
 كالمعاني وقد يقال يخفى معنى في ذات متعدي لا ينشأ من جوارب
 الى واحد منها بناء على كون ذلك المعنى غير مستقل بالمفهومية والحمد لله
 لا بد ان يكون مستقلا بالمفهومية وفيه ضعف لا يخفى فمخرجه هذا الضمير
 عايد الى ما عاد اليه ضمير مبتدئ وقد يقال عمل الاخبار في قوله على الا انه لا
 ما في التاء دور حرف اذ يحصل من قوله ما هو ما يحصل له اي يحصل معنا
 ونقول بالغير الذي هو اي ذلك المعنى يحصل له اي ان ذلك الغير يعني اذ معنى
 الحرف دائما الآلة واما الآلة فلا حظ الغير الذي هو حرف ولا يعمل لغيره اي فلا
 يثبت معنى حرف بعينه معنى حرف ولا يكون اي معنى حرف لا يقال ما ذكرتم بعد
 ان لا يثبت معنى حرف في الغير الذي هو حرف وفيه والتم منه عدم الاخبار به وذكر
 العزم ان لا شك ان المقصود من الاخبار مطلقا لا وذكر لغيره لا
 غير ولا شك في جواز الاخبار بصفة غير مطلقا لعل خطابه لانا
 نقول لما لا يقع معنى حرف حال التعبد عنه كحرف لفظ الآلة واما الغير
 انه غير مستقل بالمفهومية في ذلك الحالة فامتنع وقوله من ادب مطلقا سواء
 كان ما قصد منه الية الغير الذي هو معنى فيه او لا وقد يقال انما الغير
 جزء هو معنى كلي يخفى في ذات متعدي اذ ذلك الحرف مفهوم بكونه جزءا كليا
 يكون متحققا في ذات متعدي فكما انزعج على الاول جوارب النسبة فنزع على
 الثاني ذلك والقول بان ما في الاول لا يوافق في ذلك الجواز واستغنى ذلك في الراجح

كلام خارج عن سنن الاستقامة ولا تغفل واعلم ان سائر كلام الحكماء
 الظاهر ان يكون قوله دور حرف في خبر الغاء وذلك ما لا وجه له فلا بد ان
 مجرد ذلك على خلاف ما يشهد ظاهر العبارة وقد نفع من سبيل التحقيق في هذا
 لا شك ان كل الضمير في مدلول الفعل كلى لكن ليس هذه مدلوله بل عبر
 وفيه ان معنى الية موضوع ما ينشأ منه وهذا الجواب مركب من الحرف وذلك
 النسبة لا يصلح ان يقع ككواكب عليه ولا ككواكب والاول لا يتبع الاعتراف
 اخرى ويخفى ذلك في رتبة المعنى كحرف طوبى لها وذكر قوله ولا
 يعمل لغيره لا يكون في حرف لا يقع ككواكب ما يكون يحصل من قوله وذلك
هذه الآلة بما ينبغي من ذلك الآلة ان الآلة تفعل الضمير الطائر مقصود
بما ذكره المتراض في قوله الفعل مفهوم كلى بناء على ان ما هو كل الضمير الآلة
مدلوله مدلوله ما هو ذلك الحرف جزء منه وهو غير صالح لان يكون مركبا
 عليه والاول لا يتبع الى الآلة اخرى فلا يصح الحكم بجواز نسبته الى خاص من ذلك اللفظ
والفائدة قوله والاول لا يتبع دليل لعدم كونه صالحا للمحكم به ولو قال قد سره
وهذا الجميع اي الجميع مركبا لما ذكره ليس كلى ولا يصلح لما ذكره الاول
 على كلامهم وقد يقال لا بعد ان خبر عبارة قد بين على معنى كلامهم
 بمعنى ان ما ذكره المقصود ان الفعل جزء من مفهوم كلى لا ما هو مدلوله اللفظ
 على ما استدل به في مقام شرح كلامه ولا شك ان المدلول كما ذكرتم يود عليه البيان
 من الالتماس الى اوردناها على كلامه في مقام تعليم كلى الى ما قسم اليه فنذكر اعلم
 ان قوله والاول لا يتبع لغيره اي الجميع مركب من الحرف والنسبة منسوبة من اخرى

مع ان المنسوب ليس له جزء في ذاته وكنهه في قوله في بيان عدم كون
التركيب محكوما به استعماله على ما ينبغي ذلك عنه بقوله في الموضوع ما لا ينبغي في قوله
من قوله في الموضوع ما ان النسبة المعينة في نفس مفهوم الفعل كسب الموضوع
هو مطلق الموضوع بل هي ان تلك النسبة بحسب الوضع انما يتوجه الى حقيقة
الموضوعات على طريقة الوضع العام لموضوع له خاص على افضله في كنهه
على كنهه من المطالع الا انه لا يمكن ان يكون تلك النسبة المعينة في مفهوم الفعل
مخصصة بفاعل دون فاعل غير ذلك بقوله في الموضوع ما لا ينبغي ان المعينة
هناك النسبة الى مطلق الموضوع بل ينبغي عدم اختصاصها بالفاعل المعين قوله
وتحقيق ذلك في قوله قد بينا ان العلم في الفعل كسب متركب يدل على استقلال
المعنى وهو كسب على معنى غير مستقل بالمعنى وهو كسب في ذاته لا يحسنه اية النسبة
التي في المثال المذكور فانها ملحوظة في حيثياتها حالة تسمى طرفها وكنهه في قوله
احوالها الا اذا احسن ما تعين بدلالة اللفظ والآخر وان كان متعينا في
بوجه ملحوظ في ذلك الوجه والا فلا يمكن ايقاع تلك النسبة لكون اللفظ لا يدل
عليه فلا يحصل هذه النسبة التي هي جزء من اول الفعل الا بملاحظة الفاعل فلا
من ذكره كما هو حال متعلق بحرف والفعل باعتبار استعماله على معنى مستقل صادر
مما اذا عرف فلما اعتبر في بعض نسبة تامة على ان ذلك المعنى يكون منسوبا
الى غيره وقع محكوما به باعتبار المعنى المستقل واما مجموع معناه فلا يصلح ان يكون
محكوما عليه ولا محكوما به فادفع عن مرتبة الحرف ولم يرتفع الى مرتبة الاسم
في هذا الكلام ولا شك ان هذا المنقول من تلك الرسالة محقق لما ذكره في رسالته

ولا كان التعرض لا يتعلو به بما تفرع عنها مؤد بال الاملال اعراضا عنه قوله
وكذا قوله لا يعقل لغيره ولا يجزئه في هذه العبارة مؤاخذه لفظية قوله
لا يكون يحصل محكوما به يكون صلة لما قبله وان يكون دليلا له على الثاني لا
ما هو كذا على عدم كونه معنى كسب محكوما به صلا لا يلزم من عدم كونه محكوما به
لغير الذي يكون كنهه ونفقه بالمعنى الذي هو غير مرتبة عدم وقوله لغير محكوما به
بملاحظة خطابية قوله وتوضيح هذه المعاني في قوله قد بينا ان العلم في الفعل
هو حالة لغيره ومتعلق به فاذا لاحظنا العقل فصار بالذات كما ينبغي مستقلا
بنفسه ملحوظا في ذاته صالحا لانه يحكم عليه به ويلزمه اذ كان متعلقا بتعاضد
وهو لا وهو بهذا الاعتبار مدلول اللفظ لا ابتداء وكنهه في بعده ملاحظة
الوجه ان مقتضى متعلق محقق فنقول مثلا ابتداء مسير البصر ولا يخرج
ذلك عن الاستقلال وصلا حجة الحكم عليه به واذا لاحظنا العقل من حيث هو حالة
دون البر والبصر وجعل آلة لمعرفة حالها كما في معنى غير مستقل بنفسه فلا يصلح
ان يكون محكوما عليه به وهو بهذا الاعتبار مدلول اللفظ من اللفظ الجاهل
تلك المعاني التي هي كونه معنى كسب محكوما به ويحصل من قوله لغيره ولا شك
في ان ما تفرع عنها توضيح هذين المعنيين على ما ينبغي العاشر في ضمير الغائب
وفي كنهه ونفقه نظر تامل يعني انه لم يظهر ان ضمير الغائب كلي ام جزئي
يعني انه منزه عنهما بواسطة عدم صفع دليل في هذا حد هما جزئي وكيف
وملاحظة عوده الى الجزئيات والكتابات التي منها المقنونات العامة التامة
لجميع الاحتمالات الخارجية والعقلية ما نفقه الحكم كونه كلياً لعدم وجود

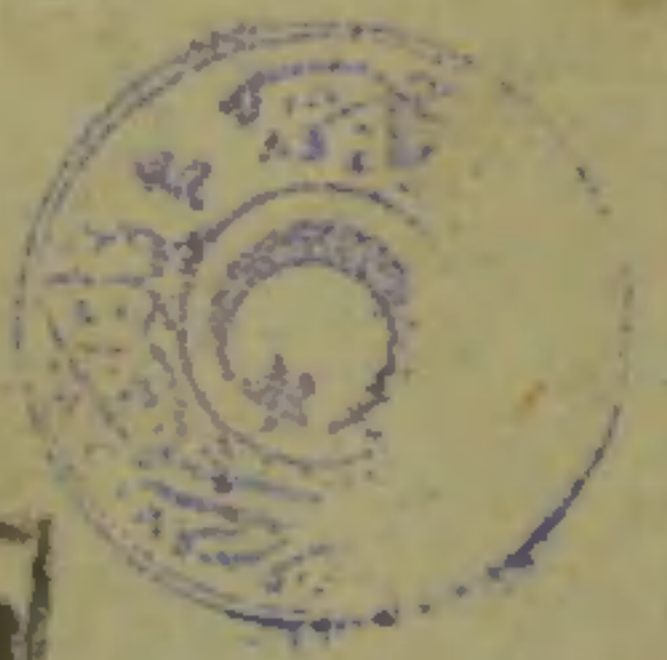
واحد يصلح ان يكون موضوعا له متزكيا بينها وبين كونه جزئيا حقيقيا
 اولا يجوز العقل ككلية جزئية بمعنى كونه كذلك الملاحظة ولان يتفهم حاله
 من الكلية والجزئية حكم فيما سبق ان ضمير الغائب بتلك الكلية غير متفهم
 تحقق المعنى المتزك في جميع ما يصلح ان يعود اليه والقول بان المعنى المتفهم
 فيما سبق ان ضمير الغائب موضوع لمختصا بوضع عام لموضوع خاص وقد
 اخبر بعضهم انه موضوع مفهوم كلى بشرط استعماله في جزئياته استاذهما
 الى ان في كونه موضوعا لمفهوم كلى نظرا وتأملاما لا يفسد اليه اذ لا يختص
 للوضع مفهوم كلى بشرط استعماله في الجزئيات بالضمير الغائب بل قالوا
 ذلك مما يعادله من تحريف والضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصوف
 على انك سمعت فيما سبق ما يتفهم به حديثا ذلك التحقيق وقد نقرر مسبقا
 المحققين بالوضع كلامهم انهم اخبروا اى اذا كان المرجع اليه شخصيا فلا يثبت في
 جزئياته اما اذا كان المرجع اليه كليا ففي كلياته وجزئياته كلياته انتهى كلامنا
 ان كلامهم ليس بقصدهم تخصيص البحث بكون الضمير الغائب راجعا
 الى الكلى بل مراده ان في كونه مراد للضمير الغائب مع قطع النظر عن عوده الى
 اى كلى كليا جزئيا واما قوله اما اذا كان المرجع اليه كليا فاما ان المراد به
 انه لم يصلح الحكم على ذلك التقدير بكونه كليا اذ مراد الكلية على اتحاد معنى في جميع
 ما وجد ذلك الكلى فيه وفيما نحن فيه لم يتفهم معنى بتلك الكلية على ما هو
 اليه ولم يختم الحكم بكونه جزئيا مع تحقق عوده الى المفهوم الكلى اذ لم يكن بكونه
 جزئيا تابع مع تلك الكلية غير معقولة وقد ثبتت على ان نقرر في قوله

عن حاشية شرح المطالع من ان الضمير الغائب موضوع للجزئيات حقيقة
 وجزئيات اضافية بملاحظة مفهوم كلى صادق عليها وضعا عاما لموضوع
 خاص وعلى هذا التقدير بكونه ما وضع الضمير الغائب جزئيا حقيقيا
 وكليا معا ولا يجوز في كونه احدا للمعنيين جزئيا حقيقيا والآخر كليا
 بوضع واحد بملاحظة قدر مشترك بينهما على ما دار عليه قاعدة الوضع العام
 لموضوع له خاص كما لا يجوز في كونه احدا للمعنيين جزئيا حقيقيا والآخر
 كليا بوضعين مختلفين كما اذا جعل لفظ الانسان علما لشخص مع كونه موضوعا
 لمفهوم كلى بوضع آخر واعلم انه اذا لم يتفهم حال الضمير الغائب من الكلية والجزئية
 لم يصلح الحكم بالخصار اللفظ الذي مفهومه كلى او جزئيا فاذ كونه في الضمير
 الجزئيا اذ يكون مفهومه كليا فاختار الخصار اللفظ الذي مفهومه كلى فبما ذكره
 او جزئيا فلا يختصر ما كان مفهومه جزئيا فبما ذكره ولا كان من الحروف وال
 بعض الامداد تقارب وتماثل بحيث نقص بعضهم تعريف حرفها ولذلك
 استند عليه الامارات ارفع الى ادفع ذلك الاستنباط بقوله الحادى عشر
 وفوقه موضوعهما كلى بخلاف حرف فان معاينتها جزئيات حقيقة على ما سبق
 من قاعدة الوضع العام لموضوع له خاص على طريقة علم وكذا استأثرنا
 ما يرد من الاضافة لانهما بمعنى صاحب وعلو وكل منهما وان كانا لا
 يستعملان الا في الجزئيات ولا شك في ان مقابلة كلى بالكلية في بعض الجزئيات
 كلى في الذى لا يتغير كل منهما الا فيه هو كلى في الحقيقة مع ان ذلك ليس
 اولا خطا في استعمال كل منهما في الكلى الذى هو جزئيا اضافيا لمفهومه على

الاضافة بل نقول كل واحد منهما لا يستعمل الا في جزئين اصلا
 وفي قوله لا يستعملان مجتمعا اولا ولا دولة لانهما لا ينفصلان فلو كانا
 وكنت وقد يدفع ذلك بان ما اعتمد عليه في امثال هذه الاحكام ما
 هو استعمال اللفظ ولم يوجد في كلامهم استعمال بدونه الاضمار وما ذكره
 مصنوع لا يعرفه وان لم يكن له فاد اصلا واما ما بنا فلانه قد يقال
 كل واحد منهما حال الاضافة يستعمل في المفهوم الكلي غاية الامر ان ذلك
 معتد بسبب الاضافة اليه لا يستعمل كونه مستعملا في جزئي كقولنا رايته
 عالما كما بنا بلحاظ الغرض لانه القيد اذ لا شك في استعمال لفظ اليه هذا
 فيما وضع له على تقدير ان يوصل ذلك التقيد الى مرتبة الشخص بحيث
 لا يقبل التوكيد واما ما بنا فاولا ما ذكره يستعمل في جاز بدونه كحقيقة
 بمعنى انه وجد لفظ لا يستعمل اصلا الا في معنى مجازي مع انه اختلفوا
 في ان يجاز به مستعمل كحقيقة لا وفيقال معنى كلامهم انه لا يستعمل
 فيما وضعا على وجه التقيد فان دفع كل من الجزئين الاخيرين نحو
 الاضافة المستلزمة للجزئية واذ كانا كليين حسب الوضع مع عدم استعمالهما
 الا في الجزئين فلا يكونا جزئيين نظر الى وضعهما معناه وان لم يبعد
 ان كل واحد في قلبه من استعمال لفظ موقع لفظ آخر كما يستعمل الموصول مقام
 العلم ويستعمل الكلي في موضع الجزئي وبالعكس اتحاد المعنى هو موضوعه في
 اللفظين اللذين استعمل احدهما موقع الآخر دفع ذلك الاختلاف بعد تنقيح
 قاعدة الوضع الذي وضع هذه اللفظ الحقيقية وما بنا سببه من التنبية

بقوله

بقوله الثاني عشر لا يربك اي لا يوقعك في ديب وشك فقاود اللفظ
 بعضها مكان بعض اي يتناول بعضها موقع بعض في ان ذلك التقيد
 انما هو بوضع الاتحاد في المعنى بينهما اذ المعنى في اتحاد معنى اللفظين
 اللذين استعمل احدهما مكان الآخر الوضع اي وضع كل واحد بمعنى
 واحد لا الاستعمال على الوجه المذكور فمعنى الاسد والفضة واحد بخلاف
 العلم والموصول الذي استعمل احدهما مكان الآخر وكذا الحال في غيرها
 من اللفظ التي استعمل بعضها مكان بعض ويجوز ان يكون المراد لا يربك
 ذلك التقيد في ان اذا استعمل احدهما اللفظين موضع الآخر كان ذلك اللفظ
 متصفا بخصيصية يتصف بها الآخر اذ مدار ذلك على ان يكون احدهما اللفظين
 موضوعا لا وضع لفظ الآخر لا على ذلك
 الاستعمال ثم في غرضه رمضان
 مبارك سنة ست وثلثمائة
 والتم



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kisim	ADDA ZADE
	HÜSEYİN PASA
Yeni	...
Kirayine	402

